

الرئيس الشرفي للمجلة :

أ.د. بلحاكم مصطفى
رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس

التحرير:

أ.د. العيد محمد

مدير النشر :

د. شاعة عبد القادر

نائب مدير المجلة:

د. محمد عيسى محمد
محمود

رئيس لجنة القراءة:

د. رمضاني محمد

سبتمبر: 2018

September: 2018

العدد : 09

N° : 09

مجلة المالية والأسواق

Finance & marchés

للتواصل البريد الإلكتروني:
rfm2014@yahoo.fr

مجلة إقتصادية نصف سنوية دولية محكمة
تصدر عن مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (دينامكس)
لجامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

دراسات تحليلية و كمية حول:

- المالية العامة.

- الأسواق الدولية.

- الحوكمة.

- الإستثمار الأجنبي المباشر.

- التنمية المستدامة.

مجلة: المالية والأسواق

شروط النشر

المقالات و البحوث المقدمة للنشر يجب أن تحترم القواعد العلمية و المنهجية المتعارف عليها وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن تراعي الأصول العلمية المتعارف عليها في التحرير و التوثيق الخاص بإعداد و نشر المقالات.
- 2- أن يحتوي المقال على ملخص بلغة البحث و آخر باللغة الانجليزية لا يتعدى 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية.
- 3- أن يكتب المقال ببرنامج Word، و ذلك بإتباع نوع الخط Sakkal Majalla، مقياس: 14، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.
- 4- الهوامش: فوق/ تحت/يمين/ يسار 1.5 سم، حجم الورقة: 16-24، المسافة بين الأسطر: 1 سم، رأس الورقة 1.25 سم و أسفل الورقة 1.25 سم.
- 5- للمساعدة في ضبط نوع الخط و الهوامش يمكن تحميل القالب (Template) الذي يناسب لغة المقال من موقع المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية في أيقونة تعليمات للمؤلف.
- 6- تكتب كافة الإحالات و المراجع بشكل ترتيبى في آخر المقال.
- 7- يرسل الباحث مع المقال سيرته الذاتية.
- 8- تقبل الأبحاث التي لم يسبق لها النشر في مجلات أخرى و التي تقدم إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في احد مواضيع الاقتصاد و المالية.
- 9- أن لا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة و لا يقل عن 15 صفحة.
- 10- يلتزم الباحث بإجراء كافة التعديلات التي يمكن أن تطلب منه في الآجال التي تحددها هيئة التحرير.
- 11- تخضع الأوراق المقدمة للنشر للتحكيم الأكاديمي.
- 12- يرسل المقال إلى البريد الالكتروني للمجلة، وكذلك إلى بريد المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية، وذلك كما يلي:

rfm2014@yahoo.fr

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

لا يلتفت إلى المقالات التي لم تحترم شروط النشر المبينة أعلاه.

مجلة : المالية والأسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية دولية محكمة.

تصدر عن: مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس) جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

الرئيس الشرفي للمجلة : الأستاذ الدكتور بلحاجم مصطفى
رئيس الجامعة
مدير المجلة ورئيس التحرير: الأستاذ الدكتور العيد محمد
(جامعة مستغانم) الجزائر
مدير النشر: الدكتور شاعة عبد القادر
عميد الكلية
نائب مدير المجلة: الدكتور محمد عيسى محمد محمود
(جامعة مستغانم) الجزائر
رئيس لجنة القراءة: الدكتور رمضان محمد
(جامعة مستغانم) الجزائر

لجنة القراءة:

د. شمة نوال (م. جامعي غليزان) الجزائر
د. عمار درويش (م. جامعي عين تموشنت) الجزائر
أ. معارفية الطيب (جامعة مستغانم) الجزائر
د. مواعي بحرية (جامعة مستغانم) الجزائر
أ. قوار الحبيب سعيد (جامعة مستغانم) الجزائر
أ. دقيش مختار (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة العلمية:

أ. د. بابا عبد القادر (ج. مستغانم) الجزائر
أ. د. زرواط فاطمة الزهراء (ج. مستغانم) الجزائر
أ. د. صليحة عثي (جامعة باتنة) الجزائر
أ. د. شعيب شنوف (جامعة بومرداس) الجزائر
د. أوكيل عمار (جامعة مسقط) عمان
د. بن حمود عصمت محمد (ج. مستغانم) الجزائر
د. بن حموده يوسف (جامعة تلمسان) الجزائر
د. مقدم وهيبة (جامعة مستغانم) الجزائر
د. بن حراث حياة (جامعة مستغانم) الجزائر
د. بوقروة مريم (جامعة مستغانم) الجزائر
د. تفرات يزيد (جامعة أم البواقي) الجزائر
د. طارق العبد الله (جامعة البصرة) العراق
أ. د. برينيس عبد القادر (جامعة مستغانم) الجزائر
د. عبد الله سراج (جامعة الملك فيصل) السعودية
د. دواح بلقاسم (جامعة مستغانم) الجزائر
د. بحيح عبد القادر (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر
د. عدالة العجال (جامعة مستغانم) الجزائر
د. غلاي نسيم (م. جامعي عين تموشنت) الجزائر
د. مخفي أمين (جامعة مستغانم) الجزائر
د. هاني صالح (جامعة طيبة) السعودية
بن زيدان حاج (جامعة مستغانم) الجزائر
د. عمراني محمد (جامعة مستغانم) الجزائر
د. غريسي العربي (جامعة معسكر) الجزائر
د. ودان بوعبد الله (جامعة مستغانم) الجزائر

E-mail (REVUE) : rfm2014@yahoo.fr

Site (ASJP): <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

مجلة: المالية والأسواق

مجلة اقتصادية علمية متخصصة ، تشتمل على مساهمات علمية و بحثية
لنخبة من أساتذة و باحثين في الاقتصاد من مختلف الجامعات الجزائرية والدولية و
الهيئات العلمية. تعنى المجلة بتحليل أهم القضايا والسياسات والأحداث الاقتصادية
والمالية و ظروف الأسواق بشكل علمي محكم من طرف أساتذة متخصصين في
الاقتصاد والمالية.

تهتم المجلة بالبحوث التي لم يسبق نشرها أو لم تكن موضوع عرض سابق
في احد اللقاءات العلمية و لا تمثل جزءا من عمل قدم لنيل شهادة أو درجة
علمية معينة كرسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه، كما لا تعبر المقالات إلا عن
آراء أصحابها و لا تمثل بالضرورة المنحى الفكري للمجلة.

العدد 2018/09

ISSN : 2392-5124

ISBN : 6112- 2014

EISSN : 2602-5191

تصدر عن مخبر ديناميكية

الاقتصاد الكلي والتغيرات

الهيكلية (دينامكس)

جامعة عبد الحميد بن

باديس مستغانم

الافتتاحية

في ظل العولمة، تواجه بلدان العالم أوضاعا اقتصادية واجتماعية، تتطلب انفتاحا على العالم الخارجي والتعاون فيما بينها طلبا للتكامل الاقتصادي واستعمال التكنولوجيا وتبادل التجارب في ميدان الصناعة والتجارة و المال والأعمال.

لعل من بين وأهم السياسات المسطرة لدى مختلف الدول هي التنوع في قطاعات الاقتصاد وعدم الاتكال على قطاع دون غيره، وهذا حتى لا يتم إنهاك هذا القطاع على حساب قطاعات أخرى من الاقتصاد؛و في هذا السياق، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات، ففتحت أبوابها على الاستثمار الأجنبي المباشر وصارت مختلف قطاعات الاقتصاد من أولوية الأولويات، وهذا قصد إعطاء التنمية المستدامة طابعها البنّاء.

إن مثل هذه الاستثمارات أصبحت تفرض نفسها، لا سيما في ظل التحديات الكبرى التي تواجهها دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط والغاز والمعتمدة أساسا على قطاع الصناعات الهيدروكربونية.

وفي هذا الصدد، هناك ملفات عديدة بدأت تُطرح على طاولة الاستثمار في الجزائر كمشاريع ضخمة لها علاقة بمجال الصناعة، والفلاحة، والموارد المائية، والصناعة السياحية، والطاقة الشمسية، وصناعة الأدوية، وميادين أخرى متنوعة...، حيث أبدى المستثمرون الأجانب تطلعاتهم ورغبتهم في مجال الاستثمار نظرا للطاقات والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر، والتي من أهمها: الموقع الجغرافي، البيئة والمحيط، المناخ الطبيعي، الأمن والاستقرار، البنى التحتية، وغيرها..

بروفيسور محمد العيد

مدير ورئيس تحرير مجلة المالية والأسواق

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

فهرس المقالات باللغة العربية

تحليل تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة: 1980- 2016

عامر عامر آسيا د. صفيح صادق

[01]

أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري

دراسة قياسية للفترة 2000- 2016

بوزيان دليلة د.مصار منصف د. رمضان محمد

[20]

استخدام النمذجة الخطية و غير الخطية لقياس تأثير الاستثمار

الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

في الفترة : 1990 – 2016

حيمور مصطفى د.محمد عيسى محمد محمود

[40]

مكونات المحيط الخارجي و أثرها على دخول المؤسسات الجزائرية

إلى الأسواق الدولية

- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة -

د. بن حمو عبدالله زيتوني صابرين

[61]

دور صندوق ضمان القروض (FGAR) كآلية مشجعة لإنشاء
وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة
(2010-2016)

د. بوطورة فضيلة د. سمايلي نوفل

[92]

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في
الجزائر خلال الفترة: (1980-2016).

مهدي حسنية د. بوظراف الجيلالي

[118]

أثر ميكانزمات حوكمة المؤسسات على تحسين جودة التدقيق
الخارجي باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية

بوعلي هيشام د. لشلش عائشة

[141]

دور شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة في تفعيل البرنامج الوطني
لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة تحليلية قياسية لإنتاج الكهرباء
بالطاقة الشمسية-

دين مختارية أ.د. زرواط فاطمة الزهراء

[162]

واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية
الاقتصادية (2001-2017) مع التركيز على القانون 09-16.

نصر حميداتو د. عقبة عبد اللاوي

[182]

نحو حوكمة المؤسسات العمومية الجزائرية : المبادئ والآليات

حمزة زكرياء محي الدين د. بلقاسم أمحمد

[203]

التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية : دراسة
مؤنوغرافية

مقراد عبد الله أ. د. رقيق اسعد إدريس

[224]

المقالات

باللغة العربية

تحليل تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016

**An analysis of the impact of social inequalities on economic growth in Algeria:
Empirical study in the period (1980-2016)**

تاريخ قبول النشر: 2018/08/26

تاريخ الاستلام: 2018/07/20

د. صفيح صادق**

عامر عامر آسيا*

أستاذ محاضر قسم أ

طالبة دكتوراه

جامعة معسكر- الجزائر

جامعة معسكر- الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الفوارق الاجتماعية (معامل جيني) والنمو الاقتصادي بعد إجراء اختبار (T-Bound) للتكامل المشترك، وهو ما يشير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفوارق الاجتماعية، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract:

This paper aims to study the impact of social inequalities on economic growth in Algeria over the period (1980-2016). Based on the ARDL model, the study concluded that there is a long-term complementary relationship between inequality as measured by Gini coefficient and economic growth after using T-Bound test of co-integration, which indicates a negative and significant impact of social inequalities on economic growth in Algeria during the study period.

Key words: Social inequality, Economic Growth, Algeria**Jel codes :** D63, O47, C13, O55

*e-mail : assiaamer@yahoo.fr

**e-mail : sad.seffih@yahoo.fr

1. مقدمة

تعتبر الفوارق الاجتماعية من القضايا الهامة التي أثارت ولا زالت تثير اهتمام الاقتصاديين وصناع السياسات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع من جهة، ولكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل من جهة أخرى،

تعتبر زيادة الفقر والفوارق الاجتماعية وما ينتج عنها من التمييز والتمييز والبطالة تهديدا للترابط والاستقرار الاجتماعي لتلك المجتمعات، كما أن تجاهل المتطلبات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات يمثل خطر حقيقي من شأنه عرقلة الخطط والمسارات التنموية، لهذا يجب أن يركز النموذج الحديث للتنمية المستدامة في تلك الدول على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والمسارات التنموية¹.

لقد أدت الجهود التنموية وسياسات التنمية الاجتماعية التي اتبعتها الجزائر غداة الاستقلال إلى تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل عام، والتخفيف من حدة الفقر والفوارق الاجتماعية بشكل خاص²، وحصل ذلك نتيجة للزيادة الهائلة في أسعار النفط والاقتراض الأجنبي الواسع وتنفيذ برنامج اشتراكي متساوي قائم على المساواة، مما أدى إلى تقدم كبير في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة وتحسن جميع المؤشرات الاجتماعية (التعليم، الصحة والحصول على الخدمات الأساسية) بشكل ملحوظ. إشكالية الدراسة:

تصنف الجزائر ضمن الدول المتوسطة من حيث حدة الفوارق الاجتماعية، بحيث بينت احصائيات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري أن نسبة انفاق أغنى 20 % من السكان تقدر بحوالي 40% من الانفاق الاستهلاكي الإجمالي، في حين تصل هذه النسبة إلى 86 % على المستوى العالمي³، بالرغم من ذلك يواجه نموذج التنمية المتبع في الجزائر العديد من الصعوبات والمشاكل في الحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، حيث يظهر التفاوت بين مستويات الفقر والذي يأتي من عدم التقسيم العادل للثروة ومنافع النمو بين المناطق، وتظهر تلك الاختلافات في التفاوت والاختلاف بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية في الشمال التي تضم جل الأعمال الاقتصادية للبلد وهي أقل تأثرا بالفقر، في حين أن المناطق الجنوبية تضم أكبر عدد من الفقراء رغم احتوائها على أهم مصادر النفط والغاز التي تعتمد عليها البلاد.

انطلاقا مما سبق، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة والمتمثل في تحليل تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، قمنا بتقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية
- واقع الفوارق الاجتماعية في الجزائر
- البيانات والنموذج القياسي
- تحليل نتائج الدراسة
- الخاتمة

2. الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

لقد أعطت الدراسات النظرية التطبيقية نتائج متضاربة فيما يتعلق بالعلاقة بين الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ففي الوقت الذي توصلت بعض الدراسات إلى أن زيادة مستوى الفوارق الاجتماعية يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، توصلت دراسات أخرى إلى أن الفوارق الاجتماعية العالية تعيق النمو الاقتصادي.

في دراسته الشهيرة "النمو الاقتصادي والفوارق" التي نشرت سنة 1955 استنتج Kuzents أن العلاقة بين الفوارق في الدخل والنمو الاقتصادي تأخذ شكل حرف U مقلوب بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للدخل للمملكة المتحدة، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية⁴، حيث ترتفع الفوارق في المراحل الأولى للتنمية (فئة قليلة غير قادرة على الاستفادة من الثروة الجديدة الناتجة قبل التصنيع) ثم تنخفض في مراحل متقدمة من التنمية (جزء متزايد من السكان انضم إلى القطاعات المنتجة الواعدة)⁵.

أما من منظور النظريات الاقتصادية، فإننا نجد أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تريان أن الفوارق العالية مفيدة للنمو الاقتصادي من خلال قناة الادخار والاستثمار، إذ أن تركيز الثروة في أيدي الأغنياء يؤدي إلى زيادة الادخارات الكلية وبالتالي زيادة تراكم رأس المال والاستثمار⁶، الذي من شأنه أن يعود بالتأثير الإيجابي على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى ويعزز النمو الاقتصادي.

في مقابل ذلك، ترى النظريات الحديثة بأن الفوارق العالية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال عدة قنوات، إذ تؤثر الفوارق في الدخل سلبا على الاستثمار في رأس المال البشري بوجود عيوب أسواق رأس المال، ذلك لأن استغلال الفرص

الاستثمارية التي تعود بالنفع على المجتمع يعتمد على مستويات الدخل والثروة لدى الأفراد مما يمنع الفقراء من اغتنام هذه الفرص لأنهم عادة ما يفتقرون للضمانات الكافية لهذه الاستثمارات⁷، كما يمنع التوزيع غير العادل للدخل من تشكيل الطبقة الوسطى التي تعتبر مصدرا مهما للقوة الشرائية، الذي من شأنه أن يحفز الانتاج المحلي، وبالتالي الفوارق العالية تؤثر سلبيا على عملية التصنيع والنمو من خلال قناة الطلب الكلي، وسياسة إعادة توزيع الدخل التي تقلل الفوارق وتزيد من القوة الشرائية لمجموعة واسعة من السكان يمكن أن تكون فعالة لتدارك الوضع⁸.

من جهة أخرى، تساهم الفوارق العالية في زيادة الغضب الاجتماعي وتزيد من الاضطرابات الاجتماعية مما يؤدي إلى احتمال حدوث الانقلابات، الثورات والعنف الجماعي، كما تدفع الفقراء على الانخراط في الجريمة والأنشطة غير القانونية الأخرى⁹، مما قد يؤدي إلى تهديد استقرار المؤسسات السياسية وتزيد من سياسة الشك وعدم الثقة في الحكومة مما يؤدي الى خفض انتاجية الاقتصاد.

3. واقع الفوارق الاجتماعية في الجزائر

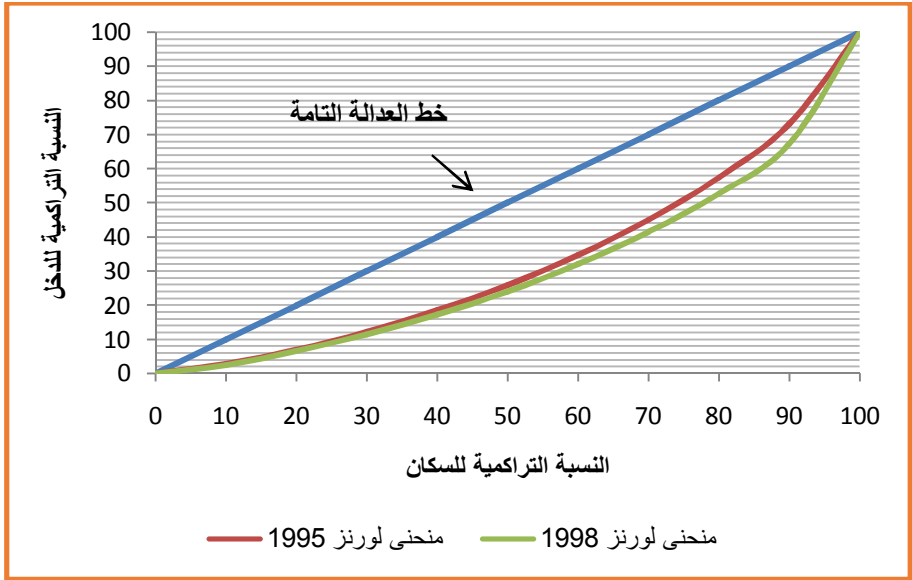
تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة فيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية، حيث يتركز معامل جيني (وهو المؤشر المعتمد في قياس وجود الفوارق) عبر كل السنوات التي أجريت فيها المسوحات بين قيمتي 30 و 40، وذلك راجع إلى أن محاولة تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية كانت من ضمن أولويات الحكومات المعاقبة في الجزائر¹⁰، حيث تم التركيز على مبدأ تلبية الحاجات الاجتماعية وتجسيده في مختلف المواثيق الرسمية منذ الاستقلال، إذ رغم الأزمات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي النسبي تم الحفاظ على عدد هام من المكاسب الاجتماعية لمرحلة الاقتصاد الموجه سمحت بضمان حد معين من الحقوق الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع، وفي فيما يلي سنلقي الضوء على واقع أهم مجالات الفوارق في الجزائر.

1.3. الفوارق في توزيع الدخل (Income Inequality)

لقد عرفت مؤشرات قياس فوارق الدخل في الجزائر ارتفاعا ملحوظا بسبب تذبذب معدلات النمو الاقتصادي بمرور الزمن، حيث ظهرت الفوارق بين الأفراد في مختلف مناطق البلاد سواء في الشمال أو الجنوب، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال التباين في توزيع الدخل الفردي، إذ يحصل الأفراد الذين يقطنون في الأرياف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه الأفراد الذين يسكنون في المدن شهريا في المتوسط¹¹.

تشير البيانات المتاحة حول معامل جيني في الجزائر على سوء توزيع الدخل بين الأفراد، إذ ارتفعت قيمة هذا المؤشر من 33.32 % سنة 1980 إلى 40.13 % سنة 1988، وهذا ما تؤكدته منحنيات لورنز لسنتي 1988 و 1995 التي تباعدت عن خط العدالة (يعني خط العدالة المطلقة أي نسبة 10 % من السكان تحصل على 10 % من الدخل) كما هو مبين في الشكل 1، وفي بداية التسعينيات استقر معامل جيني عند نسبة 35 % ثم سجل ارتفاعا من جديد في سنة 1998 ليبلغ هذا المعامل نسبة 39.5 %، ثم انخفض بشكل كبير منذ سنة 2000 ليبلغ أدناه سنة 2011 بنسبة تقدر بـ 27.46 %.

الشكل 1: تطبيق منحنيات لورنز على الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

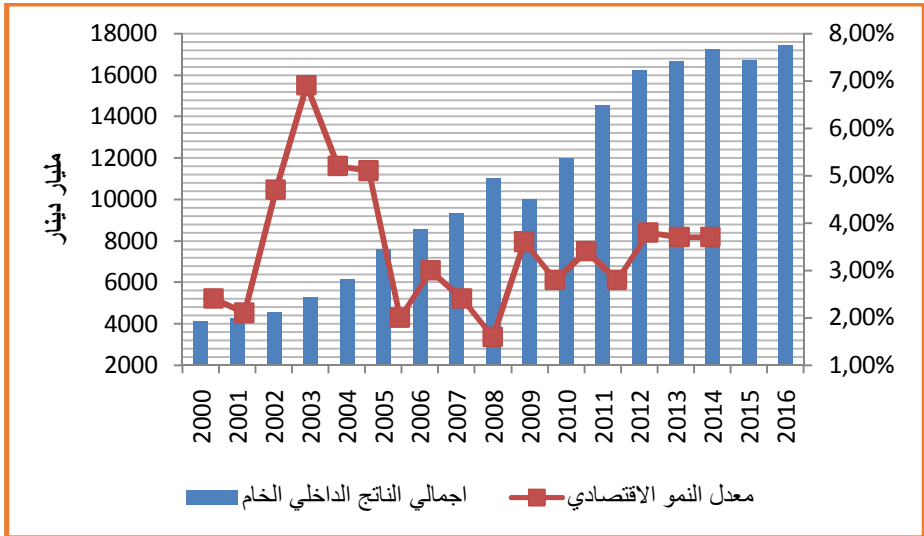
يمكن تفسير زيادة الفوارق الاجتماعية في التسعينيات بارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب إجراءات تحرير الأسعار التي انتهجتها الجزائر تحت وصاية الهيئات النقدية الدولية مما أدى إلى انخفاض الدينار الجزائري بأكثر من 50 % مع ثبات المستوى العام للأجور أثر سلبي على الأسر ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، وترتب على ذلك التحاق الملايين من الجزائريين بخطر الفقر، خاصة في المناطق الريفية التي تتميز بارتفاع معدلات الأمية وانخفاض الدخل بشكل عام مقارنة مع المناطق الحضرية.

من جهة أخرى فرضت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي سادت في تلك المرحلة نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، القيام بإجراءات إصلاحية تتمثل أساسا في خصخصة القطاع العام والحد من الزيادة في الأجور وإجراءات أخرى تقشفية أدت الى تراجع المستوى

التعليمي والصحي¹²، بالموازاة مع ذلك، ارتفعت معدلات البطالة نتيجة الإصلاحات التي مست المؤسسات من خلال حل وغلق البعض منها مما أدى الى تسريح العمال وفقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل وإحالة بعض العمال على التقاعد المسبق¹³.

منذ سنة 2000 لم يتغير هيكل توزيع الدخل في الجزائر أو على الأقل لم يزداد سوءا وهو ما يعكس عدالة التوزيع، بحيث استطاعت الجزائر بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2000-2016) من رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع، مما يدل على نمو دخل الفئات ذات الدخل المحدود بمعدلات أكبر من معدلات نمو الفئات الأخرى، وهذا يدل أن النمو المحقق كان لصالح الفقراء¹⁴.

الشكل 2: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2016)



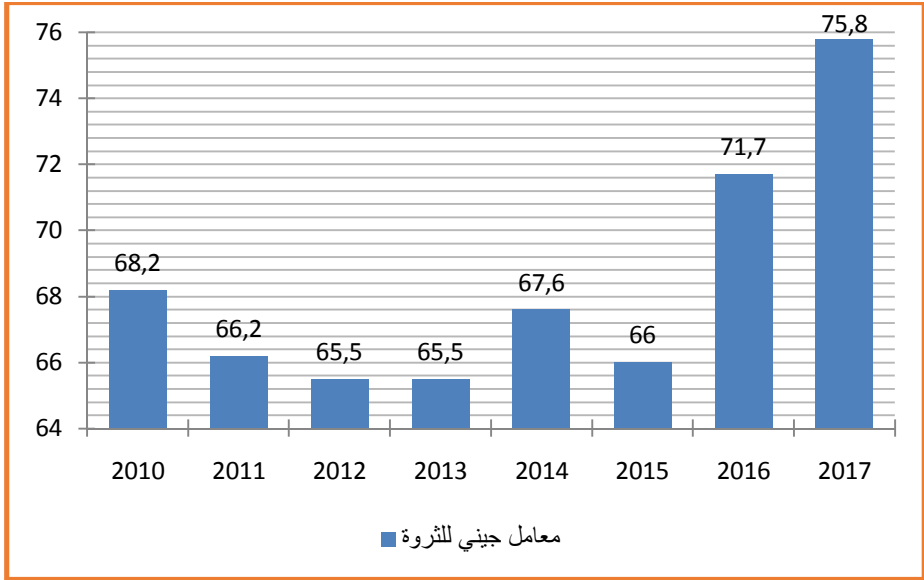
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2016)

2.3. فوارق الثروة (Wealth Inequality)

يشكك الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين في صحة الأرقام التي تنشرها السلطات الرسمية حول مستويات الثروة وعدد الأثرياء في الجزائر، ويرجع ذلك إلى وجود الكثير من العراقيل والصعوبات في تقدير الثروة وتحديد عدد الأثرياء في الجزائر بسبب وجود الكثير من الغموض وعدم وضوح التعريف الدقيق للثروة من جهة، والاختلالات الكبيرة والصعوبات التي يعاني منها النظام الضريبي بالمقارنة مع الأنظمة الضريبية في الدول المتطورة من جهة أخرى، حيث لم يتمكن هذا النظام بمختلف آلياته من تحديد وضبط أصحاب الثروات الذين لا يصرحون بممتلكاتهم كالذين يعملون في السوق الموازي ويتهربون من الضرائب¹⁵.

لقد أدى التباين الكبير في توزيع الدخل ورأس المال الذي عانت منه الجزائر في بداية التسعينيات إلى زيادة أوجه الفوارق في الثروة، ويرجع هذا الارتفاع إلى تداعيات التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة في فترة التسعينيات والتي وفرت فرص كبيرة لبعض الفئات لجمع الثروات بسبب قرارات الخصخصة وامتلاك الأراضي الفلاحية على خلاف الفئات الأخرى التي شهدت تدني في المستوى العام للأجور مما أثر سلبا على معدلات الادخار والاستثمار¹⁶.

الشكل 3: تطور مؤشر جيني للثروة في الجزائر في الفترة (2010-2017)



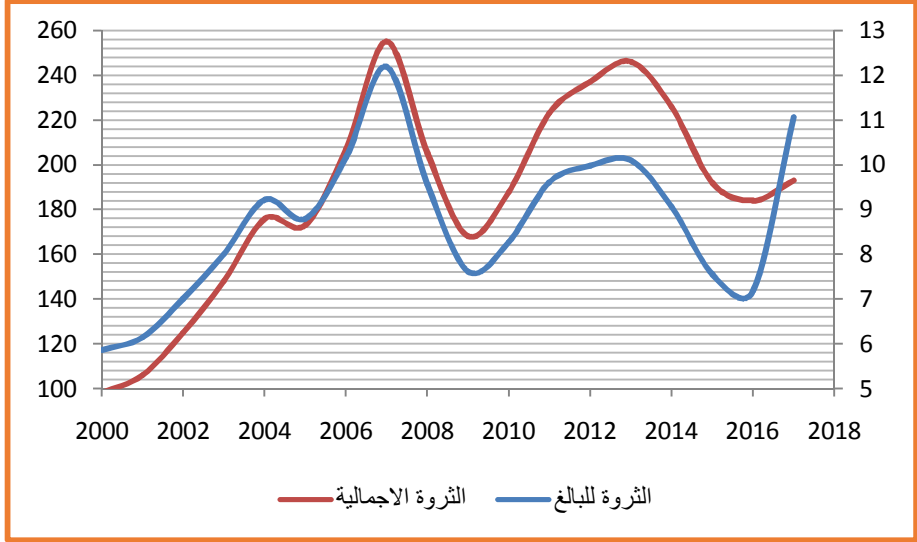
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Global Wealth Databook

لقد سجلت مستويات الثروة على المستوى العالمي أرقاما مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ متوسط الثروة 98 مليار دولار في سنة 2000 إلى أن وصل أقصاه سنة 2007 ليبلغ 255 مليار دولار، بعد الأزمة العالمية سنة 2008 شهدت مستويات الثروة انخفاض حاد، حيث بلغت 168 مليار دولار أمريكي سنة 2009 و188 مليار دولار أمريكي سنة 2010 متأثرة بانخفاض أسعار الأصول المادية خاصة العقارات وانخفاض أسعار الفائدة التي كان لها أثر سلبي على تراكم الثروة في الجزائر وباقي دول العالم.

بعد سنة 2010 واصلت مستويات الثروة تزايدها المستمر لتبلغ 246 مليار دولار سنة 2013 ثم انخفضت ابتداء من سنة 2014، ويفسر ذلك الانخفاض بتراجع العائدات الطاقوية بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية من جهة، ومستويات الاستهلاك للعائلات من جهة أخرى، كل هذه العوامل بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم الذي شهدته الجزائر في

هذه السنوات أدى الى التناقص في معدلات الادخار وتراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي انخفاض مستويات الثروة الاجمالية في الجزائر.

الشكل 4: تطور الثروة للبالغ والثروة الاجمالية في الجزائر في الفترة (2000-2017)



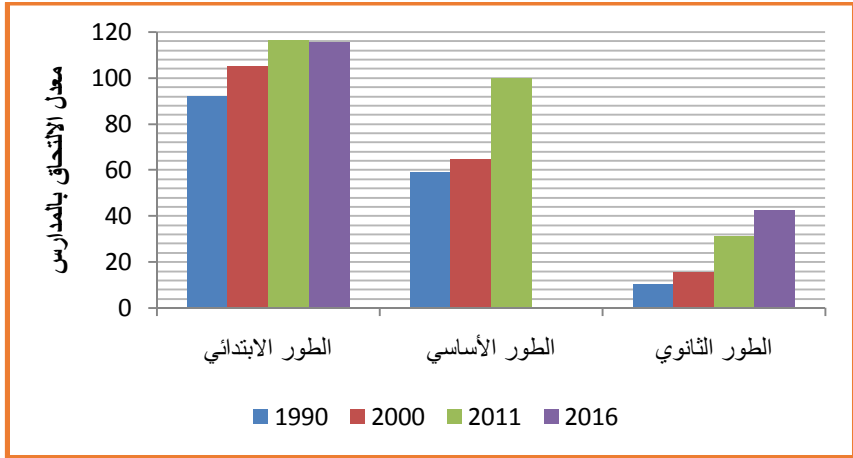
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Global Wealth Databook

3.3. الفوارق في الحصول على التعليم (Inequality of Education)

منذ الاستقلال سعت الجزائر إلى تطبيق الطابع الديمقراطي في التعليم من خلال ضمان فرص متساوية لنجاح الأطفال في تعليمهم وتوفير الخدمات التعليمية للجميع بالمجان في مختلف الأطوار التعليمية، حيث أصبح الوصول إلى التعليم حقا مشروعا وتعتبر هذه السياسة عنصرا هيكلي أساسيا للتنمية البشرية المنتهجة في هذه الفترة.¹⁷

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف سخرت الجزائر موارد مالية كبيرة ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير البنية التحتية والإشراف¹⁸، مما أدى إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس وتقليل ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في فئة البنات، بالإضافة إلى توفير مؤسسات التكوين المهني لغير الناجحين في مسارهم الدراسي¹⁹.

الشكل 5: معدل الالتحاق بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية في الجزائر في سنوات مختارة



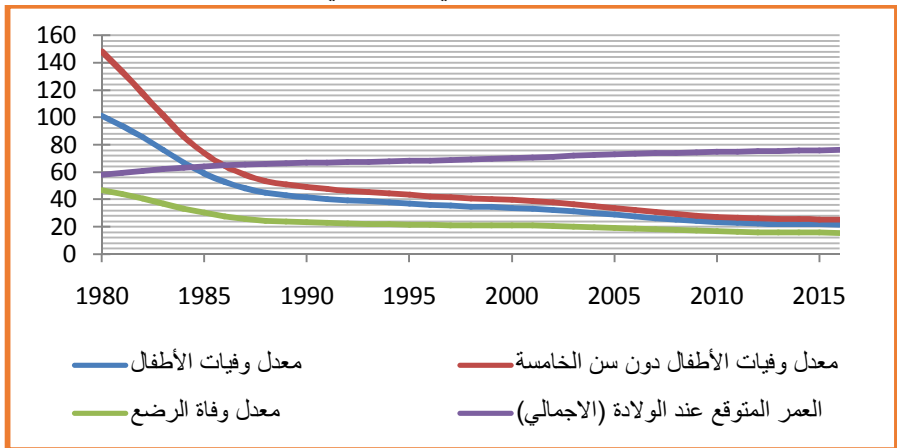
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على WDI(2018)

لقد كان هدف الجزائر من تسخير كل تلك الإمكانيات المادية والبشرية هو الوصول إلى تخفيض حدة الفوارق الاجتماعية بين مختلف الفئات وذلك لأن توفير إمكانية الحصول على التعليم يعد عاملا رئيسيا في تحقيق تكافؤ الفرص، واقتصار تلك الامكانية على الفئات الأعلى دخلا يؤدي إلى تقسيم طبقي.

4.3. الفوارق في الحصول على الصحة (Health Inequality)

لقد شهدت الوضعية الصحية للسكان في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسنا بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك على وجه العموم إلى الارتفاع في مستويات المعيشة والتحسين في المستوى الثقافي مما أثر بشكل إيجابي على الوعي الصحي لدى الأفراد، إضافة إلى تزايد الجهود المبذولة في توفير الهياكل القاعدية الأساسية والموارد البشرية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفرد بنحو 30 سنة منذ الاستقلال من 46 سنة عام 1960 إلى 68 سنة عام 1990 بالنسبة للنساء و65 سنة بالنسبة للرجال، ليصل إلى حوالي 78 سنة في سنة 2015 بالنسبة للرجال و73 سنة بالنسبة للنساء.²⁰

الشكل 6: تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر في الفترة (1980-2016)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على WDI(2018)

لقد أولت السياسات الصحية المتبعة في الجزائر اهتماما كبيرا لصحة الأطفال والرضع باعتبارها عامل أساسي في تمديد العمر المتوقع ومؤشر رئيسي على سلامة وفعالية النظام الصحي والعدالة الاجتماعية ونوعية الحياة، حيث أثمرت تلك الجهود في تخفيض مستوى وفيات الأطفال من 18832 حالة وفاة سنة 1990 إلى 14773 حالة وفاة سنة 2015 لكل 1000 ولادة حية، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بشكل واضح من 55.7 لكل ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 25.6 لكل ألف ولادة حية في عام 2014.

4.البيانات والنموذج

لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والفوارق الاجتماعية في الجزائر اعتمدنا على بيانات سنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (T_c) كمتغير مستقل ومعامل جيني (Gini) الذي يعتبر أهم مقياس للفوارق ويأخذ هذا المؤشر قيمة 0 عند المساواة التامة وقيمة 1 عند الفوارق العالية، بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية أخرى هي:

- (Pov) معدل نمو الاستهلاك الفردي كمتغير تقريبي لمعدل لفقر وذلك بسبب نقص البيانات حول معدلات الفقر لفترات زمنية طويلة في الجزائر.
- (T_cho) معدل البطالة.
- (GCF) معدل تكوين رأس المادي.
- (Sec_s) المعدل الإجمالي للتسجيل في الطور الثانوي وهو يستخدم كمؤشر لتكوين رأس البشري.
- (M_inf) معدل وفيات الأطفال.

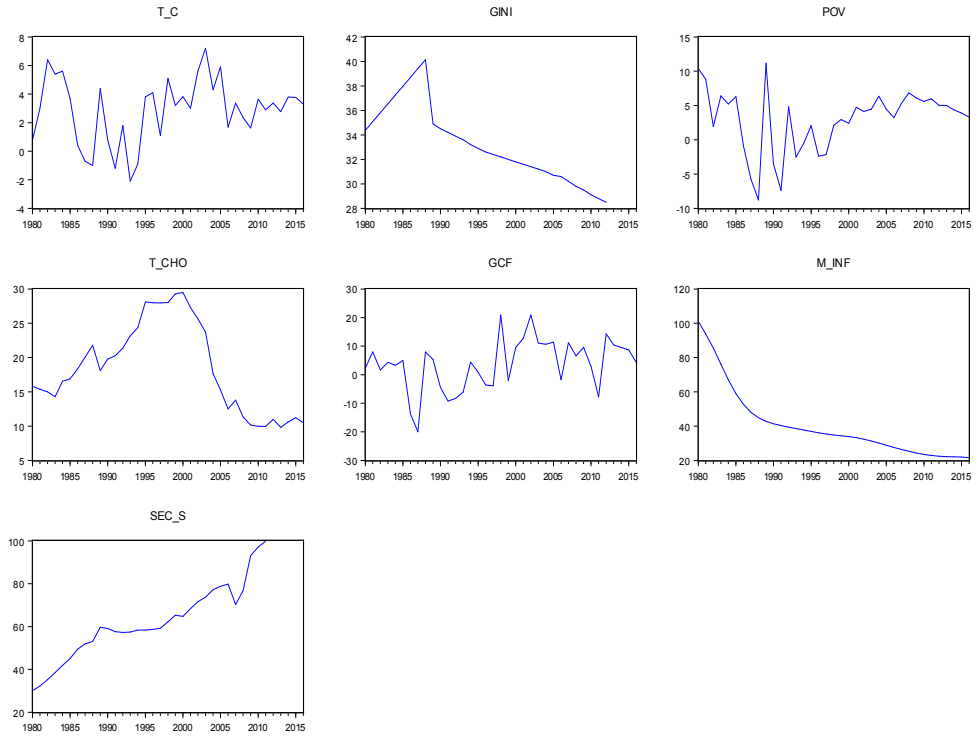
كل البيانات هي عبارة عن سلاسل زمنية تغطي الفترة (1980-2016) مستمدة من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية (2018) WDI، باستثناء معدل البطالة المأخوذ من Penn world 9.0 ومؤشر جيني المأخوذ من قاعدة بيانات فوارق الدخل العالمية SWIID 6.2. تستخدم هذه الدراسة النموذج التالي:

$$T_{ct} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta I_{ginit} - 1 + \sum_{i=1}^n \alpha_2 \Delta I_{Povt} - 1 + \sum_{i=1}^n \alpha_3 \Delta I_{T_{cho}t} - 1 \\ + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta I_{gcf} - 1 \\ + \sum_{i=1}^n \alpha_2 \Delta I_{S_{sect}} - 1 + \sum_{i=1}^n \alpha_3 \Delta I_{M_{inf}} - 1 + \beta_1 Gini \\ + \beta_2 Pov + \beta_3 T_{cho} + \beta_4 S_{sec} + \beta_5 Gcf + \beta_6 M_{inf} + \varepsilon_i$$

الجدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات

	T_C	GINI	POV	T_CHO	GCF	M_INF	SEC_S
Mean	2.867839	33.20894	2.955622	18.44484	3.691978	40.42432	61.92034
Median	3.300000	32.60000	4.357393	17.65600	4.404804	34.80000	59.12105
Maximum	7.201872	40.14000	11.16497	29.49600	20.92204	101.1000	99.86019
Minimum	-2.100001	28.50000	-8.771536	9.829000	-20.00073	21.60000	30.06515
Std. Dev.	2.258346	3.117875	4.542344	6.536800	8.953728	20.32380	17.67365
Skewness	-0.379010	0.562323	-0.813800	0.268940	-0.459196	1.610951	0.258460
Kurtosis	2.576799	2.521327	3.364240	1.767676	3.146617	4.853085	2.746859
Jarque-Bera	1.161945	2.054189	4.288540	2.787238	1.333448	21.29747	0.427913
Probability	0.559354	0.358046	0.117154	0.248176	0.513388	0.000024	0.807384
Sum	106.1100	1095.895	109.3580	682.4590	136.6032	1495.700	1919.531
Sum Sq. Dev.	183.6046	311.0767	742.7841	1538.271	2886.093	14870.05	9370.736
Observations	37	33	37	37	37	37	31

الشكل 7: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



5. نتائج الدراسة

1.5. اختبار الاستقرار

تبين النتائج المتحصل عليها بعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار الاستقرار الموضحة في الجدول 2، أن كل السلاسل الزمنية ليست مستقرة في المستوى باستثناء (GCF)، بالتالي فان السلاسل (T_c, Gini, Pov, T_cho, M_inf, Sec_s) مستقرة من الدرجة الأولى لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند 1 % و 5 % و 10 %.

الجدول 2: اختبار الاستقرار لديكي فولر الموسع (ADF)

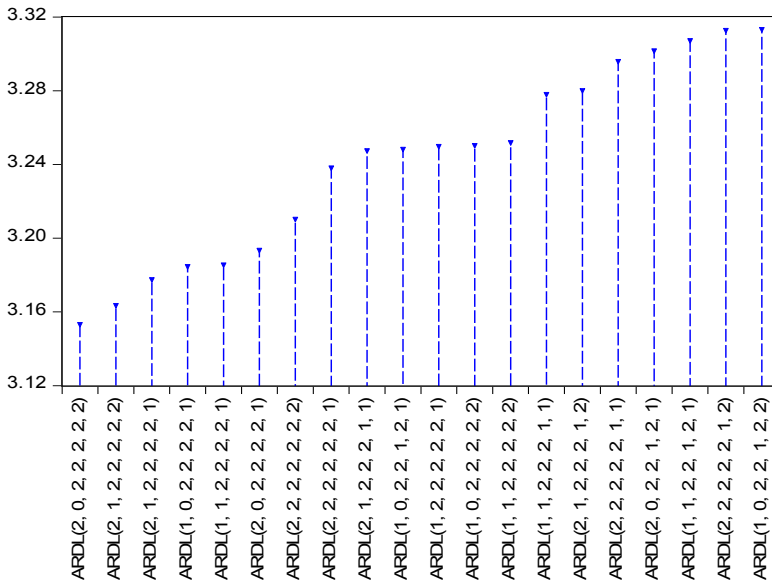
الفرضية الصفرية: المتغير يحتوي على جذر الوحدة							
في المستوى							
Sec_s	M_inf	GCF	T_cho	Pov	Gini	T_c	
-0.01	-1.25	-4.27	-1.39	-1.65	-0.31	-3.74	T_statistics
0.94 ^{no}	0.63 ^{no}	0.00***	0.57 ^{no}	0.44 ^{no}	0.91 ^{no}	0.00***	prob
-1.69	-0.88	-4.78	-1.10	-2.70	-2.98	-3.72	T_statistics
0.73 ^{no}	0.94 ^{no}	0.00***	0.91 ^{no}	0.24 ^{no}	0.15 ^{no}	0.03**	prob
3.09	-3.90	-3.84	-0.61	-1.58	-6.87	-1.29	T_statistics
0.99 ^{no}	0.00***	0.00***	0.44 ^{no}	0.10 ^{no}	0.00***	0.17 ^{no}	prob
بعد أخذ الفروقات الأولى							
D(Sec_s)	D(M_in)	D(GCF)	D(T_cho)	D(Pov)	D(Gini)	D(T_c)	
-4.50	-8.80	-8.57	-2.44	-8.95	-6.67	-6.21	T_statistics
0.00***	0.00***	0.00***	0.13 ^{no}	0.00***	0.00***	0.00***	prob
-4.68	-7.47	-5.87	-4.55	-8.88	-10.11	-6.13	T_statistics
0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	prob
-3.63	-7.04	-8.70	-4.31	-5.17	-4.93	-6.31	T_statistics
0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	0.00***	prob
I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	

ملاحظة: (*) معنوي عند 10 %، (**) معنوي عند 5 %، (***) معنوي عند 1 %، (no) غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1)I، يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، تشير النتائج الموضحة في الشكل 1 أن النموذج الأمثل هو (2,0,2,2,2,2,2,) ARDL وفقا لمعايير (Akaike) أي تأخيرين لكل المتغيرات وبدون تأخير للمتغير Gini.

الشكل 8: النموذج الأمثل



المصدر: مخرجات eviews

2.5. اختبار التكامل المشترك.

الجدول 3: نتائج اختبار التكامل المشترك (BOUND-test)

				F-Bond test
I(1)	I(0)	Signif	Value	Test-statistic
2.94	1.99	10%	8.25	F-statistic
3.28	2.27	5%	6	K
3.61	2.55	2.5%		
3.99	2.88	1%		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

للتحقق من وجود علاقة توازنية بين المتغيرات قمنا باختبار الحدود (Bound-test)

لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وتشير النتائج المبينة في الجدول 3 أن احصائية F المحسوبة (F=8.25) للنموذج أكبر من القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1%، 2.5%، 5% و 10% بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

3.5. نتائج التقدير في المدى القصير والطويل:

الجدول 4: نتائج تقدير ARDL

المتغير المستقل: D(T_c)				
النموذج الأمثل: ARDL(2,0,2,2,2,2)				
P.Value	T-statistic	Std-error	Coefficient	Variable
معلمات النموذج في المدى القصير				
0.02	2.61	0.12	0.32	D(t_c(-1))
0.00	-5.83	0.06	-0.37	D(Pov)
0.00	6.98	0.05	0.35	D(Pov(-1))
0.00	3.86	0.01	0.06	D(Gcf)
0.00	-5.48	0.03	-0.18	D(Gcf(-1))
0.02	-2.68	0.31	-0.83	D(M_inf)
0.00	-4.88	0.45	-2.21	D(M_inf(-1))
0.75	-0.31	0.04	-0.01	D(Sec_s)
0.01	-2.79	0.05	-0.15	D(Sec_s(-1))
0.23	-1.24	0.11	-0.14	D(T_cho)
0.06	-2.08	0.12	-0.26	D(T_cho(-1))
0.00	-10.39	0.19	-1.06	CointEq(-1)*
معلمات النموذج في المدى الطويل				
0.00	-3.79	0.22	-0.85	Gini
0.00	-3.26	0.16	-0.54	Pov
0.00	3.66	0.05	0.20	GCF
0.39	0.88	0.04	0.04	M_inf
0.03	2.44	0.04	0.10	Sec_s
0.00	4.83	0.04	0.19	T_cho
0.08	1.88	8.45	15.97	C
			0.94	R-Squared
			0.90	Adjusted R-squared
			8.73	F-statistic
			0.00	Prob (F-satistic)
			2.97	Durbin –Watsan

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

تؤكد نتائج التقدير في المدى القصير المبينة في الجدول 4 على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل لأن معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة العودة إلى التوازن سالب وذو معنوية إحصائية، يشير معامل تصحيح الخطأ ($CointEq = -1.26$) أن الاختلالات في المدى القصير سوف تصحح بنسبة 126% في المدى الطويل.

تشير معلمات النموذج المقدرة في المدى الطويل إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للفوارق في الدخل والفقير على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة، حيث أن زيادة الفوارق بـ 1% تؤدي إلى إضعاف النمو بنسبة 85% ويؤدي زيادة معدل الفقر بـ 1% إلى إبطاء النمو بنسبة 54% في المدى الطويل.

هناك أثر إيجابي لتكوين رأس المال المادي وتكوين رأس المال البشري مقاس بمعدل التسجيل الإجمالي في الطور الثانوي على النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الالتحاق في الطور الثانوي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة النمو بنسبة 10%، وزيادة معدل تكوين رأس المال المادي يسرع النمو بنسبة 20%، وتتوافق النتائج المتحصل عليه في دراستنا بشكل كبير مع نتائج الدراسات السابقة التي أثبتت في هذا المجال ومع افتراضات النظرية الاقتصادية فيما يخص محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

6. خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني ومتغيرات تفسيرية أخرى تغطي الفترة (1980-2016)، وباستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات توصلنا إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفوارق الاجتماعية والنمو الاقتصادي، حيث أن الفوارق العالية تضعف النمو في الجزائر في المدى الطويل، ويمكن تفسير الأثر السلبي للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال القنوات السابق ذكرها ولعل أبرزها قناة البحث عن الربح، ذلك لأن تركيز الدخل والثروة في أيدي فئة معينة ينشئ قوى الاحتكار وغيرها من أشكال السعي لتحقيق الربح، مما يساهم في إهدار حقيقي للموارد ويضعف عملية تخصيصها وبالتالي يقلل من الانتاجية ويؤثر سلباً على الاقتصاد، وذلك لأن هذه الفئات عادة ما تفضل مصالحها الشخصية على المصلحة العامة.

2. من ناحية أخرى يتجلى الأثر السلبي للفوارق العالية على الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال قناة الاضطرابات الاجتماعية والسياسة، فزيادة التباينات في توزيع الدخل والثروة والفوارق في الحصول على الخدمات الأساسية بين المناطق الجغرافية (الشمال والجنوب) وبين فئات المجتمع يؤدي إلى زيادة الغضب الاجتماعي وتزيد من عدد الاحتجاجات ونسبة الانخراط في الجريمة بالنسبة للفقراء مما يساهم في إضعاف تراكم رأس المال المادي والبشري الذي يعيق بدوره عملية التنمية. انطلاقا مما سبق، ومن أجل دعم استمرارية النمو الاقتصادي وتحفيزه بما يعود بالأثر الإيجابي الكبير في دفع عجلة التنمية، على الجزائر السعي جاهدة بكل ما تملك من إمكانيات إلى الحد أو التقليل من الفوارق الاجتماعية لا سيما فيما يتعلق منها بالعدالة في توزيع الدخل والثروة لما لها من تأثير على تحفيز الطلب ودعم الاستثمار.

7. الهوامش والمراجع

¹ تقرير التنمية العربية (2018)، التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الاصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 29-41.

² United nations, Economic Commission for Africa (2016), Algeria: country profile, pp.15-20

³ فضيلة عكاش (2017)، الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، كتاب جماعي بعنوان الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، مؤسسة لوزا لوكسمبورغ، ص 235.

⁴ Barro Robert J(2000), Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of economic growth vol 5.1,p.8.

⁵ Piketty Thomas, Le capital au XXIe siècle. Seuil, 2013, p 35.

⁶ Galor Oded (2009), Inequality and economic development: An overview, Introduction to Oded Galor, Inequality and economic development: The modern perspective p18.

⁷ Bourguignon Francois (2004), The poverty-growth-inequality triangle, Poverty, Inequality and Growth, pp17-18.

⁸ عجمية، محمد، والليثي، محمد (2004)، التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 58

⁹ Barro Robert J, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Op, Cit, p.7

¹⁰ Bachir boulahbel (2006), la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD, p41

¹¹ فضيلة عكاش (2017)، الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 238.

¹² سلطان بلغيث (2007)، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، ص 35.

¹³ HENNI Saïda (2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD, p 94.

¹⁴ سلطان بلغيث (2007)، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مرجع سابق، ص37.

¹⁵ Zucman G. (2016), wealth inequality. The Poverty and Inequality Report, p.39

¹⁶ Fireside D. et. al. (Eds.), (2009), The wealth inequality reader, 3rd ed, Boston, pp 9-10

¹⁷ Maliki S, BENHABIB A, & Bouteldja A (2014), Poverty and Education in Algeria, International Journal for Innovation Education and Research, vol2(1), p62

¹⁸ منظمة الأمم المتحدة اليونيسكو (2015)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015: الانجازات والتحديات، ص21.

¹⁹ Algeria (2000), Reply to the Questionnaire to Governments on Implementation of the Beijing Platform for Action (1995) and the Outcome of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly, p.7.

²⁰ Algérie (2015), Objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, p73

أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري

دراسة قياسية للفترة 2000-2016

The impact of financial variables on Algerian economic growth

A Quantitative study : 2000-2016

تاريخ قبول النشر: 2018/08/24

تاريخ الاستلام: 2018/06/28

د. رمضان محمد ***

د. مصار منصف **

بوزيان دليلة *

أستاذ محاضر

أستاذ محاضر

طالبة دكتوراه

جامعة مستغانم- الجزائر

جامعة الجزائر 03- الجزائر

جامعة الجزائر 03- الجزائر

الملخص:

الهدف من هذه البحث هو دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة الممتدة 2000-2016، وقد اعتمدنا استخدام نماذج قياسية مقترحة حاولنا من خلالها الخروج بمؤشرات تعكس فاعلية هذه العلاقة، وكانت نتائج دراستنا هذه تفسر العلاقة الموجودة بين المتغيرات والفترة التي غطت الدراسة، كما توصلنا الى أن بعض مؤشرات التحرير المالي المتبعة في الجزائر وبالرغم من أهميتها في الاقتصاد إلا أنه ليس لها تأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وطبقاً للنتائج المحققة في الدراسة يبقى التحرير المالي للمتغيرات المالية في الجزائر جزئي وليس كلي ويفتقر لبعض السياسات الداعمة في هذا المجال. الكلمات المفتاحية: متغيرات مالية، نمو اقتصادي، اقتصاد جزائري.

Abstract :

The aim of this paper is to study the relationship between the financial variables affecting the economic growth rates of Algeria During the period 2000-2016, we used of Quantitatives models proposed To produce indicators that reflect the effectiveness of this relationship. The results of this paper found there is not a relationship between the financial indicators and the economic growth rates in Algeria after the financial liberalization.

Keywords : financial variables, economic growth, Algerian economy.

* e-mail : bouzianedalila2014@gmail.com ** e-mail: messarmon@yahoo.fr

*** e-mail : mohamed.ramdani@ univ-mosta.dz

المقدمة:

نظراً لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول، فقد حظي هذا الأخير بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والنماذج فقد غيروا المفكرون الاقتصاديون وشكلوا تطور أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي عبر الزمن، من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة، وطبيعتها ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها، ونتيجة لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة، فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية ووضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المالية المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل، لذا وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول تحليل أهم المتغيرات المالية المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإن لم يكن كلها سنقتصر على سبيل الحصر لبعض المتغيرات المهمة التي تسهم في تحديد السياسات الكفيلة برفع إنتاجية عناصر الإنتاج من جهة، ورفع إنتاجية العناصر الكلية من جهة ثابتة، بما يضمن استدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة ودخل الفرد.

وإنه لمن الجدير بالذكر أن مجمل الدراسات التي تمحورت حول النمو الاقتصادي باتت معالمها واضحة عند الدول ذات الاقتصاد النامي، مثل الجزائر والتي لا يزال نموها الاقتصادي يتحقق بفضل ارتفاع مداخيل النفط وتحسن الإنتاج الزراعي، وكلا القطاعين لا يمكن التحكم فيهما، ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي اجتهدت الحكومة الجزائرية على تحسين معدلاته مع بداية سنة 2000 ومع بداية برامج الإنعاش الاقتصادي فتميزت بتحقيق معدلات نمو إيجابية مقبولة، وساهمت في ذلك عدة مؤشرات. وإن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، يبين رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة التي تعاني منها الجزائر. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنية الاختلالات التي تميزها.

الإشكالية الرئيسية

لذا فإن التحولات الاقتصادية التي طرأت على العالم بأكمله، صارت تفرض مواكبة ما يحدث من تطورات هيكلية في الاقتصاد العالمي، والبحث عن أنسب الطرق لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ولعله من أسرع وأعمق ما تم من تحولات تلك التي عرفها الجانب المالي خلال ظهور المؤسسات التمويلية جديدة، تتقدم مع تقدم المشاريع وتكبر لتستوعب ضخامتها ورؤوس أموالها. وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسات التي انتهجها الدولة في ظل المتغيرات المالية لدعم النمو الاقتصادي لها ؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الدراسة يتم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- أن لمعدلات النمو الاقتصادي علاقة مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لها؛
- 2- المتغيرات المالية وعلى الرغم من تنوعها وتغيراتها ما تزال قاصرة عن التأثير الفاعل على النشاط الاقتصادي ويصعب التنبؤ بسلوكها في الجزائر.

وكان الغرض من هذه الدراسة هو إبراز الأساس النظري والقياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير معدلاته بالتغير في المتغيرات المالية وتطوراتها في الاقتصاد الجزائري؛ أما المناهج المتبعة في إعداد هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي القياسي وهذا ما يسمح بتبسيط المعلومات والأفكار التي يحتويها من جهة ويتعمق في التحليل والقياس بتحديد الجوانب الدقيقة للموضوع قيد الدراسة من جهة أخرى .

الدراسات السابقة: إن موضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته قد تمّ التطرق إليه في دراسات سابقة، إلا أننا أضفنا الجديد الذي تمثل في كون الدراسات السابقة تم التطرق لمتغير أو متغيرين أو ثلاثة على الأكثر في الدراسة، في حين تم التطرق في دراستنا إلى عدة متغيرات نوجزها كما يلي: المؤشرات الممثلة للجهاز المصرفي، المؤشرات الممثلة للأسواق المالية، المؤشرات المحددة والمفسرة للنمو الاقتصادي، وكذا تختلف من حيث فترة الدراسة التي تمتد من سنة 2000-2016 وكان تحليل الدراسات السابقة كما يلي :

✓ دراسة لـ بربري محمد الأمين (2010-2011) أطروحة دكتوراه بعنوان: "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي للفترة 1990-2009 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصل إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري يشكل تأثيراً ضعيفاً جداً في وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي، رغم التعديلات التي قامت بها السلطات النقدية على العملة الوطنية من أجل تقريبه من القيمة الحقيقية والرفع من مستوى قابلية التحويل .

✓ دراسة لـ بلعوز بن علي (2003-2004) أطروحة الدكتوراه بعنوان: "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)"، جاءت إشكالية الدراسة حول أثر تعديل سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الإصلاحات، من أهم نتائجها أن

النتائج المتحققة ليست نتاج التحرير المالي أو بفضل تحرير أسعار الفائدة، بقدر ما هي متعلقة بتحسين أسعار النفط.

✓ دراسة ل طارق قدوري (2015-2016) أطروحة الدكتوراه بعنوان: "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014"، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وذلك باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وخلصت الدراسة أن الإنفاق الحكومي أخذ القسط الكبير في النشاط الاقتصادي واستمرار تزايد، مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة، والتأكيد على ضرورة التوجه نحو مزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة دافعة للتنمية، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقية عادلة ومستدامة.

1.1- مفهوم النمو الاقتصادي :

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعا لاختلاف وجهات النظر التي يتبناها مريدوها، فمنهم من عرف النمو الاقتصادي على أنه: "زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج. ومن الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة¹ (نمو السكان ، تراكم رأس المال، اكتشاف موارد إضافية، التقدم التكنولوجي).

بالنسبة ل Simon Kuznets (1973): يعرف النمو الاقتصادي لأي بلد على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي التنظيمات المؤسسية والإيديولوجية التي تتطلبها.²

2.1- خصائص النمو الاقتصادي :

حدد سيمون كزنتس (S.Kuznets) سنة 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:³

- يجب أن تكون المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني، وقد تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر؛
- هناك ارتفاع نسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج؛

- ارتفاع معدلات التغير القطاعي والهيكلية الملازم لعملية النمو، أي التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية ؛
- عادة ما يصاحب التغير الهيكلي الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذي بالتحديث "Modernisation" ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:
- الرشادة، التخطيط الاقتصادي، التعاون والتوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة، تحسين الاتجاهات والمؤسسات؛
- الإمداد الاقتصادي الدولي وهذا لسيطرة الدول المتقدمة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات؛
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

II - التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري 2000-2016

نسعى من خلال هذه الدراسة القياسية التي تحدد العلاقة الدالية بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي المحققة في الجزائر للفترة 2000-2016، ومعرفة العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات الذي يلعب الدور المهم والمساهم الأكبر في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي الهدف من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي؛
- أي من المتغيرات تلعب الدور الأكبر في التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

أ- تحديد فترة الدراسة ومصادرها

فترة القياس: من المبادئ الأساسية المعروفة في الدراسات القياسية هو أن تكون فترة القياس موحدة لجميع المتغيرات من حيث بدايتها ونهايتها وهي سنة مدنية للفترة الممتدة من 1999-2016، بحيث سنة 1999 هي سنة الأساس، ووحدة القياس متمثلة في عدد محض لكل سلسلة، أي تم توحيد وحدات القياس لجميع سلاسل المتغيرات. مت عينة الدراسة فنقتصر على دراسة اقتصاد دولة الجزائر.

مصادر البيانات: وقد تم تجميع المعطيات من طرف الباحثة من عدة مصادر، منها دولية ومنها محلية وتم الاستعانة على المصادر الخارجية العالمية نظراً لعدم توفر بيانات خاصة بالسنوات الأولى للدراسة عن بعض المتغيرات في المصادر الداخلية في الجزائر أهمها:

- قاعدة البيانات الصادرة عن البنك الدولي من الموقع <http://data.albankaldawli.org>.
- الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع <http://www.ons.dz>.
- المعطيات من بنك الجزائر من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>.
- بيانات من وزارة الجمارك من الموقع <http://www.douane.gov.dz/>.

ب- المؤشرات والمتغيرات المستعملة في الدراسة

بناءً على النظرية الاقتصادية السابقة فقمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة له، حيث كانت في شكل معطيات سنوية، واستخدمنا المتغيرات قيد الدراسة الممثلة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$TPIB = f(TCH, EM, VAL, TINT, CSP, M2, DEG, TINF) \dots\dots\dots (01)$$

نقوم بتكوين النموذج بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تم انتقائها في بحثنا فقط، والتي تلعب الدور الرئيسي الحاسم في تفسير سلوك النمو الاقتصادي في الجزائر حيث استخدمنا نموذج ديناميكي الذي يتم من خلاله إدخال المتغيرات التالية:

- المتغير الداخلي التابع: هو مؤشر النمو الاقتصادي: ويشير إلى معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. ويرمز له بالرمز **TPIB**

• المتغيرات المالية المفسرة:

1- سعر الصرف الحقيقي الفعلي: ويشير إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف. نظرياً⁴: أكدت مساهمة الأدب التجريبي في هذا السياق على العلاقة القوية والسالبة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي وهذا حسب (Chen-Collins Boszorth 1995)، بحيث تميل المغالاة الأكثر حساسية في سعر الصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيعود إلى تسارع النمو الاقتصادي. يرمز له بالرمز **TCH**.

2- معدل الفائدة الحقيقي: سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي ونظرياً: حسب التحليل الكنزي فإن خفض سعر الفائدة السائدة مقارنة بالمعدل الاسمي للمردودية على الاستثمار، مما يشجع

المستثمرين في التوسع في الإنفاق الاستثماري على منتجاتهم، حيث يرى ضرورة تخفيضه لتسهيل توفير الأموال بتكلفة منخفضة مما يشجع المستثمرين ويحثهم على الاستثمار ومن ثم دفع عملية النمو الاقتصادي. يرمز له بالرمز TINT.⁵

3- القيمة المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: وهي قيمة الأوراق المالية المتداولة في بورصة إلى إجمالي الناتج المحلي بالعملة المحلية، نظرياً: ⁶ جاءت بعض الدراسات بعد دراسة اقتصادي شومبيتر، كدراسة الاقتصاديين البارزين " والتر باجيت وماكينون وشو "، فقد أكدوا هذان الباحثان أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المالي، تؤدي إلى تقييد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي فهي تعمل كعوائق مثبتة للنمو الاقتصادي، وفي المقابل تؤدي السياسات التحريرية لأنشطة القطاع المالي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية وكمية الاستثمارات المالية في القطاعات الاقتصادية يرمز له بالرمز VAL.

4- الانفتاح التجاري: يعتبر تطور العلاقات التجارية شعاع للتكامل الاقتصادي ويمثل مصدر أساسي للتكامل المالي، وتم قياسه بالعلاقة التالية: ((الواردات+الصادرات)/الناتج المحلي الإجمالي)، ونظرياً: يتوقع من الانفتاح التجاري أن يكون ذو تأثير موجب على معدلات النمو الاقتصادي إذ من شأنه أن يحسن الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجيا عالمياً (1997) Helpman and Hoffmaister، يرمز له بالرمز EM .

5- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي : وهو يعبر عن مبلغ القروض الموجهة للقطاع الخاص قسمة إجمالي الناتج المحلي . ويفيد هذا المؤشر في معرفة نصيب القطاع الخاص من الافتراضات إلى إجمالي القروض في الاقتصاد ، نظرياً: فقد أكد كل من كينغ ولبفانين (1993) على أن الأنظمة المالية التي تخصص جزءاً أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات، وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساساً الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة⁷ يرمز له بالرمز CSP .

6- النفقات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي: يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي، بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي، تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي. كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة بحاجة للاقتصاد لها. نظرياً: وجد Barro- 1997 أن الإنفاق العمومي على الاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج

الداخلي الخام بعد طرح نفقات الدفاع والتعليم من نفقات الاستهلاك العام وجدها كانت مرتبطة سلبياً بالنمو الاقتصادي. ويرمز له بالرمز DEG .

7- الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي: المعروض النقدي بمعناه الواسع ونظرياً:

ثمة جدل قائم بين الاقتصاديين يتمحور حول اعتبار أن عرض النقود من المتغيرات الحساسة جداً في أي اقتصاد ، فهو الذي يحدد أداء أي نشاط اقتصادي ، فضلاً عن وصفه من أدوات السياسة النقدية ، إذ يحفز النمو الاقتصادي عبر تأثيره في الاستثمار ومن ثم الناتج ، لذلك تعتقد هذه النخبة أن المتغيرات النقدية هي الشعاع المعتاد للمدرسة النقودية، ومن ثم فإن التغيرات في حجم المعروض النقدي لها علاقة وثيقة بمعدل التضخم، وإن جعل هذا الأخير في الحدود المقبولة له انعكاسات إيجابية في النمو الاقتصادي.⁸ يرمز لها بالرمز M_2 .

8- معدل التضخم: يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش

الضمني لإجمالي الناتج المحلي (هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. ويرمز له بالرمز TINF .

ج- النتائج :

أظهرت الدراسة الإحصائية للمعطيات قيد الدراسة نتائج عديدة ، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي:

أولاً: دراسة متغيرات النموذج:

قبل دراسة علاقة المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع، ونظراً لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمفسرة للمتغير الممثل للنمو الاقتصادي يجب التأكد من عدم ارتباط المتغيرات المستقلة ببعضها البعض، وهذا لتأثيره على النموذج .

بعد تحليل جدول معاملات الارتباط الزوجي لبيرسون تبين أن هناك متغيرين يجب حذفهما وهما: المتغير النفقات الحكومية DEG والمتغير الكتلة النقدية M_2 لارتباطهما بالمتغير سعر الصرف TCH ، بمعامل الارتباط على الترتيب (-0.63، -0.60) والأقل معامل الارتباط مع المتغير التابع على الترتيب (-0.21، -0.01) مقارنتها مع (0.33). أما باقي المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض.

العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف: عند انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع

الأسعار وقيمة الصادرات وبالتالي انخفاض حصة الضرائب على الصادرات وانخفاض النفقات على المستوردات، ما يؤدي إلى انخفاض العبء على الموازنة أي عجز في الموازنة العامة،

ويؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب ارتفاع نفقات إنتاج كثير من المنتجات التي تستخدم المواد والآلات المستوردة.⁹

العلاقة بين سعر الصرف والكتلة النقدية: إن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف ، أي أن ارتفاع الكتلة النقدية لبلد ما يؤدي إلى انخفاض في قيمة عملة هذا البلد في سوق الصرف، وايضاً ارتفاع سعر الصرف مفاده انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، والسيولة البنكية سترتفع وتؤدي إلى ارتفاع توزيع القروض الداخلية وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية.

ثانياً: تقدير النموذج : بعد تحديد أهم العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة (y_i) يتم اختيار شكل معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين عناصر الظاهرة ، ولتقدير أي نموذج يجب وضع الفرضيات التالية:¹⁰

أ. هناك تأثير سلبي لسعر الفائدة والتضخم على معدلات النمو الاقتصادي ؛

ب. يمكن لمؤشر الانفتاح التجاري أن يلعب دور في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

ت. هناك علاقة وطيدة تربط سوق الأوراق المالية بمعدلات النمو الاقتصادي؛

ث. هناك تأثير إيجابي لسعر الصرف على معدلات النمو الاقتصادي؛

ج. تلعب القروض الخاصة دور إيجابي في التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

1- دراسة استقرارية المتغيرات :

يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المتبقية قيد الدراسة خلال الفترة (2000-2016)، والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده ، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وهناك العديد من الاختبارات ولدراسة للمتغيرات قيد الدراسة ومعرفة هل السلسلة مستقرة أم غير مستقرة نعتمد على أكثر الاختبارات دقة وهو اختبار جذر الوحدة Unit Root Test . ويمكن وضع الفرضيات التالية⁽²⁹⁾

$$H_0: \rho = 1 \quad \text{السلسلة غير مستقرة}$$

$$H_1: \rho < 1 \quad \text{السلسلة مستقرة}$$

● اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

في الواقع إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يظهر جلياً في خصائصها الإحصائية وخاصة في معيار الوسط والتباين أحدهما أو كلاهما يتعلق بالزمن، ويمكن تحديد استقرارية وعدم استقرارية السلاسل من خلال الملحق رقم 01.

نلاحظ أن عند المستوى (Level) القيمة المطلقة لقيمة t ستيدونت المحسوبة لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة والحرية الجدولية عند المستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 أي وجود جذر وحدة وأن السلاسل الزمنية غير مستقرة، بعد ذلك ننتقل إلى اختبار الفروقات الأول (1st Difference) للمتغيرات حيث أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة المطلقة لقيمة t ستيدونت المحسوبة أكبر من القيم المطلقة والحرية الجدولية عند مستوى 5% ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة في المستوى الأول ونفس النتائج بالنسبة لاختبار (p-p)، ومن شروط استخدام التكامل المشترك أن تكون جميع السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، ومن ثم نستخدم اختبار التكامل المشترك بعد ذلك.¹¹

2- اختبار التكامل المشترك:¹² نتبع منهج (Engel-Grenger) ذي الخطوتين وفق التسلسل التالي:⁽³²⁾

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود تكامل مشترك} \\ H_1: \text{وجود تكامل مشترك} \end{cases}$$

المرحلة الأولى: ويمكن تكوين النموذج الخطي من نموذج الدراسة كالآتي:

$$\varepsilon_t = \alpha_0 + \alpha_1 em_t + \alpha_2 tlntr_t + \alpha_3 tch_t + \alpha_4 val_t + \alpha_5 csp_t - \alpha_6 tinf_t$$

(2).....

عند إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في التحليل، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى أي أنها متكاملة من الرتبة $I(0)$ ، وبالتالي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيم الجدولة بالقيم المطلقة وذلك عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود تكامل مشترك بين مغيرات النموذج. أي أن البواقي مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0). ومنه الانحدار ليس زائفاً أي هناك علاقة في الأجل الطويل وبالتالي يوجد تكامل مشترك.

• اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:¹³

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود متجه للتكامل مشترك} \\ H_1: \text{وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك} \end{cases}$$

وعند إجراء اختبار وجود علاقة التكامل المشترك لجوهانسن للمتغيرات محل الدراسة، تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية

البديلة التي تنص على وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. أي أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي متكاملة تكاملاً مشتركاً مع بقية المتغيرات المفسرة، أي أنه توجد هناك توليفة خطية ساكنة بين المغير التابع ومحدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا في اتجاهات متعددة.⁽³³⁾

المرحلة الثانية:¹⁴ تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك يعكس العلاقة في المدى القصير أو تذبذب قصير المدى حول الاتجاه العلاقة في المدى الطويل، ويستخدم حد الخطأ الذي تم الحصول عليه من انحدار التكامل المشترك لبناء نموذج تصحيح الخطأ كمرحلة ثانية لطريقة أنجل-جرانجر، ومنه يمكننا كتابة صيغة النموذج التالي:

$$D(TPIB) = \alpha(1)*D(VAL) + \alpha(2)*D(CSP) + \alpha(3)*D(EM) + \alpha(4)*D(TCH) + \alpha(5)*D(TINF) + \alpha(6)*D(TINT) + \alpha(7)*ECM(-1) + \alpha(8) \dots (104)$$

حيث أن **ECM(-1)** يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة الأخيرة، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وحصلنا على النتائج التالية في الجدول في الملحق رقم (02).

ثالثاً: مرحلة تقييم مقدرات النموذج: من النتائج المحصل عليها يمكننا تقدير المعادلة التالية:¹⁵

$$D(TPIB) = -54.024*D(VAL) + 0.719*D(CSP) - 0.295*D(EM) - 22494.88*D(TCH) - 0.006*D(TINF) - 0.136*D(TINT) - 1.57*ECM(-1) - 0.0003$$

1- التحليل الإحصائي: بعد تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في النموذج، نحدد أهم الفرضيات التي يبنى على أساسها أي نموذج والتي يستوجب تحققها باستخدام المتغيرات المتبقية في النموذج، وباستخدام برنامج Eviews9 يمكن استخدام طريقة (MCO) في تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد.

1-1- دراسة تحقق الفرضيات: ويمكن اختبار النموذج فيما يلي:¹⁶

$$\begin{cases} E(\mu_i) = 0 \\ \text{Var}(\mu_i) = E(\mu_i^2) = \sigma^2_{\mu_i} \\ E(\mu_i \mu_j) = 0 \quad i \neq j \\ \mu_i \sim N(0, \sigma^2_{\mu_i}) \end{cases}$$

- اختبار التوزيع الطبيعي Normality test :

بما أن : $Prob = 0.60 > 0.05$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن μ_1 يتبع التوزيع الطبيعي وذو متوسط $E(\mu_1) = 0$. كما أن اختبار (Jarque- Bera) يشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما يبينه الشكل في (الملحق رقم 03)

- اختبار تجانس (التباين) الأخطاء - white Heteroskedasticity test :-

بما أن قيم $H. white$ وتشير إلى تجانس التباين، وأن $Prob = 0.93 > 0.05$ نقبل فرضية عدم التي تنص على أن هناك تجانس في الأخطاء هذا ما يمكن ملاحظته في (الملحق رقم 04)

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

بما أن قيم DW و $Breusch-Godfrey$ تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وذلك في $Prob = 0.911 > 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء (الملحق رقم 05).

ومنه يمكن القول أن طريقة المربعات الصغرى المطبقة في التقدير محققة فرضياتها، أي أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي.

2-1- تقييم مقدرات النموذج: في ضوء تحقق الفرضيات السابقة، نجد أن إشارة وقيم المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تتناسب وافتراضات النظرية الاقتصادية والإحصائية، ومن الملحق رقم (02) ويتم تحليل القيم التي تم التوصل إليها في تقدير النموذج السابق ونستخدم عدة معايير ومقاييس إحصائية لتفسير النموذج المقترح، من بينها :

- تقييم معاملات الانحدار المقدرة (a, b) :

بما أن كل قيم t ستودنت (الملحق رقم 02) لمعاملات النموذج أكبر من قيمة t ستودنت الجدولة فإن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن $\alpha_j \neq 0$ وأن طابع تكوينهما غير عشوائي، وأنهما تكونتا تحت تأثير المؤشرات المستقلة. هذا يعني أن المتغيرين لهما دور كبير في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. ما عدا المعلمة α_5 حيث t ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة t ستودنت الجدولة وهذا ما يدل على أن المعاملات السابقة ذات طابع عشوائي .

- تقييم معادلة الانحدار المقترحة: هدف هذا الاختبار هو التأكد من أن نموذج الانحدار المقترح يعبر بصفة جيدة وفعالة عن نوعية العلاقة بين (X, Y) . يتكون هذا الاختبار من عدة مقاييس:

معامل التحديد: R^2 : بما أن قيمة $R^2 = 88.40\%$ ومعدل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 79.37\%$ مقبولة فإن العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المؤثرة فيها قيد الدراسة هي علاقة مقبولة والنموذج الرياضي المقترح واقعي وصحيح، وأنه 79.37% من التغير في حجم معدلات النمو سببه التغير في المتغيرات المستقلة.

اختبار (مقياس) فشر (F-test) $F_{\text{tab}(0.05)}(6, 18) = 2.66$ ، $F_{\text{réel}} = 9.79$ ، بما أن قيمة $F_{\text{tab}} < F_{\text{réel}}$ فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة. هذا يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد R^2 التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية تختلف عن الصفر وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل.¹⁷

دوربن واتسون (DW): بما أن قيمة $(DW) = 2.01$ محصورة بين القيمتين $d_L = 0.60, d_U = 2.26$ عند مستوى المعنوية 05% تظهر خلو النموذج من الارتباط الذاتي وأن الانحدار المقدّر ليس زائفاً.

مجموع الانحرافات المربعة: مجموع الانحرافات المربعة بين بيانات معدلات النمو الاقتصادي: $\sum \varepsilon_i^2 = 0.00057$ صغيرة جداً وأن خط الانحدار يتوسط جميع السحابة النقطية.

وبالتالي فالنتائج المتحصل عليها هي نتائج جيدة ويمكن تحليلها وتؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

التحليل الاقتصادي: كانت نتائج تقدير معلمات المتغيرات المفسرة عند مستوى المعنوية 05% كما يلي:¹⁸

✓ المتغير المستقل tint معنوي وسالب والذي يمثل معدلات الفائدة الحقيقية، فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات النمو الاقتصادي، أي كلما ارتفعت معدلات الفائدة الحقيقية دلت ذلك على ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار الذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أي رفع أسعار الفائدة يؤثر على الاقتصاد عن طريق رفع تكاليف الاستثمار وتكاليف

الانتاج، وخفض الكفاءة التنافسية لقطاع التصدير، بما يسبب عجز في الميزان التجاري وإحداث ركود أو بطالة وخفض في الدخل والنتاج المحلي وأخيراً انخفاض في النمو.. ففي دراستنا وجدت علاقة عكسية ضعيفة بنسبة 19.09% وهذا ما يفسر ضعف القطاع المالي والمصرفي الجزائري ويؤكد على أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

✓ المتغير المستقل Val القيمة المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي معنوي وسالب، من وجهة النظرية الاقتصادية هناك علاقة طردية بين قيمة الأوراق المالية المتداولة ومعدلات النمو الاقتصادي ويلعب السوق المالي دوراً مهماً في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة الدخل القومي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، بسبب وجود العلاقة القوية بين أسواق المال وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. أما في دراستنا التطبيقية فهي علاقة عكسية ضعيفة بنسبة 22.39% وهذا بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات إلا أن عمل البورصة في الجزائر لا يزال دورها في الاقتصاد الوطني ضئيلاً جداً إذا ما نظرنا إلى نسبة رأس مالها المتداول في السوق المالي إلى حجم الناتج المحلي.

✓ المتغير المستقل TCH سعر الصرف يؤثر إيجابياً ومعنوياً في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام المعبر عنه بـ TIB، ومن وجهة النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي له علاقة قوية وسالبة وهذا كما أشار إليه كل من Bosworth, Collins, Chen (1995)، وتوضح دراستنا بوجود علاقة تتميز بأنها طردية قوية بنسبة 33.18%.

✓ المتغير المستقل EM معنوي وسالب، من وجهة النظرية الاقتصادية هناك علاقة طردية بين قيمة الانفتاح التجاري الدولي على معدلات النمو الاقتصادي حسب الاقتصاديين Frenkel و Romer (1999) فقد أوضحا على أنه يوجد أثر موجب عالي ومعنوي على الانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الاقتصادي، وذلك بأخذ في هذه الدراسة كمؤشر للانفتاح مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام¹⁹، أما في دراستنا التطبيقية فهي علاقة عكسية ضعيفة بنسبة 13.92% وهذا راجع إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظراً لضعف البنية التصديرية وضعف الجهاز الإنتاجي.

✓ المتغير المستقل TINF معدل التضخم غير معنوي وسالب، من وجهة النظرية الاقتصادية كانت أبحاث كل من موندال وتوبين Fischer and Modigliani (1978) ترى وجود علاقة سلبية وغير خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي من خلال آليات نظرية النمو الجديد، كما أن العديد من الدراسات التجريبية القياسية تؤكد وجود علاقات سلبية بين هذين المتغيرين الاقتصاديين الكليين الرئيسيين، ولكن ما هو الحد المسموح به من التضخم

الذي لا يأتي بضرر على معدلات النمو والذي يصطلح عليه بعتبة التضخم²⁰ ، أما في دراستنا التطبيقية فهي علاقة عكسية ضعيفة بنسبة 17.45%.²¹

✓ المتغير المستقل CSP نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي معنوي وسالب ، من وجهة النظرية الاقتصادية فإن هذا المؤشر من أهم المؤشرات الذي يعكس مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص والذي استعمل في معظم الدراسات التجريبية السابقة، مثل دراسة (Ardic and Damar (2006)²² ، أما في دراستنا التطبيقية فهي علاقة عكسية ضعيفة بنسبة 49.06% وهذا يؤكد على عدم أهمية الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائري ، أي أن النتائج كشفت بأن التطور المصرفي الضعيف لعب دوراً مهماً في تشجيع النمو الاقتصادي أكثر من باقي المتغيرات رغم ضعف القروض الخاصة مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العام ، وكان هذا المتغير يلعب دور عامل مهم في تعزيز وتطوير النمو الاقتصادي في الجزائر.

وهذا ما يفسر تحقق الفرضيات التي وضعناها سابقا، فكانت كلها محققة في هذا النموذج .

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا دراسة الاقتصاد الجزائري، وتبيان أهم التغيرات في مؤشراتته الكلية، فتحليل أهم هذه المؤشرات يعطينا صورة واضحة على مقدار نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية الكلية في فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الخارجية، وقد بدأت الجزائر هذه المسيرة بداية التسعينات من القرن الماضي وقد بينت مؤشرات التطور النقدي اتجاهها ملائماً للاستقرار، تداخلت فيه العديد من العوامل لعل أبرزها احتياطات الصرف المتراكمة، وكذا مؤشرات التطور المالي التي أظهرت اتجاهها إيجابياً في تهيئة المناخ الملائم للتطور المالي وتحقيق السلامة والاستقرار.

اعتمدت الجزائر على عدة برامج إصلاحية وتميزت بأنها سياسة اقتصادية حذرة من خلال التحكم في الإنفاق الحكومي، فتنفيذ الحكومة لهذه السياسة المغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، يبين رغبتها في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقسيم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنية الاختلالات التي تميزها. وقد حصدت هذه البرامج مبالغ مالية هامة وبالتالي فإن الاقتصاد عرف عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوطات الضخمة وحالات البطالة والتي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية الاقتصادية. فشرعت بداية من سنة 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية التي تحققت بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتجسد في تطبيق برامج تنموية هامة.

وتهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تفعيل دور المتغيرات المالية من خلال إحداث آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية والتي تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو النمو الاقتصادي. حيث تلعب الاستثمارات العامة دوراً محورياً استراتيجياً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، من خلال الآثار الإيجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي، وإحداث تغيرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

الهوامش والمراجع :

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 281.

² Simon Kuznets ,**Modern Economic Growth :Findings and Reflctions** ,The American Economic Reviews ,Vol 63,N° 03 ,American ,1973 ,p247.

³ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، حالة: الجزائر، مصر. السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990- ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، دفعة 2013-2014، ص 10-14.

⁴ Domac.I, Shabsigh.G (1999) ,**Real Exchange Rata Behavior and Economic Grouth : Evidence From Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia**, IMF Working paper, N°99, p19.

⁵ كتاب محمد قطارجي(2011)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية "نظرية- تحليلية- قياسية"، دار المنهال، الاردن، ص-71

⁶ Ross Levine (2004), **Finance and Growth :Theory, Evidence**, Working paper series ,Cambridge, p01.

⁷ بن قانة اسماعيل، بوغزالة أمحمد عبد الكريم (2015)، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-1990)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، عدد 01، الجزائر، ص 268.

⁸ سعدون حسين فرحان، ثابت خليل ابراهيم (2014) ، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة (2010-1990) ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، العراق، ص 146

⁹ سردار عثمان خدر باداوة بي، هيو عثمان اسماعيل (2015) ،تحليل اثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان العراق 2013-1997، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 07، العدد 13، العراق، ص 241.

¹⁰ من إعداد الباحثين.

¹¹ من إعداد الباحثين استناداً إلى برنامج Eviews.

¹² عابد العبدلي (2007) ، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، مجلة مركز الصالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الأزهر، مصر، العدد 32 ، ص21.

¹³ سمير خالد صافي وآخرون (2014) ، بناء نموذج انحدار متعدد لاستهلاك الكهرباء في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية والهندسية، المجلد 22، العدد 1، غزة، ص15.

¹⁴ Tsuna- Wu Ho, Ru- Lin Chiu (2001)– **Country Size And Investment- Saving Correlation: A Panel Threshold Error Correction Model** Eastern Economic Journal, vol. 27, N°4 ,USA, p 486.

¹⁵ من إعداد الباحثين استناداً إلى برنامج Eviews 09.

¹⁶ فروخي جمال (1992) ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 02

¹⁷ من إعداد الباحثين استناداً إلى برنامج Eviews 09.

¹⁸ من إعداد الباحثين استناداً إلى برنامج Eviews 09.

¹⁹ Frankel J, Romer D (1999), **Does trade cause growth?**, American Economic Review, N°: 89 , p 98.

²⁰ علي يوسفات (2012) ، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1970- 2009، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ص 01.

²¹ من إعداد الباحثين استناداً إلى برنامج Eviews 09.

²² Benito M, Sanchez and Yu Jung –Suk ,Kabir Hassan (2011), **Finnancial Development and Economic Grouth :New Evidence from panel data**, The Qaurterly Review of Economics and Finance, p88.

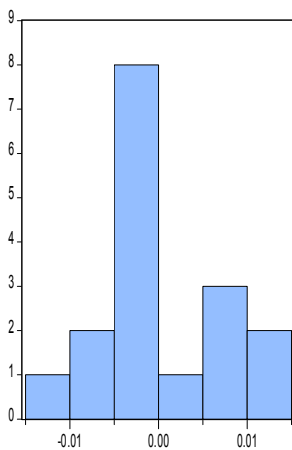
الملاحق:

الملحق رقم 01: اختبار سكون (ADF) و (P-P) على الترتيب

اختبار التفاضل الأول			اختبار المستوى			المتغيرات
القيمة الحرجة 5%	t:(ADF)	Prob	القيمة الحرجة 5%	t:(ADF)	Prob	
-1.97	-7.08	000	-1.97	-0.41	0.521	TPIB
-1.97	-2.72	0.01	-1.96	-0.49	0.49	EM
-1.96	-3.69	0.001	-3.71	-0.77	0.95	TCH
-1.96	-4.43	0.000	-3.73	-2.91	0.184	TINT
-1.96	-3.16	0.003	-1.96	-1.225	0.192	VAL
-1.97	-4.23	0.000	-1.96	-0.63	0.43	TINF
-1.97	-2.35	0.023	-1.96	-0.46	0.50	CSP

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المعطيات في برنامج Eviews 09

الملحق رقم 02 تمثل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي



Series: Residuals
Sample 2000 2016
Observations 17

Mean 1.33e-18
Median -0.002558
Maximum 0.013488
Minimum -0.012688
Std. Dev. 0.007301
Skewness 0.538913
Kurtosis 2.389653

Jarque-Bera 1.086749
Probability 0.580785

Dependent Variable: D(TPIB)

Method: Least Squares

Date: 09/15/17 Time: 18:20

Sample (adjusted): 2000 2016

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VA)	-41.82097	17.37971	-2.406310	0.0395
D(CSP)	0.554679	0.198473	2.794729	0.0209
D(EM)	-0.184933	0.073225	-2.525551	0.0325
D(TCHA)	-0.001236	0.000456	-2.708382	0.0241
D(TINF)	0.046726	0.053487	0.873585	0.4051
D(TINT)	-0.118501	0.024967	-4.746375	0.0010
ECM(-1)	-1.574260	0.246338	-6.390653	0.0001
C	0.000940	0.002010	0.467862	0.6510

R-squared	0.884002	Mean dependent var	0.000353
Adjusted R-squared	0.793782	S.D. dependent var	0.017600
S.E. of regression	0.007992	Akaike info criterion	-6.515524
Sum squared resid	0.000575	Schwarz criterion	-6.123424
Log likelihood	63.38196	Hannan-Quinn criter.	-6.476549
F-statistic	9.798243	Durbin-Watson stat	2.010769
Prob(F-statistic)	0.001393		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 9

الملحق رقم 04: اختبار تجانس (التباين) الأخطاء الملحق رقم 05: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.480977	Prob. F(7,9)	0.8266
Obs*R-squared	4.628202	Prob. Chi-Square(7)	0.7052
Scaled explained SS	0.901313	Prob. Chi-Square(7)	0.9963

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.978518	Prob. F(7,9)	0.4997
Obs*R-squared	7.346775	Prob. Chi-Square(7)	0.3937
Scaled explained SS	1.430738	Prob. Chi-Square(7)	0.9846

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 09/15/17 Time: 15:11

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 09/15/17 Time: 15:12

Sample: 2000 2016

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.40E-05	4.38E-05	0.775842	0.4577	C	6.20E-05	1.78E-05	3.488827	0.0068
D(VAL)^2	675.2794	500.7399	1.348563	0.2104	D(VAL)	-0.057128	0.153365	-0.372495	0.7181
D(CSP)^2	-0.027514	0.131232	-0.209660	0.8386	D(CSP)	0.000625	0.001494	0.418231	0.6856
D(EM)^2	-0.007051	0.006040	-1.167221	0.2731	D(EM)	0.000525	0.000689	0.761520	0.4658
D(TCH)^2	82799963	3.17E+08	0.260817	0.8001	D(TCH)	98.84244	99.77862	0.990617	0.3478
D(TINF)^2	0.001985	0.003144	0.631188	0.5436	D(TINF)	0.000483	0.000438	1.104346	0.2981
D(TINT)^2	-0.000285	0.001023	-0.278453	0.7870	D(TINT)	-0.000126	0.000186	-0.676489	0.5157
ECM(-1)^2	0.215242	0.266734	0.806954	0.4405	ECM(-1)	-0.000123	0.001897	-0.064834	0.9497
R-squared	0.272247	Mean dependent var	5.02E-05		R-squared	0.432163	Mean dependent var	5.02E-05	
Adjusted R-squared	-0.293783	S.D. dependent var	6.10E-05		Adjusted R-squared	-0.009488	S.D. dependent var	6.10E-05	
S.E. of regression	6.93E-05	Akaike info criterion	-16.01014		S.E. of regression	6.12E-05	Akaike info criterion	-16.25826	
Sum squared resid	4.33E-08	Schwarz criterion	-15.61804		Sum squared resid	3.38E-08	Schwarz criterion	-15.86616	
Log likelihood	144.0862	Hannan-Quinn criter.	-15.97116		Log likelihood	146.1952	Hannan-Quinn criter.	-16.21929	
F-statistic	0.480977	Durbin-Watson stat	2.380893		F-statistic	0.978518	Durbin-Watson stat	2.262046	
Prob(F-statistic)	0.826572				Prob(F-statistic)	0.499742			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج eviews 9

استخدام النمذجة الخطية و غير الخطية لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990 – 2016

Measuring the impact of foreign direct investment on Algeria's GDP via the linear and nonlinear modeling over 1990-2016.

تاريخ الاستلام: 2018/06/22

تاريخ قبول النشر: 2018/08/20

*
حيمور مصطفى

**
د.محمد عيسى محمد محمود

طالب دكتوراه

أستاذ محاضر

جامعة مستغانم – الجزائر

جامعة مستغانم – الجزائر

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 1990-2016، و لمعرفة مدى هذا التأثير تم استخدام طرق و أساليب كمية تساعد على القياس ومن بين الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن أحسن نموذج لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990-2016، هو النموذج غير الخطي، كما أنه توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين المتغيرين وأن النموذج المتحصل عليه قابل للتنبؤ وذلك لمدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية. الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، النماذج القياسية.

Abstract :

This study aims to measure the impact of foreign direct investment (FDI) on Algeria's GDP throughout 1990-2016; so, quantitative methods and techniques been used as tool of measurement to determine that impact, including Econometric modeling. This study concludes that the best Econometric model is the nonlinear one for the measurement of the FDI impact on Algeria's GDP for the 1990-2016 period, as well as there is a positive long-term relationship between the two variables, and we can use the model for forecasting purposes due to its statistic economic and econometric validity.

key words : FDI, GDP, standard models.

* e-mail : mostefahimour@gmail.com

** e-mail : mohamedec@yahoo.fr

مقدمة :

لقد أثبتت الزيادات المتسارعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس دول العالم من أجل الحصول على هذه التدفقات الاستثمارية ، وذلك من أجل تحسين مستوياتها الإقتصادية على الصعيدين الجزئي و الكلي من خلال تشكيل قاعدة إنتاجية تساهم في دعم الناتج المحلي الإجمالي و خاصة الدول النامية. و الجزائر كدولة نامية سعت إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية و من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا، لابد أن تراعي البيئة الاستثمارية العالمية السائدة فيها في ظل تنافس الدول على جذب وتحفيز الاستثمار ومن ثم أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ضرورة ملحة ومن العوامل المؤثرة والفعالة على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة و لمعرفة مدى تأثير جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الناتج المحلي الإجمالي تستلزم استخدام طرق و أساليب كمية تساعد على القياس ومن بين الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة و تفسير بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة .

أهداف البحث : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- توضيح العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- معرفة الطرق الكمية لحساب الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- محاولة بناء نماذج قياسية اقتصادية خطية و غير خطية لمعرفة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، ثم اختيار النموذج المناسب لهذه الظاهرة الاقتصادية .

الإشكالية :

لمحاولة معرفة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، سنقوم بطرح الإشكالية التالية :

هل يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، وما مدى هذا التأثير ؟

و من أجل الإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى أربعة محاور تتمثل في :

المحور الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر .

المحور الثاني : مفاهيم حول الناتج المحلي الإجمالي

المحور الثالث : دراسة تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

المحور الرابع : الدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في

الجزائر في الفترة 1990-2016

أولا :: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1 - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إتخاذ قرارات على المستوى الإستراتيجي غالبا ما يكون لمدة طويلة ، و يهدف إلى تحقيق أرباح و دخول مستمرة ، و لقد كان الإستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة الرئيسية لدخول الشركات المتعددة الجنسيات التجارة الدولية ، و ذلك من خلال توزيع نشاطها الإنتاجي و التسويقي بين فروع مختلفة تتوطن في مختلف البلدان ، و بذلك تكونت وحدات مركبة و شاملة من هذه الشركات لنقل التكنولوجيا الجديدة و رأس المال بين مختلف المناطق¹.

يعرف صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة².

2_ أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

للإستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أشكال و هي كالتالي :

2_1_ الإستثمار المشترك : هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً³.

2_2_ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : و يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو

عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

أ – إقامة استثمار جديد كتناسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت .

ب - شراء مشروع أو شركة محلية قائمة ، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى و عادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية⁴ الخصوصية التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدوها.

2_3 _ الإستثمار في المناطق الحرة : المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية ، أو البحرية أو بالقرب منهما و هي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل الأسوار و و طبيعية مثل الأشجار ، الجبال ، أو الأنهار ويتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها ، و يتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله و يخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة ، كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية و لها هيكل إداري مستقل تمارس فيها أنشطة صناعية ، تجارية و خدماتية و تحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات و سياسات الدولة المضيفة⁵.

2_4 _ مشروعات أو عمليات التجميع : تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول ، بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة ...و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه حيث يصبح هذا الشكل مشابها لأشكال الإستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج⁶.

3 _ أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر : إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو و التنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الإقتصاد النابعة منه و نظرا لأهميته أصبحت كفاءة النظام الإقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية و إقامة المشروعات التي توفر فرص العمل و تنشيط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية و الوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة و يمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية .

الإستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الإمداد المحلي و تحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية و الزراعية و الخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع و خدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير و تكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج و تحسين جودته .

الإستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير و هذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار ، و هذا ما يساعد على وجود قطاع

تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الإستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع و الخدمات مما يجذب إستثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

الإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية و التسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج. الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل⁷.

ثانيا : مفاهيم حول الناتج المحلي الإجمالي

1 _ تعريف الناتج المحلي الإجمالي :

هو عبارة عن مجموع الناتج الإقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الإقتصادي و الخدمي التي يحققها الأعوان الإقتصادية المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم أن الناتج الداخلي المحلي هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة و ذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل سواء كانت وطنية أم أجنبية أي لا نميز بينها و لهذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحسن معيار للأداء الإقتصادي لبلد ما لأنه يعتبر عن مقياس معدل النمو الإقتصادي و لكن يشترط فيه أن يكون حقيقيا و ليس إسميا⁸.

2 _ طرق إحتساب الناتج المحلي الإجمالي : يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي و حيز الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي و الإنفاق و يمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن باستخدام الطرق التالية :

_ طريقة المنتج النهائي Final Product Approach

_ طريقة القيمة المضافة Value Added Approach

_ طريقة الدخل المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) Income Received Approach

_ طريقة الإنفاق Expenditure Approach

2_1 _ طريقة المنتج النهائي Final Product Approach

و يتم بهذه الطريقة قياس الناتج المحلي عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية لذا يمكن قياس الناتج على أساس أنه مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع و الخدمات النهائية حيث يتم لإضافة قيم كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة و عادة ما يتم تقدير قيمة الناتج

المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع و الخدمات النهائية خلال فترة التقدير وبمقتضى هذه الطريقة يجري حصر كميات السلع و الخدمات النهائية المنتجة في المجتمع خلال العام ثم ضرب كمية كل سلعة أو خدمة في سعرها بالسوق للوصول إلى قيمتها النقدية و يجمع قيم مختلف السلع و الخدمات نصل في النهاية إلى قيمة الناتج المحلي مقوم بأسعار السوق أي أن :

$$GDP = Q_A \cdot P_A + Q_B \cdot P_B + Q_C \cdot P_C + \dots + Q_N \cdot P_N$$

2_2_ طريقة القيمة المضافة Value Added Approach

هناك طريقة أخرى لتجنب الإزدواج الحسابي للسلع الأولية و الوسيطة نابعة من مفهوم أن الإنتاج إضافة إلى قيمة المواد ، بمعنى جمع القيم المضافة خلال المراحل المختلفة للإنتاج ويطلق على هذه الطريقة القيمة المضافة و يقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة خالإنتاج القائم (أي القيمة الإجمالية للإنتاج) وقيمة مستلزمات و مصروفات الإنتاج فيما عدا الأجور و مجموع قيم المضافة للمشتريات تمثل قيمة إنتاج السلع و الخدمات النهائية أي تساوي الناتج المحلي الإجمالي .

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج (الإنتاج القائم) - قيمة مستلزمات الإنتاج

2_3_ طريقة الدخل المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) Income Received Approach

إن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما لابد من توافر عناصر أساسية لها وه العمل ، الأرض ، رأس المال و المنظم و منخلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب و هذا يمثل الناتج القومي للمجتمع و بالتالي تشكل الدخل القومي من زاوية إنتاجية و لكن هذه العناصر التس ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب مالكي هذه العناصر فلا بد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية و على أشكال مختلفة (أجور ، ربح ، أرباح ، فوائد) و عندما نقوم بجمع هذه العوائد نحصل على الدخل المحلي :

$$NI = W + R + I + P$$

الدخل المحلي = أجور + ربح + فوائد + أرباح

الناتج المحلي الإجمالي = أجور + ربح + فائدة + ربح + الضرائب غير المباشرة - إعانات الإنتاج + الإهلاك الرأسمالي

2_4_ طريقة الإنفاق Expenditure Approach

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع و حسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن ، و يعرف الإنفاق النهائي أنه

مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن.⁹

3_ العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي¹⁰ :

_ الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها و التنبؤ بها مثل الزلازل و الظروف الجوية و المناخية المختلفة .

_ الإستقرار السياسي للدولة و الذي يؤثر على كمية و قيمة ماينتج من السلع و الخدمات فالحروب مثلا لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع .

_ كمية و نوعية الموارد الإقتصادية و التي تحدد كمية و نوعية ما ينتج و بالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

_ علاقة عناصر الإنتاج و البيئة المحيطة و مدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج و التقدم التكنولوجي .

3_ العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي و المداخيل، لذلك يتوقع وجود علاقة موجبة بين الزيادة في معدل النمو في الناتج المحلي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.¹¹

ثالثا : دراسة تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر :

أظهرت معظم الدراسات و الأبحاث التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الدول النامية أي وجود علاقة طردية بينهما و الجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجزائر في الفترة 1990 _ 2016 :

جدول رقم 01: جدول المتغيرات المستعملة في الدراسة

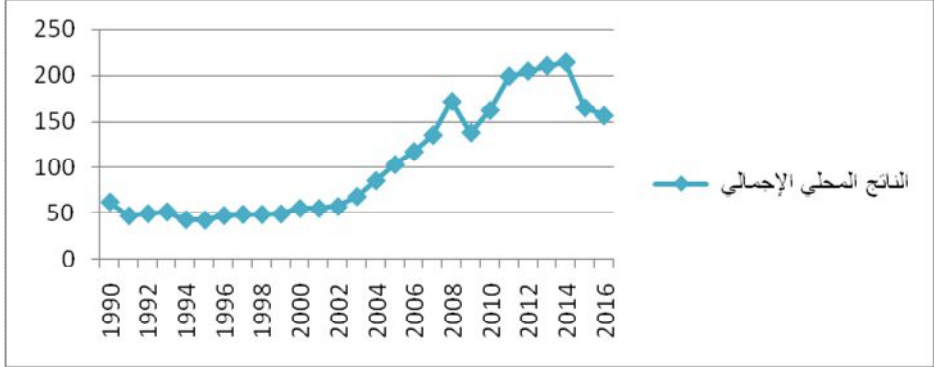
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الإستثمار الأجنبي المباشر
1990	61.84	12
1991	46.68	12
1992	49.14	10
1993	50.95	13
1994	42.43	15
1995	42.08	05
1996	46.94	270
1997	48.20	260
1998	48.19	501
1999	48.64	507
2000	54.79	438
2001	54.71	1196
2002	56.76	1065
2003	67.86	634
2004	85.33	900
2005	103.08	1100
2006	117.21	1795
2007	135.01	2038
2008	171.52	2590
2009	137.77	2291
2010	161.77	2331
2011	198.76	2720
2012	204.33	2900
2013	210.18	1789
2014	213.98	1490
2015	164.77	-587
2016	156.08	1546

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS، بيانات البنك العالمي (مؤشرات التنمية العالمية)

1_ دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990_2016

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والذي يمثل قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة والشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990 _ 2016 :

الشكل رقم 01: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990 _ 2016

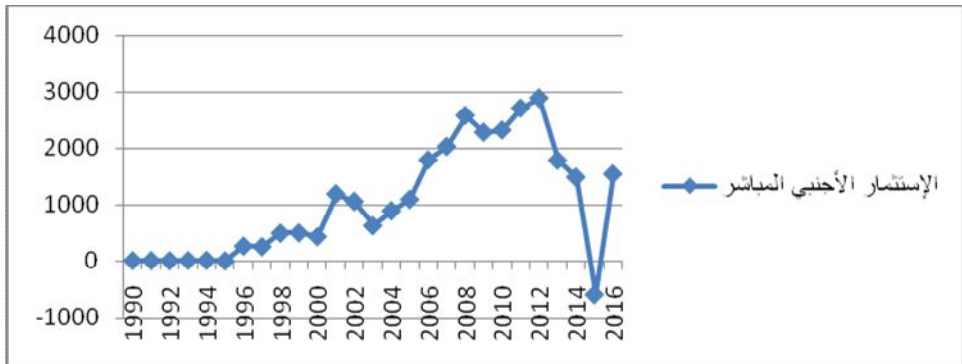


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Excel

2_ دراسة تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1990_2016

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير إقتصادي له من علاقة وطيدة بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي و النمو الإقتصادي و أسعار البترول ، و يعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي توجد علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي ، والشكل التالي يبين تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 _ 2016:

الشكل رقم 02: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990 _ 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Excel

3_ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة : الجدول التالي يبين بعض المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجزائر
جدول رقم 02: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

variable	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std.Dev	Obs
LOG PIB	1.926	1.811	2.330	1.624	0.259	27
LOG IDE	2.583	2.990	3.462	0.698	0.920	27

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eview

رابعا: الدراسة القياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990 _ 2016

تتمثل الدراسة القياسية في قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالإعتماد على النظرية الإقتصادية و باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية و الرياضية ، سنقوم أولاً بصياغة النموذجين الخطي و غير الخطي للظاهرة الإقتصادية ثم تقديرهما و دراستهما من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ثم إختيار النموذج الملائم للدراسة .

1 _ صياغة النموذج القياسي :

تعتبر صياغة و توصيف النموذج من أهم الخطوات في بناء النماذج القياسية من خلال تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج ، و في البداية نشير إلى رموز المتغيرات المستعملة في النموذج :

المتغير التابع : يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز PIB

المتغير المستقل : يتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بالرمز IDE

و بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي ، و جمع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و يكون شكل الدالة كمايلي :

$$PIB = f(IDE)$$

سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة ، و نقوم بتطبيق نوعين من النماذج الرياضية و المتمثلة في النموذج الخطي ، و النموذج غير الخطي (اللوغاريتمي) .

1 _ 1 النموذج الخطي: و تكتب صيغته على الشكل التالي :

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 IDE_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

β_1, β_0 : تمثل معلمات النموذج

12: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر الناتج المحلي الإجمالي و التي لم ندرجها في النموذج .

1 _ 2 _ النموذج غير الخطي (اللوغاريتمي) : و تكتب صيغته على الشكل التالي :

$$PIB_t = \beta_0 \cdot IDE_t^{\beta_1} \cdot \varepsilon_t$$

ولتحويل النموذج من صيغته غير الخطية إلى الصيغة الخطية نقوم بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على النموذج فيصبح النموذج كمايلي :

$$\text{Log} PIB_t = \text{Log} \beta_0 + \beta_1 \text{Log} IDE_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$\text{Log} PIB_t$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي .

$\text{Log} IDE_t$: لوغاريتم الإستثمار الأجنبي المباشر .

$\text{Log} \beta_0$: لوغاريتم الحد الثابت .

2 _ تقدير النماذج :

تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد والمتمثلة فيمايلي¹²:

_ خاصية عدم التحيز :

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول بأن

المقدر متحيز أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق مايلي :

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i, i = 0, 1, 2, \dots, k$$

و بالتالي $\hat{\beta}_i$ هي مقدر غير متحيز لـ β_i

_ خاصية الاتساق :

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي :

قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة .

قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة مالا نهاية أي :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = \beta \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \hat{\beta} = \beta$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \text{var}(\hat{\beta}) = 0 \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \text{var}(\hat{\beta}) = 0$$

وإذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\hat{\beta}_i$ هو مقدر متسق لـ β_i .

_ خاصية أصغر تباين¹³: يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات ، عندما يكون تباين $\hat{\beta}_i$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي :

$$var(\hat{\beta}_i) < var(\bar{\beta}_i) , i = 0,1,2, \dots k$$

حيث :

$\bar{\beta}_i$: هي القيمة المقدرة الأخرى لـ β_i

فرضيات النموذج¹⁴:

$$E(\varepsilon_i) = 0 , \forall i = 1 \dots n$$

$$var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_\varepsilon^2 , \forall i = 1 \dots n$$

$$cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 , \forall i \neq j , i, j = 1 \dots n$$

$$cov(\varepsilon_i X_i) = E(\varepsilon_i X_i) = 0 , \forall i = 1 \dots n$$

2 _ 1 _ تقدير النموذج الخطي : بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كمايلي :

الجدول رقم 03: نتائج تقدير النموذج الخطي

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 06/19/18 Time: 17:33				
Sample: 1990 2016				
Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	55.45788	11.72727	4.728970	0.0001
IDE	0.046034	0.008250	5.579922	0.0000
R-squared	0.554649	Mean dependent var		102.9259
Adjusted R-squared	0.536835	S.D. dependent var		61.63214
S.E. of regression	41.94450	Akaike info criterion		10.38176
Sum squared resid	43983.53	Schwarz criterion		10.47775
Log likelihood	-138.1537	Hannan-Quinn criter.		10.41030
F-statistic	31.13553	Durbin-Watson stat		0.495824
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من الجدول يمكن كتابة النموذج كمايلي :

$$\hat{Pib} = 55,457 + 0,046 IDE$$

$$t_c : (4,728) \quad (5,579)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (11,727) \quad (0,008)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 43983,53 \quad R^2 = 0,5546 \quad \overline{R^2} = 0,5368$$

$$Dw = 0,495 \quad F_c = 31,135 \quad n = 27$$

2 _ 2 _ تقدير النموذج الغير الخطي : بعد إدخال اللوغاريتم على بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي ثم إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج غير الخطي كمايلي :

الجدول رقم 04: نتائج تقدير النموذج الغير الخطي

Dependent Variable: LOGPIB				
Method: Least Squares				
Date: 06/19/18 Time: 21:58				
Sample: 1990 2016				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.396700	0.108199	12.90862	0.0000
LOGIDE	0.204953	0.039543	5.183035	0.0000
R-squared	0.528152	Mean dependent var		1.926102
Adjusted R-squared	0.508492	S.D. dependent var		0.259617
S.E. of regression	0.182011	Akaike info criterion		-0.495690
Sum squared resid	0.795076	Schwarz criterion		-0.398914
Log likelihood	8.443976	Hannan-Quinn criter.		-0.467822
F-statistic	26.86385	Durbin-Watson stat		0.261376
Prob(F-statistic)	0.000026			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من الجدول يمكن كتابة النموذج كمايلي :

$$\log \hat{Pib} = 1,396 + 0,204 \log IDE$$

$$t_c : (12,908) \quad (5,183)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (0,108) \quad (0,039)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 0,795 \quad R^2 = 0,5281 \quad \overline{R^2} = 0,5084$$

$$Dw = 0,261 \quad F_c = 26,863 \quad n = 27$$

يكتب النموذج على شكله الأصلي كمايلي :

$$\hat{Pib} = 24,888.IDE^{0,204}$$

3 _ المفاضلة بين النموذجين : يتم إختيار النموذج الأفضل على أساس النموذج الذي يحقق أقل قيمة للمعيارين AKAIKE و SCHWARZ والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

جدول رقم 05 : نتائج إختبار AKAIKE و SCHWARZ

النماذج	المعايير	AKAIKE	SCHWARZ
النموذج الخطي		10.38176	10.47775
النموذج الغير الخطي		-0.495690	-0.398914

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال جدول نتائج إختبار AKAIKE و SCHWARZ نلاحظ أن أقل قيمة للمعيارين هي في النموذج الغير الخطي و بالتالي يعتبر النموذج الأفضل لدراسة هذه الظاهرة الإقتصادية .

4 _ التحليل الإحصائي و الإقتصادي للنموذج الأفضل (الغير الخطي):

4 _ 1 _ إختبار معنوية معالم النموذج : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج وفق الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_i =$$

$$H_1 : \beta_i \neq 0$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية

و لإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية $n-k-1=25$ و من جدول ستيودنت تعطى القيمة الجدولية كمايلي :

$$t_{n-k-1}^{\alpha\%} = t_{25}^{0.05} = 2,060$$

$$t_{cal\hat{\beta}_0} = 12,908 > t_{25}^{0,05} = 2,060$$

$$t_{cal\hat{\beta}_1} = 5,183 > t_{25}^{0,05} = 2,060$$

بما أن إحصائية ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة أكبر من الجدولية فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي المعالم لها معنوية إحصائية .

4_2_ إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad \forall i = 0,1 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية .

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة فيشر المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية $v_1 = n - k - 1 = 25$, $v_2 = k = 1$ ومن جدول فيشر تعطى القيمة الجدولية كمايلي :

$$F_{(k, n-k-1)}^{\alpha\%} = F_{(1, 25)}^{0,05} = 4,24$$

لدينا :

$$F_c = 26,863$$

بما أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية معنوية .

$R^2 = 0,5281$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا مقبولا ، حيث أن 52,81 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي يشرحها الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتبقى 47,19 % لعوامل غير مشخصة .

_ إشارة معلمة لوغاريتم الإستثمار الأجنبي المباشر موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي ، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا ارتفع الإستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بـ : 0,204 وحدة .

5_ التحليل القياسي للنموذج الأفضل (الغير الخطي) :

بعد القيام بالتحليل الإحصائي و الإقتصادي للنموذج تبين أنه صالح من الناحية الإحصائية و الإقتصادية و الآن سنقوم بإختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

5 _ 1 _ إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط و يصلح هذا الإختبار عندما يكون Breusch-Pagan-Godfrey الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطأ ضمن المتغيرات المستقلة ، و تتلخص فكرة هذا الإختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ، و إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2, \dots, p \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم 06 : نتائج تقدير إختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	30.76213	Prob. F(2,22)	0.0000
Obs*R-squared	19.15169	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 19.151$$

نقارنها مع إحصائية $\chi^2_{p, 0.05}$ الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0.05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن : $LM < \chi^2_{(0.05; 2)}$ و منه نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد

إرتباط ذاتي للأخطاء .

لإزالة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نقوم بإضافة AR(1) في النموذج ثم نختبر الارتباط الذاتي للأخطاء من جديد فكانت النتائج كمايلي :

الجدول رقم 07: نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfrey بعد إضافة AR(1) في النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.014514	Prob. F(2,19)	0.9856
Obs*R-squared	0.036612	Prob. Chi-Square(2)	0.9819

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن :

$$LM = 0.036 < \chi^2_{(0.05; 2)} = 5,991$$

بما أن : $LM > \chi^2_{(0.05; 2)}$ نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء .

5 _ 2 إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتداد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغيرات المستقلة ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء .

الجدول رقم 08 : نتائج التقدير لاختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.827780	Prob. F(5,18)	0.5464
Obs*R-squared	4.486837	Prob. Chi-Square(5)	0.4816
Scaled explained SS	4.390857	Prob. Chi-Square(5)	0.4946

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول لدينا :

$$F_c = 0,827$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

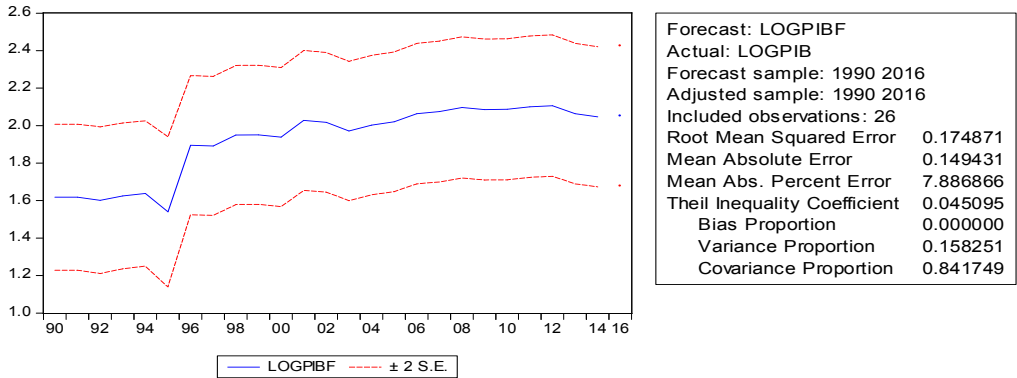
$$F_{(1,25)}^{0,05} = 4,24$$

نلاحظ أن : $F_{tab} > F_{cal}$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء .

6_ اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ: يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

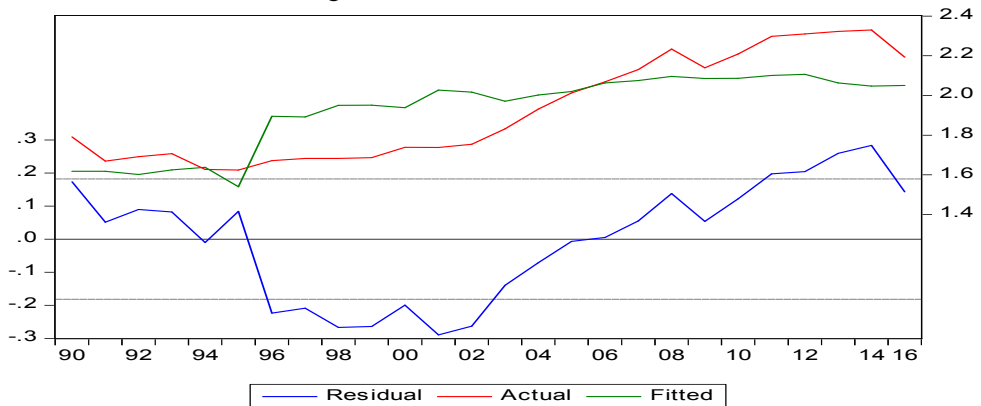
الشكل رقم 03: منحنى اختبار معامل ثايل



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية عالية وهذا من خلال معامل ثايل حيث أنه يقترب من الصفر $U = 0.045$ ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية ويمكن مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي :

الشكل 04: مقارنة منحنى القيم الفعلية مع القيم المقدرة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية وهذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا .

الخاتمة :

يعتبر قطاع الاستثمار بصفة عامة من أهم القطاعات الاقتصادية التي يهتم بها الاقتصاد الوطني في معظم بلدان العالم وذلك لمدى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي بالإيجاب ، كما أن لهذا قطاع دور فعال في توفير مناصب الشغل و التقليل من حدة البطالة ، و في هذا السياق تسعى الجزائر إلى جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك باعتماد قوانين و تشريعات تحفيزية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية حقوق المستثمرين داخل الوطن .

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحسن معيار للأداء الاقتصادي لبلد ما ، لأنه يعتبر مقياس معدل النمو الاقتصادي ، ولكن يشترط فيه أن يكون حقيقيا وليس اسميا .
- تقاس كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

- أحسن نموذج لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990- 2016 ، هو النموذج غير الخطي و الذي كشف عنه كل من الإختبارين AKAIKE و SCHWARZ

- إشارة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي ، و هذه الإشارة جاءت صحيحة و تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل و الذي بينته الاختبارات الإحصائية لكل من اختبار student و اختبار fisher كما أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية حيث أن 52,81 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي يشرحها الإستثمار الأجنبي المباشر .

- يعتبر النموذج المتحصل عليه قابل للتنبؤ و ذلك لمدى صلاحيته من الناحية الإحصائية و الاقتصادية و القياسية .

قائمة المراجع :

- 1 - نعيمة أوعيل ، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر ، مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولى 2016
- 2 - صياد شهنواز ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في المالية الدولية ، جامعة وهران ، 2012 / 2013 .
- 3 _ كريمة قويدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في المالية الدولية ، جامعة تلمسان ، 2010 / 2011 .
- 4 - عبد الفتاح محمد أحمد جاويش ، إدارة الإستثمار الأجنبي مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولى 2016
- 5 - عبد الكريم بعداش ، الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 _ 2005 ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 / 2008
- 6 - بربيش السعيد ، الإقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007
- 7- حسام علي داوود ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الرابعة 2014 ، عمان الأردن ،
- 8 - حازم بدر الخطيب، " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة" ملتقى دولي بعنوان ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". جامعة حسية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006
- 9 - جلاطو الجيلالي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009
- 10 - مهند بن عبد المالك سلمان ، أحمد بن بكر البكر ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، دراسة وصفية ، فبراير 2016
- 11 - مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1998 ،
- 12 - شيخي محمد ، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان الأردن 2012

قائمة الهوامش:

- ¹ - نعيمة أوعيل ، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر ، مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولى 2016 ، ص 10
- ² - صياد شهناز ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في المالية الدولية ، جامعة وهران ، 2012 / 2013 ، ص 11 .
- ³ - كريمة قويدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو العفقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في المالية الدولية ، جامعة تلمسان ، 2010 / 2011 ، ص 24 .
- ⁴ - عبد الكريم بعداش ، الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 _ 2005 ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 / 2008 ، ص 52 .
- ⁵ - نعيمة أوعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 ، 21
- ⁶ - نعيمة أوعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 21
- ⁷ - عبد الفتاح محمد أحمد جويش ، إدارة الإستثمار الأجنبي مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولى 2016 ، ص 124 ، 125
- ⁸ - بربيش السعيد ، الإقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007 ، ص 61 ، 62
- ⁹ - حسام علي داوود ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الرابعة 2014 ، عمان الأردن ، ص 73 ، 75 ، 77 ، 79
- ¹⁰ - مهند بن عبد المالك سلمان ، أحمد بن بكر البكر ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، دراسة وصفية ، فبراير 2016 ، ص 29 .
- ¹¹ - حازم بدر الخطيب ، " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة " ملتقى دولي بعنوان ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية " . جامعة حسية بن بوعلي بالشلف-الجزائر ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص 231
- ¹² - جلاطو الجيلالي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009 ، ص 29
- ¹³ - مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1998 ، ص 188
- ¹⁴ - شيخي محمد ، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان الأردن 2012 ، ص 20 ، 21

مكونات المحيط الخارجي وأثرها على دخول المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الدولية
-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة-

The components of the external environment and its impact on the access of the
Algerian enterprises to international markets.

Case. A sample of algerian exporting enterprises

تاريخ قبول النشر: 2018/07/17

تاريخ الاستلام: 2018/06/02

زيتوني صابرين**

د.بن حمو عبدالله*

طالبة دكتوراه

أستاذ محاضر قسم أ

جامعة مستغانم - الجزائر

جامعة مستغانم - الجزائر

ملخص:

إن المكونات المحيطة بالمؤسسات الجزائرية و التي لها علاقة بعملية نقل نشاطاتها إلى الأسواق الدولية تختلف عن المكونات المحيطة بهذه المؤسسات عند مزاولتها لنشاطاتها محليا، انطلاقا من الاختلاف في مكونات البيئة المحلية (الدولة الأم) و كذلك مكونات البيئة الخارجية (للدولة أو الدول المضيفة) و التي تعتبر كمتغيرات أساسية، ضف إلى ذلك متغيرات أخرى لها تأثيراتها هي الأخرى على عملية تدويل المؤسسات الجزائرية و التي تعتبر كمتغيرات داعمة، و هي جاذبية الدولة أو الدول المستهدفة، و أثر الشراكة الأجنبية للدولة الجزائرية، و كذلك ضرورة اكتساب المؤسسات الجزائرية لمعايير جودة عالمية و/أو إقليمية.

الكلمات المفتاحية: التدويل، المتغيرات البيئية الخارجية، المتغيرات الداعمة.

Abstract :

The variables surrounding the Algerian institutions which are related to the process of transferring their activities to the international markets differ from the variables surrounding these institutions when they operate locally, based on the difference in the components of the local environment (the mother country) and the components of the external environment (for the host country or countries) The impact of foreign partnership on the Algerian state, as well as the necessity of acquiring Algerian institutions. International and / or regional quality standards.

Keywords: Internationalization, External environmental factors, Supports factors

JEL Classification: F21, N57, Q51.

* e-mail : abdel.ben11@gmail.com

** e-mail : sabrine90@live.com

مقدمة:

لم تعد المؤسسات الاقتصادية بالدول المتطورة و النامية على حد سواء تكتفي بمزاولة نشاطها على المستوى المحلي و فقط، و ذلك لعدة عوامل أهمها محدودية حجم الأسواق المحلية و ركودها، محاولتها الرفع من حصصها السوقية ما ينتج عليه الاستفادة من اقتصاديا الحجم، ضف إلى ذلك التغيرات التي تحدث في المحيط الدولي و منطق التكتلات الاقتصادية الدولية.

حسب kotler & dubois، فانه المؤسسات تنجح في نشاطاتها عن طريق وضع هذه الأخيرة في سياق نشاطاتها، فبيئة الأعمال تتغير باستمرار، أفكار جديدة، منتجات جديدة و وسائل جديدة للاتصال و التوزيع تخلق و بصفة مستمرة فرص للمؤسسات إذا ما أحسنت التعامل معها.

بغرض معرفة كيف تؤثر المتغيرات المكونة لبيئة المؤسسات، تطرقنا لأعمال بعض الباحثين، Mutba Umbite حاول في دراسته معرفة أثر مكونات البيئة الخارجية العامة على الطلب على المنتج، توصل إلى نتيجة أنه مكونات بيئة المؤسسة لها الأثر الكبير و الحساس على مستوى طلب منتجات المؤسسة.

كذلك دراسة أخرى ل Kitumbika Mujinga حاول خلالها معرفة أثر الموزعين و الوسطاء على تحكم المؤسسة في سوقها، النتيجة أن الوسطاء و الموزعين لهم دور كبير في التحكم في السوق عن طريق إيجاد السياسة الأمثل لذلك.

كذلك دراسة Joseph Bawolo Bokana، 2006 حول إشكالية التحكم في متغيرات البيئة الخارجية الجزئية و أثرها على الطلب على المنتجات، و كانت نتيجة هذه الدراسة مماثلة لنتائج الدراسات السابقة الذكر، فمتغيرات البيئة الجزئية للمؤسسة لها أثر حساس ينعكس على مبيعات المنتجات.

ضف إلى ما سبق ذكره، فانه مجمل البحوث و الدراسات الأكاديمية تؤكد و تولي اهتمام كبير للدور الذي تلعبه متغيرات البيئة التي تعيش بها المؤسسة على نشاطها بمحيطها الذي تعيش به، فإذا ما اتخذت المؤسسة القرار بدخولها إلى أسواق دولة جديدة فلا بد عليها القيام بالعديد من الدراسات و أهمها هو دراسة متغيرات محيط الدولة المضيفة.

إذا أهم عنصر لابد على المؤسسات الجزائرية التأكد منه و مراقبته و بطريقة مستمرة هو المحيط الذي تعيش به و بدرجة أكبر المحيط الدولي خاصة محيط الدول أو الدولة المضيفة التي تستهدف الدخول إليه، غير أنه عملية انتقال أعمال المؤسسة من السوق المحلي إلى الأسواق الدولية تحكمها متغيرات بيئية أخرى لابد من أخذها بعين الاعتبار و أهمها جاذبية و

تنافسية الدول حتى يكون اختيار المؤسسة للدولة المستقبلية صائب وفي محله، و المشاركة الأجنبية للدول الجزائرية حتى تستفيد هذه المؤسسات من الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الدوليين مما يسهل عملية الانتقال إلى الأسواق الدولية، وأخيرا ضرورة اكتساب المؤسسات الجزائرية لمعايير جودة عالمية و/أو إقليمية حتى تلقى المنتجات و المؤسسات الجزائرية القبول بالأسواق الدولية.

1- إشكالية الدراسة:

على أساس النتائج التي توصلنا إليها إثر إطلاعنا على الدراسات التجريبية والأكاديمية التي تناولت مكونات هذا الموضوع (و نعني بذلك كل من الدراسات التي تناولت موضوع التدويل، و الدراسات التي تناولت موضوع بيئة المؤسسة الأساسية و الداعمة)، و انطلاقا من الأبعاد السالفة الذكر وهذا التصور الأخير، فإننا نتساءل وفق الإشكالية التالية:

ما هو أثر مكونات محيط المؤسسة المرتبطة بنشاطها دوليا على انتقال المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الدولية؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الأساسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- هل تتحكم المؤسسات قيد الدراسة في عناصر المحيط الخارجي المرتبطة بالتدويل، و هل تستفيد بصفة فعالة من الفرص التي توفرها مكونات هذا المحيط؟

2- فرضيات الدراسة:

- تتأثر المؤسسات الجزائرية بالمتغيرات الأساسية التي تعتبر مكونات المحيط للدولة الأم و الدولة المضيفة، و المتغيرات الداعمة المكملة لنجاح تدويل نشاطها تأثرا ايجابيا إذا ما توفرت فرص تتوافق و إمكانياتها وأهدافها.
- إن نجاح المؤسسات قيد الدراسة في تدويل نشاطها يرجع بدرجة أكبر إلى تحكمها في المتغيرات البيئية المرتبطة بذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة و التقليل من حدة التهديدات.

3- الهدف من الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في النقاط التالية:

- محاولة فهم ظاهرة انتقال المؤسسات الاقتصادية إلى الأسواق الدولية و التي يطلق عليها اصطلاحا "التدويل"، و دراسة دوافع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للقيام بهذه العملية.
- الوقوف على إمكانيات المؤسسات الجزائرية بغرض تدويل نشاطاتها، و معرفة نقائصها و الصعوبات التي تواجهها بغرض تجنبها.

- الإجابة على التساؤلات ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها، و بالتالي التعرف على حقيقة عملية تدويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين كما يلي:

I- عناصر محيط المؤسسة الأساسية.

II- الإجراءات المنهجية للبحث الميداني / وصف وتحليل إحصائي لبيانات عينة الدراسة.

I-عناصر محيط المؤسسة الأساسية:

1-1 محيط المؤسسة الخارجية.

• المحيط الخارجي هو كل العناصر الموجودة خارج المؤسسة والتي لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها.¹

• هو المحيط الذي يعتبر خارج عن سيطرة المؤسسة وإدارة التسويق فيها ولا يمكن التحكم به ويطلق عليها البعض البيئة البعيدة لأنها خارجة عن إرادة المؤسسة ولا تستطيع التحكم بمختلف عواملها.²

ينقسم المحيط الخارجي إلى:

1- المحيط الخارجي الجزئي:

• العوامل المرتبطة بشدة مع المنظمة والتي تؤثر على قدرتها في خدمة الزبائن.³

• هي تلك البيئة التي تحيط بالمؤسسة وتؤثر على خدماتها لعملائها وتتكون هذه البيئة من المؤسسات التسويقية وغير التسويقية التي تلعب دورا مهما في العلاقة مع المؤسسة.⁴

• هي الإطار الجزئي الذي ينطوي على العناصر التي هي في اتصال مباشر مع المؤسسة.⁵

يمكن تلخيص عناصر هذه البيئة كما يلي:

1-1 المنافسون:⁶ على إدارة التسويق أن تسعى جادة إلى جمع كافة المعلومات والبيانات المتاحة والمتعلقة باستراتيجيات المنافسين وخاصة الرئيسيين منهم فيما يتعلق بحصولهم على المواد الخام، خصائص السلع المنتجة، سياسات التسعير، استراتيجيات الترويج وأدواته المستخدمة، طرق التوزيع والوسائل المستخدمة، وتختلف المنافسة حسب عدد المنافسين المتواجدين في السوق فقد تكون:

2-1 الموردون: هم من يقومون بتقديم مقومات الإنتاج الأساسية للمنظمة مثل المواد الأولية، الآلات، قطع الغيار للآلات، معدات الإنتاج... وبالتالي فإن عدم اختيار المورد المناسب سيؤثر على الخطط التسويقية.⁷

ومنه لا بد للمنظمة أن تقوم بدراسة الموردين لكي تضمن توافرها تحتاجه بصورة دائمة عند أقل سعر، وجودة مرتفعة في الوقت الذي تحتاجها فيه.

3-1 الوسطاء⁸: يعرفون بأنهم تجار الجملة والتجزئة، مؤسسات التوزيع المادي، وكالات الخدمات التسويقية والمؤسسات المالية التي تساعد المنظمة في ترويج، بيع وتوزيع سلعها وخدماتها للزبائن النهائيين، من خلال توفير قنوات التوزيع، شركات التخزين، شركات النقل، وكالات الدعاية والإعلان، الشركات الاستشارية، البنوك وشركات التسليف والتأمين.

الوسطاء يعتبرون جزءا هاما من مجموع النظام التسويقي لذا يجب على المنظمة تسوية العلاقات التحالفية الفعالة مع الوسطاء التسويقيين.

4-1 الزبائن: توجد عدة أنواع من أسواق الزبائن أهمها: السوق الاستهلاكية، سوق المنتجين، سوق الوسطاء، سوق المؤسسات، سوق المؤسسات الحكومية، السوق الدولية، كل نوع من هذه الأسواق له صفات معينة يجب على المنظمة دراستها ومعرفتها جيّدا نظرا لكون الزبون من أهم العوامل المؤثرة في القرارات التسويقية بصفة خاصة والإستراتيجية بصفة عامة⁹.

5-1 الجماهير¹⁰: تتعامل المنظمة بصورة عامة مع مجاميع مختلفة من الجمهور لهم اهتمام بشكل مباشر أو غير مباشر مع المنظمة ولهم أيضا تأثير في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتصنف الجماهير في مجموعات هي:

- الجمهور المالي، يؤثر على قدرة المنظمة في الحصول على تمويلاتها.
- الجمهور الإعلامي: ينقل الأخبار والتقارير عنها مثل: الصحف، المجلات، التلفزيون...
- الجمهور الحكومي: يتعلق بضرورة أخذ التعليمات الحكومية بعين الاعتبار.
- منظمات حماية المستهلك: جماعات حماية البيئة والأقليات العرقية.
- عامة الجمهور والجمهور الداخلي (المواطنون).

2- المحيط الخارجي الكلي:

إن نجاح المؤسسة في العمل في السوق المحلية أو الأسواق الدولية يتوقف على قدرتها على التكيف مع العوامل المكونة للمحيط الخارجي والمتمثلة في الديمغرافيا، الاقتصاد، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، السياسة والقانون، الثقافة والاجتماع¹¹، والتي تؤثر على بقائها واستمرارها كنظام. فالقوى البيئية التسويقية لا تؤثر فقط على قرارات الدخول إلى الأسواق الدولية، بل أيضا على قرارات كيفية خدمة هذه الأسواق، وذلك برسم السياسات والاستراتيجيات التسويقية المناسبة.

1-2 المحيط الديمغرافي: أول عنصر تأسيسي لمحيط المؤسسة هو السكان، لهذا يهتم مسؤول التسويق بمختلف خصائصهم، الحجم، التوزيع الجغرافي، الكثافة، التوزيع حسب السن، معدل المواليد والوفيات، التركيب الاجتماعي، الثقافي والانتماء الديني... ومن أهم الانشغالات في هذا المحيط: الانفجار السكاني العالمي، الحركة الجغرافية، المستوى التعليمي المتزايد.

المؤسسة الحذرة تواجه هذه التغيرات بالأخذ بعين الاعتبار تقديرات في المدى المتوسط والطويل وتخطط بهذه النتائج لتطور تشكيلة المنتجات والسوق.

2-2 المحيط الاقتصادي: تعتبر البيئة الاقتصادية أحد أهم العناصر التي تؤثر وتتأثر بالجهاز التسويقي للمنظمة، لذا فمن الضروري أن يتعرف المسؤولون عن النشاط التسويقي على الخصائص والعناصر الأساسية لهذه البيئة كالدخل الحقيقي ونموه، الادخار والمديونية، تغير أنماط الإنفاق¹².

ومنه يجب معرفة تأثير أهم المؤثرات الاقتصادية كمعدل البطالة، التضخم، توازن ميزان المدفوعات والمعدلات النقدية على الاستهلاك والشراء¹³.

3-2 المحيط السياسي والقانوني:¹⁴

يتمثل سياسيا في : التيارات السياسية الحالية التي تخص حرية التجارة الخارجية (المنظمة العالمية للتجارة) وحرية التجارة.

- سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية لبعض الدول.
- تحديد الاستثمارات الأجنبية.
- الحواجز غير الجمركية التي تؤثر سلبا على التجارة الدولية.
- الوقائع السياسية الكبرى، (كالانتخابات).
- و قانونيا: يعبر عن الخط السياسي بمجموعة من القوانين تكون نظاما معيناً وهذا يمس العلاقات التجارية الداخلية والخارجية ومن بينها:
- قانون المالية، قانون الضريبة، قانون المحافظة على البيئة، قانون حول الدخل الأدنى...الخ.

إن تجاهل أو عدم معرفة هذه القوانين والتعليمات، قد يسبب فرض غرامات وإحراجات، ودعاية سلبية وقضايا مدمرة للمنظمات مما يستدعي إقامة إدارة قانونية تعمل على دراسة هذه البيئة وتوضيح معالمها والتعامل معها¹⁵.

4-2 المحيط الثقافي الاجتماعي:

إن التطورات الكبيرة في القيم والعادات الاجتماعية والأنماط السلوكية لدى المستهلكين لها الأثر الكبير والواضح على البرامج التسويقية التي تقوم بها المنظمات، كما أن التحولات الاجتماعية والهجرة من الريف إلى المدينة ذات أثر مباشر على الأنماط السلوكية والمعيشية للمواطنين ولذلك بدأت المنظمات الآن تراعي كافة العوامل التي تؤثر وبشكل مباشر على أدائها التسويقي .

وبالتالي ينعكس هذا المحيط على الأداء التسويقي للمنظمات بشكل كبير، وذلك من خلال تحديد أسلوب التعامل مع المستهلكين وأساليب تقديم وعرض المنتجات وكيفية إيصالتها وتقديمها للانسجام مع القدرات الثقافية-الاجتماعية المتاحة في ذلك السوق المستهدف¹⁶.

5-2 المحيط التكنولوجي¹⁷:

يرتبط النمو الاقتصادي العالمي بصفة وثيقة بعدد وطبيعة التكنولوجيات الأساسية المكتشفة، لذا يجب على المؤسسة الإطلاع على كل ما هو جديد في هذا المحيط والذي قد يعتبر فرصة ومصدرا للتطور أو العكس، ومن أهم العوامل في هذا المحيط:

- سرعة التقدم العلمي، الإبداع بلا حدود، التنظيم المتزايد للبحث.

و تتعلق التكنولوجيا بالوسائل الفنية المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، و تعتبر من القوى المؤثرة على المؤسسات والتي يجب متابعتها باستمرار، لأنها قد تمنح فرصا أو تهديدات للمؤسسة، و هو ما يعني تتبع التطورات التكنولوجية باستمرار (اليقظة التكنولوجية)، حتى لا تتعرض لتقادم التكنولوجيا و انخفاض جودة منتجاتها و ارتفاع تكاليفها، و من بين أهم العناصر التي يجب على المؤسسة ترقيتها في مجال التكنولوجيا نذكر: التكنولوجيا التي يستخدمها المنافسون، طرق الحصول عليها، المؤسسات الرائدة في استخدامها، الاستثمارات المطلوبة للحصول عليها، التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج و التسويق و التخزين و التدريب و المستخدمة في إنتاج السلع و الخدمات البديلة و معدل التغير التكنولوجي في الصناعة.¹⁸

6-2 المحيط الطبيعي (الموارد الطبيعية)¹⁹: تتألف البيئة الطبيعية من الموارد الطبيعية والتي يهتم خبراء التسويق بتحليلها، والموارد الطبيعية بدورها معرضة أيضا للتأثير من جانب العمل التسويقي.

يجب معرفة أربعة اتجاهات أساسية في تغير البيئة الطبيعية وهي العجز في المواد الخام (ندرة أو نفاذ المواد الأولية)، زيادة أسعار الطاقة، تلوث البيئة، التنظيم الحكومي لاستخدام المصادر الطبيعية.

2-1 محيط المؤسسة الداعم:

1-جاذبية الدولة المضيفة كمنطلق أساسي لنجاح عملية التدويل:

يمكن تعريف جاذبية المدينة بأنها قدرة المدينة على جذب مختلف العوامل الاقتصادية و عوامل الإنتاج المتنقلة (العمل ورجال الأعمال ورؤوس الأموال... الخ)²⁰ لفترة زمنية معينة، في هذا المعنى هي انعكاس لأداء دولة أو مدينة لفترة زمنية معينة ويمكن اعتبارها من بين عوامل التنافسية.²¹

1-1 مفهوم الجاذبية:

لمدة عشر السنوات الأخيرة مفهوم الجاذبية ظهر في الدراسات المخصصة لجاذبية المناطق كما ظهر ذلك في خطابات المنتخبين و في أعمال الخبراء في هذا المجال.

يمكن فهم الجاذبية من عنصرين رئيسيين:

1- جاذبية فعالة: (Attraction effective) وهي القدرة على جلب التدفقات و الموارد بصفة مستدامة في مكان أو منطقة معينة.

2- جاذبية موضوعية: (Attraction subjective) وهي القدرة على جعل المكان أو المنطقة مرغوب فيها لسبب من الأسباب.

و بتعبير حسي أو نفسي اجتماعي، جاذبية منطقة أو بلد تكون مرتبطة ب:

✓ خلق حركة أو تغيير فكرة و نظرة الأشخاص أو المؤسسات حول المنطقة أو الدولة التي يتواجدون خارج حدودها الجغرافية.

✓ المحافظة على بقاء الأشخاص و المؤسسات المتواجدة داخل المنطقة أو الدولة الأم.

قدرة هذه العوامل يمكن قياسها عن طريق:

✓ شدة و تنوع المؤسسات و الأشخاص و الهيئات الداخلة الى الدولة (التجارية/ المالية ...الخ).

✓ كثافة و تنوع دوافع الجهات المعنية بهذه التدفقات.

هذه القدرة يمكن دراستها على عدة مستويات، حسب مجال التأثير، دولي/ وطني/

إقليمي، أو داخل المناطق الحضرية.

جاذبية الدولة تركز بصفة أساسية على قاعدتين أساسيتين:²²

✓ قاعدة قياس عالمية، منطقة أو إقليم أو دولة يجب أن تتوافق و متطلبات المعايير العالمية، أو تكون متجانسة و متطلبات المستثمرين الأجانب.

✓ قاعدة الهوية المحلية المتميزة، حتى تكون دولة أو منطقة استثمار جذابة، الهوية المحلية تعتبر كعنصر أساسي وجوهري لترقية صورة الدولة أو المنطقة على المستوى المحلي والدولي، و تعتبر أيضا عنصر أساسي في تسويق المنطقة أو الدولة.

2-1 التغير السريع لمفهوم الجاذبية:

الجاذبية هو مصطلح يشير إلى إغراء وجاذب أشخاص، مهن ومؤسسات من أجل التمتع في مكان معين، ومع مرور الوقت أصبح هذا المفهوم مصدر قلق كبير خاصة بالنسبة للسلطات المحلية، من حيث الصورة والسمعة، ووضعية الحقيقية للاقتصاد، ويرد مصطلح الجاذبية في بعض الأحيان كمرادف لمصطلح التنافسية.

مفهوم الجاذبية و التنافسية تقاربا تدريجيا وبشكل خاص مع بداية العقد الأول من القرن العشرين، وتم استعمالهما في أعمال السياسات العامة.

Pierre Veltz حدد الجاذبية على أنها مفهوم معقد، وتطبيقها على جاذبية المناطق و الدول يستوجب النظر في التفاعل بين ثلاث عوامل هي²³:

✓ عولمة صناعية بالموازاة مع العولمة مالية، في عالم حيث المبادلات التجارية و العملية الإنتاجية متزايدة عبر الحدود الوطنية.

✓ استقطاب الاقتصاد.

✓ طرق تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة (فليس المؤسسات العملاقة فقط التي لها القدرة الاستثمارية في عدد كبير من الدول).

الجاذبية مع مكوناتها المتعددة أصبحت متغير حاسم لالتقاط، قياس و محاولة التنبؤ بتدفقات رؤوس الأموال و الأشخاص بين المناطق و بين المدن و بين الدول.

و مع الجاذبية في مجال السياحة، المهرجانات، النشاط الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الخدمات و المرافق و المعدات.... الخ. هذا ما يتيح اعتماد و تصنيف هذا المفهوم على عدة مستويات.

هذه التصنيفات تشمل صورة المجتمعات المحلية، الدول و المؤسسات التي تسعى إلى رفع مستوى الوعي و التواصل و هذا بدوره إلى تحسين جاذبيتها.

إن مفاهيم الجاذبية هذه تستدعي أن يتم الاعتماد على تبني مفهوم التسويق الإقليمي أكثر كفاءة و سرعة في الاستجابة من أي وقت مضى.

3-1 الرهانات الجديدة للجاذبية الإقليمية (جاذبية الدول).

جاذبية منطقة أو دولة معينة تركز في الوقت ذاته على عوامل اقتصادية، جغرافية، بشرية و تاريخية، جميع الجهات و الفاعلين في مجتمع معين يشاركون بصفة مباشرة او غير

مباشرة في جاذبية الدولة او المنطقة، و في النظرة حول المؤسسات المحلية، متخذي القرار المحليين، اليد العاملة المحلية، المحيط الثقافي و السياحي و التراث... كلها تساهم في رسم الصورة عن دولة أو إقليم معين.²⁴

جاذبية دولة أو منطقة هو قدرة هذه الدولة أو المنطقة على جذب المؤسسات و الأشخاص، هذا المعنى أصبح أحد أهم الرهانات في سياسة التنمية المحلية.

وإذا كان وجود الموارد المحلية لا يزال يشكل عاملا أساسيا في التنافسية. فان الاستناد على الديناميكية الإقليمية (أو ديناميكية الدولة) يعد عنصر أساسي في جلب الموارد من الخارج.²⁵

هذا يمكن إن يكون تقليديا منتج من خلال تنفيذ أنشطة جديدة أو من خلال جلب أشخاص و مؤسسات أجنبية و التي بدورها تكون محرك لاقتصاد محلي ناجح.²⁶

و بالتالي الدولة المضيفة تعتبر كمساحة للفرص بالنسبة لرجال الأعمال و المؤسسات التي تريد الاستثمار و تحقيق الأهداف، و هذه الفرص تعتمد بشكل أساسي على القانون، السياسات العمومية المحلية، البنية التحتية المتوفرة، و ما يوفره السوق المحلي (عروض السوق المحلي من فرص و قوة عمل، سكن، أماكن ترفيه، المدرسة...) و البيئة الحضرية و الطبيعية.²⁷

2- الشراكة الأجنبية كدعامة أساسية لنجاح انتقال المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الدولية

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيها لتحرير تجارتها الخارجية يتطلب من مؤسساتها الاقتصادية أن تكون لها الإمكانيات اللازمة من أجل الدخول إلى الأسواق الدولية و مواجهة المنافسة الشديدة من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها. لذا يجب عليها تحسين محيطها الاقتصادي من خلال الشراكة الأجنبية التي تعد منفذا وفرصة هامة نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، وتخفيض التكاليف واقتسام المخاطر بين الشركاء، كما أنها تمثل حلا ملائما لمختلف المشاكل وذلك من حيث الحصول على مصادر التمويل والتكنولوجيا، كما تعتبر عاملا مهما للدخول إلى الأسواق الدولية.

1-2 مفهوم الشراكة الأجنبية

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات الحساسة التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات المتنوعة محليا و دوليا و باختلاف الأهداف التي تسعى إليها هذه الشراكة ، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة وأهمها :

- التعريف الأول : "إنّها إحدى مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة من رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة بخبرة و براعة الاختراع و العلامات التجارية و كذا المساهمة في عملية الإنتاج وتوزيع مختلف أنشطة المؤسسات الأخرى"²⁸.

-التعريف الثاني: عبارة عن عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء و يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري و على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة ، و هذا التعاون لا يقتصر على مساهمة كل منهم من رأس المال فقط و إنّما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية و المساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الإنتاج و التسويق ، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية"²⁹.

-التعريف الثالث : كما يعرفها الأستاذ "Burroagual" على أنّها علاقة عمل بين شريكين على الأقل تنشأ على مبدأ الثقة و تقاسم المخاطر حتى يتم التعاون على تطوير نشاطات محددة لتحسين غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية و تسييرية لضمان استقرار المؤسسة"³⁰.

2-2 الدوافع المؤدية للشراكة الأجنبية

تعتبر إستراتيجية الشراكة من بين الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها المؤسسة لتطوير إمكانياتها ورفع مستوى إنتاجها ماديا و ماليا ، ومن بين دوافع اللجوء لإبرام عقود الشراكة ما يلي :

1- دولية الأسواق : يفرض نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللا محدود للتكنولوجيا على المؤسسة من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور و محاولة التجاوب معه ، ومن جهة ثانية انفتاحا أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها و ترويجها ، وتطوير كفاءاتها بكل ما أوتيت من إمكانيات .

2- التطور التكنولوجي: وهو عامل أساسي في تطور المؤسسة الاقتصادية ، و في رواج منتجاتها ، و تفتحها على الأسواق الخارجية و نظرا لكون التطوير التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم ، فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكب دوما ، نظرا للتكاليف التي قد تشكل عائق أمام المؤسسة ، مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الإستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية"³¹.

3- التغيرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير: وهذا من خلال ظهور و تنامي ظاهرة العولمة ، و التي شملت المجالات المالية و التسويقية و الإنتاجية و التكنولوجية ، كما شملت أسواق

السلع و الخدمات و العمالة ، وقد أصبح مسؤولوا المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية و السياسية و سقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة³².

3- اكتساب المؤسسة لمعايير جودة عالمية كأساس للنجاح دوليا

1-3 مفهوم الجودة

إن موضوع الجودة بات الآن يحضاً باهتمام متزايد في كل المنظمات و في كافة أنحاء العالم لذلك تعددت التعاريف الخاصة بها فنجد من بينها :

– "الجودة هي حالة ديناميكية ترتبط بالسلع أو الخدمات توافق أو تفوق توقعات العملاء " ³³

– حدد كل من فوهل « vohl » و جيرجوري « Gregory » المولية في الجودة في ثلاث نقاط : ³⁴

- أن تغطي كل العمليات داخل المؤسسة سواء كانت عمليات أساسية او مساعدة.
- أن تغطي كل وظيفة داخل المؤسسة فلا تركز على وظيفة دون الأخرى، بل يجب أن تشمل جميع الوظائف بدا من المدير و الرؤساء و المرؤوسين.
- أن تشمل كل فرد داخل عناصر النظام من الموردين و العاملين و نهاية بالمستفيدين من الخدمة و أن يكون كل فرد مسئول عن جودة عمله، و عن عمل المجموعة التي يعمل معها.

2-3 الازو و التدويل

استغرقت جولة الاورغواي سبع سنوات متصلة من النقاش و الدراسة كانت تتمحور حول المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، وبالتالي فإن ما تضمنته الاتفاقية يعكس توازن القوى و المصالح بين هذه الدول و يراعي الصراع القائم بين التكتلات الاقتصادية ، كما أنه يساهم في دعم و تسريع عمليات تدويل الاقتصاد التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات من وراء الستار لجعل العالم سوقاً دولية واحدة على صعيدي الإنتاج و التسويق كما أن الدول الكبرى هي وحدها القادرة على إعادة ترتيب أوضاع و قوانين التجارة الدولية ضمن إطار النظام العالمي الجديد.

إنّ حركة تدويل المبادلات التجارية أو ما يسمى حالياً بالعملة ليست بظاهرة حديثة وإنما تعود إلى عقود مضت، غير أنّ بروزها بشكل جلي و واضح كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لتتطور بعدها بشكل متسارع في سنوات التسعينات أين تضاعفت المبادلات التجارية و الخدماتية بنسبة 55 ٪ في الفترة ما بين 1990 و 1998 أغلبها يتم من طرف مؤسسات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى يلخصها Freidheim. C فيما يلي:

- أنها تنظم نشاطاتها على نطاق عالمي، حيث تتبادل فروعها المنتشرة جغرافيا مختلف المنتوجات، التكنولوجيا والمواد،
- أنها تنسق بين هذه الفروع انطلاقا من مركز أو أكثر ما يجعل منها مؤسسات مركزية، هذه المراكز لا تتواجد بالضرورة في البلدان الأصلية،
- أنها تتفاعل مع التطورات التي تعرفها الأسواق المحلية بسرعة فائقة وبإمكانها أن تتحلل بسرعة من أي التزام، وأن تظهر في أي نقطة من المعمورة كلما بدت لها الفرصة مواتية،
- أخيرا وبدافع الرشادة فهي تعتمد إلى إنتاج سلع تلقى قبولا في كافة الأسواق وقابلة للإنتاج في كامل أنحاء المعمورة.

II- الإجراءات المنهجية للبحث الميداني / وصف و تحليل إحصائي لبيانات عينة الدراسة:

1- الإجراءات المنهجية للبحث الميداني.

1-1 مجتمع الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (بمختلف مجالات أنشطتها خارج قطاع المحروقات) التي تقوم بتسويق منتجاتها و خدماتها بأسواق الدول الأجنبية. و بلغ عدد هذه المؤسسات بتاريخ 2014/12/12 536 مؤسسة. على أساس الشهادات المقدمة من طرف la caci و مختلف الغرف التجارية و الصناعية الجهوية. تنقسم أنشطة هذه المؤسسات على القطاعات التالية.

الجدول رقم (1) : المؤسسات الجزائرية الدولية (خارج قطاع المحروقات) وفق طبيعة

النشاط

secteur	nombre	%
Elevage, produits de l'élevage et produits agricoles	84	16.87
Produits agro-industriels	85	17.07
Produits de la pêche	20	04.02
Produits miniers	11	02.21
Produits énergétiques et produits pétrochimiques	05	01.01
Produits chimiques, cosmétiques, pharmaceutiques et vétérinaires	36	07.29
Produits plastiques, produits en caoutchouc et produits en verre	39	07.83
Produits sidérurgiques et métalliques	20	04.02
Déchets ferreux et non ferreux	30	06.02
Equipements, matériels et produits de l'industrie mécanique	14	02.81
Equipements et articles électriques, électroniques	28	05.62
Matériaux de construction et céramique	11	02.21

Liège et articles en bois	20	04.02
Papier et carton	29	05.82
Edition et arts graphiques	03	00.60
Produits de la maroquinerie, cuirs et peaux	16	03.21
Textile et articles de confection	12	02.41
Produits de l'artisanat	06	01.20
Commerce multiple et import-export	29	05.82
total	498	100.00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع الرسمي لوزارة التجارة

1-2 تقديم عينة الدراسة: حاولنا اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تسوق منتجاتها وخدماتها بالأسواق الدولية، حيث تم توزيع 70 استمارة تم استرجاع و الأخذ بعين الاعتبار 44 استمارة فقط، و تم توزيع جزء منها شخصا و جزء آخر عن طريق البريد الالكتروني و عن طريق وسائط أيضا، و بالتالي قمنا بدراسة على ما نسبته 8.84 بالمائة من المؤسسات الجزائرية المصدرة، و بالتالي تعتبر العينة دالة و عليه يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة و هو مجموع المؤسسات الجزائرية المصدرة.

1-3 تصميم و بناء الاستمارة: تعتبر استمارة الاستبيان الطريقة الأكثر استعمالا في هذا النوع من البحوث، و هي استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة للإجابة عليها من طرف أفراد العين قيد الدراسة، تكون متعلقة بمتغيرات البحث التي اعتمد في صياغتها على مقياس ليكرت الشهير، و قد تم تصميم استمارة الاستبيان باللغتين العربية و الفرنسية.

و تم وضع قسمين: الأول وضعنا فيه رسالة تضمن التعريف بعنوان البحث و الهدف منه و المعلومات الشخصية، و أكدنا على سرية المعلومات التي نجم عنها من المبحوثين و استعمالها بأغراض علمية محضا.

أما القسم الثاني فترك للبيانات العامة والأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

2- مجال الدراسة: يكمن الهدف الأساسي من البحث في محاولة دراسة و معرفة مدى تأثير نشاط المؤسسة في الانتقال إلى الأسواق الدولية بالمتغيرات المحيطة بها محلي و دوليا. لذلك وتدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من البحث، تم إعداد الدراسة الميدانية في إطار مجموعة من الحدود المكانية و الزمنية.

1-2 الحدود المكانية للدراسة: تضمن الجانب الميداني للبحث دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إذ كانت الحدود المكانية للدراسة تتمثل في زيارة مختلف المؤسسات

الاقتصادية التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي. حيث شملت جميع مناطق الوطن و مختلف القطاعات الاقتصادية وتم التركيز على المديرية العامة لكل مؤسسة. حيث تم توزيع الاستبيان على مديري المؤسسات أو مديري مصلحة التسويق و مديري المصلحة التجارية.

2-2 الحدود الزمنية: استغرقت فترة الدراسة الميدانية ثمانية أشهر، حيث تم من خلالها إجراء مقابلة مع مسؤولي المؤسسة، وخاصة مع مسؤولي مصلحة التسويق و مسؤولي المصلحة التجارية، وذلك خلال فترة زمنية محدودة، امتدت من أكتوبر 2015 إلى غاية ماي 2016.

3- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

إن طبيعة الموضوع والدراسة هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه، لذلك سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعطيات والبيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، من أجل وصف وتقييم أثر المتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة على عملية تدويل نشاطها، من خلال المسح الميداني للمؤسسات مدار البحث.

تم تحليل ومعالجة بيانات البحث باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية منها والتحليلية، وذلك استعانة بالبرنامج الإحصائي spss ذات الإصدار 23. كما تم الاعتماد على مقياس "ليكرت" الخماسي (Likert) لقياس الاستبيان بغية التعرف على آراء واتجاهات المستجوبين، وأعتمد كذلك على مستوى الدلالة أو المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، والذي يقابله مستوى الثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة.

3-1 توزيع وجمع البيانات حسب تواجد المؤسسة جغرافيا.

تم توزيع الاستبيانات على مجموعة من المؤسسات الجزائرية المصدرة و المتواجدة عبر القطر الوطني كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): الاستبيانات الموزعة و المسترجعة حسب التوزيع الجغرافي.

الجهة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة والمقبولة	نسبة الاستبيانات المسترجعة و المقبولة	نسبة العينة
الوسط	17	13	76.47	29.54
الشرق	21	07	33.33	15.90
الغرب	25	23	92.00	52.28
الجنوب	07	01	14.92	2.28
المجموع	70	44	62.86	100.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبته 62.86% من الاستثمارات الموزعة (والتي كان عددها 70 استمارة) تم استرجاعها وأخذها بعين الاعتبار في تحليل نتائج الدراسة عن طريق معالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي، وتعد عدد المؤسسات من الغرب الجزائري أكبر نسبة تم توزيع واسترجاع البيانات بها حيث قدرت ب 52.28% من العينة، تم يليها وسط الجزائر بنسبة 29.54% تم الشرق بنسبة 15.90% و الجنوب بمؤسسة واحدة بنسبة 2.28%

4- التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان: سوف نقوم في هذا الجزء بالقيام بالتحليل الوصفي لنتائج الاستبيان التي تم التوصل إليها وذلك باستخدام التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1-4 مفهوم التدويل لدى المؤسسة: تختلف النظرة إلى مفهوم التدويل من مؤسسة إلى أخرى، وذلك راجع إلى عدة أسباب من بينها الاختلاف في حجم المؤسسة وإمكانياتها والقطاع الذي تنشط به والأهداف المسطرة... الخ

سوف نحاول في هذا القسم تحديد نظرة مؤسسات عينة الدراسة إلى مفهوم التدويل وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا القسم وكذلك حساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للقسم ككل.

يمكن تحديد نتائج التحليل الوصفي لمفهوم التدويل لدى المؤسسات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): نتائج التحليل الوصفي لمفهوم التدويل لدى المؤسسات

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	تواجدكم بدولة أجنبية واحدة على الأقل يعني أن مؤسستكم دولية	3.68	1.15	مرتفع
2	تمر عملية تدويل أنشطة المؤسسة بمراحل عدة آخرها إقامة وحدة إنتاج بالخارج.	3.90	0.80	مرتفع
3	تواجه عملية التدويل عدة مشاكل و معوقات أهمها المرتبطة بالمنافسة.	4.20	0.55	متوسط
4	عند القيام بعملية التدويل تستفيد المؤسسات الجزائرية من عقود الشراكة التي تبرمها الدولة الجزائرية مع الدول والهيئات الأجنبية.	4.22	0.67	متوسط

5	عند القيام بعملية التدويل لابد على المؤسسات الجزائرية أن تضمن مستوى جودة معين لمنتجاتها و طرق تسييرها و إنتاجهاالخ (حيث تتطابق مع معايير معينة)	4.18	1.04	مرتفع
6	إن نجاح المؤسسات بسوقها المحلي يعتبر كمحفز أساسي و مهم لقيام بعملية تدويل نشاطها.	4.47	0.62	متوسط
7	تختار المؤسسات الجزائرية في الأساس تدويل أنشطتها إلى الدول القريبة جغرافيا.	3.84	1.16	متوسط
8	كلما كان حجم المؤسسة أكبر كلما كان هناك فرصة أكبر لنجاح عملية التدويل و نجاح المؤسسة بالخارج.	3.90	1.13	مرتفع
9	تختار مؤسساتكم تدويل نشاطها إلى أسواق الدول التي تربطها علاقة شراكة مع الجزائر.	3.65	1.19	متوسط
10	تختار مؤسساتكم تدويل أنشطتها إلى الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.	4.40	0.54	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع العبارات	3.44	0.50	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أعلا أن العبارة " إن نجاح المؤسسات بسوقها المحلي يعتبر كمحفز أساسي و مهم لقيام بعملية تدويل نشاطها." جاءت في الترتيب الأول و بمستوى أهمية مرتفع، حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.47 و الانحراف المعياري لها 0.62 تم تأتي العبارات الأخيرة (6)، (4، 9) و بمتوسطات حسابية ذات مستوى أهمية متوسط على التوالي (2.13، 2.88، 2.95). إن معدل المتوسطات الحسابية المقدرب 3.44 ذات الأهمية المتوسطة و بانحراف معياري قدر ب 0.50 تدل على أن أغلبية أفراد العينة قيد الدراسة توافق بدرجة متوسطة على أنه إن نجاح المؤسسات بسوقها المحلي يعتبر كمحفز أساسي و مهم لقيام بعملية تدويل نشاطها

2-4 مكونات البيئة الخارجية الخاصة (الجزئية):

يمكن تحديد نتائج التحليل الوصفي لمكونات البيئة الخارجية الخاصة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): نتائج التحليل الوصفي للمكونات الخارجية الجزئية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	تعتبر البيئة التنافسية للدولة المستقبلية المحرك الرئيسي لتوجه المؤسسة نحو تدويل نشاطها.	2.613	1.16	متوسط
2	تعدد مصادر المنافسة بالسوق المضيفة يؤثر على إمكانية دخول المؤسسة إليها	4.045	0.83	مرتفع
3	يؤثر هيكل السوق في الدولة المستقبلية على نجاح او فشل عملية تدويل المؤسسة لنشاطها	2.447	1.19	متوسط
4	إن توافر الموردین بالدولة المضيفة و بالصورة التي تتوافق و متطلبات المؤسسة يزيد من جاذبيتها لهذه الأخيرة	3.977	0.92	مرتفع
5	لابد على المؤسسة أن تقيم علاقات تحالفية مع الوسطاء التسويقيين في البلد المضيف	3.295	1.28	متوسط
6	إن تواجد شبكة فعالة للتوزيع و اللوجستيك بالدولة المضيفة يساهم في جذب المؤسسة التي تريد دخول الأسواق الدولية	4.090	0.96	مرتفع
7	يعتبر توافق متطلبات الزبون مع منتجات المؤسسة عامل أساسي لنجاح عملية التدويل	4.090	0.77	مرتفع
8	تختلف درجة نجاح المؤسسة في عملية تدويلها وفق اختلاف أسواق الزبائن التي تستهدفها	4.113	0.61	مرتفع
9	يعتبر سوق العمل للدولة المستهدفة أساسي و مهم لنجاح المؤسسة في نشاطها بهذه الدولة	3.977	1.17	مرتفع
10	إن الدولة التي تقدم تسهيلات كبيرة للداخلون الجدد للصناعة تعتبر غير جذابة لعملية التسويق و الاستثمار بها	3.909	0.77	مرتفع
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لجميع العبارات	3.659	0.32	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يشير الجدول أعلاه أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي بلغت 4.113 وهي المقابلة للفقرة 8 و المتمثلة في "تختلف درجة نجاح المؤسسة في عملية تدويلها وفق اختلاف أسواق الزبائن التي تستهدفها" و بمستوى أهمية مرتفع، و جاءت العبارات (3،1،5) في الأخير بمتوسطات حسابية (2.447، 2.613، 3.295) على الترتيب.

تدل هذه النتائج أن معظم مؤسسات عينة الدراسة لها اهتمام متوسط بالمحيط الخارجي الخاص (الجزئي)، كما كانت نسبة الاهتمام بهذا المحيط منخفضة مقارنة بالاهتمام بالمحيط الداخلي، وهذا ما يؤكد المعدل العام للمتوسط الحسابي المقدر ب 3.659 و بانحراف معياري 0.32.

3-4 مكونات المحيط الخارجي الكلي :

الجدول رقم (5): نتائج التحليل الوصفي للمكونات الخارجية الكلية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	النحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	أثر مكونات المحيط الديمغرافي على عملية التدويل	3.000	0.39	متوسط
2	أثر مكونات المحيط الاقتصادي على عملية التدويل	3.664	1.25	متوسط
3	أثر مكونات المحيط السياسي على عملية التدويل	3.568	0.40	متوسط
4	أثر مكونات المحيط القانوني على عملية التدويل	4.151	0.43	مرتفع
5	أثر مكونات المحيط الاجتماعي/الثقافي على عملية التدويل	3.972	0.60	مرتفع
6	أثر مكونات المحيط التكنولوجي على عملية التدويل	3.304	0.55	متوسط
7	أثر مكونات المحيط البيئي على عملية التدويل	3.109	0.63	متوسط
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لجميع العبارات	3.538	0.60	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول نلاحظ أنه أكبر قيمة للمتوسط الحسابي هي 4.151 والمقابلة لأثر مكونات المحيط القانوني، يليه مكونات المحيط الثقافي والاجتماعي ب قيمة متوسط حسابي 3.972. و عليه فان قيمة المتوسط الحسابي لجميع مكونات المحيط الخارجي الكلي هي 3.538 و بقيمة انحراف معياري 0.60 حيث تدل على أنه مجمل وحدات العينة قيد الدراسة توافق و بدرجة أهمية متوسطة على أثر مكونات المحيط الخارجي الكلي في انتقال المؤسسات قيد الدراسة إلى الأسواق الدولية.

4-4 مكونات البيئة الخارجية الداعمة:

الجدول رقم (6): نتائج التحليل الوصفي للمكونات الخارجية الداعمة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	أثر مكونات الشراكة الأجنبية على عملية التدويل	3.454	0.65	متوسط
2	أثر مكونات جاذبية الدول على عملية التدويل	3.472	0.53	متوسط
3	أثر مكونات المحيط السياسي على عملية التدويل	3.559	0.64	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع العبارات	3.495	0.60	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل مكونات المحيط الداعمة هي 3.495 و بقيمة انحراف معياري 0.60، هذا ما يدل على أن معظم المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة توافق بدرجة أهمية متوسطة على أهمية مكونات المحيط الداعمة في انتقال المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الدولية.

5- اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة التي تم طرحها في البداية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يمكن أن تساعد على تفسير وقبول أو رفض الفرضيات. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين مكونات محيط المؤسسة الخارجي وتحويل نشاطاتها.

يهدف الوصول إلى اختبار شامل وملم وإعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية، لابد من اختبار الفرضيتين الاثنتين المنبثقة عنها وعلى النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين مكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة و تدويل نشاطاتها.

للتحقق من صحة الفرضية تم الاعتماد على معامل بيرسون Pearson لمعرفة مدى علاقة عملية تدويل نشاطات المؤسسة بمكونات المحيط الخارجي الكلي، والجدول (7) الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (7): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون Pearson للعلاقة بين مكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة و تدويل نشاطاتها.

المحيط الخارجي الكلي			
المتغيرات	الارتباط	مستوى	القرار
المتغيرات الديمغرافية	0.025	0.435	غير معنوي
المتغيرات الاقتصادية	0.251	0.050	معنوي
المتغيرات السياسية	0.063	0.340	غير معنوي
المتغيرات القانونية	0.252	0.049	معنوي
المتغيرات	0.143	0.177	غير معنوي
المتغيرات التكنولوجية	0.383	0.005	معنوي
المتغيرات الايكولوجية	0.010	0.473	معنوي
كل المؤشرات الستة	0.321	0.017	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول (7) أعلاه، يتبين أن معظم معاملات الارتباط بين المتغيرات الخارجية الكلية و تدويل نشاطات المؤسسة موجبة، وبمستويات معنوية أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، (إلا المتغيرات الديمغرافية و السياسية و الاجتماعية/الثقافية فهي بمستويات معنوية أكبر من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$))، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرات الخارجية الكلية وكل المؤشرات الستة (0.321)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الخارجية الكلية و تدويل نشاطات المؤسسة، والارتباط بين المتغيرين ضعيف وطردي، أي كلما زاد اهتمام المؤسسات عينة الدراسة بالمتغيرات الخارجية الكلية كلما زادت قدرة نجاح عملية تدويل نشاطات المؤسسة.

وبهذه النتيجة نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين مكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة وتداول نشاطاتها".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين مكونات البيئة الداعمة للمؤسسة وتداول نشاطاتها.

ولاختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على معامل بيرسون Pearson لمعرفة مدى ارتباط مكونات بيئة المؤسسة الداعمة بعملية تداول نشاطاتها، والجدول (8) الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (8): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون Pearson للعلاقة بين البيئة الداعمة للمؤسسة وتداول نشاطاتها.

البيئة الداعمة			
المتغيرات	الارتباط	مستوى	القرار
الشراكة الأجنبية	0.140	0.182	غير معنوي
جاذبية الدول	0.369	0.007	معنوي
معايير الجودة	0.358	0.008	معنوي
كل المؤشرات الثلاث	0.392	0.004	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول (8) أعلاه، يتبين أن معظم معاملات الارتباط بين البيئة الداعمة وتداول نشاطات المؤسسة موجبة، وبمستويات معنوية أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، (إلا متغير الشراكة الأجنبية فهي بمستوى معنوية أكبر من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$))، حيث بلغ معامل الارتباط بين متغيرات البيئة الداعمة وكل المؤشرات الثلاث (0.392)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البيئة الداعمة وتداول نشاطات المؤسسة، والارتباط بين المتغيرين ضعيف وطردى، أي كلما زاد اهتمام المؤسسات عينة الدراسة بمتغيرات البيئة الداعمة كلما زادت قدرة نجاح عملية تداول نشاطات المؤسسة.

وبهذه النتيجة نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين مكونات البيئة الداعمة للمؤسسة و تداول نشاطاتها".

و عليه نقبل الفرضية الرئيسية الأولى و التي تنص على " يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات بيئة المؤسسة على تدويل نشاطاتها".

4- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات محيط المؤسسة الخارجية على تدويل نشاطاتها.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات المحيط الخارجي الجزئي للمؤسسة على تدويل نشاطاتها.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من أجل التعرف على أثر لمكونات البيئة الخارجية الجزئية للمؤسسة على تدويل نشاطاتها ، والجدول (9) الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (9): مؤشرات ونتائج اختبار نموذج الانحدار البسيط

ملخص نموذج الانحدار		نتائج تحليل تباين الانحدار					
معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط مربعات	درجة الحرية	مجموع مربعات	
0.009	0.097	0.533	0.395	0.104	1	0.104	الانحدار
				0.262	42	11.003	الخطأ
					43	11.106	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول (9) أعلاه، يتضح أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2=0.009$) وهذا يدل على أنّ المتغير المستقل والمتمثل في المحيط الخارجي الجزئي للمؤسسة يمثل ما نسبته (0.9%) من العوامل المؤثرة على عملية تدويل نشاط المؤسسة، والباقي (99.91%) يرجع إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (0.395)، وبمستوى معنوية (0.533) أكبر من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يبين أن النموذج غير معنوي.

ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار البسيط وتوضيح شكل النموذج في الجدول (

10) الموالي:

الجدول (10): نتائج اختبار معنوية معامل الانحدار

المتغير	B	Beta	قيمة المحسوبة (t)	مستوى المعنوية
الثابت	2.895		3.319	0.002
مكونات البيئة الخارجية الخاصة	0.194	0.097	0.629	0.533
معادلة الانحدار	التدويل = $2.895 + 0.194$ مكونات البيئة الخارجية الخاصة			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول (10) أعلاه، أن قيمة الثابت بلغت (2.895) وقيمة t المقابلة لها (1.319) وهذا بمستوى معنوية (0.002) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية المحددة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن قيمة الثابت في المعادلة له أثر معنوي على المتغير التابع (التدويل).

كما يتضح أيضاً، أن قيمة معامل الانحدار بلغت (0.194) والقيمة المعيارية المقابلة لها هي (0.097) وقيمة (t) المحسوبة (0.629)، وهي غير معنوية إحصائياً؛ لأن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة ($\text{Sig}=0.533$) أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يشير إلى أنه ليس هناك أثراً معنوياً بين لمكونات الخارجي الخارجي الجزئي للمؤسسة وتدويل نشاطاتها.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات المحيط الخارجي الجزئي للمؤسسة على تدويل نشاطاتها".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة على تدويل نشاطاتها.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لمكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة على تدويل نشاطاتها ، والجدول (11) الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (11): مؤشرات ونتائج اختبار نموذج الانحدار البسيط

ملخص نموذج الانحدار		نتائج تحليل تباين الانحدار					
معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.103	0.321	0.034	4.817	1.143	1	1.143	الانحدار
				0.237	42	9.964	الخطأ
					43	11.106	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول (11)، أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2=0.103$)، وهذا يدل على أنّ المتغير المستقل المتمثل في المتغيرات الخارجية الكلية يفسر ما نسبته (10.30%) من العوامل المؤثرة على تدويل نشاطات المؤسسة، والباقي (89.7%) يرجع إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج.

كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.817)، وبمستوى معنوية (0.034) أقل من مستوى المعنوية المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يبين أن النموذج معنوي.

ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار وتوضيح شكل النموذج في الجدول (12) الموالي:

الجدول (12): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار

المتغير	B	Beta	قيمة (t) المحسوبة	مستوى المعنوية
الثابت	1.636		1.980	0.054
مكونات البيئة الخارجية الكلية	0.510	0.321	2.195	0.034
معادلة الانحدار	التدويل = $1.636 + 0.510$ مكونات البيئة الخارجية الكلية			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول (12) أعلاه، أن قيمة الثابت بلغت (1.636) وقيمة t المقابلة لها (1.980) بمستوى معنوية (0.054) أكبر من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن قيمة الثابت في المعادلة ليس له أثر معنوي على المتغير التابع (التدويل).

كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.510)، والقيمة المعيارية المقابلة لها هي (0.321) وقيمة (t) المحسوبة (2.195)، وهي معنوية إحصائياً؛ لأن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (Sig=0.034) أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يشير إلى أن هناك أثراً معنوياً لمكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة على تدويل نشاطاتها.

وبهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنصّ على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات المحيط الخارجي الكلي للمؤسسة على تدويل نشاطاتها".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات المحيط الداعمة للمؤسسة على تدويل نشاطاتها.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود لمكونات المحيط الداعمة للمؤسسة على تدويل نشاطاتها، والجدول (13) الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (13): مؤشرات ونتائج اختبار نموذج الانحدار البسيط

ملخص نموذج الانحدار		نتائج تحليل تباین الانحدار					
معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.154	0.392	0.008	7.647	1.711	1	1.711	الانحدار
				0.224	42	9.396	الخطأ
					43	11.106	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول (13) أعلاه، يتضح أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2=0.154$) وهذا يدل على أن المتغير المستقل المتمثل في مكونات البيئة الداعمة يفسر ما نسبته (15.40%) من العوامل المؤثرة على عملية تدويل نشاطات المؤسسة، والباقي (84.60%) راجع لمتغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (7.647)، وبمستوى معنوية (0.008) أقل من مستوى المعنوية المحدد عند ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يبين أن النموذج معنوي.

ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار البسيط وتوضيح شكل النموذج في الجدول

(14) الموالي:

الجدول (14): نتائج اختبار معنوية معامل الانحدار

المتغير	B	Beta	قيمة (t)	مستوى المعنوية
الثابت	1.860		3.227	0.002
مكونات البيئة الداعمة	0.452	0.392	2.765	0.008
معادلة الانحدار	التدويل = 1.860 + 0.452 مكونات البيئة الداعمة			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول (14) أعلاه، أن قيمة الثابت بلغت (1.860) وقيمة t المقابلة لها (3.227) بمستوى معنوية (0.002) أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن قيمة الثابت في المعادلة له أثر معنوي على المتغير التابع (التدويل).

كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.452) والقيمة المعيارية المقابلة لها هي (0.392) وقيمة (t) المحسوبة (2.765)، وهي معنوية إحصائياً؛ لأن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة ($\text{Sig}=0.008$) أقل من مستوى المعنوية المحدد ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يشير إلى أن هناك أثراً معنوياً لمكونات المحيط الداعمة للمؤسسة على تدويل نشاطاتها.

وبهذه النتائج نقبل جزئياً الفرضية الفرعية الثالثة التي تنصّ على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات المحيط الداعمة للمؤسسة على تدويل نشاطاتها".

انطلاقاً من النتائج السابقة نقبل الفرضية الرئيسية الثانية التي تنصّ على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمكونات محيط المؤسسة على تدويل نشاطاتها".

الخاتمة:

انتقال نشاط المؤسسة من السوق المحلي إلى العمل على مستوى الأسواق الدولية أو ما يطلق عليه اصطلاحاً "التدويل" يعتبر القرار الصائب والمثالي لمواجهة مجموعة من العقبات وتحويلها إلى فرص للاستفادة منها، غير أنه انتقال المؤسسات إلى الأسواق الدولية لا يتم بسهولة وبسرعة، وليس بمحض الصدفة أو نتيجة لقرارات ارتجالية، وإنما يسبق هذا القرار وهذه العملية مجموعة من الدراسات والتحليل لمجموعة من المتغيرات، انطلاقاً من متغيرات محيط الدولة الأم، واختيار طريقة للانتقال وإستراتيجية للدخول، وصولاً إلى دراسة متغيرات محيط الدول أو لدول المضيفة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية و الميدانية، و كذا قمنا بصياغة مجموعة من التوصيات و الاقتراحات لتستفيد منها ربما المؤسسات التي تستهدف الدخول إلى الأسواق الدولية كما يلي:

✓ لدخول السوق الدولية، يجب أن لا تكون نقاط ضعف المؤسسة الجزائرية في عناصر النجاح في السوق، لأن فرص نجاحها تتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحكمها في عناصر النجاح هذه.

✓ يمكن للمؤسسات الجزائرية أن تستفيد من عقود الشراكة التي تبرمها الدولة الجزائرية مع الهيئات و المنظمات الدولية، و كذا الاتفاقات البينية مع بعض الدول الحليفة، هذا ما من شأنه أن يسهل عملية تدويل نشاطاتها.

✓ إن استراتيجيات التأهيل التي قامت بها الدولة الجزائرية للمؤسسات الاقتصادية بغرض تحسين مستوى أدائها و الرفع من درجة تنافسيتها، و خلق لها مكانة في الأسواق الدولية خاصة مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الأمر الذي يترتب عنه تجسيد فعلي لمنطقة التبادل الحر الأورو جزائري، حققت هذه الاستراتيجيات البعض من أهدافها، أهمها تحصل ما يفوق 460 مؤسسة جزائرية على شهادة الجودة العالمية ISO.

الاقتراحات و التوصيات:

✓ عند التفكير بتدويل أنشطتها، لابد على المؤسسات الجزائرية من اختيار السوق المستهدف بعناية و بالاعتماد على دراسات و معايير علمية، و لعله أنسب الأسواق الدولية للمؤسسات الجزائرية هي أقربها جغرافيا، ثقافيا و نفسيا، لغة، و التي تربطها بالدولة الجزائرية شراكات بينية أو ضمن تجمعات اقتصادية.

✓ لابد أن تسعى المؤسسات الجزائرية إلى الرفع من مستوى جودة خدماتها و ممارسات نشاطاتها، و ذلك عن طريق السعي إلى امتلاك شهادات لمعايير الجودة عالمية و/أو إقليمية، الأمر الذي سوف يساعد في نجاحها على المستوى المحلي و الدولي، و كذلك يسهل اندماجها دوليا.

✓ يمكن للمؤسسات الجزائرية دخول الأسواق الدولية عن طريق اندماجها في شبكات مؤسسات بالدولة المضيفة، و ذلك حتى تكتسب خبرة و تمرن بالأسواق الدولية، و كذا للتقليل من الأخطار المحتملة في حالة فشل عملية التدويل.

نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ الفرضية الأولى و التي تنص على "تتأثر المؤسسات الجزائرية بالمتغيرات الأساسية التي تعتبر مكونات المحيط للدولة الأم و الدولة المضيفة، و المتغيرات الداعمة المكملة لنجاح تدويل نشاطها تأثيرا ايجابيا إذا ما توفرت فرص تتوافق و إمكانياتها و أهدافها." غير محققة، و ذلك لأنه مكونات المحيط الخارجي للمؤسسات الجزائرية لازالت لم ترقى إلى المستوى الذي يمكنها من إعطاء الدفع الايجابي للمؤسسات الجزائرية بغرض انتقالها إلى الأسواق الدولية، و ذلك نظرا لعدم وضوح الرؤية فيما يخص السياسة العامة التي تنتهجها الدولة إزاء هذه المؤسسات و نشاطاتها دوليا رغم كل الجهود المبذولة من هذه الأخيرة.
- ✓ الفرضية الثانية و التي تنص على "إن نجاح المؤسسات قيد الدراسة في تدويل نشاطها يرجع بدرجة أكبر إلى تحكمها في المتغيرات البيئية المرتبطة بذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة و التقليل من حدة التهديدات." تعتبر محققة جزئيا، إذ أن البيئة الداخلية و البيئة الخارجية للمؤسسات قيد الدراسة لا تساعد على النجاح دوليا، غير أنه مكونات البيئة الخارجية الكلية المحلية و الدولية، و مكونات البيئة الداعمة لها الأثر الايجابي على نشاط هذه المؤسسات.

قائمة المراجع والهوامش:

- ¹ عبد الجبار منديل، أسس التسويق الحديث، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة الأردن، 2002، ص 30.
- ² زياد محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام، مبادئ التسويق، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 35.
- ³ فيليب كوتلر وآخرون، ترجمة مازن نفاع، التسويق، دار علاء الدين، الطبعة الأولى، سوريا، 2002، ص 15
- ⁴ عبد الجبار منديل، أسس التسويق الحديث، نفس المرجع، ص 31
- ⁵ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص 37
- ⁶ زياد محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام، مبادئ التسويق، نفس المرجع السابق، ص 45-46
- ⁷ نفس المرجع، ص 44
- ⁸ نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد، الأردن 2003، ص 57-58
- ⁹ فيليب كوتلر وآخرون، ترجمة مازن نفاع، التسويق، نفس المرجع، ص 20-21
- ¹⁰ نظام سويدان، شفيق إبراهيم، التسويق مفاهيم معاصرة، نفس المرجع، ص 59
- ¹¹ Kotler & dubois, **Marketing Management**, publi Union, 10em édition, paris, 2000, p 173.
- ¹² محمد حافظ حجازي، المقدمة في التسويق، دار الوفاء، مصر، 2005، ص 333.
- ¹³ Patricia Coutelle-Brillet, Véronique de GARTES, **Marketing**, PEARSON et ENODE, France, 2004, p 125.
- ¹⁴ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، نفس المرجع، ص 37-39.
- ¹⁵ نظام سويدان، شفيق إبراهيم، التسويق مفاهيم معاصرة، نفس المرجع، ص 72.
- ¹⁶ ثامر البكري، التسويق : أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 55.
- ¹⁷ Kotler & dubois, **Marketing Management**, Op.cit, p 185.
- ¹⁸ محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية: الأصول و الأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص 105.
- ¹⁹ فيليب كوتلر وآخرون، ترجمه مازن نفاع، التسويق. نفس المرجع، ص 39-40-41.
- ²⁰ Jublot Guillaume, **Attractivité territoriale : rôle des incitations et des institutions et conditions de l'innovation**, P21, thèse de doctorat, Ecole doctorale « Sciences de l'homme et de la société », Université François-Rabelais de Tours 2012, in http://www.applis.univ-tours.fr/theses/2012/guillaume.jublot_3420.pdf
- ²¹ Voir: **L'attractivité territoriale, perception, identification, quelques éléments de réflexion**, IAAT, novembre 2008, p01.
- ²² Jungyoon Park, **Consommation, marketing territorial et attractivité**, dans L'Attractivité des territoires, Regards croisés, actes séminaires, février-juillet 2007, p74

²³ Patrizia Ingallina, **L'Attractivité des territoires, dans L'Attractivité des territoires, Regards croisés**, actes séminaires, février-juillet 2007, p10

²⁴ Bros-Clergue Myriam, **Différencier les territoires: quels outils de management?**, http://www.unice.fr/recemap/contenurevue/Articles/Revue_Recemap7_Bros.pdf.

²⁵ Satre Buisson Joël, **L'attractivité territoriale: Constats et leviers pour agir localement**, <http://www.wikiterritorial.cnfpt.fr/xwiki/wiki/econnaissances/view/NotionsCles/LattractiviteterritorialeConstatsetlevierspouragirlocalement>

²⁶ Satre Buisson Joël, **L'attractivité territoriale: Constats et leviers pour agir localement**, Op Cit

²⁷ Francois Cusin ET Julien Damon, **Les villes face aux défis de l'attractivité: Classements, Enjeux et Stratégies Urbaines 1**; p37, in <http://www.futuribles-revue.com>

²⁸ السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب عبد السلام أبو قحف، الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989 ص 24

²⁹ كمال رزيق، مسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية 2002، ص 05.

³⁰ Benani Burroagual, **le Parteneriste une experience et des perspectives** 3^{eme} journée scientifique et technique, ALGER, 20avril 1998, p 03.

³¹ محمد يعقوبي، لخضر عزي، **الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على المؤسسة الاقتصادية**، مجلة علوم إنسانية العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004، ص 09.

³² أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، دار الكتب، القاهرة 2000، ص 58.

³³ شعبان إياد عبد الله، **إدارة الجودة الشاملة**، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص 24.

³⁴ فتحي سرحان، **إدارة الجودة الشاملة:الاتجاهات العالمية الإدارية الحديثة**، المنهل 2014، ص 16.

دور صندوق ضمان القروض (FGAR) كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

The Role of the Loan Guarantee Fund (FGAR) as an encouraging Mechanism for the establishment and renovation of SME in Algeria during the Period (2010-2016)

تاريخ الاستلام: 2018/07/20

تاريخ قبول النشر: 2018/08/26

*

د. بوطورة فضيلة

**

د. سمالي نوفل

جامعة العربي التبسي- تبسة

جامعة العربي التبسي- تبسة

الجزائر

الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور صندوق ضمان القروض في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبار أنه يعد كإحدى التقنيات المستحدثة والفعالة في دعم هذه المشاريع الناشئة. وبينت الدراسة أن الصندوق رغم نتائجه الإيجابية في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنشاء والتوسع إلا أن هذه الجهود التي تبذلها الدولة من خلاله لا تزال دون المستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع، فهذه الشحنة التحفيزية والتشجيعية للمؤسسات المعنية بقيت مرهونة بحدود تمويلية وبضمانات مسقفة وبأنواع محددة من الأنشطة مما شكل عائقا أمام التغطية الكاملة للصندوق لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض، الضمانات البنكية، التمويل، الجزائر.

Abstract :

The aim of this Study is to highlight the role of the Loan Guarantee Fund in the area of guaranteeing loans to SME, as it is considered as one of the innovative and effective tools in support of these emerging projects, And the Study showed that the Fund, despite its positive results in helping SME in the establishment and expansion, but the efforts of the State through which is still below the level required to promote this sector, This incentive package for the institutions concerned remained subject to

*

e-mail : fadila.boutora@gmail.com

**

e-mail : nawfel.smali@gmail.com

funding constraints, collateral and specific types of activities, which hindered the full coverage of the Fund for SMEs lending in Algeria.

Keywords : Small and Medium Enterprises (SME), Loan Guarantee Fund, Bank Guarantees, Finance, Algeria

المقدمة:

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، حيث أصبح دورها مهما وأضحى تشكل مصدرا رئيسيا للديناميكية الاقتصادية والإبداع والنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاعدة أساسية ونواة حقيقية لتطبيق مشاريع التنوع الاقتصادي. فأعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وتطوير هذا القطاع سواء من خلال الأطر التشريعية، أو من خلال إنشاء هيئات حكومية وإقامة برامج تهتم خصيصا بدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها صندوق ضمان القروض (FGAR : Fonds de Garantie Des Credits Aux PME).

1- مشكلة الدراسة: من خلال ما تقدم ذكره يمكن طرح سؤال الإشكالية الآتي: ما هو الواقع الاحصائي لدور صندوق ضمان القروض في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) منذ بداية نشاطه في أبريل 2004؟

2- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من منطلق أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الجزائر لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه المؤسسات بقيت تواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم سواء من البنوك أو المؤسسات المالية فتواجهها صعوبة إيجاد الضمان المناسب المشروط من قبل البنوك حتى يتم منح القروض، كل ذلك أدى الى وضع تدابير الدعم المالي وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة منها ما يختص في تقديم ضمان القروض هذه المؤسسات من البنوك كآلية تساعد في ترقية التعاملات البنكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع المقترضة، فأنشأ صندوق ضمان القروض (FGAR) لهذا الغرض ولتوفير حجم معين من الثقة لأطراف العلاقة التمويلية.

3- أهداف الدراسة: تتمثل بعض أهداف الدراسة في ما يلي:

- إبراز دور الصندوق كوسيط مالي أساسي لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال الضمانات المالية المقدمة، وإعطاء صورة إحصائية واضحة لعمل صندوق ضمان القروض في الجزائر منذ نشأته وبداية نشاطه في سنة 2004 الى غاية نهاية سنة 2016.

- تسليط الضوء حول الأهمية النسبية التي يكتسبها صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق خلال طول فترة نشاطه.

4- فرضية الدراسة: أتاح صندوق ضمان القروض بشكل متزايد ومستمر منذ نشأته دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكنها من الحصول على القروض البنكية اللازمة لهيكلها المالي.

5- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الإعتماد على المنهج الإحصائي من خلال الإستعانة بمختلف الإحصائيات للفترة (2010-2016) التي توضح مساهمة الصندوق في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية نسبة من الضمانات البنكية المطلوبة من قبل البنوك التجارية إضافة إلى إستخدام بعض الأدوات كالجداول والأشكال البيانية، كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض البنكية ولنشأة الصندوق وطريقة عمله.

6- هيكل الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمانات القروض البنكية.

المحور الثاني: تقديم عام لصندوق ضمان القروض في الجزائر.

المحور الثالث: تقييم مساهمات صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2004 إلى غاية نهاية سنة 2016.

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمانات القروض البنكية

أولاً- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها في الجزائر

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة مملوكة أو مدارة من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل من العمال ولا يهتم على القطاع الذي تعمل فيه، أما المؤسسة المتوسطة فهي مؤسسة مملوكة من عدد أكبر من الأفراد وقد تكون تساهمية وتدار من قبل إدارة مستقلة تتمتع بالمهنية، ويكون عدد عمالها أكبر من المؤسسات الصغيرة ولكنه لا يفوق حدا معيناً وفق إحصائيات الدولة التي تنشط بها.¹

وأما تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري فحسب ما جاء في القانون (02-17) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها مهما كانت طبيعتها القانونية، تعرف بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتتوفر فيها الشروط التالية: يجب أن تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ويجب أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) د ج، كما يجب أن تستوفي معيار الاستقلالية.²

فيشكل بذلك تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجعا لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في القوانين وكذلك مصدرا لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات. وإذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموعة حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو الحصيلة لتصنيفها. كما أنه عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين (02) مائتين متتاليتين.³

2- تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تستفيد من تدابير المساعدة وفق حجمها، وكذا أولويات شعب النشاط والأقاليم وتهدف التدابير إلى:⁴

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.

- تشجيع وتعزيز ثقافة المقابلة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم هذه المؤسسات على المستويين المركزي والمحلي. والعمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية للملائمة لاحتياجاتها، وتشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات.

ويتم بموجب القانون (17-02) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ وكالة وهي هيئة عمومية تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تضمن هذه الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ هيكل محلية تابعة للوكالة تتكون من: مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمراريتها ومرافقتها، ومشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها. وتسهر الدولة على تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتعمل على توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقاً للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة.

وفي ظل القانون الجديد استحدثت كذلك لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تسمى 'المجلس الوطني' للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". يشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات. وفي إطار تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتج الوطني وترتبط الاستفادة من الإعانة أو المساعدة المادية بالشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط، ويخضع منحها إلى اتفاقية سنوية تبرم بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمع أو الجمعية، وتحدد النشاطات السنوية المتماشية مع الأهداف المقررة.⁵

ثانيا- تعريف القرض البنكي والضمانات المطلوبة لدى البنوك

1- تعريف القرض البنكي: وردت تعريفات عديدة للقرض البنكية وأخذت أشكالاً متنوعة، ومن هذه التعريفات أن القرض في اللغة العربية يقال: ائتمن فلان فلانا: فالقرض لغة هو الائتمان أي إعتبره آمينا، وبالتالي فالائتمان هو أن نعتبر المرء آمينا أي جديراً برد الأمانة إلى أهلها أي جديراً بالثقة.⁶ والقرض إصطلاحاً ناشئ في اللغة الانجليزية من عبارة (CREDO) في

اللاتينية، والعبارة الأخيرة هي تركيب لاصطلاحين أحدهما مستمد من اللغة السنسكريتية وهو (CRAD) بمعنى الثقة والثاني من اللغة اللاتينية، وهو (DO) بمعنى أضع، وعليه فالاصطلاح معناه "أضع الثقة" أو "أثق".⁷ أما أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، وهو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهاؤها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمد على البنوك بأنواعها.⁸

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج العناصر الرئيسية للقرض وهي:⁹

- ثقة البنك في العميل، إتاحة مبلغ من المال، تعيين مبلغ القرض، تحديد الفائدة على القرض، تحديد الغرض من القرض، تحديد الأجل، الضمانات: وهي التي تمكن البنك من إسترداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية، والخطر.

2- شروط الضمانات المادية الملموسة والكفالات المطلوبة للإقراض لدى البنوك

1-2- الضمانات المادية الملموسة: الضمان عبارة عن أداة لمواجهة خطر عدم تسديد القرض وتمكين البنك من استرجاع كل أو جزء من أصل القرض، وعندما تكون قيمة الضمان مساوية للقرض، يسمح للبنك بانتظار موعد التسديد في طمأنينة.¹⁰ كما أن هناك اعتبارات أخرى تدخل في تحديد قيمة الضمان وهي ترتبط بالشخص أو المؤسسة التي تطلب التمويل فالمؤسسة التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق قد تكون الضمانات المطلوبة منها لا تخضع إلا لاعتبارات شكلية كما أن أي شخص لا يمكنه أن يعطي ضمانات إلا في حدود ما يملك، وقد يدفع عدم كفاية ما يملك إلى اللجوء إلى أطراف لضمانه أمام البنك.¹¹ ويقبل عادة الضمان بعد أن يتم التأكد من توفر بعض أو كل الخصائص الآتية: إمكانية تقدير قيمة الضمان، قابلية الضمان للتسويق والبيع بسهولة، قيمته مستقرة وثابتة طول فترة القرض، إمكانية نقل ملكية الضمان بسهولة دون إجراءات معقدة، قابليته للتخزين وأن لا تتأثر قيمته جراء ذلك، مراعاة التأمين على بعض الضمانات التي يمكن أن تتعرض لبعض الخسائر كالبضائع المخزنة. ويشكل الضمان وسيلة جيدة لاسترجاع حقوق البنك، فمع ذلك قد يواجه المصرفي مشاكل في تعامله معه في حالة: حصول أخطاء في تقييم الضمان (التقييم الزائد) مما يؤدي إلى لعدم تغطية الضمان قيمة القرض، وصعوبة التصرف في الضمان لعدم التحكم في الإجراءات القانونية، أو تناقص قيمة الضمان عبر الزمن كالتقدم التكنولوجي للعتاد المرهون.¹²

وإن التجربة الطويلة للبنوك تسمح لها بتصوير لكل نوع من القروض ضمان خاص به، ومع ذلك لا يوجد ضمان مثالي يمكن أن يغطي الأخطار كلها، لوجود عدة أسباب تؤدي إلى عدم فعالية الضمانات منها:¹³ تصرفات الزبائن مثل إخفاء الأصل، الضمانات الكاذبة، تدهور أو

سوء تقدير الضمان، عدم معرفة ملء العملاء، ضمانات مشبوهة كالرهون المقيدة خارج المهلات القانونية مثلا.

ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجد علاقة بين الأصول والطاقة الاستيعابية للديون في المؤسسة، فإذا كانت نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول مرتفعة، هذا يعني أن نسبة التكاليف الثابتة مرتفعة بسبب حجم أقساط الإهلاك للأصول الثابتة، أي درجة رفع تشغيلي عالية حيث أن أرباحها تكون شديدة الحساسية لأي تغير صغير في المبيعات، في هذه الحالة يكون التمويل بالاقتراض عاملا لزيادة التقلب وعدم الاستقرار في الأرباح المتاحة للمساهمين، مما يجعل على المؤسسة المقرضة مثل البنك تردد في منح القروض لمثل هذه المؤسسات، على الرغم من أن الطاقة الاستيعابية للاقتراض عند مؤسسة معينة إلى أخرى تختلف حسب نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.¹⁴ ففي ما يتعلق بضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فشأنها شأن بقية الضمانات حيث عادة تطلب البنوك قيمة للضمانات تفوق قيمة الضمان المقدم مع طلب القرض وهو أساسا يجب أن يفوق قيمة المبلغ المقرض حتى يقبل من قبل البنك المقرض، وهذا ما يعد إجحافا في حق المستثمرين في هذا النوع من المؤسسات وعائقا أمام أي مبادرة تطور لديهم.

2-2- شروط الكفالات المطلوبة للإقراض لدى البنوك: تكون الضمانات الشخصية عندما يكون هناك شخص ثالث طبيعيا كان أو اعتباريا. ملتزم تجاه البنك (الدائن) بالإضافة إلى المدين في تسديد قيمة الدين إذا عجز المدين الأصلي عن السداد، بحيث يعود البنك على الكفيل بما لديه من حقوق وأصول ويتعامل معه بصورة موازية للمدين الأصلي من حيث المطالبة والملاحقة وحتى السداد التام.¹⁵ وتكون الحماية الائتمانية من خلال الكفالات مقبولة إذا تم تقديمها من الجهات التالية:¹⁶ الوحدات السيادية للقطاع العام، البنوك والمؤسسات المالية، الشركة الأم والشركات التابعة والشقيقة التي لها أوزان مخاطر أقل من وزن مخاطر العميل.

المحور الثاني: تقديم عام لصندوق ضمان القروض في الجزائر

أولا- نشأة صندوق ضمان القروض في الجزائر

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون رقم (01-18) الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعدل بنص القانون رقم (02-17) التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية رقم (02) بتاريخ 11 جانفي 2017.¹⁷

ويهدف نص القانون رقم 02/17 الذي يعدل القانون الصادر في 2001 إلى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات لمرافقتها خلال مختلف المراحل التي تمر بها هذه المؤسسات، بداية من تسهيل حصولها على العقار الذي تساهم فيه الجماعات المحلية طبقا للمادة الرابعة من النص، ويتضمن النص الذي يضع تعريفا قانونيا لمختلف أصناف المؤسسات المعنية، عدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات بداية من مرحلة إنشائها ومرافقتها في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة، فضلا عن تدابير الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة، ويتضح بأنها قادرة على مواصلة النشاط. ومن بين الآليات الجديدة التي ينص القانون على استحداثها أيضا فضلا عن صناديق ضمان القروض، صندوق الإطلاق من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الابتكار، حيث يوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتج الأولي، من خلال تغطية مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الأعمال وغيرها بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشاريع وإنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار.¹⁸ ومن ثم فصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بال شخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وانطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، لاستكمال التركيب المالي لمشروع المؤسسة تعلق الأمر بإنشاء أو تطوير المؤسسة.¹⁹

ثانيا- كفاءات التغطية ضمانات الصندوق للقروض²⁰

1- قيمة الضمان: يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة. أما المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار. وإن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع. والمدة القصوى للضمان هي 7 سنوات، يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

2- تكلفة منح الضمان: يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه، ويأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

4- المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان: إن الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي²¹: التوجه إلى البنك من قبل صاحب المؤسسة المقترضة وعرض الملف الخاص بالاقتراض وفي حالة نقص أو غياب الضمان الكاف الذي يطلبه البنك من العميل لتغطية مخاطر القرض، حينها يرفض البنك منح القرض إلا اذا صوحب الملف بضمان مناسب من هيئة معتمدة مثل صندوق ضمان القروض، بعدها تأتي مرحلة التوجه من قبل العميل صاحب المشروع للصندوق ثم دراسة الملف المقدم من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان.

- في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي، ثم تأتي مرحلة اتفاقية القرض بين المؤسسة والبنك المقرض ويتم إرسال نسخة للصندوق، بناء على نسخة من رسالة الضمان الممنوح من صندوق ضمان القروض. ثم تحرير شهادة الضمان من قبل الصندوق بإشعار من البنك ومنحها إلى البنك بحيث تكون كل الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض.

رابعا- صندوق ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA²²

1- القروض غير المؤهلة لضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA : تتمثل أساسا في إنشاء المؤسسة، ونقل المؤسسة.

2- المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA: وهي كل من:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم، والمؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

3- كفاءات التغطية ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA

1-3- مبلغ الضمان: يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون، ومبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج.

2-3- المدة: المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار «Leasing»

3-3- التكاليف: يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي : 0.60٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار، و 0.30٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

المحور الثالث: مساهمات الصندوق في دعم المؤسسات ص و م منذ 2004 إلى سنة 2016

أولاً- الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الغرض (الإنشاء والتوسعة)

الجدول رقم (01) يبين إحصائيات الضمانات المعروضة وتكاليف القروض المطلوبة من قبل أصحاب المشاريع وعدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه المؤسسات بمجرد حصولها على التمويل الكاف من البنوك.

الجدول رقم (01): إحصائيات لعدد وقيمة الضمانات والقروض المطلوبة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات المقرضة خلال الفترة (2010-2016)

الضمانات	عدد عروض	التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	مبلغ القروض المطلوبة (دج)	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب %	2010			2011			2012			2013			2014			2015			2016		
					الإنشاء	التوسع	المجموع	الإنشاء	التوسع	المجموع	الإنشاء	التوسع	المجموع	الإنشاء	التوسع	المجموع	الإنشاء	التوسع	المجموع	الإنشاء	التوسع	المجموع	الإنشاء	التوسع	المجموع
	42	2586162591	1457780506	56																					
	27	1276689000	986559000	77																					
	69	3862851591	2444339506	63																					
	76	4105804253	2455413716	60																					
	62	5302096175	3307486343	62																					
	138	9407900428	5762900059	61																					
	79	6774373325	4704025366	69																					
	129	10111774224	6847692363	68																					
	208	16886147549	11551717729	68																					
	90	8219324527	3618838135	44																					
	145	11723388765	9451083546	81																					
	235	19942713292	13069921881	66																					
	90	8091462027	4726646393	58																					
	193	13490024149	10604922646	79																					
	283	21581486176	15331569039	71																					
	84	7103905433	4610194344	65																					
	147	10720354409	8586877104	80																					
	231	17824259842	13197071448	74																					
	89	7670772791	5134751057	67																					
	146	8975130150	7004954856	78																					
	235	16645902940	12139705913	73																					

مبالغ شهادات الضمانات الممنوحة (دج)	المعدل	القيمة المتوسطة للضمان	عدد الشغل
6462774467	53	27501168	3913
4232023021	60	28986459	2268
2230751446	43	25064623	1645
6859083571	52	29693002	4434
5107928667	59	34747814	3208
1751154904	38	20847082	1226
8060918218	53	28483810	7059
6112242121	58	31669648	5240
1948676097	41	21651957	1819
7290141437	56	31021878	6893
5538209139	59	38332477	5363
1731932298	48	19243692	1530
5601580899	48	26930677	7326
3896052424	57	30201957	5841
1705528475	36	21589968	1485
3274885596	57	23731055	4534
1995327195	60	32182697	3356
1279558401	52	16836295	1178
1265336418	52	18338209	2269
592208340	60	21633642	1453
673128078	46	16026859	816

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الاقتصادية رقم: 18-21-22-23-30، على الرابط

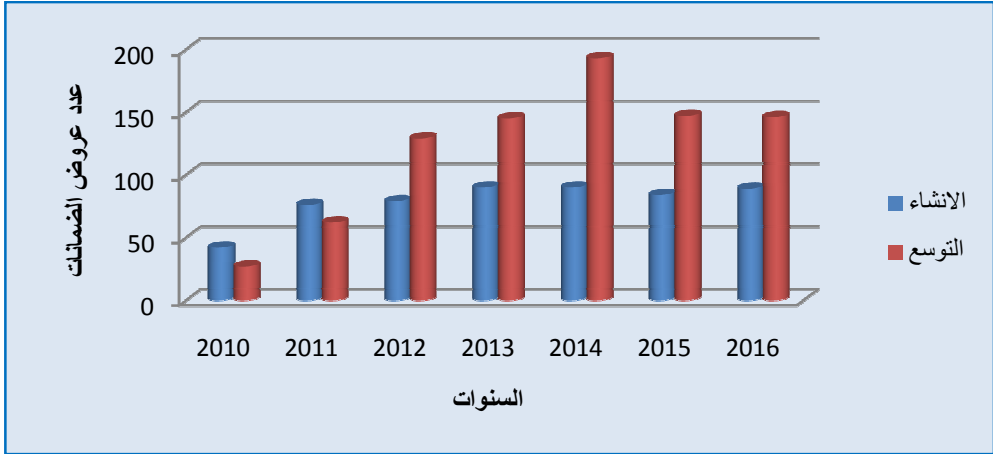
الالكتروني لوزارة الصناعة والمناجم: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

لقد شهد صندوق ضمان القروض تزايد في عدد الضمانات المفروضة والشهادات الممنوحة للضمان منذ بداية نشاطه في أفريل سنة 2004 إلى غاية سنة 2010 سواء لغرض الإنشاء أو التوسع من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصل عدد العروض 454 عرض ضمان منح من خلالها الصندوق 181 شهادة ضمان وأوجد بها 9541 منصب شغل، حيث منح الصندوق مبلغ 3.987.886.032 دج كشهادات ضمان من أصل عروض بقيمة كلية منذ أفريل 2004 إلى غاية سنة 2010 حوالي 11.114.600.453 دج .

ووصولاً إلى سنة 2010 بهذه الإحصائيات يوضح الجدول رقم (01) أن صندوق ضمان القروض غطى مبلغ 1.265.336.418 دج من عروض الضمان وقد كانت المشاريع المضمونة من قبل الصندوق خلال سنة 2010 بنسبة 60% من المشاريع الناشئة وساهم الصندوق في ضمان 42 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقيمة 673.128.078 دج وتوسع 27 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقيمة ضمان تقدر 592.208.340 دج، وبالتالي فالتزامات الصندوق الكلية منذ 2004 إلى غاية 2010 قد ارتفعت بنسبة 11% في ما يخص عروض الضمانات و17% كشهادات ضمان نهائية.

والملاحظ أن هنالك تزايد في عدد وقيمة الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة من قبل البنوك، وذلك سواء لغرض الإنشاء أو لغرض التوسع، حيث تقدر بـ 69 ضمان لمشاريع كلفتها الإجمالية حوالي: 3.862.851.591 دج كانت طالبة لقروض قيمتها 2.444.339.506 دج فمنحها الصندوق ضمانات بقيمة 1.265.336.418 دج أي بنسبة 52 % فساهمت هذه المؤسسات بخلق 2269 منصب شغل خلال سنة 2010. ومن سنة لأخرى هناك تزايد ملحوظ في عدد الضمانات الممنوحة ليصل إلى 283 ضمان أي بنسبة 53% من قيمة القروض المطلوبة مساهمة بذلك في خلق 7059 منصب. أما خلال سنة 2015 فنلاحظ تراجع عدد المشاريع المضمونة من قبل الصندوق إلى 231 مشروع فقط، ولعل ذلك يعود إلى أزمة البترول التي خفضت من إيرادات الخزينة العمومية ومن ثم أثرت على كل الأجهزة العمومية بالانكماش نتيجة تراجع إيرادات النفط، وخلال سنة 2016 بدأت الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق ترتفع بشكل طفيف فوصلت إلى 235 ضمان لمشاريع كلفتها 16.645.902.940 دج وساعدت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سهل لها الصندوق بضمانه الحصول على قروض لتعديل هياكلها المالية على خلق 3913 منصب شغل. وبالتالي فقد ساهم الصندوق من خلال هذه النظرة الإحصائية في مساعدة م ص و م الطالبة لضمان قروضها لدى البنوك في الحصول على موافقة البنك في منحها ما تحتاجه هذه المؤسسات من تمويل لمواصلة نشاطها، ومع أن الضمانات عددا وقيمة كانت تتزايد من سنة لأخرى من عمر صندوق ضمان القروض إلا خلال سنتي 2013، 2015 أين عرفت الحكومة تقلص لإيرادات الخزينة العمومية نتيجة أزمة النفط واعتماد الاقتصاد الوطني على الريع البترولي فقط، ولكن مع بداية تعافي سعر البترول وبعض إصلاحات قانون المالية الأخير رجع نشاط الصندوق يعرف ارتفاع طفيف خلال سنة 2016 ليتماشى في توجهاته مع رغبة الحكومة الجزائرية في إنعاش النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى أنها خصصت صندوق الإطلاق حسب القانون 02-17 الجديد للمؤسسات الجديدة والمبتكرة حتى يتم توفير كل الظروف والإمكانيات المشجعة لإستمراريتها وتطورها في الاقتصاد الوطني معا. ومع ذلك نلاحظ مساهمة ايجابية لصندوق ضمان القروض بما يتلاءم والبرنامج الخاص به وإمكانياته.

الشكل رقم (01): تطور عدد عروض الضمانات المقدمة خلال الفترة (2010-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الشكل البياني رقم (02) نلاحظ بأن صندوق ضمان القروض قد دعم م ص و م سواء لغرض الإنشاء أو التوسع، حيث خلال سنتي 2010 و 2011 كانت الضمانات الممنوحة موجبة أكثر للإنشاء وسجلت سنة 2014 أكبر عدد من المؤسسات بعدد إجمالي 283 مؤسسة طالبة للضمان وبداية من سنة 2012 انعكست الصورة لتصبح الضمانات الممنوحة للتوسع أكبر من الممنوحة للإنشاء، وقد يعود السبب إما لضآلة المبلغ الممنوح لغرض الإنشاء والذي يقدر بـ 50 مليون دج كحد أقصى مما يجعل أصحاب الأفكار والمشاريع يعزفون عن تكوين مؤسسات خوفا من تعثر قروضهم ودخولهم في مشاكل قانونية بعد الإفلاس مع العديد من الأطراف المتدخلة في تمويل تكوين وإنشاء المؤسسة الجديدة، وإما لأن معظم م ص و م تخرج من الأسواق وتندسحب أثناء مراحل الانطلاق الأولى نتيجة مشاكل في هياكلها المالية مما شجع أصحاب هذه المؤسسة على طلب ضمانات لقروضها بغرض التوسع بمساعدة صندوق ضمان القروض، وقد نتج عن نشاطها ارتفاع محسوس لعدد مناصب الشغل الناتجة عن نشاطها.

ثانيا- الوضعية الإجمالية للملفات المدروسة منذ أفريل 2004 إلى غاية ديسمبر 2016

بما أن الصندوق يعتبر أول أداة مالية متخصصة في ضمان قروض م ص و م لدى البنوك في حالة غياب أو نقص الضمان اللازم لحصولهم على التمويل لمشاريعهم، فهو بذلك يعالج أهم مشكل تعاني منه معظم هذه المؤسسات.

الجدول رقم (02): إحصائيات لضمانات الصندوق منذ الإنشاء 2004 إلى نهاية سنة 2016

شهادات الضمان الممنوحة	مجموع الضمانات المطلوبة	طلب الضمان لغرض التوسع	طلب الضمان لغرض الإنشاء	
964	1784	1070	714	عدد الضمانات الممنوحة
66452952070	150103106474	88935100327	61168006147	التكلفة الإجمالية للمشاريع(دج)
42596569006	98389370027	62823746206	35565623821	مبلغ القروض المطلوبة(دج)
%64	%66	%71	%58	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب%
22893642058	48559917333	34248942328	14310975006	مبلغ الضمانات الممنوحة(دج)
%54	%49	%55	%40	المعدل المتوسط للضمانات الممنوحة%
23748591	27219685	32008357	20043382	القيمة المتوسطة للضمان
29178	58782	44362	14420	عدد مناصب الشغل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الاقتصادية رقم: 30، على الرابط الإلكتروني <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>; لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أنه خلال سنة 2016 الالتزامات الاجمالية منذ اريل 2004 للصندوق سجلت ارتفاع من نسبة 73 % لعروض الضمانات و 71% للشهادات الممنوحة للضمان، والمبلغ الإجمالي لهذه الضمانات قدر بحوالي 150.10 مليار دج منها 66.45 مليار دج كالتزامات نهائية على شكل شهادات ضمان ممنوحة من الصندوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتماشى ملفاتها مع البرنامج العام للصندوق ومستوفية لكل شروط الحصول على مساعدة الصندوق، وأيضا لقد كانت معظم هذه الاستثمارات لغرض التوسع بنسبة 55%. فممنذ نشأة الصندوق إلى نهاية سنة 2016 قدم ضماناته لـ 714 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة بقيمة 61.6 مليار دج و 1070 مؤسسة لغرض التوسع بقيمة 88.93 مليار دج، ومع ذلك تبقى هذه العروض ضئيلة مقارنة بشهادات الضمان الممنوحة مقارنة بعدد الملفات الطالبة لضمانات الصندوق، وحتى المساهمة في توسع هذه المؤسسات خلال السنوات الأخيرة لا يرقى الى إعطاء الفرصة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتواجد في الأسواق الأجنبية وتصدير منتجاتها، والصندوق حقق بضماناته المقدمة لهذه المؤسسات إمكانية خلقها لمناصب شغل في مختلف القطاعات.

ثالثا- إحصائيات لعدد المشاريع المستفيدة من الضمانات حسب كل قطاع

يبين الجدول رقم (03) عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق ضمان القروض كمايلي:
الجدول رقم (03): عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق حسب كل قطاع خلال
الفترة (2016-2010)

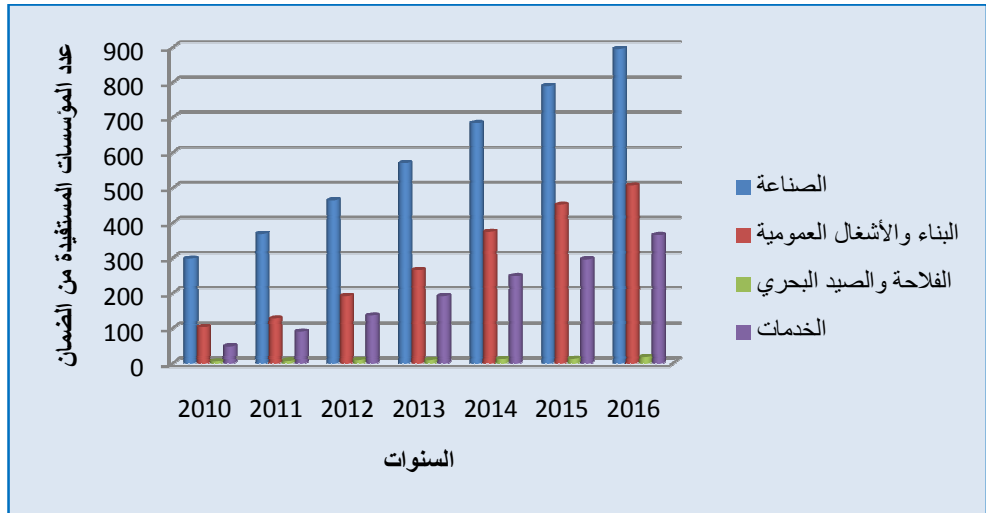
القطاع	2010	النسبة %	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %	2015	النسبة %	2016	النسبة %
الصناعة	298	66	368	62	464	58	570	55	684	52	789	51	895	50
البناء والأشغال العمومية	103	23	127	21	191	24	265	26	374	28	451	29	506	28
الزراعة والصيد البحري	05	01	07	01	09	01	09	01	12	01	13	01	18	1
الخدمات	48	11	90	15	136	17	191	18	248	19	296	19	365	20
المجموع	454	100	592	100	800	100	1036	100	1318	100	1549	100	1784	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الاقتصادية رقم: 18-21-22-23-30، على الرابط
الالكتروني لوزارة الصناعة والمناجم: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن قطاع الصناعة قد استحوذ على عدد كبير من الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض بـ 298 مشروع صناعي أي ما يعادل 66 % من إجمالي عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق خلال سنة 2010، ويرتفع عدد م ص و م المستفيدة في كل سنة من هذه الفترة إلى أن وصل إلى 895 مؤسسة في المجال الصناعي لسنة 2016 بما يعادل نسبة 50% من إجمالي عدد المشاريع المستفيدة من خدمات الصندوق، ثم جاء قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المضمونة بحوالي 506 مشروع في سنة 2016 بعد أن كان 103 مشروع فقط في سنة 2010، بنسبة 28% في سنة 2016 بعد أن كانت 23 % في سنة 2010، بمعنى أن الزيادة لم تكن بشكل كبير في هذا القطاع، ثم نجد قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بحوالي 48 مشروع خلال سنة 2010 بما يعادل نسبة 11% من مجموع المؤسسات المستفيدة من الصندوق، ولكن تزايد عددها في سنة 2016 ليصل إلى 365 مؤسسة بنسبة 20 % من المجموع بما شكل ارتفاع ملحوظ في اتجاه الصندوق في ضمان هذا النوع من المؤسسات، وفي المرتبة الرابعة كان قطاع الزراعة والصيد البحري حيث استفادت إلى غاية سنة 2010، ما عدد 5 مؤسسات فقط من

الضمان بما يعادل نسبة 1% من الإجمالي وبقيت هذه النسبة ثابتة تقريبا خلال طول الفترة
 فإلى غاية نهاية سنة 2016 سجل القطاع 18 مشروع مضمون فقط بنفس النسبة تقريبا من
 مجموع المشاريع المستفيدة من ضمانات القروض ولعل السبب يعود إلى ارتفاع نسبة المخاطرة
 التمويلية في هذا القطاع الحساس الذي يعرف عن مشاريعه صفة الموسمية أكثر، وانتشار
 مساحات كبيرة من الجزائر في المناطق الصحراوية الجافة. والشكل رقم(02) يوضح عدد
 المشاريع حسب القطاع.

الشكل رقم(02): عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق حسب كل قطاع



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (03).

رابعا- قيم الضمانات المتحصل عليها من الصندوق حسب كل قطاع

لأن دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهم وفعال، ونظرا لضعف حجم
 التمويل الموجه من البنوك لهذا القطاع نظرا لارتفاع المخاطر برز دور مؤسسات ضمان
 القروض في مشاركة البنوك في المخاطر مما يشجعها ويحفزها على زيادة قاعدة الائتمان الموجه
 لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه يبين الجدول رقم (04) قيم الضمانات المقدمة
 للمشاريع المستفيدة من ضمانات صندوق ضمان القروض خلال الفترة (2010-2016).

الجدول رقم (04): قيم الضمانات المتحصل عليها من الصندوق حسب كل قطاع

القطاع	2010	النسبة %	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %	2015	النسبة %	2016	النسبة %
الصناعة	8478653867	76	10275756297	71	13400232885	67	17326694072	64	21362107657	61	25370703411	60	29241710579	60
البناء والأشغال العمومية	1881274133	17	2389287102	17	3679974880	18	5411758710	19	7855770277	22	9644935647	23	10664256894	21
الزراعة والصيد البحري	112744600	01	185637300	01	270660625	01	270660625	01	322242062	01	333763860	01	587910121	04
الخدمات	641927853	06	1567103851	11	2596106034	13	4253646092	16	5742549767	16	6792350416	16	8110650207	16
المجموع	11114600453	100	14417784550	100	19946974424	100	27262759499	100	352826697	100	42141753334	100	48604527801	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الاقتصادية رقم: 18-21-22-23-27-30، على الرابط الإلكتروني للوزارة: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) تزايد قيمة الضمانات الممنوحة من الصندوق في قطاع الصناعة من 8.478.653.867 دج إلى غاية سنة 2010 إلى 29.241.710.579 دج في سنة 2016 كأول قطاع مستفيد من ضمانات الصندوق ولعل السبب يعود إلى أن المشاريع الصناعية قد تتحصل على تمويل مصرفي نتيجة وجود التجهيزات الخاصة بالمشاريع الصناعية يمكن اعتماد رهنها من أجل الحصول على القروض اللازمة للهيكل التنظيمية لهذه المؤسسات، وبالتالي تقل المخاطرة معها مقارنة بباقي القطاعات الأخرى. وفي المرتبة الثانية منح الصندوق قطاع البناء والأشغال العمومية ما قيمته 1.881.274.133 دج بما يعادل نسبة 17% من إجمالي الضمانات الممنوحة إلى غاية سنة 2010، ليرتفع تمويل هذا القطاع إلى ما يعادل نسبة 21% من إجمالي ضمانات الصندوق الممنوحة وصولاً لسنة 2016. وفي المرتبة الثالثة منح الصندوق لقطاع

الخدمات ما قيمته 641.927.853 دج ما يعادل نسبة 6 % من إجمالي الضمانات في سنة 2010 وبقي يسبقه في التمويل قطاع البناء والأشغال العمومية إلا أن قطاع الخدمات وصولا الى سنة 2016 حصل على ضمانات أيضا بقيمة 8.110.650.207 دج وبقي بالمرتبة الثالثة بعد الصناعة والأشغال العمومية والبناء بنسبة 16 % من إجمالي الضمانات الممنوحة إلى غاية سنة 2016. وأما قطاع الفلاحة والصيد البحري كان بالمرتبة الرابعة من حيث قيم الضمانات المتحصل عليها القطاع من الصندوق حيث إلى غاية سنة 2010 تحصل على ما يعادل نسبة 1% تقريبا من الإجمالي وبقيت النسبة منخفضة خلال طول الفترة حتى وصلت بارتفاع خفيف إلى غاية سنة 2016 بنسبة 4 % فقط وقد يعود الارتفاع الطفيف إلى زيادة عدد بعض المشاريع الفلاحية في منطقة الجنوب خاصة تربية المائيات التي بدأ الشباب العاطل يتجه إليها من خلال م ص و م، ولعل هذا القطاع الرابع المهم جدا للتنوع الاقتصادي في الجزائر سيعرف انتعاش وتطور عندما تتدخل الجماعات المحلية لتقوم بدورها حسب ما جاء به القانون 02-17 والذي طرق باب مشكل العقار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات بما قد يدعم النسيج الاقتصادي الوطني بمؤسسات ناجحة في كل القطاعات.

خامسا- عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع خلال الفترة (2016-2010)

من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية جاء صندوق ضمان القروض لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ممارسة نشاطاتها، ليعمل على امتصاص جزء من نسبة البطالة وخلق فرص للتشغيل عبر معظم ولايات الجزائر عن طريق هذه المشاريع سواء الناشئة أو الموسعة، ومن ثم يمكن إيجاد طريق من خلالها لتنمية محلية حقيقية. وعليه يبين الجدول رقم (05) عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل قطاع للمشاريع المستفيدة.

الجدول رقم (05): عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع للفترة (2016-2010)

القطاع	2010	النسبة %	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %	2015	النسبة %	2016	النسبة %
الصناعة	18292	74	20786	71	24531	64	27731	64	30820	61	33037	60	34902	60
البناء والأشغال العمومية	4745	19	5696	19	8292	24	10468	24	13512	27	14911	27	15903	27
الفلاحة والصيد البحري	359	01	463	02	499	01	499	01	536	01	581	01	666	01
الخدمات	1277	05	2262	08	4714	11	4728	11	5606	11	6379	12	7350	12
المجموع	24673	100	29207	100	43376	100	43426	100	50474	100	54908	100	58821	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات المعلومات الاقتصادية رقم: 18-21-22-23-27-29-30، على رابط وزارة الصناعة والمناجم: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) بأن الضمانات المقدمة من الصندوق قد ساهمت إلى حد ما في خلق مناصب شغل جديدة في كل القطاعات مهما كانت نسبة هذه المشاركة في كل قطاع، حيث سمحت الضمانات المقدمة من الصندوق لقطاع الصناعة في استحداث 18292 منصب شغل منذ 2004 إلى غاية سنة 2010 بإعتباره أكبر قطاع تحصل على قيم ضمان لمشاريعه، بما يعادل نسبة 74% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل هذه المشاريع الطالبة للضمان، وتطورت النسبة وصولاً إلى غاية سنة 2016 لتصل إلى 60% بعدد 34902 منصب شغل جديد. واحتل دائماً قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة من 4745 منصب إلى غاية 2010 حتى 15903 منصب بنهاية سنة 2016 بما يعادل نسبة 27% من الإجمالي. أما قطاع الخدمات فهو في المرتبة الثالثة من حيث مناصب الشغل المستحدثة فوصلت إلى غاية 2016 إلى 7350 منصب بنسبة 12% من الإجمالي، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة قطاع الخدمات في قلة عدد العمال في المشاريع الخاصة بالنقل والمطاعم... وغيرها. وأما قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يعد أضعف قطاع مستفيد من ضمانات الصندوق خلال طول الفترة فقد استحدث منذ سنة 2004 وصولاً إلى سنة 2010 حوالي 359 منصب وخلال طول الفترة وإلى غاية نهاية سنة 2016 لم يزيد عدد المناصب المستحدثة كثيراً بل حقق 666 منصب شغل فقط أي بزيادة قدرها 307 منصب عمل فقط في مدة 07 سنوات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 وبنفس نسبة 1% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، وهذا الأمر لا يتماشى وقدرة قطاع الفلاحة والصيد البحري على استيعاب الكثير من اليد العاملة عن العمل نظراً للتنوع الكبير في هذا المجال الذي قد لا يحتاج حتى إلى إمكانيات كبيرة للبدأ في مشاريعه، مما يتطلب إعادة ترتيب أولويات أصحاب أفكار ص و م من خلال التحفيز العقارية والفلاحية والجباية والدعم اللازم لكل الهياكل والهيئات الداعمة لاسيما والجزائر تزخر بإمكانات جغرافية وطبيعية تمكنها من استغلال هذا القطاع للنجاح في مشروع التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية الريعية للبترو.

سادس- توزيع الضمانات المقدمة من الصندوق حسب مناطق الجزائر الأربعة (2010-2016)
إن العمل على ضمان مستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية هو هدف لجميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية، وفي الجزائر شهدت الفترة ما بعد سنة 2005 تحسناً في الأوضاع الاقتصادية، ويعود ذلك أساساً إلى الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته بحيث تم تسجيل معدلات نمو لا بأس بها وتوافر احتياطات صرف هامة وتحكم في معدلات التضخم وتسديد كل الديون الخارجية، بالإضافة إلى عودة السلم والاستقرار واستكمال المسيرة التنموية بالشروع في برامج استثمارية عمومية وخاص، إلى غاية ظهور أزمة أسعار البترول مؤخراً والتي أثرت سلباً

على الجزائر نتيجة اعتمادها على عائداته بنسبة كبيرة، ومع ذلك سعت الدولة إلى خلق هياكل داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفروعها في مختلف مناطق الوطن لتحقيق تنمية محلية متوازنة جهويا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، فكما استحوذ قطاع الصناعة على الحصة الكبيرة من الضمانات المقدمة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد قدم الصندوق ضمانات منذ سنة 2004 وإلى غاية سنة 2010 وأيضا حتى نهاية سنة 2016 تتركز في معظمها في منطقة الوسط على غرار المناطق الأخرى. وعليه يبين الجدول رقم (06) توزيع الضمانات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صندوق ضمان القروض حسب مناطق الجزائر الأربعة للفترة (2010-2016).

الجدول رقم (06): توزيع الضمانات المقدمة من الصندوق حسب مناطق الجزائر الأربعة للفترة (2010-2016)

الجهة في الجزائر	الشرق	الوسط	الغرب	الجنوب	المجموع	2010			2011			2012			2013			2014			2015			2016		
						عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع	عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع	عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع	عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع	عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع	عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع	عدد الضمانات (دج)	قيمة الضمانات (دج)	عدد المشاريع
						3219748656	5399762254	125	3800583398	732855235	154	5300656033	9595418793	202	6928259779	13239121619536	252	9782533656	1622479474	341	11304032534	19166884308	400	12888293492	22511495402	471
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	12611
						125	226	77	6008	2718964859	100	5300	4189475980	159	9428	5979572949	202	262	7777653306	1407713327	317	9851998851	1818837641	98	10735242054	2469496853
						6452	11995	154	7291	14908	405	9446	17850	202	11495	20990	537	14231	1622479474	657	15196	25747	868	16135	27680	1

للصندوق من هذه المنطقة، على خلاف بقية المناطق التي أنشأت لها روع بذاتها فقط، حيث استفادت منطقة الوسط منذ أفريل 2004 وصولاً لسنة 2010 من 236 مشروع أي ما يعادل نسبة 52% من إجمالي المشاريع المستفيدة من الصندوق بقيمة ضمان تقدر بـ 5.299.762.254 دج مستحدثة في المنطقة 11995 منصب عمل إلى غاية سنة 2010، لترتفع إلى 868 مشروع بنهاية سنة 2016 بقيمة ضمان تقدر بـ 22.511.495.402 دج مستحدثة لحوالي 27641 منصب شغل، فبقية بذلك منطقة الوسط محافظة على المرتبة الأولى من حيث استفادة مؤسساتها.

وأما في ما يخص منطقة الشرق فخلال الفترة الأولى من 2004 أي غاية سنة 2010 كانت بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المستفيدة من الضمانات بـ 125 مشروع بقيمة ضمان 3.219.748.656 دج، إلا أنها تراجعت خلال الفترة المعنية وصولاً إلى نهاية سنة 2016 لتسبقها منطقة الغرب حيث أصبحت منطقة الشرق مرتبة بالمرتبة الثالثة بحوالي 471 مشروع فقط بقيمة ضمان تقدر بـ 12.888.293.492 دج مستحدثة 16135 منصب عمل طول هذه الفترة، وهو ما ينبؤ بضرورة نشر الوعي بين أصحاب أفكار المشاريع بالمنطقة قصد إنعاشها بمؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في تطور الاقتصاد والتنمية المحلية معاً.

وبالنسبة لمنطقة الغرب فمع سنة 2010 كانت تحتل المرتبة الثالثة بعد الوسط والشرق بعدد مشاريع يقدر بـ 77 مشروع إلا أن عدد المشاريع ارتفع وصولاً لنهاية سنة 2016 إلى 347 مشروع محتلا المرتبة الثانية بعد منطقة الوسط، حيث حصلت على ضمانات من الصندوق بقيمة 10.735.242.054 دج مستحدثة 12611 منصب شغل جديد من خلال هذه المشاريع المقترضة في المنطقة.

أما منطقة الجنوب فجاءت في المرتبة الرابعة من حيث عدد مشاريع المنطقة المضمونة من قبل صندوق ضمان القروض منذ بداياته في سنة 2004 حيث مع سنة 2010 ضمن الصندوق 16 مشروع فقط بقيمة 469.0420498 دج فقط، وبقي عدد المشاريع الحاصلة على ضمانات الصندوق ضئيلة إلى غاية نهاية سنة 2016 حيث لم يتجاوز عددها 98 مشروع طول هذه السنوات، بقيمة ضمان تقدر بـ 2.469.496.853 دج مستحدثة 2395 منصب شغل فقط. وتبقى هذه المشاريع في منطقة الجنوب ضئيلة رغم شساعة المنطقة وزخرها بمؤهلات بشرية وطبيعية قادرة على خلق مشاريع ناجحة، وأيضا لعل نقص عدد فروع الصندوق في منطقة الجنوب قد يحول دون انتشار الوعي بضرورة طلب الضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يخدم الجزائر ومنطقة الجنوب معاً.

النتائج والتوصيات

أولاً- نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكن عرض النتائج التالية:

- يعتبر التمويل من المشاكل الأساسية التي تقف عائقاً أماماً إنشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتسهيل عملية حصولها على القروض من البنوك والمؤسسات المالية أنشأ صندوق ضمان القروض كهيئة مالية مستحدثة للدخول كطرف ثالث وحلقة وصل بين المشاريع المقترضة والبنوك المقرضة في إطار البرنامج العام للصندوق.

- من خلال العرض الإحصائي للضمانات المقدمة من صندوق ضمان القروض منذ أفريل 2004 إلى غاية سنة 2010، وأيضاً خلال الفترة 2010 إلى غاية نهاية 2016 نجد عند تحليل حصيلة نشاطاته ومدى مساهمته في دعم تمويل المؤسسات المطالبة للضمان منه نجد أن:

- الضمانات المقدمة إلى غاية نهاية سنة 2016 في معظمها تمنح مشاريع التوسع والإنشاء يكون دائماً في المرتبة الثانية من حصة الضمانات الممنوحة مما استدعى إنشاء صندوق الإطلاق لخدمة المشاريع الجديدة المبتكرة وتوفير المناخ الملائم لإستمراريتها في مرحلة الأولى حسب ما جاء به القانون (17-02)، ومع ذلك يبقى حجم المشاريع ككل للإنشاء أو التوسع ضئيل جداً مقارنة برغبة الدولة في تطوير القطاع كمفتاح لمشروع الحكومة للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

- في ظل تفادي البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري للمخاطرة وترددتها في منح القروض للمؤسسات ص و م ، قام الصندوق منذ بداية نشاطه بمنح ضمانات لعدة مشاريع في مختلف القطاعات ولكن تبقى حصة الأسد منها موجهة إلى قطاع الصناعة، دوناً عن بقية القطاعات وقد يعود ذلك إلى وجود ضمانات عينية ذات قيمة كالتجهيزات مما يشجع البنك والصندوق على منح هذه القروض والضمانات لأن رهنها سيقفل من مخاطر التعثر...إلا أن ذلك أثر كثيراً على حجم الضمانات الممنوحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، الذي يعتبر بالنسبة للجزائر أهم قطاع قد يحدث التحدي إذا ما تم إستغلال الثروات الطبيعية الموجودة لديها.

- تبقى قيمة ضمانات صندوق ضمان القروض الممنوحة لمنطقة الوسط تفوق بقية المناطق مما ينبئ بحالة من عدم التوازن الجهوي في الجزائر فلا يمكن تحقيق تنمية محلية إلا إذا تم تجاوز هذا الإشكال وفي جميع القطاعات، فرغم حداثة صندوق ضمان القروض تبقى ضماناته الممنوحة والتي استحدثت ما يقارب 58782 منصب شغل جديد على المستوى الوطني أي على مستوى المناطق الأربعة غير كافية لتطوير النسيج الوطني للمؤسسات ص و م ، ويبقى الصندوق أداة وصل فعالة بين فكرة المشروع الناجح ومؤسسة التمويل المقرضة تمكن المؤسسات من خلال الضمانات الممنوحة لهم من تجاوز الضعف المالي للمشاريع الناشئة ودعم وتطوير هذه المؤسسات وخاصة تلك المجدية والتي تريد توسيع نشاطها.

- ثانيا- توصيات الدراسة: من خلال النتائج السابقة يمكن ذكر بعض التوصيات لهذه الدراسة:
- ضرورة توسيع دائرة نشاط صندوق ضمان القروض بفروع كثيرة تتماشى مع عدد الولايات وبعد المسافات، وتتماشى مع عدد فروع البنوك العاملة في الجهاز المصرفي مما يقرب أصحاب المشاريع والأفكار لهيئة الصندوق للحصول على أكبر استفادة منه وبالتالي تحقيق أكبر قدر من أهدافه التنموية لقطاع المؤسسات ص و م بشكل خاص والتنوع الاقتصادي بشكل عام.
 - حتى يتمكن صندوق ضمان القروض من زيادة دعمه للمؤسسات التي تريد توسيع مجال نشاطها وحتى تتمكن من الاستمرار في عملها وتعزيز قدرتها على التطور لاسيما الناشئة منها التي تعاني من صعوبات وتحديات كبيرة نسبيا، يجب توفير إصلاحات جادة في النظام المالي بالجزائر سواء على مستوى الجهاز المصرفي أو على مستوى البورصة حتى يكون هناك مناخ استثماري يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية على النشاط وتحقيق الأرباح والاستمرارية.
 - يعتبر ضمان القروض أداة مالية تشجع المؤسسات المالية وخصوصا البنوك التجارية، على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي وإن امتلكت مقومات النجاح فهي مع ذلك غير قادرة على تقديم ضمانات كافية وليس لها تاريخ في المعاملات المالية تثبت به جدارتها الائتمانية، وبالتالي فبمساعدة الصندوق يتخطى نظام الضمان (من الجهة مانحة القرض) هذه الفجوة وتؤدي دور الضامن لدى المؤسسات المالية لصالح المشروع، وبالتالي تسدد للجهة المقرضة نسبة من أصل القرض غير المسدد في حالة التخلف عن السداد، ولكن هذه السيرورة قد تتماشى مع المشاريع القائمة أساسا دون المشاريع الناشئة، ومن ثم على الجهات المعنية بتشجيع الصندوق زيادة عدد الضمانات الممنوحة للمؤسسات التي هي في بداية نشاطها حتى يتمكن الصندوق من تأدية دوره في تطوير النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - أيضا يجب زيادة حجم الضمانات الممنوحة من طرف صندوق الضمانات بما يتلاءم وتحقيق التوازن الجهوي والقطاعي في الجزائر، من خلال إجراء بحوث ودراسات داخل إدارات الصندوق كفيلة ببحث أسباب التفاوت وظروف خلق المؤسسات من خلال الأفكار المطروحة في ملفات الطالبين للاقتراض، هذا من جهة ومن جهة أخرى إجراء أيام تحسيسية قريبة من الشباب في كل الولايات مع التركيز على الجنوب لنشر الوعي التام لدى كل الأطراف بأهمية صندوق ضمان القروض، بمرافقة ممثلين من البنوك العاملة في جهازنا المصرفي.
 - الحرص على زيادة عدد الدورات التكوينية لموظفي صندوق ضمان القروض بكل فروعه لأن هذا النوع من الخدمات يتطلب في البداية تنظيم تدريب متخصص في تقدير المخاطر والإجراءات المحاسبية الخاصة باحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى يتمكن الصندوق من الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من الايجابية في أهدافه المسطرة.

- ضرورة قيام الصندوق بدوره في مجال توجيه السياسة الائتمانية في البنوك اتجاه قطاعات اقتصادية مهمة ومحددة، وتوسع قاعدة برامجه لزيادة درجة الاستفادة منه. مع ضرورة توفير امكانية تدخل الصندوق في عملية توجيه تسعير القروض الممنوحة للمؤسسات ص وم.
- وفي النهاية يجب التأكيد على أن حل المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا ينحصر في الجهود المبذولة من قبل الهيئات والهيكل الداعمة فقط أو البنوك والمؤسسات المالية فقط، حيث أن النهوض بهذا القطاع يتطلب تضافر الجهود من خلال التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدولة، حيث يجب قيام السلطات التشريعية بسن قوانين خاصة بتنظيم العمل في مجال ضمان القروض وتحديد المرجعية الرقابية والقانونية له.

الهوامش والمراجع

- 1- طاهر محسن منصور الغالي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص: 24-25.
- 2- المادة 05 من القانون رقم (02-17) المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017، ص: 05.
- 3- المواد 11، 12 و 14 من القانون رقم (02-17) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 06.
- 4 - المادتان 15 و 16 من القانون رقم (02-17) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص ص: 06-07.
- 5 - مولاي بوعلام وبشراير عمران، الإطار القانوني الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها حسب نوعها في تقليص البطالة، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي وتنوع الهيكل الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المنعقد يوم 10 و 11 ماي 2017، ص: 05.
- 6- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر ، الأردن، 2008، ص: 126.
- 7- خليل الشماع، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن، 2006، ص: 238.
- 8- حسين الوادي محمود، إبراهيم نزال عبدالله، ومحمود سمحان (حسين)، النقود والمصارف، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 22.
- 9- نعمة الله نجيب، وآخرون، مقدمة في إقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 100.
- 10- عبد الفتاح المغربي (عبد الحميد)، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك، منشآت التأمين، البورصات)، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009، ص: 34.
- 11 -Henri De la Bruslerie, **Analyse financière et risque de crédit**, Dunod, Paris, 2001, p: 300.
- 12- زياد سليم رمضان، محسن محفوظ أحمد جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص: 227.

13 -Mathieu Michel , *P'exploitation Bancaire et le Risque de crédit*, édition la revue banque, Paris, 1995 , p: 161.

14- الميداني محمد أمين عزت، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العيكان، الرياض، المملكة السعودية، 2004، الطبعة الثالثة، ص: 614.

15- محمد داود عثمان، أثر مخفضات الإئتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص ص: 85-86.

16- خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2010، ص: 98.

17- المرسوم التنفيذي رقم (02-373) المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 11 نوفمبر 2002، العدد: 74، المادة رقم (01) ص: 13..

18- القانون رقم (02-17)، التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في الجريدة الرسمية رقم (02) بتاريخ 11 جانفي 2017 المادة: 15، ص: 06.

19- الرابط التشعبي للموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض:

<https://www.fgar.dz/portal/fr>

20- نفس الموقع السابق.

21- نفس الموقع السابق.

22- نفس الموقع السابق.

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).

A Standard Study of the Impacts of oil Prices Fluctuations on the Financial Policy in Algeria during the Period 1980-2016.

تاريخ قبول النشر: 2018/07/20

تاريخ الاستلام: 2018/06/14

د. بوظراف الجيلالي**

مهدي حسنية*

جامعة مستغانم- الجزائر

جامعة مستغانم- الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1980-2016 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية (بوكس-جنكينز) و $ARMA(p,q)$ ، نماذج VAR ، $ARCH$ ، وأشارت نتائج اختبار دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة في تطاير سعر البترول لها أثر إيجابي على الإيرادات والنفقات العامة على المدى الطويل، وأثر سلبي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، تطاير، أدوات السياسة المالية، نماذج $ARCH$.

Abstract:

The aim of this study is to measure the impacts of oil prices fluctuations on the fiscal policy instruments of incomes and expenditures and the balance of the general budget, based on annual data for the period 1980-2016. To achieve this goal, the methodology of BOX-Jenkins, $ARMA(p,q)$, models $ARCH$, VAR . The results of the impulse response test showed that a shock in oil price volatility had a positive effect on long-term revenues and public expenditures and a negative impact on the budget balance in the short and long term.

Keywords: oil price, volatility, financial policy instruments, $ARCH$ models.

* e-mail : mehidihasniah@gmail.com

** e-mail : boudrafdjilali27@gmail.com

مقدمة:

تنتقل تقلبات أسعار البترول العالمية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة عدة قنوات و من بين أهم هذه القنوات السياسة المالية، باعتبارها أقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة لتعكس التطورات الاقتصادية الكلية، ويظهر ذلك جليا وخصوصا في الدول الغنية بالموارد الطاقوية. والجزائر واحدة من الدول التي تتوفر على ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة خاصة في البترول و الغاز الطبيعي ساهم بدرجة كبيرة بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد. فخلال فترة السبعينات و الثمانينات اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية و ذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية، و لكن مع حدوث الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات و دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية و ذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989. وحتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم قد أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش. وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي منذ سنة 2000 ووصولها لمستويات قياسية ، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) منفقة ما يعادل 525 مليون دينار جزائري ، و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) منفقة ما يعادل 4,203 مليون دينار جزائري والذي ارتفع إلى 8,705 مليون دينار جزائري، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، أين تم تخصيص مبلغ يقدر 21.214 مليون دينار جزائري.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية كل من البترول والسياسة المالية، كون الأول المصل الذي يغذي وينعش الاقتصاد العالمي، أما عن السياسة المالية فهي تعبير عن الكيان الداخلي لأي دولة وأي اقتصاد فأى خلل في التغذية ستظهر عوارضه مباشرة على صحة الاقتصاد. هنا يمكن طرح التساؤل التالي : كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

إن الصدمات التي تصيب السياسة المالية في الجزائر تعود بالدرجة الأولى لتقلبات أسعار البترول .

أهمية الدراسة : هذه الدراسة تنبع أهميتها من خلال ربط الصدمات التي تصيب السياسة المالية في الجزائر بتقلبات أسعار البترول، وذلك من خلال الاستعانة بنماذج قياسية مثل: نماذج ARCH، VAR، من أجل الوصول إلى نتائج يتم استغلالها في وضع حلول من طرف واضعي السياسة الاقتصادية في بناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية للحد من التبعية المفرطة للأسعار البترول.

هدف الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

- معرفة آثار تقلبات سعر البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر على المدى القصير و المدى الطويل.
 - تحديد المصدر الحقيقي للصدمات التي تصيب السياسة المالية في الجزائر، وإثبات فيما إذا كانت تقلبات أسعار البترول هي المصدر الرئيسي لهذه الصدمات.
 - معرفة فيما إذا كانت السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية.
- الدراسات السابقة: سوف يتم عرض لأهم الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي اهتمت كل من السياسة المالية وتقلبات أسعار البترول وهي كالآتي:

- دراسة (Tan Juat Hong, 2010) بعنوان " أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية على الاقتصاد الماليزي. هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2008 وقد استخدم الباحثون لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية :أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنة، حدوث صدمة ايجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات، بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.
- دراسة (Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry, 2009): والذي اهتم بدراسة أثر تطاير أسعار البترول على المحددات المفتاحية إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2006 ، وباستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR اختبار السببية Granger ، دوال الاستجابة الدفعية وتقسيم التباين، أظهرت النتائج أن تطاير أسعار البترول يؤثر على محدّدات الاقتصاد الكلي

مثل البطالة، الاستثمار، معدل الفائدة والميزان التجاري في اتجاه واحد، وأن أثر تطاير أسعار البترول ينتقل إلى العجز في الميزانية.

- دراسة (Amany El Anshasy, 2009) بدراسة أثار كل من الصدمات البترولية وتطاير أسعار البترول على النمو الاقتصادي من خلال قناة السياسة المالية على عينة تضم 15 دولة وباستخدام بيانات مدمجة سنوية في الفترة الممتدة بين 1970-2004 وباستخدام نموذج بانل ديناميكي وإتباع طريقة GMM في التقدير، توصل إلى أن السياسة المالية تعتبر أهم آلية تنتقل بها تقلبات أسعار البترول في الاقتصاد ، و أن طريقة استجابة سياسة الإنفاق العام في هذه البلدان لانخفاض عائداتها النفطية جراء تراجع أسعار البترول تعتبر احد أهم العوامل التي تفسر تفاوت مستويات أداء النمو الاقتصادي في هذه البلدان.
- دراسة (Lee , Ni and Raati 1995) لاحظا أنه بعد 1986 أصبحت أسعار البترول تتميز بتقلباتها المستمرة أنها أصبحت ذات طبيعية تطايرية ، و من أجل قياس تطاير سلسلة سعر البترول (volatility) فقد استخدموا النماذج GARCH من أجل استخراج التباين الشرطي ((conditional variance الذي يعتبر مقياسا للتطاير ، و توصلوا إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين صدمات أسعار البترول الموجبة و نمو الناتج الداخلي الخام ، بينما صدمات أسعار البترول السلبية لم يكن لديها ارتباط مع نمو الناتج الداخلي الخام.
- دراسة (Micheal Bleaney و Havard Halland 2009): قاما الباحثان بدراسة مفهوم تطاير السياسة المالية باعتبارها قناة ناقلة للجنة الموارد الطبيعية، وذلك باستخدام عينة تضمن 75 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين 1980-2004، وقد استنتج الباحثان: - أن كل من تطاير الإنتاج والسياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن تطاير الإنتاج يتضاءل عندما يتم ضم كلا المتغيرين واستخدامهما في نفس معادلة الانحدار، - عندما يتم ضم متغير تطاير السياسة المالية في معادلة انحدار النمو الاقتصادي بإضافة صادرات الموارد الطبيعية فإن تأثير هذه الأخيرة يكون بنسبة 25 % وهذا يعني أن ربع ظاهرة لجنة الموارد الطبيعية سببها تطاير السياسة المالية.
- دراسة (بن رمضان أنيسة، 2015) "تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر. تطرقت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014. وقد توصلت في الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسسية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل كما أن العلاقة

بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسسية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فأن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسسي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حدة ذاتها.

- دراسة (ضالع دليلة، 2009): فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار البترول (داسة حالة الجزائر). هدفت هذه الدراسة على تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت فيها تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة إلى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1990-2007، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها: وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: السياسة المالية وتقلبات أسعار البترول.

- 1- مفهوم السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعا لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن خلال ذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:

"سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.¹" وتعرف أيضا بأنها "برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.²" من خلال التعريفين والتي تصب في قالب واحد من حيث المضمون، يتبلور لنا تعريف السياسة المالية بأنها تلك الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدول في التعامل مع عناصر المالية العامة والمتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة قصد تحقيق أهدافها المرجوة.

2- تقلبات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة له : بما أن النفط سلعة إستراتيجية هامة، فإن لدراسة و تحليل أسعار النفط ضرورة ملحة، وذلك على الرغم من صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

أولاً: مفهوم تقلبات أسعار النفط: قبل الغوص بعمق في أهم الصدمات والتقلبات التي عرفها التاريخ على مدار الزمن يجب التعرف على فكرة التقلبات النفطية والتي يقصد بها إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن.

يعبر مصطلح التذبذب أو التقلب (volatility) الأسعار "عن الضبابية التي تنتج أحياناً في عوائد موجبة وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلباً، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وعلى المدى المنظور في قطاعات رئيسية مثل قطاع النقل والمواصلات، ومن جانب العرض أيضاً، يتطلب زيادة الطاقات الإنتاجية فترات زمنية طويلة وتدفقات استثمار عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة³

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والنتيجة عن اختلال في محددات العرض والطلب والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض. وعليه تعرف الصدمة النفطية " بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية⁴."

ثانياً: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط: يتسم سعر النفط بالتقلب صعوداً وهبوطاً بين الحين والآخر بسبب ربط سعر برميل النفط بقوة العرض والطلب فهذا السبب الرئيسي وراء تقلب أسعار البترول، والذي غالباً ما يتركز في ظروف العرض البترولي والطلب عليه وكذا العوامل التي تتأثر بها القوى التوازنية وهي موضحة كالآتي:

1) العوامل الاقتصادية: إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

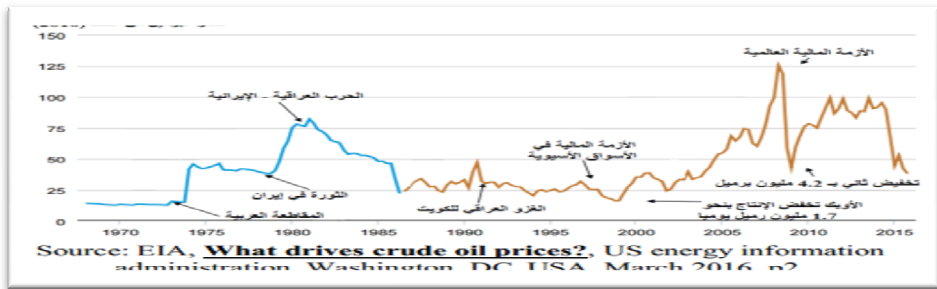
أ- الطلب البترولي: ويقصد به " الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد إنتاجية أو استهلاكية أو صناعية، أو بترول كيميائية بغرض تلبية الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين

وخلال فترة زمنية محددة⁵ ويتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحى الطلب إلى اليمين فيزداد معدل الطلبات أو ينحاز إلى اليسار مسببا نقصا في الكميات المطلوبة، والمتمثلة في النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي، سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة، النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد، المناخ، الاستقرار السياسي.

ب- العرض البترولي: "هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار البترول فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر البترول هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة البترولية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس⁶". ويتأثر العرض البترولي بعدة عوامل خارجية والمتمثلة في الطلب البترولي، سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة، التكلفة الإنتاجية. العوامل الإستراتيجية.

2) العوامل الجيوسياسية: تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً أنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار النفط إلى حدوث أزمات بترولية وهي كالاتي وموضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): أهم الأزمات النفطية خلال الفترة (1970-2016).



أ- الأزمة النفطية سنة 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية. حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من \$3 للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى \$12 للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%⁷.

ب- الأزمة النفطية سنة 1979: شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978 ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية سنة 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع⁸، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

ت- الأزمة النفطية سنة 1986: أطلق عليها بصدمة انهيار الأسعار، إذ أفادت دول الأوبك على واقعة انهيار أسعار وذلك نتيجة اختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط. فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13\$/ للبرميل.⁹

ث- الأزمة النفطية سنتي 1990-1991: سميت بحرب الخليج الأولى وهي الأسرع والأقل حدة بين التقلبات فقد دامت لستة أشهر فقط، وقد كانت نتيجة الحرب التي قامتها العراق على الكويت، مما أدى إلى زيادة أسعار النفط من حوالي 18\$/ للبرميل إلى 35\$/ للبرميل بسبب انخفاض الإنتاج وزيادة درجة عدم اليقين.¹⁰

ج- الأزمة النفطية سنة 1998: تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يومي. مما أدى إلى انهيار النفط إلى حوالي 13\$/ للبرميل.¹¹

ح- الأزمة النفطية سنة 2004: يبرز سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ ارتفع السعر من 28\$/ للبرميل سنة 2003 ليبلغ معدل 36\$/ للبرميل ثم 42\$/ للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50\$/ في الربع الأخير لسنة 2004.¹²

خ- الأزمة النفطية سنة 2008: شهد سنة 2008 أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي وقد ازداد عمق هذه الأزمة في أوت 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي إذ انعكست تلك التطورات بشكل واضح على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في التراجع بشكل حاد من 147\$/ للبرميل في شهر جويلية إلى 36\$/ للبرميل في شهر ديسمبر 2008.¹³

د- الأزمة النفطية سنة 2014: تعتبر أزمة انخفاض أسعار البترول أكبر صدمة عانى منها الاقتصاد العالم في سنة 2014 حيث شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولارات للبرميل، لكنه انحدروا في الأيام الأولى من يناير سنة 2015 إلى ما دون 50 دولار.¹⁴

ثالثا: السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول:

إن الخاصية الأساسية للسياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر البترول، ولتوضيح ذلك لابد من إلقاء الضوء على تطور أداء أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترات التالية:

1) **الفترة (1980-1999):** شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات جوهرية في بنيته بسبب ما أحدثته الأزمة البترولية لسنة 1986 من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة أين ظهرت بوادر الانهيار بعد تدهور أسعار البترول التي انخفضت من 26.50 \$ للبرميل سنة 1985 إلى 13.5 \$ للبرميل سنة 1986.¹⁵ حيث عرفت الإيرادات الضريبية الإجمالية انخفاضا محسوسا منتقلة من 32% سنة 1985 إلى 25% سنة 1986 لتصل إلى 23% سنة 1988 وذلك بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية في تلك الفترة والتي كانت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل والناجمة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي تسببت في انخفاض إيرادات الجباية البترولية منتقلة من 58.28% سنة 1983 إلى 22.92% سنة 1987 وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة حيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990¹⁶ كما قامت الحكومة بالرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50% لسنة 1986 إلى 55% سنة 1987، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دج سنة 1985 إلى 21.439 مليون دج سنة 1986¹⁷ نتيجة انخفاض أسعار البترول لتتعافى من جديد سنة 1990 حين ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 22.26 \$ للبرميل بسبب حرب الخليج و التي حصلت بين العراق والكويت، داعية إلى تحسن الإيرادات العمومية بالإضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار فبعدما كان الدولار يعادل 10.47 دج في 1990 أصبح يساوي 17.76 دج سنة 1991 ليخفض مرة أخرى سنة 1994 أين أصبح يساوي 36 دج مقابل الدولار¹⁸ كما انتقلت إيرادات الجباية البترولية من 39.02 سنة 1986 إلى 58% سنة 1991 لتصل إلى 65% سنة 1992 ، كما قامت الحكومة الجزائرية بتبني قانون الإصلاح الضريبي

سنة 1992 والذي نتج عنه انخفاض حصيلة الجباية العادية حيث انتقلت من 64.08% من مجموع الجباية الكلية سنة 1989 إلى حوالي 34% من هذا المجموع سنة 1992 ، لتعاود إيرادات الجباية البترولية الانخفاض سنة 1998 إلى 52% ، وذلك ارجع إلى انخفاض أسعار البترول حيث وصل إلى أدنى من 10 \$ للبرميل بسبب أزمة الركود الأسوية.¹⁹

أما فيما يخص النفقات الحكومية فقد كانت الجزائر لا تزال منتهجة الخيار الاشتراكي أين ركزت على القطاع الصناعي مما دعا إلى ارتفاع الإنفاق العمومي إذ انتقل إلى حوالي 43% من الناتج الإجمالي سنة 1986 إلا أن حدوث الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر السلبي على الميزانية إذ لم تستطع الدولة تغطية إنفاقها مما تسبب في حدوث عجوزات في الميزانية العامة وصلت إلى 3.47%- سنة 1990 وبقي الأمر على حاله حتى بعد الإصلاحات حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% سنة 1991 ويرجع ذلك إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، وقد ارتفع مجددا سنتي 1992-1993 ب40%، ويرجع ذلك إلى رفع الأجور والرواتب وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 بالإضافة إلى تكاليف التطهير المالي. ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية "ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر"، عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى غاية 1998 ، ويفسر الانخفاض في نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي من 42.2% سنة 1993 إلى 24% سنة 1998²⁰، أما نفقات التسيير استحوذت على نسبة تتراوح بين 61,84 % سنة 1990 إلى 75,94 % سنة 1998 .

(2) الفترة (1999-2016): سميت هذه الفترة بالانتعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تزايدت بشكل مستمر منتقلة من 17.48\$ للبرميل سنة 1999 إلى 94.45\$ سنة 2008 مما أضفى راحة مالية تم استغلالها في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية وتنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أين حققت معدلات نمو مرتفعة قدرت 4.5% في المتوسط بين 2000-2005، ومع التراجع في أسعار البترول الذي عرفته سنة 2009 حيث قدر ب 62.3 \$ للبرميل مقابل 100 \$ للبرميل سنة 2008 ، ارتفع معدل الإنفاق العام من حوالي 8917 مليار دج سنة 2008 إلى 10026 مليار دج سنة 2009 كما ارتفعت النفقات العامة من حوالي 4439 مليار دج سنة 2010 إلى 7058 مليار دج بحلول سنة 2012 ، لتنخفض إلى حوالي 6799 مليار دج سنة 2014، غير أن الفترة الأخيرة من سنة 2014 كانت بداية لكابوس انهيار الأسعار النفطية إلى ما

دون \$90 للبرميل مما إلى تسجيل عجوزات في مرتفعة في الميزانية في السنوات 2014، 2015، 2016 قدرت 7.3% و 15.3% و 13.5% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي²¹. كما تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي 2014 إلى غاية 2016 أساسا باقتطاعات من قائم صندوق ضبط الإيرادات أي الحكومة قد لجأت إلى هذا الصندوق في سبيل مواجهة الانخفاض في المداخل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض موارده بشكل حاد. إذ انخفض فائض قيمة الجباية البترولية بـ 94,56% (98,55 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1.810,32 مليار دينار سنة 2014)، وتم تمويل عجز الخزينة العمومية بقيمة 7.240,12 مليار دينار خلال الفترة (2014-2016)، وبهذا فقد تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784,45 مليار دينار سنة 2016 مقابل 4.408,16 مليار دينار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 82,20%.

تجدر الإشارة إلى أن الرصيد الأدنى النظامي المرخص من طرف القانون لهذا الصندوق بلغ في نهاية جوان 2016 ولأول مرة منذ إنشاءه 740 مليار دينار وهذا تبعا للاقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2016. ومن أجل السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية الذي قدر بأزيد من 2.450 مليار دينار لمجمل سنة 2016، فقد تم إلغاء الحد الأدنى لصندوق الاحتياط العمومي في قانون المالية لـ 2017 وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر²².

ومن المتوقع أن يبلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات -بعد إلغاء العتبة القانونية له- 100,9 مليار دينار في سنة 2017 لينعدم في سنة 2018، وهذا تحت تأثير الاقتطاعات المقدرة بـ 941,7 مليار دينار، 318,5 مليار دينار و 485,9 مليار دينار في 2017، 2018 و 2019 على التوالي²³.

المحور الثاني: قياس أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية للجزائر.

بما أن أسعار البترول تتميز بالتقلب المستمر، و من أجل قياس تقلبات (volatility) سلسلة سعر البترول على أدوات السياسة المالية، لا بد أولا استخراج سلسلة تطاير أسعار البترول حتى يتسنى لنا معرفة مدى استجابة أدوات السياسة المالية لهذه التقلبات من خلال Eviews10.

1- نمذجة قياسية لتقلبات (volatility) سعر البترول.

سوف نقوم بنمذجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2016 بيانات شهرية باستخدام نماذج ARCH معتمدين في ذلك بأربعة مراحل وهي كالتالي: دراسة استقرارية أسعار البترول، نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية بوكس جاكينس، نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نماذج ARCH و GARCH و EGARCH، حساب سلسلة تطاير أسعار البترول.

أولاً: دراسة إستقرارية أسعار البترول: من اجل معرفة درجة تكامل سلسلة سعر البترول استخدمنا أحد اختبارات الكشف عن الجذور الوحدوية المتمثل في: اختبار الجذور الوحدوية العليا، Augmented Dickey-Fuller AD، وقد تم حساب عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarz و Akcaike، قد بينت النتائج (أنظر الجدول رقم (01)) أن سلسلة سعر البترول OILPRICE غير مستقرة في المستوى عند المعنوية 05 % ومستقرة عند الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I.

الجدول (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF).

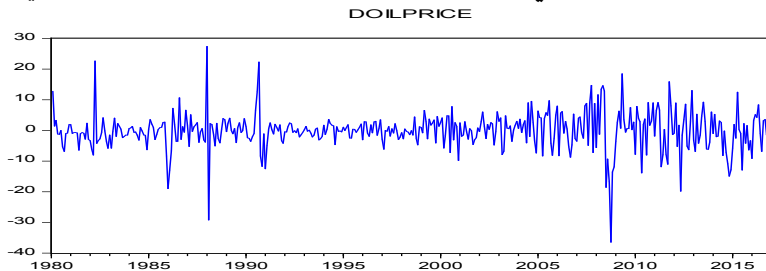
القرار	الفروق الأولى			المستوى			المتغيرات
	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	
I(1)	-18.88952	-18.8775	-18.87592	-1.388496	-2.754744	-2.982284	OILPRICE
	-1.941542	-2.86785	-3.420022	-1.941540	-2.867859	-3.420022	القيمة الحرية %5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

ثانياً: تحليل السلسلة الزمنية لأسعار البترول وفقاً لمنهجية (بوكس - جنكينز).

تتم باقي الدراسة على سلسلة الفروق الأولى لسعر البترول (oil price) D لأنها سلسلة زمنية مستقرة، وذلك بإتباع المراحل التالية: مرحلة التعرف، مرحلة تقدير واختبار.

الشكل (02): التمثيل البياني (oil price) D من 1980-2016 (معطيات شهرية).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

1) مرحلة التعرف: في البداية يتم تحديد الدرجات q و P للنموذج ARMA وهذا بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة (oil price) D. ومن خلال الشكل الوارد في الملحق رقم (01)، يبين أن دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

الارتباط الذاتي البسيط غير منعدمة و مستمرة في التناقص ، بينما في دالة الارتباط الذاتي الجزئية فقط P الأول يختلف جوهريا عن الصفر ، و هذا يعني أن سلسلة أسعار البترول يمكن أن تكون على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة P أي $AR(P)$. و بعد المفاضلة بين عدة نماذج $AR(P)$ اعتمادا على تدنية المعيار و معنوية المعاملات ، $AKAIKE$ توصلنا إلى قبول النموذج $AR(1)$ لنمذجة السلسلة $D(oil price)$.

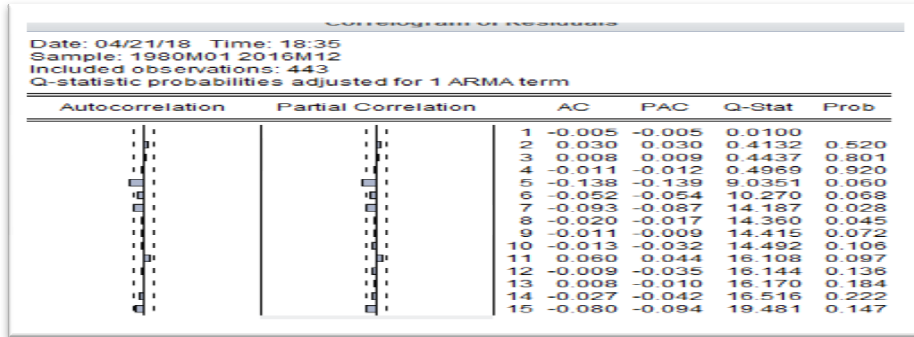
(2) مرحلة تقدير و اختبار جودة النموذج $AR(1)$: تظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للسلسلة $D(oil price)$ في الشكل التالي:

الجدول (02): نتائج عملية تقدير النموذج $AR(1)$.

Dependent Variable: D(OILPRICE)				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 04/21/18 Time: 18:29				
Sample: 1980M02 2016M12				
Included observations: 443				
Convergence achieved after 33 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.110998	0.024725	4.489274	0.0000
SIGMASQ	35.15096	1.163516	30.21098	0.0000
R-squared	0.011898	Meandependent var		-0.109955
Adjusted R-squared	0.009657	S.D. dependent var		5.971156
S.E. of regression	5.942254	Akaike info criterion		6.406586
Sumsquared resid	15571.88	Schwarz criterion		6.425068
Log likelihood	-1417.059	Hannan-Quinn criter.		6.413875
Durbin-Watson stat	1.997278			
Inverted AR Roots	.11			

يبين الجدول أعلاه أن الاحتمال المناظر لإحصائية t يساوي الصفر ، و بالتالي فإن المعلمة المقدرة للنموذج تختلف جوهريا عن الصفر ، كما يمكن التأكد من أن بواقي عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيضاً ، و هذا من خلال استخدام بيان الارتباط الذاتي للبواقي.

الشكل (03): بيان الارتباط الذاتي للبواقي.

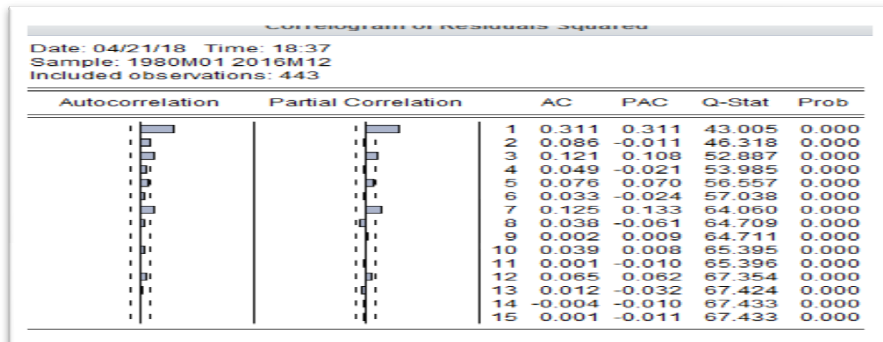


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معاملات الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية تقع داخل مجال ثقتها ، وهذا يعني أن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أبيضاً ، أي أن النموذج مقبول إحصائياً. رابعاً: نموذج تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH و EGARCH.

1) بيان الارتباط الذاتي لمربع بواقي عملية التقدير: من خلال الشكل (05) أدناه يبين الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقي أن كل احتمالات إحصاءة Ljung-Box تختلف معنوياً عن الصفر (أصغر 5%) وهذا يدل على أنه من الممكن أن تكون سلسلة البواقي من الصيغة ARCH.

الشكل (04): بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقي لعملية التقدير



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10.

2) اختبار وجود ARCH: من أجل إجراء اختبار أثر ARCH، ينبغي إجراء الانحدار الذاتي لمربعات البواقي، وقبل إجراء هذا الانحدار الذاتي ينبغي حساب عدد التأخرات، وقد تبين أن معامل التأخير 1 هو الذي يقوم بتدنية معياري Akaike و Schwarz، تظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول (03): نتائج إختبار نموذج ARCH

HeteroskedasticityTest: ARCH				
F-statistic	47.13961	Prob. F(1,440)	0.0000	
Obs*R-squared	42.77153	Prob. Chi-Square(1)	0.0000	
Test Equation:				
DependentVariable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/21/18 Time: 18:40				
Sample (adjusted): 1980M03 2016M12				
Includedobservations: 442 afteradjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.93746	4.854702	4.930779	0.0000
RESID^2(-1)	0.310543	0.045230	6.865829	0.0000
R-squared	0.096768	Meandependent var	34.86609	
Adjusted R-squared	0.094715	S.D. dependent var	101.3409	
S.E. of regression	96.42223	Akaike info criterion	11.97987	
Sumsquaredresid	4090788.	Schwarz criterion	11.99838	
Log likelihood	-2645.550	Hannan-Quinn criter.	11.98717	
F-statistic	47.13961	Durbin-Watson stat	1.986968	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10.

تبين نتائج الاختبار أن احتمال إحصاءة LM_{cal} (Obs*R-squared) أصغر من 5 % وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية القائلة بأن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ونقبل الفرضية البديلة فرضية عدم ثبات التباين الشرطي..

(3) تقدير النموذج ARCH: من أجل تقدير معادلة التباين، فقد قمنا بتقدير النماذج التالية: ARCH(1)، ARCH(2)، ARCH(3)، GARCH(1,1) و TGARCH(1,1)، EGARCH(1,1) وقد اتضح بأن النموذج المقبول لتمثيل التباين الشرطي (التطايير) لسعر البترول هو النموذج ARCH(1)، وتظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الجدول:

الجدول (04) نتائج تقدير النموذج ARCH(1)

Dependent Variable: D(OILPRICE)				
Method: ML ARCH - Normal distribution (OPG - BHHH / Marquardt steps)				
Date: 04/21/18 Time: 18:42				
Sample (adjusted): 1980M03 2016M12				
Included observations: 442 after adjustments				
Failure to improve likelihood (non-zero gradients) after 0 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)				
GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.005000	0.041939	0.119221	0.0000.
Variance Equation				
C	23.19575	1.231956	18.82839	0.0000
RESID(-1)^2	0.171429	0.023474	7.302881	0.0000
R-squared	0.000538	Meandependent var	-0.139095	
Adjusted R-squared	0.000538	S.D. dependent var	5.946304	
S.E. of regression	5.944704	Akaike info criterion	6.213624	
Sumsquaredresid	15584.72	Schwarz criterion	6.241393	
Log likelihood	-1370.211	Hannan-Quinn criter.	6.224576	
Durbin-Watson stat	1.788860			
Inverted AR Roots	.10			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10

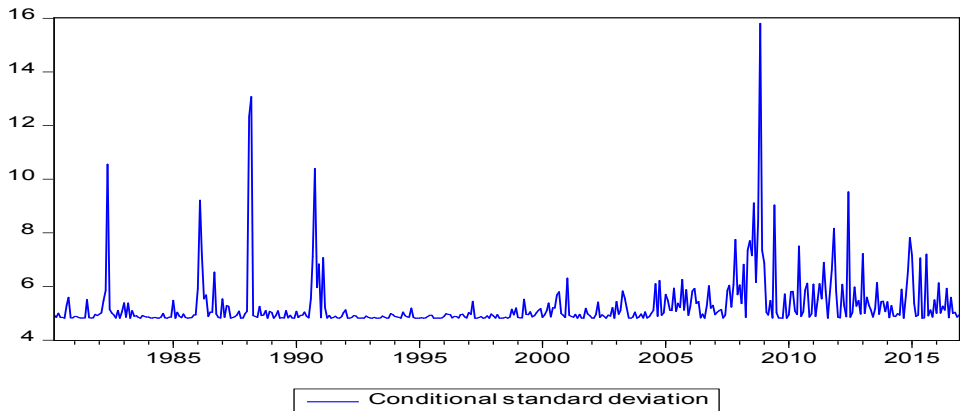
تبين من نتائج تقدير النموذج بأن كل معاملات معادلة التباين موجبة و تختلف جوهريا عن الصفر. كون قيم احتمالاتها الحرجة أقل من 5% وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا. وفي الأخير، تكتب معادلة التباين كما يلي:

$$\text{ARCH}(1)=23.19575+0.171429*\text{RESID}(-1)^2$$

رابعا: حساب سلسلة تطاير أسعار البترول The Volatility Of Oil Price

من أجل دراسة تأثير تطاير أسعار البترول ، سوف نعتمد على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول Conditional Standard Deviation الذي تحصلنا عليهما بعد نمذجة قياسية لأسعار البترول (خلال الفترة 1980-2016 معطيات شهرية)، معتمدين على النموذج ARCH(1). ويمثل الشكل الموالي منحني تطاير سعر البترول ، المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول CSD ARCH(1) بحيث يظهر مجموعة من التقلبات غير المتوقعة في سعر البترول التي يطلق عليها مصطلح القمم التي تعبر إما عن انخفاضات حادة أو ارتفاعات مفاجئة في الأسعار وهي ذات دلالات إحصائية، فواحدة تصادف الصدمة البترولية السالبة لسنة 1986 والأخرى توافق حرب الخليج التي جرت خلال سنتي 1990 و 1991، هذا بالإضافة إلى صدمات أخرى شهدتها أسعار البترول بعد سنة 2000 على سنة 2016، والتي تراوحت بين صدمات إيجابية (خاصة السنوات 2004، 2000، 2008) وصددمات سالبة (2014، 2016) بسبب تأثير عوامل جيوسياسية واقتصادية مختلفة.

الشكل (05): تطور تطاير سعر البترول معبر عنه ب CSD ARCH(1)



2- تحليل استجابة أدوات السياسة المالية لتطاير أسعار البترول.

سوف نقوم بدراسة و تحليل استجابة أدوات السياسة المالية للجزائر لتطاير سعر البترول الأسواق العالمية (المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي CSD ARCH(1) لسلسلة سعر البترول، لكن بعد تحويل بيانات الشهرية إلى بيانات سنوية باستخدام تقنيات برنامج Eviews10 ابتداء من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التالية: النفقات العامة EXP، الإيرادات العامة REV، رصيد الموازنة العامة DEF، وصولاً إلى تحليل مكونات التباين عن طريق VAR أو VECM.

وتعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل: الديوان الوطني للإحصاءات، وزارة المالية، تقارير بنك الجزائر، منظمة OPEC، ونعبر هذه المتغيرات على سلسلة بيانات سنوية إبتداءً من 1980 إلى غاية 2016 كما تشمل هذه الدراسة على متغير آخر يعتبر كمقياس لتطايير سعر البترول المتمثل في الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (CSD ARCH) والمستخرج من النموذج (ARCH1). كل هذه المتغيرات مبينة في (الملحق رقم 02).

أولاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: من أجل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، استعملنا اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey- Fuller AD. وقد بينت نتائج الاختبار كل المتغيرات التالية REV، EXP، DEF، غير مستقرة عند مستوى 5%، ومستقرة في التفاضل الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) I. أما سلسلة تطايير سعر البترول CSD ARCH قد بينت الاختبار أنها مستقرة في المستوى (0) I. وتظهر النتائج في الجدول الموالي:

الجدول (05): نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF.

المتغيرات	المستوى (حد ثابت واتجاه عام)		التفاضل الأول (مع حد ثابت واتجاه عام)		النتيجة
	القيم الحرجة عند 5%	t-ADF	القيم الحرجة عند 5%	t-ADF	
REV	-3.587527	-1.255754	-3.587527	-4.356068	I(1)
EXP	-3.557759	-2.759064	-3.557759	-7.196752	I(1)
DEF	-3.540328	-2.068338	-3.540328	-5.517953	I(1)
CSD ARCH	-2.725721	-5.032159	NA	NA	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

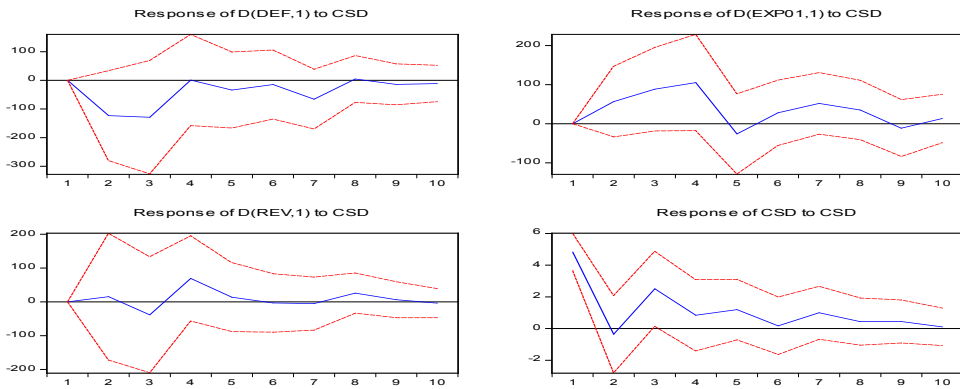
بما أن تطايير سعر البترول المعبر عنها CSD ARCH هي مستقرة أي I(0)، فإنه يمكن معرفة التأثير المحتمل لتطايير أسعار البترول على أدوات السياسة المالية المستقرة عن الفروق الأولى وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. (ملاحظة: لقد تم تحديد عدد التأخيرات بالنسبة للسلاسل المدروسة ب 2).

ثانياً: تحليل دوال الاستجابة الدفعية: Impulse response function:

تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة ، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل درجة تأثير تطاير سعر البترول CSD ARCH على أدوات السياسة المالية (المتتمثلة في DEF، REV، EXP) وهذا بالاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية لفترة تنبؤ تمتد على مدى 10 سنوات. و يبين الشكل الموالي دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير لصدمة واحدة في أسعار البترول للفترة الممتدة من 1980 حتى 2016.

الشكل (06): استجابة أدوات السياسة المالية لصدمة في سعر البترول

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نفسر مايلي:

من خلال اختبار الاستجابة فقد أتضح أنه سيكون للصدمة الموجبة في تطاير سعر البترول تأثير إيجابي على الإنفاق الحكومي هذا يدعم فرضية دورية السياسة المالية أي سياسة الإنفاق العام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار البترول، في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام. كما لوحظ أن لصدمة موجبة في متغير تطاير سعر البترول على الإيرادات الحكومية أثر إيجابي على طول فترة الاستجابة يصل كحد أقصى إلى في السنة الرابعة وهذا ما يزيد توضيحاً وإثباتاً على ربيعة الاقتصاد الجزائري، فالإيرادات الجزائية في هيكلها تتكون من أكثر من 70% من الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وبالتالي فإن ارتفاع السعر النفطي سيؤدي إلى ارتفاع حصيلة الجباية النفطية والتي ستحول بعد ذلك إلى السياسات الاتفاقية المدرجة في الميزانية.

في الأخير، يلاحظ أن استجابة متغير رصيد الموازنة لصدمة موجبة في متغير تطاير سعر البترول على طول فترة التنبؤ أثر سلبي وهذا راجع إلى أن الإيرادات البترولية تشكل العصب الرئيسي حوالي 65% وأن حدوث أي صدمة معاكسة لأسعار النفط ستؤدي إلى انهيار الإيرادات العامة وتغلب النفقات من جهة أخرى، حيث سجلت الموازنة العامة رصيد سلبي سنة 2016 يقدر بـ 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن يتواصل هذا العجز خلال السنوات المقبلة، ولضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط، يصبح من الضروري تحسين تحصيل الضريبة العادية، خصوصا الضريبة المباشرة على أرباح الشركات والضريبة غير المباشرة الداخلية، وتحفيز الاستثمار المنتج.

ثالثا: تحليل التباين: Variance decomposition

يشير تحليل التباين إلى معرفة نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه و المتغيرات الأخرى، و في دراستنا لتحليل التباين في هذه الحالة سوف نحاول معرفة نسبة التغيرات المستقبلية في متغيرات السياسة المالية التي تفسر بتطاير سعر البترول CSD ARCH ونتائج تحليل التباين تظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم (06): نتائج تحليل التباين الثنائي بين متغير تطاير سعر البترول وكل من الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة بالاعتماد على النموذج VAR.

الفرات	S.E.	EXP	CSD	S.E.	REV	CSD
1	301.0193	93.95758	0.000000	632.2364	49.40951	0.000000
5	516.8312	37.84151	8.515935	667.0307	44.58963	1.500918
10	549.5912	34.52227	9.184690	673.7493	43.94595	1.638283
الفرات	S.E.	D(DEF)	CSD			
1	519.9657	100.0000	0.000000			
5	738.9423	57.31085	6.024882			
10	750.9204	57.16941	6.699126			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال جدول تحليل التباين أن تأثير تطاير سعر البترول لا يبدو أن لها أي تأثير في المدى القصير في تفسير تقلبات رصيد الموازنة، والإنفاق الحكومي والإيرادات، فتقلبات هذه المتغيرات في المدى القصير ترتبط بصدمة في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جدا قدرت في السنة الأولى بحوالي 100%، 93.95%، 49.40% غير أنه في المدى الطويل تفسر تأثير تطاير في سعر البترول حوالي 6.69%، 9.18%، 1.6% من تقلبات المستقبلية في رصيد الموازنة والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتشهد انخفاضات متتالية 57.16%، 34.52%، 43.94% مما يدل على ميزة الضعف للسياسة

المالية للجزائر والارتباط القوي والشديد لتقلبات أسعار البترول، وللمحافظة على ضبط السياسة المالية في المدى المتوسط والطويل وضمان الإنصاف بين الأجيال القادمة ودعم الاستقرار الخارجي، يتطلب ذلك مراقبة الإنفاق الجاري وتعبئة المزيد من الإيرادات غير البترولية ولا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية والتحصيل الضريبي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية، مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية و الأزمات النفطية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعوامل المضاربة في الأسواق الآجلة.
- تسبب تقلب أسعار النفط واستمرار صدمات أسعاره خلال الفترة في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في الإيرادات العامة للجزائر والتي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، مما أحدث تذبذبا في أرصدة المالية العامة.
- يعزى الأداء الاقتصادي الضعيف للجزائر إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية.
- أوضحت نتائج الدراسة القياسية أن حدوث صدمة في تطاير سعر البترول على الإيرادات والنفقات لها أثر إيجابي على المدى المتوسط والطويل، أما رصيد الموازنة لها أثر سلبي على المدى الطويل..

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مايلي :

- ترشيد النفقات الحكومية وإخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادية، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي تخفيض العجز الموازي، ولا يجب أن يكون تقليصها على حساب نوعية الخدمات العامة وحسن أدائه، مع التأكيد على مراعاة الجانب الاجتماعي، تجنباً لأي غضب وسخط شعبي على السلطات الحكومية.
- يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات فيما يتعلق بالسياسة الضريبية أي توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي. وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل.

قائمة المراجع:

1. إياد عبد الفتاح النصور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص152.
2. حامد عبد المجيد دراز، "السياسة المالية" الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2002، ص15.
3. بو الشعور شريفة " اثار تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 الى 2011، رسالة الماجستير في كلية إدارة المال و الأعمال قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص22.
4. U.S Department of State, "Oil Embargo", 1973–1974. Office of the Historian, October 31, 2013. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo>.
5. هاشم علوان حسين، وجاسم محمد عبدا لله، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1999، ص320.
6. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص136.
7. إبراهيم شحاتة، "أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989، ص19.
8. ناصر سهيل، "النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وأثرها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز"، الكويت، 1977، ص31.
9. ضياء مجيد الموسوي، "الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1990، ص9.
10. Mahmud Suleiman. "Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical, Doctor of Analysis Philosophy, School of Economics University of Surrey, 2013, p. 17.
11. عبد الفاتح دندني، "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 140، الكويت، 2012، ص25.
12. ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص17-18.

13. صالح عمر فلاح، منال بلقاسم، "تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 26، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 314.
14. خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون"، ملف ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص 50.
15. OPEC, Annuel Statistique bulletin 1985-1986.
16. بن بوزيان محمد، وعبد الرحيم شيب ي، وسيدي محمد شكوري، "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر"، منتدى البحوث الاقتصادية، الجزائر، 2010، ص 06.
17. Statistique Spécial N° 31, O.N.S, P 56.
18. طالب عوض، بشير الزعبي، سميرة زيار، "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009، ص 361.
19. قويدري بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 99.
20. بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جويلية 2015، ص 31.
21. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 76.
22. وكالة الأنباء الجزائرية، 2016: نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية، شوهده بتاريخ: 2018-05-28 على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.djazairress.com/aps/43776>
23. وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF_2017_Arabe.pdf

أثر ميكانزمات حوكمة المؤسسات على تحسين جودة التدقيق الخارجي باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية

Impact of corporate governance mechanisms on external auditing quality Using Structural Models

تاريخ قبول النشر: 2018/08/15

تاريخ الاستلام: 2018/06/20

د. لشلال عائشة**

بوعلي هيشام*

أستاذة محاضرة قسم ب

استاذ مساعد قسم أ

المركز الجامعي عين تيموشنت - الجزائر

جامعة سعيدة - الجزائر

الملخص

تناولت هذه الدراسة مدى تأثير ميكانزمات حوكمة المؤسسات على تحسين جودة التدقيق الخارجي وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من المدققين الخارجيين بمنطقة الغرب الجزائري. تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية من خلال برنامج smartpls3 لاختبار فرضيات البحث. و خلصت نتائج دراستنا إلى وجود أثر لتطبيق آليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة ونظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة التدقيق الخارجي. فيما تمّ استبعاد كل من رقابة المساهمين والتدقيق الداخلي .

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، آليات حوكمة المؤسسات، جودة التدقيق الخارجي، النمذجة بالمعادلات الهيكلية.

Abstract :

The study aims to distinguish the impact of corporate governance mechanisms on external auditing quality. The research is conducted first by interviewing a sample of external auditing in the West of Algeria. Afterwards, analyzing the collected data with using SMART PLS3 for testing the hypotheses. The results reveal the existence of an impact on improving the quality of external auditing by the implementation of governance mechanisms represented in the board of executives and the internal control system, while excluding both the control of shareholders and internal auditing.

keywords: corporate governance, governance mechanisms, external auditing quality Modeling with structural equations.

*e-mail : bouali.hicham1982@gmail.com**e-mail : lachelacheaicha@yahoo.fr

المقدمة:

شكلت حوكمة المؤسسات مجالا واسعا للبحث خاصة بعد أزمة الكساد العالمية حيث تبلورت ملامح هذا المصطلح بالتدرج كمفهوم حديث لتسيير المؤسسات الاقتصادية. إذ لقي اهتمام العديد من الباحثين فتعددت أبعاده و عناصره من خلال جهود المنظرين. و كان للأحداث الاقتصادية العالمية المعاصرة وللمؤسسات الدولية المختصة الفضل في تبني هذا المفهوم ومنجه صبغة قانونية و علمية ممنهجة كحل شامل للتعثرات التي شهدها الاقتصاد العالمي إثر الفضائح المالية والأزمات الاقتصادية المعاصرة.

كما أن تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات يتركز بشكل خاص على تفعيل (ميكانيزمات) آليات الرقابة والتي يعتبر التدقيق الخارجي واحدا من أهمها. من خلال التركيز على سبل تحقيق الاستقلالية التامة للمدقق الخارجي وحمايته من أيّ ضغوطات تعترضه في ممارسة مهامه بحيادية وكفاءة . و لضرورة الاهتمام بنمط تسيير المؤسسات باعتبارها المادة الأولية التي يستخرج منها المدقق مداخلاته (الأدلة والقرائن) .

فالربط بين مفهوم جودة التدقيق و حوكمة المؤسسات أصبح أمرا حتميا نظرا لوجود علاقة وطيدة تكاملية بين كل آليات حوكمة المؤسسات التي يعتبر التدقيق الخارجي واحدا منها. مما جعل البحوث والدراسات تركز على طبيعة هاته العلاقة ومدى تأثيرها على الارتقاء بجودة التدقيق الخارجي وهذا ما سنحاول أن نسلط عليه الضوء من خلال دراستنا لهذا الموضوع في البيئة الاقتصادية الجزائرية. خاصة بعد تبني الجزائر مفهوم حوكمة المؤسسات من خلال طرح ميثاق الحكم الراشد سنة 2009م وإنشاء مركز حوكمة المؤسسات بالجزائر العاصمة إضافة إلى عدة إصلاحات أخرى للنهوض بالمؤسسة الجزائرية وجعلها قادرة على منافسة المؤسسات العالمية. وكذا خلق غرفة لمراقبة جودة ممارسة مهنة التدقيق الخارجي . مما يستدعي ضرورة الاهتمام والارتقاء بمستوى ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر باعتبارها من أهم المهن المؤثرة على الاقتصاد ككل. ومنه كان السؤال الرئيسي الذي يؤطر هذه الدراسة يتمحور حول :

- ما مدى تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التدقيق الخارجي؟

وكإجابة مبدئية على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة نقترح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقابة المساهمين على جودة التدقيق الخارجي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على جودة التدقيق الخارجي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على جودة التدقيق الخارجي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هاته الدراسة كونها ترصد واقع جودة التدقيق الخارجي في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات في منطقة الغرب الجزائري وذلك من خلال آراء المدققين الخارجيين نظرا لخبرتهم وممارستهم للمهنة وهذا ما يمكننا من تقديم الاقتراحات المناسبة لتطويرها وجعلها تخدم أكثر تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة.

الدراسات السابقة:

(1) دراسة فاطمة الزهراء رقايقية*:

تهدف هذه الدراسة الى تبين الدور الذي يمكن أن يؤديه تدقيق الحسابات باعتباره آلية من آليات تطبيق حوكمة المؤسسات في تحسين وزيادة فعالية جودة المعلومة المالية، معتمدين في ذلك على استبيان موجه لأفراد عينة الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات هي نظام تدار من خلاله المؤسسة من خلال مجموعة من الآليات، كما أن عمل مدقق الحسابات يركز على عناصر أساسية تختلف درجة تأثيرها على حوكمة المؤسسات منها مدى موضوعية واستقلالية مدقق الحسابات وجودة أداء عمله).

(2) دراسة: Wafaa MASMOUDI AYADI¹

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر ميكانزمات الحوكمة (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وهيكل الملكية ونسبة الديون) على جودة التدقيق الخارجي التي تم قياسها بناء على التبعية لأحد مكاتب التدقيق العالمية (big 4). فتبين النتائج المتوصل إليها من خلال الانحدار اللوجستي بأن اجتهاد أعضاء مجلس الإدارة له أثر إيجابي على زيادة الطلب على جودة التدقيق الخارجي. كما تبين من جهة أخرى من خلال الانحدار الخطي أن هناك أثرا محتملا لبعض ميكانزمات الحوكمة المتمثلة في (نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ووجود لجنة التدقيق ومستوى الديون والملكية من طرف المؤسسات) على جودة التدقيق الخارجي.

(3) دراسة: DUMONTIER Pascal ET Autre²

هدف هذه الدراسة تحديد أثر بعض آليات حوكمة المؤسسات على الطلب على جودة التدقيق الخارجي بالاعتماد على الانحدار المتعدد لقياس الأثر في حوالي 98 مؤسسة اقتصادية. إذ تصنف مكاتب التدقيق ذات جودة حسب انضمامها لأحد فروع مكاتب التدقيق العالمية. و كانت نتائج الدراسة بوجود أثر إيجابي لانضمام أعضاء مستقلين لمجلس الإدارة على الطلب على

* فاطمة الزهراء رقايقية، (مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات - دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية-)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014

جودة التدقيق الخارجي. ولا يوجد أي علاقة بين نسبة الديون في المؤسسة وكذلك الحجم والموقع الجغرافي للمؤسسة مع الطلب على جودة التدقيق الخارجي.

محاوِر الدراسة

المحور الأول: الإطار النظري لآليات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي

إن التطبيق الفعلي لمبادئ حوكمة المؤسسات يتم من خلال مجموعة من الآليات تختلف تسميتها في البحوث والدراسات العلمية فهناك من يطلق عليها مصطلح محددات أو ميكانزمات أو أدوات وغيرها. وتصنف عادة إلصنفين: آليات داخلية أي يتم وضعها ومتابعتها من داخل المؤسسة، وآليات خارجية أي كل ما يتعلق بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من مصدر أو هيئة أو جهاز خارج المؤسسة.

1. تعريف آليات حوكمة المؤسسات وأنواعها:

تُعرف آليات حوكمة المؤسسات بأنها "مجموع الممارسات التي تُسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة والتي تضمن للمؤسسة إدارة سليمة ومستقرة للبقاء في بيئة الأعمال". حيث تعمل آليات حوكمة المؤسسات على تعظيم قيمة الشركة وتحسين أدائها وضمان حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال تحديد السلطات والمسائل وضمان الإفصاح والشفافية.³

وكفاءة وفعالية تطبيق هاته الآليات على أرض الواقع يبقى مرهون بعدة عوامل سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية التي تختلف من دولة لأخرى. كما أن اجتهاد الباحثين أدى إلى طرح عدة آليات لتطبيق الحوكمة فأشار الباحث zuikofli إلى أن آليات حوكمة المؤسسات تختلف باختلاف نموذج الحوكمة المعتمد، فقد اقترح نموذجين: الأول كان نموذج يستند إلى السوق، والنموذج الثاني يستند إلى الرقابة، وأن اختلاف خصائص ومتطلبات حوكمة المؤسسات يرجع إلى النموذج المتبع، مما ينعكس على فعالية آليات تطبيقها. وعموما أيا كانت الآليات المطبقة فيتفق غالبية الباحثين إلى تقسيمها لآليات داخلية وخارجية. وتبني المؤسسات لهاته الآليات كان له بالغ الأثر على جودة التدقيق الخارجي.

2. آليات حوكمة المؤسسات الداخلية وأثرها على جودة التدقيق الخارجي:

تعددت الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات والتي تسعى من خلالها إلى تطبيق جملة من المبادئ لضمان الحكم الرشيد، وهي تشير إلى مجموعة من العوامل ذات الصلة بالقدرات والموارد الداخلية انطلاقا من رؤية المنظمة واستراتيجيتها وثقافتها وتوزيع السلطات وتحديد المسؤوليات والعلاقات بداخلها وكفاءة مواردها البشرية وقدراتهم المعرفية. كل ماسبق سيؤثر

على قدرة المؤسسات على تبني وتطوير آليات الحوكمة الداخلية.⁴ فسنحاول ذكر أهم الآليات التي تم تناولها في الأدبيات والدراسات العلمية، لتبيان أثرها على جودة التدقيق الخارجي.

أولاً) مجلس الإدارة وأثره على جودة التدقيق الخارجي:

يمثل مجلس الإدارة أعلى سلطة رقابية داخل المؤسسة وهو الهيئة المسؤولة أمام المستثمرين (الملاك) عن التسيير الأمثل لأموالهم، ويتمتع مجلس الإدارة بوسع الصلاحيات لأداء مهامه.

حيث يعد من أبرز آليات حوكمة المؤسسات الداخلية التي تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة التدقيق الخارجي وبشكل خاص لجنة التدقيق، التي تلعب دوراً مهماً لتزويد المدقق الخارجي بالاستقلالية وتنسق بين عمله وعمل المدقق الداخلي لخلق التكامل بينهما، كما أنها تساهم إلى حد كبير في تخفيض الضغوطات التي تواجه المدقق الخارجي فضلاً عن كونها تساهم في ضمان صحة التقارير المالية مما يسهل من مهام المدقق من خلال خفض احتمال الغش والخطأ والتحرّفات في القوائم المالية.

لهذا يعتبر تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة أحد مبادئ حوكمة المؤسسات فمجلس الإدارة مطالب بضمان نزاهة حسابات المالية للمؤسسة ونظم إعداد قوائمها والتأكد من صحة الأساليب المحاسبية و ثبات الطرق المحاسبية المتبعة. فتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والتركيز خاصة على الجانب المالي والمحاسبي يزيد من فعالية هذا الجهاز ونخص بالذكر النقاط التالية⁵:

- التزام مجلس الإدارة بتطبيق القوانين والتنظيمات التي تساهم في ضمان صحة نظام المعلومات المحاسبي والتقارير المالية وحسن الرقابة عليها ودعم إدارة المخاطر.

- دعم لجنة التدقيق وبالتالي كلا من المدقق الداخلي والخارجي من خلال تسهيل عملية التواصل مع مجلس الإدارة وتوفير الحماية اللازمة.

- يحرص مجلس الإدارة على تطبيق توصيات المدقق الداخلي والخارجي.

- الحرص على إدماج الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة خاصة من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية.

- تحديد العقوبات والحرص على تنفيذها في حال ثبوت أيّ تقصير من طرف أعضاء مجلس الإدارة في أداء مهامهم أو تورطهم في إيصال معلومات مضللة لأحد الأطراف ذوي المصلحة.

- فسح المجال أمام أعضاء مجلس الإدارة لمناقشة القضايا الأخلاقية ونشر الإجراءات التي تدعم نشرها في المناخ العام داخل المؤسسة.

- الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ومدير عام المؤسسة لضمان المسائلة والشفافية والمصداقية.

نستنتج مما سبق أنه كلما التزم مجلس الإدارة بالمسؤولية المسندة إليه ، كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على جودة التدقيق الخارجي.

كما أن الإشارة إلى علاقة مجلس الإدارة - باعتباره آلية مهمة من الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات- بجودة التدقيق الخارجي تؤدي بنا بالضرورة إلى التركيز على نسبة الأعضاء المستقلين الخارجيين من إجمالي عدد الأعضاء داخل المجلس. فتبين عديد دراسات أن الأعضاء الخارجيين المستقلين من خلال دورهم الفعال المتمثل في مراقبة المسيرين ومدى حماية مصالح المساهمين باعتبارهم أكثر استقلالية مما يجعل قراراتهم موضوعية ومحايدة مقارنة بالأعضاء الداخليين، وهذا بدوره سيزيد من الطلب على جودة التدقيق الخارجي، ليتمكن الأعضاء المستقلين من ممارسة مهامهم المذكورة، وذلك من خلال الاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف المدقق الخارجى خاصة تلك المتعلقة بضمان صحة القوائم المالية التي يتم عرضها على المساهمين وباقي الأطراف ذوي المصلحة.⁶ كما تشير دراسة أخرى⁷ إلى أن مجلس الإدارة المحكوم يزيد من جودة التدقيق الخارجي من خلال عدد الأعضاء المستقلين؛ هذا من ناحية والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة هذا من ناحية أخرى؛ كشرط أساسي لضمان فعالية المجلس، مما يحسن من جودة التدقيق الخارجي من خلال مطالبته بالتدقيق المعمق نظرا لحيد وموضوعية رئيس مجلس الإدارة، مما يجعله أكثر حرصا على صحة قرارات المجلس، ويزيد من مسائلة المسيرين حول ممارسة مهامهم، مما لا يتعارض مع حقوق أصحاب المصالح.

ثانيا) أثر هيكل الملكية ورقابة المساهمين على جودة التدقيق الخارجي:

زاد الاهتمام بمفهوم هيكل الملكية في ظهور شكل جديد للمؤسسات بسبب انفصال الملكية عن التسيير، بما يعرف بشركات المساهمة أين أشار BERLE et MEANS الى أن المشكلة التي تواجه شركات المساهمة هي تعارض المصالح، فكلما قل عدد المساهمين زاد ذلك من قدرتهم على ممارسة الرقابة الفعالة خاصة على أداء المسيرين. ويقصد بهيكل الملكية تشكيل رأسمال المؤسسة إما من عدد كبير من المساهمين بما يعرف بالملكية المشتتة لرأسمال. وهذا النمط من الملكية سائد في بعض الدول أين تنشط الأسواق المالية، ويزيد دور الوسطاء، ويزيد الطلب على المعلومات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات. أما النمط الثاني فيتميز بعدد قليل من المستثمرين وغالبا ما يكونوا من نفس العائلة أو من المدراء أين يتم التركيز على الرقابة الداخلية في المؤسسة.

مما سبق نستنتج أن طبيعة هيكل الملكية داخل المؤسسة يؤثر بشكل كبير على اختيار نموذج حوكمة المؤسسات ومدى فعاليتها. فالمؤسسات ذات الملكية المشتتة تركز على أدوات الرقابة الخارجية، كالقوانين التي تفرضها هيئات الأسواق المالية. أما المؤسسات ذات الملكية المركزة تعتمد على أدوات الرقابة الداخلية، وعلى رقابة المساهمين أنفسهم من خلال الجمعية العامة العادية أو التأسيسية، باعتبارها صاحبة السلطة العليا والسيادة القانونية. وممارسة الضغط على مجلس الإدارة من خلال الرقابة الصارمة والمستمرة.

بهذا الخصوص أشار (G.Charreaux) سنة 1995م إلى أن هيكل الملكية داخل المؤسسة ينقسم إلى قسمين أساسيين: نظام الداخلي ونظام الخارجي، وكلاهما يؤثر بشكل مباشر على تطبيق حوكمة المؤسسات سواء من جانب أداء المؤسسة أو من جانب الرقابة عليها.

مما سبق يتضح أن لكلا النظامين نقاط قوة وضعف، مما يفرض توجهات معينة في نموذج الحوكمة المتبع. فالملكية المركزة لرأس المال تجعل المساهمين مسيطرين على قرارات المؤسسة من خلال استحوادهم على نسب عالية من التصويت والضغط على مجلس الإدارة من حيث التحسين المستمر لأداء المؤسسة على المدى القريب والبعيد. وتعزيز العلاقات مع المسيرين يفتح المجال أمام توحيد مصالحهم على حساب أقلية المساهمين مما يزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

على خلاف نظام الملكية المشتتة أين نجد المساواة في فرص التصويت واتخاذ القرار بين المساهمين نظرا لملكيتهم عددا محدودا من الأسهم مما يقلل نوعا ما من فعالية الرقابة الممارسة من طرفهم على أداء المؤسسة، ويكون التركيز أكبر على تعظيم الأرباح في المدى القريب. وذلك يُضعف من تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويهدد استقرار المؤسسة في ظل حدة المنافسة مما يزيد من احتمال تلاعب المسيرين في صحة القوائم المالية مما يهدد الإفصاح والشفافية في المؤسسة.

لهذا تختلف طرق و ميكانزمات الرقابة باختلاف هيكل الملكية في المؤسسة لبلوغ الحوكمة الجيدة. ومهما اختلف هيكل المساهمين داخل المؤسسة تبقى الحاجة لصحة المعلومات من خلال الثقة التي يمنحها المدقق الخارجي.

ثالثا) التدقيق الداخلي وأثره على جودة التدقيق الخارجي:

زادت أهمية وظيفة التدقيق الداخلي خاصة بعد كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها فلاقت اهتماما واسعا سواء من طرف الباحثين أو الهيئات المهنية، التي تسعى لإيجاد إطار منهجي ومنظم لمهنة التدقيق الداخلي من خلال إصدار وتطوير المعايير المهنية.

حيث عرّفت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي على أنه "نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية، يهدف الى تقديم قيمة مضافة للمنظمة ويعمل على تحسين أدائها ويساعد في تحقيق أهدافها من خلال انتهاز مدخل موضوعي، لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية إدارة حوكمة الشركات"⁸.

وفيما يلي سنعرض ما يميز وظيفة التدقيق الداخلي في إطار حوكمة المؤسسات لنبين تأثير هذه الوظيفة على جودة التدقيق الخارجي:

- توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي بحيث يشمل فحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة العليا بالمعلومات التي تمكنها من التواصل مع باقي المستويات الإدارية.
- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها من خلال تفعيل نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف.

- توفير رقابة فعالة بتكاليف معقولة.

- تقديم الاستشارة ومساعدة الإدارة على التخطيط الاستراتيجي والرقابة على الأداء.

- تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.

- ضمان كفاءة الأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة.

يتبين مما سبق أهمية التطورات التي شهدتها وظيفة التدقيق الداخلي من خلال تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مما ينعكس بشكل إيجابي على باقي الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات بما يخدم كل الأطراف ذوي المصلحة.⁹ وقد توسع دور وظيفة التدقيق الداخلي مع زيادة المتطلبات التي فرضها قانون Sarbenes-Oxely، وهو يهدف إلى تحسين جودة حوكمة المؤسسات من خلال بيان رقم 404 الذي ألزم الإدارة بالتقييم والتوثيق والتقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية، مما انعكس على ضرورة تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي.¹⁰

وليتمكن المدقق الداخلي من تحقيق الرهانات الجديدة للمهنة وتقديم تقارير تخدم عدة فئات ولا تقتصر فقط على الإدارة العليا، كان لابد من تطوير المعايير المهنية لرفع مستوى الكفاءة والاستقلالية لدى المدقق الداخلي. حيث أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) معايير جديدة سنة 2003م مقسمة إلى فئتين: معايير الصفات المرقمة بالألف، ومعايير الأداء المرقمة بالألفين، تخص الفئة الأولى كل ما يتعلق بالأفراد والمؤسسات المعنية بممارسة مهنة التدقيق الداخلي من حيث المسؤوليات التي يتحملها المدقق الداخلي و أدائه واستقلالته، وتناولت كذلك العوامل التي تحسن جودة التدقيق الداخلي. أما الفئة الثانية فشملت مؤشرات قياس أداء المدقق الداخلي وكل ما يخص خطوات العمل من التخطيط حتى إصدار التقرير النهائي،

كما تم الإشارة الى تدقيق إدارة المخاطر. فقد أشار المعيار رقم (2130) بشكل مباشر بخصوص دور التدقيق الداخلي في تحسين عمليات الحوكمة من خلال تقييم أهداف المؤسسة ومدى تنفيذها في الواقع العملي وفق ما يخدم كل الفئات المعنية بنشاطها.¹¹

وبناءً على ماسبق نستنتج أن مهنة التدقيق الداخلي تشهد تطورات في ثلاثة جوانب أساسية وهي تقييم المخاطر والاستشارات و حوكمة المؤسسات، وبذلك أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال وظيفة دعماً أساسية للإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق وبشكل خاص التدقيق الخارجي.¹²

عادة ما تربط المدقق الخارجي علاقة تكاملية مع المدقق الداخلي، نظرا لطبيعة عملهما حيث لا يعوّض الواحد مكانة الآخر. فهناك مجال تعاون واسع بين المدقق الداخلي والخارجي كما أشار الى ذلك محتوى المعيار رقم 610 من معايير التدقيق الدولية.¹³

رابعا) نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التدقيق الخارجي:

بدء الاهتمام بالرقابة الداخلية في المنظمات مع بداية القرن العشرين، وبشكل خاص بعد أزمة الكساد العالمية، نظرا لضخامة المشاريع والظهور المكثف للشركات متعددة الجنسيات وشركات المساهمة التي تنفصل فيها الملكية عن التسيير. فتعددت الأنشطة داخل المؤسسة وأصبحت أكثر تعقيدا. وأدت هاته الأسباب إلى ضرورة بناء نظام رقابة داخلية فعال لتحقيق أهداف المنظمة .

كل ماسبق ذكره يبين لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية كشكل من أشكال الرقابة داخل المؤسسة مما ينعكس على جودة التدقيق الخارجي. فغالبا ما يشار إلى أن تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي يعتبر أحد أهم مراحل التدقيق ، التي تسمح بتحديد نطاق عمل المدقق، من حيث كمم الأدلة والقرائن ونوعيتها الواجب جمعها لإبداء الرأي حول عدالة ومصداقية الأداء في المؤسسة. فكلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالا كلما زادت نقاط القوة وقلت الإجراءات التحليلية الواجب اتخاذها من طرف المدقق . إذاً فتطوّر مناهج التدقيق كالمناهج المبني على أساس العينات أو المخاطر يركز بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية، بل النجاح في مهام التدقيق يبقى مرهونا بفعالية هذا النظام. فإذا كان عمل المدقق يبدأ بتقييم نظام الرقابة الداخلية فهو ينتهي بكتابة تقرير حول وضعية هذا النظام، مع ضرورة تقديم التوصيات التي يجدها المدقق مناسبة لمجلس الإدارة والمساهمين والإدارة العليا.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً) تقديم المنهجية العامة للدراسة

للتمكن من معالجة موضوع الدراسة من الجانب الميداني لا بد من اختيار المنهج العلمي المناسب لطبيعة البحث ومتغيراته الأساسية. فاعتمدنا على المنهج الوصفي - التحليلي لعينة من مكاتب المدققين الخارجيين للغرب الجزائري، بصفتهم الهيئة الممثلة للتدقيق الخارجي الإلزامي بالجزائر، ولاستخراج العلاقة والأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع استخدمنا النمذجة بالمعادلات الهيكلية عن طريق برنامج smart pls 3. وتم اختيار هذا الأسلوب لتحليل الظاهرة موضوع الدراسة لقدرته على تزويد الباحثين بنتائج أكثر دقة، لأنه يتناسب بشكل خاص مع المتغيرات الكامنة التي يصعب قياسها في العينات صغيرة الحجم. ويمكن تعريف النمذجة بالمعادلات الهيكلية "بأنها منهجية إحصائية تعتمد على مجموعة من الإجراءات مثل تقنية الانحدار المتعدد والتحليل العاملي، تستخدم لاختبار نموذج نظري بتطبيق سلسلة من معادلات الانحدار"، وبرنامج smart pls هو أحد البرامج المستعملة في النمذجة بالمعادلات الهيكلية، حيث يتناسب بشكل كبير مع تخصصات إدارة الأعمال. فنظرا لجودة النموذج المقدم وتناسبه مع طبيعة البيانات التي تخص الدراسة كل ذلك أدى الى اختيار هذا الأسلوب للتحليل.

ثانيا) عرض و تحليل نتائج الدراسة

(1) صدق وتباث الاستبيان

تم عرض الاستبيان على المحكمين بغرض التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان، ثم قمنا بالتعديلات اللازمة عليه قبل توزيعه على عينة الدراسة المتمثلة في 27 مكتب تدقيق خارجي بالغرب الجزائري. أما بخصوص اختبار التباث للتأكد من مدى صلاحية الاستبيان كأداة لجمع البيانات قبل تحليلها تم استخدام معامل ألفا كرونباخ الموضح من خلال الجدول رقم (01):

الجدول رقم : (01) معاملات التباث لمحاور الاستبيان

المتغيرات	معامل التباث ألفا كرونباخ
رقابة المساهمين	0,8577
مجلس الإدارة	0,8826
التدقيق الداخلي	0,8775
نظام الرقابة الداخلية	0,7001
جودة التدقيق الخارجي	0,8030
نسبة المعدل العام للتباث	93.4 %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج smart pls3

(2) تقييم صلاحية نموذج القياس

بعد تفرغ البيانات الخاصة بعينة البحث، وبغرض اختبار فرضيات الدراسة يقتضي استخدام برنامج smart pls3 تقييم صلاحية نموذج القياس، ويكون ذلك إذا تحقق شرط صدق التقارب كخطوة أولى، ثم شرط صدق التمايز كخطوة ثانية.

(1.2) تحقق شرط التقارب

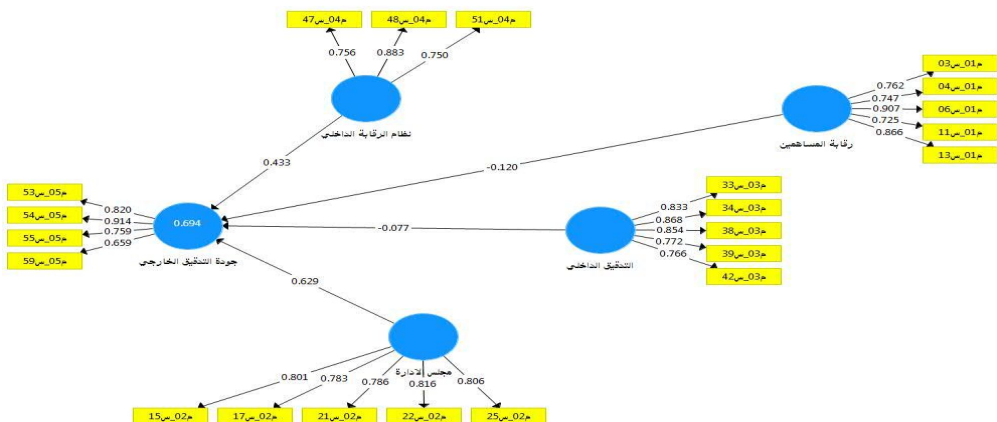
ليتحقق هذا الشرط يجب أن تفوق قيمة $\text{Outerloadings} \geq 0.70$ أي (مصدقية كل سؤال بمفرده ومدى تعبيره عن المتغير) وقيمة $\text{Average variance Extracted} \geq 0.50$ أي (مصدقية كل الأسئلة التي تخص المتغير معا) وقيمة $\text{composed Reliability} \geq 0.70$ أي (مصدقية كل متغيرات الدراسة معا).

الجدول رقم (02) القيم التي تعبر عن تقييم صلاحية النموذج القياسي للدراسة

المتغيرات	AVE	CR
رقابة المساهمين	0,648	0,901
مجلس الادارة	0,638	0,898
التدقيق الداخلي	0,672	0,911
نظام الرقابة الداخلي	0,638	0,840
جودة التدقيق الخارجي	0,630	0,870

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال مخرجات smart pls3

الشكل رقم (01) تقييم صلاحية نموذج الدراسة القياسي



المصدر: مخرجات برنامج smart pls 3

نلاحظ من الجدول رقم (02) وما هو موضح في الشكل رقم (01) أن شرط التقارب محقق.

2.2) تحقق شرط صدق التمايز

يتحقق هذا الشرط من خلال التأكد بعدم وجود تداخل بين العبارات (التي تعبر عن كل متغير في الدراسة) وبين المتغيرات فيما بينها. سنوضح ذلك من خلال الجدولين رقم (03) (04) كمايلي:

الجدول رقم (03) قيم Gross loading لا اختبار عدم التداخل بين عبارات محاور الدراسة

الأسئلة	رقابة المساهمين	مجلس الادارة	التدقيق الداخلي	نظام الرقابة الداخلي	جودة التدقيق الخارجي
م_01_س03	0,762	0,427	0,473	0,527	0,384
م_01_س04	0,747	0,541	0,468	0,462	0,332
م_01_س06	0,907	0,446	0,128	0,473	0,380
م_01_س11	0,725	0,470	-0,033	0,219	0,370
م_01_س13	0,866	0,321	0,055	0,383	0,232
م_02_س15	0,642	0,801	0,266	0,407	0,659
م_02_س17	0,374	0,783	0,475	0,450	0,735
م_02_س21	0,480	0,786	0,373	0,551	0,506
م_02_س22	0,394	0,816	0,630	0,520	0,533
م_02_س25	0,350	0,806	0,418	0,464	0,609
م_03_س33	0,193	0,328	0,833	0,543	0,381
م_03_س34	0,292	0,354	0,868	0,600	0,399
م_03_س38	0,284	0,551	0,854	0,535	0,479
م_03_س39	0,397	0,514	0,772	0,594	0,420
م_03_س42	0,026	0,421	0,766	0,631	0,487
م_04_س47	0,631	0,452	0,453	0,756	0,507
م_04_س48	0,221	0,526	0,673	0,883	0,685
م_04_س51	0,498	0,433	0,564	0,750	0,402
م_05_س53	0,222	0,475	0,137	0,442	0,820
م_05_س54	0,320	0,697	0,407	0,575	0,914
م_05_س55	0,277	0,525	0,557	0,694	0,759
م_05_س59	0,549	0,659	0,545	0,443	0,729

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج smart pls3

يتضح من القيم الظاهرة في الجدول (03) أعلاه أن شرط عدم تداخل العبارات التي تعبر عن محاور الدراسة قد تحقق في نموذج الدراسة، لأن كل قيم Gross loading لكل عبارة في المتغير الكامن الذي وضعت من أجل قياسه أكبر من قيمتها مع باقي متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (04) قيم Variable corelation لتقييم عدم التداخل بين المتغيرات الكامنة

التدقيق الداخلي	جودة التدقيق الخارجي	رقابة المساهمين	مجلس الادارة	نظام الرقابة الداخلي
التدقيق الداخلي	0,820			
جودة التدقيق الخارجي	0,535	0,794		
رقابة المساهمين	0,285	0,437	0,805	
مجلس الادارة	0,537	0,777	0,562	0,799
نظام الرقابة الداخلي	0,711	0,689	0,521	0,592

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج smartpls3

نلاحظ من خلال القيم الميمنة للتقارب (Variable corelation) بين المتغيرات الكامنة للدراسة في الجدول (04) أنها تحقق شرط عدم التداخل بين المتغيرات لأن قيمة مؤشر التقارب لكل متغير مع نفسه أكبر من قيمة تداخله مع باقي متغيرات الدراسة.

3) اختبار فرضيات الدراسة باستخدام طريقة مضاعفة حجم العينة bootstrap

لاختبار فرضيات الدراسة قسمنا عملنا الى قسمين أساسيين: أولاً تقييم صلاحية النموذج الهيكلي و القياسي معا، بحساب معامل GOF الذي يساوي 0.61، ونلاحظ أن قيمته عالية مما يبين صلاحية نموذج الدراسة. وبعد ذلك قمنا بحساب معامل التحديد R^2 لتبيان مدى قدرة المتغيرات المستقلة (آليات حوكمة المؤسسات) على تفسير المتغير التابع (جودة التدقيق الخارجي) ووجدنا قيمة R^2 قدرت بـ 0.69، مما يبين أن المتغيرات المستقلة للدراسة لها قدرة عالية على تفسير المتغير التابع لأن $R^2 \geq 0.67$. والقسم الثاني من متطلبات اختبار الفرضيات يتطلب حساب بعض المؤشرات التي سنعرضها في الجدول رقم (05):

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الفرضيات

	Hypotheses	Std. Error	T-Value	P-Value	
H1	رقابة المساهمين تؤثر على جودة التدقيق الخارجي	0.1501	0.7998	0.4239	مرفوضة
H2	مجلس الادارة يؤثر على جودة التدقيق الخارجي	0.1809	3.4774	0.0005	مقبولة
H3	التدقيق الداخلي يؤثر على جودة التدقيق الخارجي	0.1877	0.4079	0.6834	مرفوضة
H4	نظام الرقابة الداخلية تؤثر على جودة التدقيق الخارجي	0.2119	2.0455	0.0409	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات smart pls3

(1) اختبار الفرضية الأولى

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية رقابة المساهمين على جودة التدقيق الخارجي نلاحظ من الجدول رقم (05) أن قيمة T بين رقابة المساهمين وجودة التدقيق الخارجي بلغت 0.7998 وهي قيمة معنوية أقل من 2 وقيمة P بلغت 0.4239 وهي أكبر من 5%، إذا الفرضية الأولى مرفوضة.

ويمكن تفسير عدم تأثير آلية رقابة المساهمين على تحسين جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نظرا لضعف الرقابة الممارسة من طرف المساهمين وارتكازها على مجلس الإدارة في مؤسسات الأموال الجزائرية. وبالرجوع إلى نصوص المواد في أحكام القانون التجاري، خاصة الأحكام المنظمة لشركات المساهمة، نجد أن حقوق المساهمين تركز على حق الحصول على الأرباح، وحق التصويت، وبعض الحقوق المرتبطة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، والمدقق الخارجي وكذا حق عقد اجتماع الجمعية العامة.¹⁴

فيما لم يشر المشرع الجزائري إلى كيفية تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات المناسبة وفي التوقيت الملائم. وكذا لا يوجد أحكام خاصة تحمي فئة صغار المساهمين. كما أن القانون الداخلي للمؤسسات أحيانا لا يتضمن لائحة حوكمة المؤسسات التي يتم من خلالها تحديد واجبات ومسؤوليات المساهمين وكل الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة. وكذا الآليات التي تسمح للمساهمين بالرقابة والمسائلة.

(2) اختبار الفرضية الثانية

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية مجلس الإدارة على جودة التدقيق الخارجي نلاحظ من الجدول رقم (05) أن قيمة T بين مجلس الإدارة وجودة التدقيق الخارجي بلغت 3.4774 وهي قيمة معنوية أكبر من 2 وقيمة P بلغت 0.0005 وهي أقل من 5% إذا الفرضية الثانية مقبولة أي يوجد أثر إيجابي وعلاقة طردية بين مجلس الإدارة وجودة التدقيق الخارجي.

ونستخلص من النتائج المحصل عليها، أن مجلس الإدارة كآلية لتطبيق حوكمة المؤسسات له تأثير إيجابي على تحسين جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وهو أكثر آلية ساهمت في الرفع من ممارسة جودة التدقيق من بين باقي الآليات التي تم دراستها. أي كلما كان أداء مجلس الإدارة خاضعا لمبادئ حوكمة المؤسسات كلما ارتفعت جودة التدقيق.

وحسب رأينا وما تم الاطلاع عليه في الأحكام الصادرة في القانون التجاري المنضم مؤسسات الأموال في الجزائر أن هذا الأثر الإيجابي يرجع إلى تطوير الأحكام القانونية من خلال طرح إمكانية التسيير الثنائي أو النمط الحديث، الذي يعتمد على مجلس المديرين ومجلس المراقبة. فيختص مجلس المديرين بمهام التسيير فيما يركز مجلس المراقبة - الذي يشبه إلى حد كبير مجلس الإدارة في النمط التقليدي- على الرقابة والمسائلة وبالتالي تفعيل أداء مجلس المديرين.

فيتضح من خلال المواد القانونية من المادة رقم (610) حتى المادة رقم (673) التي تتضمن الأحكام القانونية الخاصة بمجلس الإدارة ومجلس المراقبة ومجلس المديرين.¹⁵ أن المشرع الجزائري أولى اهتماما كبيرا لتحديد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة الذي يعتبر السلطة العليا في المؤسسة، وكذا اعتماد مجلس المراقبة والمديرين يعد قفزة نوعية لتفعيل أداء مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات. وسنحاول ذكر الجوانب الإيجابية التي ساهمت في ذلك، وكذلك تبيان النقائص التي لاتزال قائمة من خلال مايلي:

حجم مجلس الإدارة في الجزائر يتراوح بين ثلاثة أعضاء و اثنا عشر عضوا مما يجعل حجمه معقولا، حيث أظهرت دراسات الباحثين بخصوص الحجم الأمثل لمجلس الإدارة في ظل الحوكمة، إلى أنه كلما كبر حجم المجلس كلما تأثر أدائه سلبا والعكس صحيح. و عليه يستحسن أن يكون حجم مجلس الإدارة معقولا ليكون أكثر فعالية.

بخصوص تعيين أعضاء مجلس الإدارة في ظل الحوكمة، يجب أن يكون من طرف المساهمين، وهذا ما نص عليه المشرع كما أشار لمدة تعيين العضو ب(06) سنوات كحد أقصى. بخصوص حقوق وواجبات أعضاء مجلس الإدارة فلا يحق للعضو أن ينضم لأكثر من خمسة مجالس لشركات مختلفة، وله الحق في مرتب سنوي إضافة إلى مكافآت أخرى. كما اشترط المشرع الجزائري للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة توفر بعض الشروط وهي الجنسية الجزائرية لأغلبية الأعضاء، وتوفير شرط النزاهة وكذا توفر صفة المساهم.

وبخصوص رئيس مجلس الإدارة يحق له اختيار مساعديه، وكذا يحق له تقديم الكفالات والضمانات الجبائية أو الجمركية، كما يحق له الفصل في القرارات التي تتعدل حولها أصوات أعضاء مجلس الإدارة، وكذا ممارسة رئاسة الإدارة العليا في الشركة في آن واحد.

نلاحظ مما ورد أعلاه العديد من الجوانب الإيجابية، بخصوص ممارسة مهام عضوية ورئاسة مجلس الإدارة، خاصة من حيث الحجم الذي له أثر كبير على فعالية هذا الجهاز. إلا أنه لا يزال يوجد بعض النقائص مقارنة بما تنص عليه مبادئ حوكمة المؤسسات. وسنبدأ أولاً بشرط امتلاك أسهم الضمان التي لا يمكن تداولها إلا بعد انتهاء العضوية، حيث ركز المشرع الجزائري على فكرة أنه امتلاك جزء من رأسمال، يجعل العضو أكثر حرصاً على حسن تسيير الشركة، فيما أغفل ما يمكن أن يوفره العضو المستقل، كونه محايداً ولا ينحاز لمصلحة فئة على حساب فئة أخرى. زيادة على القيمة المضافة التي سيقدمها لمجلس الإدارة بخبرته.

كما يجب أن نشير إلا أن المشرع الجزائري حاول تدارك هذه النقطة من خلال إزالة هذا الشرط، أي ملكية الأسهم، بخصوص أعضاء مجلس المديرين. في حال تبنت المؤسسة التسيير من خلال مجلسي المديرين والرقابة. ولكن لا يزال قائماً بالنسبة لأعضاء مجلس المديرين بالرغم من أنه يفترض أنهم يختصون بالرقابة وليس التسيير. كما لا يزال يسمح لرئيس مجلس أن يكون مديراً عاماً للشركة في آن واحد وهذا ما يضعف كذلك من فعالية مجلس الإدارة حسب مبادئ حوكمة المؤسسات.

كما أن المشرع الجزائري لم يشر تماماً إلى ضرورة تقسيم مجلس الإدارة إلى لجان أساسية تمارس المهام حسب اختصاص كل لجنة، خاصة لجنة التدقيق التي بينت الدراسات والأبحاث في ظل حوكمة المؤسسات أهميتها البالغة لتطبيق مبادئ الحوكمة. كما لم يشر المشرع الجزائري إلى عدد الاجتماعات وكيفية الحصول على المعلومات ووسائل الإفصاح والعرض عن القرارات المتوصل إليها.

إذن يمكن الاستنتاج أن تسيير شركات الأموال الجزائرية باتباع النمط الحديث أو الثنائية (مجلس المديرين والرقابة) ينعكس بشكل إيجابي على حوكمة هذه الأجهزة الرقابية الممثلة لمجلس الإدارة مع ضرورة تفعيلها أكثر في المستقبل، من خلال سد بعض الجوانب والفراغات القانونية، خاصة إمكانية الاستعانة بالخبراء المستقلين، وكذا الفصل بين رئاسة مجلس الإدارة والمديرية العامة.

(3) اختبار الفرضية الثالثة

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الخارجي
يشير الجدول رقم (05) أن قيمة T بين التدقيق الداخلي وجودة التدقيق الخارجي بلغت 0.4079 وهي قيمة معنوية أقل من 2 وقيمة P بلغت 0.6834 وهي أكبر من 5% إذا الفرضية الثالثة مرفوضة.

يتبين من خلال النتائج أعلاه بعد إجراء التحليل الإحصائي، أن التدقيق الداخلي لا يؤثر على تحسين جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة. ويرجع سبب ذلك حسب رأينا ومن خلال ما اطلعنا عليه من بحوث ودراسات إلى أن التدقيق الداخلي لا يزال لا يلقى الأهمية اللازمة كأداة داخلية للرقابة والتسيير، لا من جهة الميسرين ولا من جهة المشرع الجزائري. فلا يزال التدقيق الداخلي غير إلزامي وحتى إن وجدت خلية تدقيق داخلية في المؤسسة، فغالبا ما يكون الهدف من خلقها هو تقييم الأداء ومراقبة مدى احترام الإجراءات والقوانين. ولا يوجد إدراك ووعي كافٍ من طرف المدققين الداخليين في الجزائر بحجم التطور الهائل الذي يشهده التدقيق الداخلي على المستوى الأكاديمي أو المهني. ويظهر ذلك جليا في معايير التدقيق الدولية التي وضعت رهانات جديدة أمام المدقق الداخلي، سواء من حيث مشاركته في إدارة المخاطر أو متابعة تطبيق عمليات الحوكمة، أو دوره كمستشار للإدارة العليا في المؤسسة. وهذا ما يفسر عدم تأثير التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث على جودة التدقيق الخارجي. حيث أن مبادئ حوكمة المؤسسات تشير إلى أن التدقيق الداخلي أداة مهمة للمسائلة وضمان الشفافية والإفصاح العادل. ويعتبر المدقق الداخلي العين الساهرة لمجلس الإدارة للتأكد من سلامة ودقة الأنظمة داخل المؤسسة، وذلك يرجع لدوره الهام في تحديد نقاط الضعف والقوة، كما يراقب سلوكيات وتصرفات الميسرين المالية وغير المالية في كافة مجالات ممارسة نشاط المؤسسة.

كما أن التدقيق الداخلي في مجال حوكمة المؤسسات يلقي الدعم من طرف لجنة التدقيق التي تكفل ضمان الاستقلالية، وتنسيق المهام مع المدقق الخارجي. و غياب لجنة التدقيق وعدم اعتمادها في غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كذلك يفسر ضعف آلية التدقيق الداخلي وبالتالي عدم تأثيرها على تحسين جودة التدقيق.

4) اختبار الفرضية الرابعة

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية نظام الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي في الجدول رقم (05) نجد أن قيمة T بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التدقيق الخارجي بلغت 2.0455 وهي قيمة معنوية أكبر من 2 وقيمة P بلغت 0.0409 وهي أقل من 5% إذا الفرضية الرابعة مقبولة. أي يوجد أثر إيجابي وعلاقة طردية بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التدقيق الخارجي .

يتبين من خلال النتائج أعلاه بعد إجراء التحليل الإحصائي أن نظام الرقابة الداخلية يؤثر بشكل إيجابي على تحسين جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة. ويرجع سبب ذلك إلى اهتمام المؤسسات بتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، منذ انتهاء

الجزائر اقتصاد السوق الحر، وماتبعه من إصلاحات غيرت مفهوم تسيير المؤسسات، وأولت أهمية كبيرة لاعتماد أساليب التسيير العلمية الحديثة، لاسيما أساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية على حد سواء. هذا ما جعل آلية نظام الرقابة الداخلية تؤثر بشكل إيجابي على تحسين جودة التدقيق الخارجي.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة؛ تبين أثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات، المتمثلة في رقابة المساهمين ومجلس الإدارة والتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، باعتبارها الآليات التي ركزنا عليها في هاته الدراسة على تحسين جودة التدقيق الخارجي.

وكذلك تبين أهمية تطبيق آليات حوكمة المؤسسات، ودورها الأساسي في تحسين وتفعيل جودة مهنة التدقيق، وذلك يتجسد في الحرص على تطبيق توصيات المدقق، مما يحسن من نظام الرقابة والتحكم في المؤسسة. ومن خلال التغذية العكسية تتحسن جودة التدقيق الخارجي مستقبلا.

وبإلقاء الضوء على الميدان باتخاذ عينة من المدققين الخارجيين في الغرب الجزائري، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية والتي بواسطتها استطعنا التوصل الى النتائج التالية:

فيما يخص اختبار الفرضية الأولى يوجد (أثر ذو دلالة إحصائية لآلية رقابة المساهمين على جودة التدقيق الخارجي) ثم رفض هذه الفرضية. ويرجع ذلك حسب ما تطرقنا اليه في الجانب النظري وآراء المدققين الخارجيين في الجانب الميداني. و حسب رأينا الشخصي إلى طبيعة المؤسسات في البيئة الجزائرية، خاصة مؤسسات القطاع الخاص كون غالبيتها عائلية، أي لا تشترط مستوى علميا معيناً لقبول المساهمين للاستثمار ضمن رأسمالها، كونهم من نفس العائلة. وأحيانا نقص الخبرة في مجال إدارة الأعمال، يجعل المستثمر حريصا على تحقيق الأرباح في المدى القصير ويهمل المدى البعيد. إضافة الى عدم الحرص على انضمام أعضاء مستقلين ضمن مجلس الإدارة خوفا من إفشاء الأسرار الداخلية، باعتبار العضو المستقل ليس فردا من نفس العائلة. و حتى المشرع الجزائري يشترط ملكية أسهم الضمان للانضمام إلى مجلس الإدارة، ولم يشر في النصوص القانونية إلى إمكانية الاستعانة بالخبراء الخارجيين. فضعف جهاز مجلس الإدارة يعتبر بمثابة مرآة تعكس ضعف رقابة المساهمين.

و فيما يخص المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام، أو من تملك الدولة أكبر نسبة مساهمة في رأسمالها، فيميل المسكرون وأعضاء مجلس الإدارة إلى الرفع من نتائج المؤسسة للحصول على أكبر مكافآت ممكنة، أكثر من اهتمامهم باستمرارية المؤسسة على المدى البعيد.

إذن ضعف رقابة المساهمين واعتماد المساهمين بشكل خاص على الرقابة من خلال الجمعية العامة والمدقق الخارجي ومجلس الإدارة، يفسر عدم تأثيرها على تحسين جودة التدقيق الخارجي وبالتالي هي بحاجة الى امثال لمبادئ الحوكمة لجعل الرقابة أكثر فعالية مستقبلا .

أما الفرضية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية مجلس الإدارة على جودة التدقيق الخارجي) ثم قبول هذه الفرضية، أي يوجد أثر إيجابي وعلاقة طردية بين مجلس الإدارة وجودة التدقيق الخارجي . ويرجع ذلك الى أن المشرع الجزائري يولي أهمية بالغة لإصدار الأحكام التي تنظم هذا الجهاز، وخاصة من خلال إمكانية الاستعانة بمجلس المراقبة ومجلس المديرين. مما جعل المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيق هذه الأحكام، و مما انعكس بشكل إيجابي على فعالية هذا الجهاز مقارنة بما تنص عليه مبادئ حوكمة المؤسسات، وأدى إلى وجود أثر إيجابي على تحسين جودة التدقيق.

كما توصلنا بخصوص اختبار الفرضية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية التدقيق الداخلي على جودة التدقيق الخارجي) ثم رفض هذه الفرضية. فيرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها: عدم إدراك ووعي المسؤولين، بأهمية خلق خلية تدقيق داخلي، للمساهمة في تفعيل أساليب التسيير داخل المؤسسة خاصة، كون التدقيق الداخلي اختياريا وليس إلزاميا. كما أن عدم إدراك المدققين الداخليين أنفسهم لأهم التطورات والتوجهات الحديثة في ميدان التدقيق الداخلي، يجعل ممارستهم تقتصر على رقابة الأداء فقط، مما ينقص من فعالية هذه الوظيفة. زيادة على صعوبة تحقيق الاستقلالية التامة للمدقق الداخلي، وتعرضه للعديد من الضغوطات مما يزيد الشك في مصداقية تقاريره، وإمكانية الانحياز إلى طرف على حساب الأطراف الأخرى وخاصة الإدارة العليا. مما يجعله -حتى وإن وُجد كوظيفة دائمة في المؤسسة- بعيدا عن تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وهذا ما يفسر عدم تأثير هذه الآلية على جودة التدقيق الخارجي. حيث يبقى مجال التكامل بين وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي بعيد المنال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وأخيرا اختبار الفرضية الرابعة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية نظام الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الخارجي) ثم قبول هذه الفرضية، أي يوجد أثر إيجابي وعلاقة طردية بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التدقيق الخارجي. ويرجع ذلك الى أن المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيق بعض إجراءات الرقابة الداخلية، كما أن تقنيات التسيير وتقييم الأداء تلقى مجال تطبيق واسع خاصة في المؤسسات الخاصة، مما يفسر تأثير هذه الآلية بشكل إيجابي على تحسين جودة التدقيق الخارجي.

وعلى ضوء ماسبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة زيادة وعي المساهمين، وتوفير المعلومات اللازمة لهموفي التوقيت المناسب، وتفعيل الآليات التي تمكنهم من المسائلة.
- ✓ ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية والتشريعية التي تنظم عمل الشركات وخاصة شركات المساهمة، من خلال تفعيل دور مجلس الإدارة .
- ✓ إخضاع المدققين الداخليين للتدريب وإطلاعهم على الإصدارات والمستجدات الدولية.
- ✓ إلزام المدققين الخارجيين بعرض النتائج المتوصل إليها من خلال القيام بمهام التدقيق الخارجي الإلزامي، بما يخدم جميع أصحاب المصالح والأطراف ذوي العلاقة بالتساوي.

الهوامش والمراجع:

- ¹.MASMOUDI AYADI Wafaa (mécanismes de gouvernance et qualité de l'audit externe : le cas français), la revue gestion et organisation, vol 05, 2013
- ².DUMONTIER Pascal ET Autre (la qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises : cas tunisien), revue de comptabilité, contrôle, audit et institution, tunisi, 2006
- ³.ابراهيم علي الجزراوي و بشرى فاضل، (أنموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، بغداد- العراق، 2014، ص 333.
- ⁴.عبد السلام ابراهيم وفاضل عباس كريم، (حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة – دراسة تحليلية-)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2008، ص 166.
- ⁵.جميل أحمد وسفير محمد، (تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح)، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 15.
- ⁶.DUMONTIER Pascal et autres, (la qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises- le cas tunisien), op cit, p 08-09.
- ⁷.MASMOUDI AYADI Wafa, (mécanismes de gouvernance et qualité de l'audit externe – le cas français), op cit, 2013, p185.
- ⁸.فيحاء عبد الله يعقوب ومحمد سلمان عزوي، (أثر حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي – دراسة ميدانية-)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد العراق، 2008، ص 333.
- ⁹.مسعود دراوسي و ضيف الله محمد الهادي، (فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، يومي 06/07 ماي 2012، بسكرة – الجزائر، ص 08.
- ¹⁰.انعام محسن زويلف و محمد العبدلي، (أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي)، ملتقى علمي حول حاكمية المؤسسات، الأردن، 2015، ص 07.
- ¹¹.مسعود دراوسي و ضيف الله محمد الهادي، مرجع سابق، ص 09-11.
- ¹².احمد حلمي جمعة، (إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي)، المؤتمر العلمي الثالث إدارة المعرفة في العالم العربي، الأردن، 27/29 ماي 2004، ص 2-5.
- ¹³.زهرة حسن عليوي و فاطمة صالح مهدي، (تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لإنجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2011، ص 307.
- ¹⁴.المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 25 أفريل 1993م، (المتضمن تعديل القانون التجاري)، الجريدة الرسمية العدد 27، المؤرخة في 25 أفريل 1993م.
- ¹⁵.المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 25 أفريل 1993م، (المتضمن تعديل القانون التجاري)، الجريدة الرسمية العدد 27، المؤرخة في 25 أفريل 1993م.

دور شركة الكهرباء والطاقة المتجددة في تفعيل البرنامج الوطني لتحقيق التنمية
المستدامة - دراسة تحليلية قياسية لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية-

The Role of Electricity and Renewable Energy Company in the Activation of the
National Sustainable Development Program:

An Analytical Study of Electricity Production by Solar Energy

تاريخ الاستلام: 2018/06/28

تاريخ قبول النشر: 2018/08/23

دين مختارية*

أ.د. زرواط فاطمة الزهراء**

طالبة دكتوراه

أستاذة التعليم العالي

جامعة مستغانم - الجزائر

جامعة مستغانم - الجزائر

الملخص :

تعتبر الطاقة المتجددة من أهم الثروات التي تزخر بها الجزائر وقد تزايد الاهتمام بها مؤخرا خاصة بعد انهيار أسعار النفط هذا من جهة ، و التوجهات العالمية حول خفض الانبعاثات الكربونية التي تؤدي إلى تلوث البيئة من جهة أخرى التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض ، و انطلاقا مما سبق فقد عمدت الجزائر إلى إبرام عقود مع شركاء أجنبية من أجل البدء في برامجها من أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة خاصة الشمسية منها والممتد إلى غاية سنة 2030 الذي يطمح إلى إدماج 40% من الطاقة المنتجة في الجزائر بالطاقات المتجددة و على هذا الأساس تم إنشاء شركة مخصصة تهدف إلى تجسيد هذه الرؤية ألا وهي شركة الكهرباء والطاقة المتجددة بمدينة غرداية أين بدأت في إنجاز 23 مركز لإنتاج الطاقة بقدرة 343 ميغاواط عبر الجنوب الشرقي والجنوب الغربي والوسط ، والغرض من هذا البحث أننا نقف على هذا البرنامج ومدى تطبيقه من طرف الشركة والآفاق المستقبلية له.

الكلمات المفتاحية : الطاقات المتجددة ، الطاقة الشمسية ، البرنامج الوطني ، التفعيل .

Abstract:

Renewable energy is considered to be one of the paramount resources in Algeria. It has gained growing attention especially after the collapse of oil prices and the universal stances regarding carbon emissions which lead to pollution, which in return induces global warming. Due to this chain of events, Algeria started to sign contracts with foreign partners in order to launch its programs.

* e-mail: dinemokhtaria907@gmail.com

** e-mail: fzerouat@yahoo.fr

The most significant one would be the national renewable energy program, more particularly solar energy, which will be extended until 2030. This program aims at integrating 40% of the produced energy with the renewable one in Algeria. The realization of this vision requires the high-quality electricity and renewable energy company of 'Ghardaya'. The latter launched the implementations of 23 energy production centers with 343 Megawatts capacity, across the south-east, middle and south-west. The purpose of this study is to analyze the extent to which this program is applied by the company and explore its future horizons.

Keywords: renewable energies, solar energy, national program, activation

مقدمة :

إن الجزائر البلد القارة مثلما يصفها البعض لم يكن وصفا جازافيا بل كان حقيقة لبلد مترامي الأطراف يزخر بإمكانات بشرية و طبيعية هائلة يمكن لأي منها أن تشكل ميزة نسبية يستطيع الاقتصاد الوطني أن ينطلق منها لبناء باقي القطاعات ، حيث نجد في الجزائر كل مقومات النهضة فنجد حوالي 40 مليون نسمة غالبيتهم شباب أي قوة بشرية قابلة للاستغلال كما نجد مقومات طبيعية من بترول و غاز و أراض فلاحية تبلغ مساحتها 8 ملايين هكتار لا يستغل منها سوى 1 مليون و مساحة شاسعة و تنوع حضاري و جغرافي يجعل منها مقصدا سياحيا جذابا لا ينقصه إلا اليسير من التهيئة لاستغلاله ، إضافة إلى هذا كله هناك ثروة قد نحسد عليها هي من نعم الله ألا و هي المصادر المتنوعة للطاقة المتجددة و على رأسها الطاقة الشمسية أين تزخر الجزائر بكم هائل من ساعات الشمس مع سماء صافية و مساحات شاسعة يمكن من خلالها الإنتاج و الإكتفاء الذاتي من الكهرباء عبر هذه الوسائط بل و تصدير فائض هائل منها نحو الخارج و هذا ما تسعى إليه الجزائر في برنامجها الوطني ببلوغ إنتاج 22000 ميغاواط لتبقي 12000 منها للداخل و الباقي تقوم بتصديره نحو الخارج بحلول سنة 2030 أين تنصب هذه التوجهات في عملية تنوع مصادر الطاقة في الجزائر استهلاكا و تصديرا ، و مما لا شك فيه أن هذه الأهداف تحتاج إلى دراسة مستفيضة لكشف سبل الاستغلال و توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وموارد مالية معتبرة و توجيهها توجيها حكيما أي الاستخدام الرشيد لهذا النوع من الطاقات ، و من خلال ما سبق يمكن إيجاد قيمة إضافية هامة في الاقتصاد الوطني إسمها الطاقة المتجددة في الجزائر.

أهمية البحث :إن قطاع الطاقات المتجددة بدأ يحظى باهتمام الحكومة الجزائرية نظرا لحاجتها الملحة إليه خاصة مع نزوب الطاقة التقليدية من جهة و النوع الآخر من الطاقات تعد طاقات نظيفة صديقة للبيئة من جهة أخرى خاصة و أن الجزائر تزخر بطاقة هائلة من الشمس في جنوبنا الكبير على وجه الخصوص إذا تم استغلالها بشكل أمثل ستحقق لنا اكتفاء ذاتي و يمكن تصديرها إلى الخارج بحلول 2030 ما يقارب 12000 ميغاواط ،علما أنه يتم تصدير الطاقة الشمسية في الوقت الحالي إلى تونس و ليبيا و ما سبق مدرج ضمن أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي يسعى إلى استغلال هذه الثروات الطبيعية وتخفيف الضغط على الطاقات الأحفورية لزيادة كمية الاحتياطي منها.

هدف البحث :من خلال الورقة البحثية هذه نسعى إلى إعطاء نظرة عن الشخص المعنوي المسؤول الوحيد عن استغلال و إنتاج الطاقات المتجددة ألا وهي شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة SKTM المتكفلة بتطبيق أو تحقيق أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ،و الوقوف على مدى تحقيق هذه الشركة لهذا البرنامج و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية الاجتماعية و البيئية ،إضافة إلى هذا سنقوم بدراسة تحليلية قياسية للطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء .

المنهج المستخدم :يعتمد البحث في جزئه النظري على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال التعرف على شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة و تطبيقها للبرنامج الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ،أما الجزء التطبيقي فيعتمد على دراسة تحليلية قياسية لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد من خلال Eviews.

الإشكالية :من خلال المعطيات السالفة الذكر، و بغية الوصول لهدف الدراسة ارتأينا أن تكون إشكالية البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تفعيل شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة للبرنامج الوطني لأجل تحقيق تنمية مستدامة؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا الورقة البحثية إلى ثلاث محاور :

أولا :لمحة عامة عن مؤسسة الكهرباء و الطاقات المتجددة

ثانيا :مدى تفعيل شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة للبرنامج الوطني في تحقيق التنمية المستدامة

ثالثا :دراسة تحليلية قياسية للطاقة الشمسية

أولا: لمحة عامة عن مؤسسة كهرباء وطاقات متجددة

1/ المؤسسة و قطاعها الاقتصادي :شركة كهرباء و طاقات متجددة المعروفة اختصارا بـ SKTM هي شركة ذات أسهم SPA برأس مال قدره 38 700 000 000 دينار و تعود كل أسهمها إلى مجمع سونلغاز، متخصصة في إنتاج الكهرباء عبر الوقود الأحفوري (غاز، وقود) في مناطق الشبكة المعزولة بالجنوب الجزائري و كذلك باستغلال الطاقات المتجددة عبر كامل أنحاء الوطن¹.

يعود إنشاء شركة كهرباء طاقات متجددة الى إعادة هيكلة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE والتابعة لنفس المجمع لتصبح مختصة في الإنتاج على مستوى الشبكة المترابطة وبالتالي حصلت شركة كهرباء طاقات متجددة من هذه العملية على 26 مركز انتاج كهرباء عبر الديزل ومركز انتاج عبر توربين غاز على مستوى 06 ولايات هي المنيعية بشار تندوف ادرار تمنراست واليزي. تقوم على تسيير هذه المراكز وحدتين جهويتين وحدة لانتاج الجنوب الشرقي USPE ومقرها في تقرت ووحدة الإنتاج للجنوب الغربي UPSO ومقرها في بشار، و إنتاج الكهرباء في الشبكة المعزولة هو من اختصاص الشركة إضافة إلى ذلك تعتبر هذه الأخيرة المسؤول الوحيد المتخصص في إنتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة عبر كامل التراب الوطني².

2/ مبررات إنشاء شركة كهرباء طاقات متجددة :لم يأتي إنشائها عن فراغ أو عن طريق تجزئة شركات سونلغاز إنما كان للأهداف التالية :

-التخصص في تسيير معدات الإنتاج المخصصة للشبكة المعزولة نظرا لخصوصية مناطق الجنوب من حيث الظروف المناخية القاسية و الاستثنائية و بعد المسافات و الأهمية الاقتصادية للجنوب في الاقتصاد الوطني.

-الوقوف على تطلعات سكان الجنوب من أجل الاستمرارية في التزود بالكهرباء و نوعية الخدمات.

-التوجه الاستراتيجي للدولة في تحقيق البرنامج الوطني الطموح في تطوير الطاقات المتجددة³.

3/ أهم مهام شركة كهرباء طاقات متجددة :

-إنتاج الكهرباء بالوسائل التقليدية باستعمال الوقود الأحفوري في المناطق التابعة للشبكة المعزولة و كذلك إنتاج الكهرباء عبر الوسائل المتجددة في الوطن .

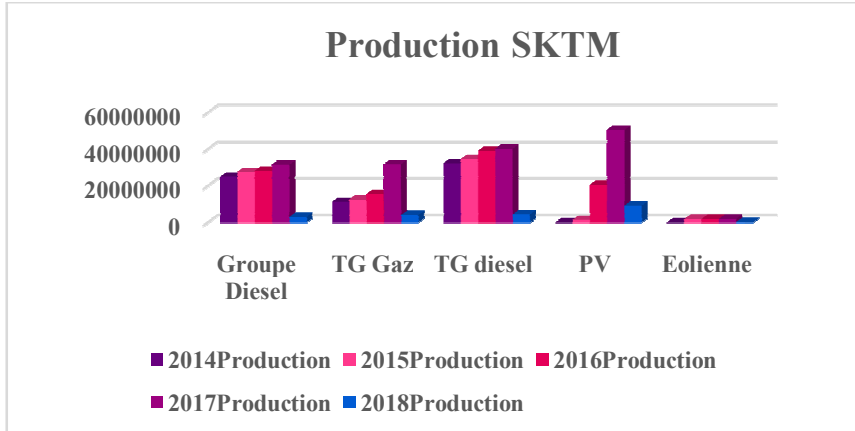
-تطوير المنشآت القاعدية لإنتاج الكهرباء في الشبكة المعزولة في الجنوب مع أعمال الهندسة و الصيانة.

-تسويق الطاقة المنتجة لمؤسسات التوزيع SD

-الالتزام بكل العمليات بغض النظر عن طبيعتها سواء كانت مالية -تجارية -صناعية -مدنية أو عقارية متعلقة بالهدف الاجتماعي للشركة في إطار سياسة الدولة للسكان والعمل على تحفيز و ضمان تطور هذه العمليات⁴.

4/تطور إنتاج الكهرباء للشركة⁵:

الشكل رقم (01): تطور إنتاج الكهرباء من 2014 إلى الثلاثي الأول من 2018



المصدر: شركة الكهرباء والطاقة المتجددة SKTM

الجدول رقم (01): تطور حجم ونسبة إنتاج الطاقات التقليدية والمتجددة من 2011-2016 (الوحدة: Gw/h)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
%30.28	39,68%	51,89%	61,27%	66,60%	57,72%	91,34%	نسبة قدرات الإنتاج بمولدات الديزل
%30.19	35,50%	39,55%	38,73%	33,40%	42,28%	8,66%	نسبة قدرات الإنتاج بتوربينات الغاز
%22.36	24,82%	8,56%	%00,0	%00,0	%00,0	0,00%	نسبة قدرات الإنتاج بالطاقات المتجددة
%100	100%	100%	100%	100%	100%	100%	نسبة قدرات الإنتاج الكلية
665,2	281,1	277,96	248,52	259,36	412,97	459,71	مجموع الإنتاج بمولدات الديزل
356,5	544,01	486,86	434,56	336,72	125,5	6,53	مجموع الإنتاج بتوربينات الغاز
477,4	224,01	34,81	-	-	-	-	مجموع الإنتاج بالطاقات المتجددة
1499,1	1049,12	799,63	683,08	596,08	538,47	466,24	مجموع الإنتاج الكلية

المصدر: شركة الكهرباء والطاقة المتجددة SKTM

-التعليق على النتائج: انطلاقا من الجدول⁶ و الشكل البياني السابق نلاحظ تطور القدرات الإنتاجية للكهرباء لمناطق الشبكة المعزولة بنسبة ثابتة بمعدل حوالي 30% وذلك نتيجة لتطور الطلب على الكهرباء مع استعاب هذا الطلب بالمزيد من الاستثمارات المتمثلة في اقتناء مولدات

جديدة وصيانة القديمة منها لزيادة إنتاجها والاعتماد أكثر على توربينات الغاز مقابل مولدات الديزل و ذلك لتقليل التكلفة وزيادة الإنتاج مع ملاحظة أثر دخول إنتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة على هيكل القدرات الكلية أين بلغ نسبة 24,82% في ظرف عامين وتمثل هذه النسبة القيمة المضافة للشركة من أجل إنتاج الكهرباء في الجنوب الكبير علما أن هذه النسبة اتفقت سنة 2017 نتيجة دخول مراكز أخرى للاستغلال بالإضافة إلى مشروع إنتاج 4000 ميغاواط الذي هو في طور الدراسة و الذي من المفترض أن يكون جاهز للاستغلال سنة 2018. و من ناحية الإنتاج نلاحظ الانخفاض التدريجي للإنتاج بمولدات الديزل في هيكل إنتاج الكهرباء من 98,60% سنة 2011 إلى 26,79% سنة 2016 بينما العكس بالنسبة للإنتاج بتوربينات الغاز من 1,40% سنة 2011 إلى 51,85% سنة 2016 مع نفس الملاحظة للإنتاج بالطاقات المتجددة من 4,35% سنة 2015 إلى 21,35% سنة 2016 هذا يدل على تبني الشركة خط خفض الإنتاج بمولدات الديزل نتيجة ارتفاع تكلفتها مع الأخذ بالطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي.

5/آفاق الشركة في المستقبل: إن لشركة كهرباء وطاقات متجددة آفاق مستقبلية واسعة مستمدة من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و التي تعمل على تحقيقه وفقا لرؤى الحكومة الجزائرية و الذي يسمح للجزائر بالدخول في عملية تنويع مصادر الطاقة ،يستهدف هذا البرنامج 22000 جيغاواط آفاق 2030 أين سيتم تصدير 10000 جيغاواط نحو الخارج و 12000 جيغاواط للتنمية المحلية و ذلك في حالة تحقق الشروط المعتمدة في هذه التقديرات ،يستهدف كذلك هذا البرنامج الوصول إلى 40% من الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية في الجزائر عبر الطاقات المتجددة بحلول 2030 و 40% من الطلب الصناعي الوطني⁷ على الكهرباء بحلول 2020.

الجدول رقم (02): التقديرات المستقبلية⁸ حتى سنة 2021

2021	2020	2019	2018	آفاق تطور قدرات الإنتاج (Mw/h)
594	594	576	540	توربينات الغاز
354,8	359	418	418	مولدات الديزل
411,4	397,7	384,2	364,5	الطاقات المتجددة
1360,2	1350,7	1378,2	1322,5	قدرات الإنتاج لشركة كهرباء وطاقات متجددة
2021	2020	2019	2018	آفاق تطور إنتاج الكهرباء (Gw/h)
914,9	842,4	777,2	718,3	توربينات الغاز
490,4	451,6	416,6	385	بمولدات الديزل
568,7	548,1	527,9	498,3	بالطاقات المتجددة
1974	1842,1	1721,7	1601,6	مجموع الإنتاج لشركة كهرباء وطاقات متجددة

المصدر: شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة SKTM

ثانيا :مدى تفعيل شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة للبرنامج الوطني في تحقيق التنمية المستدامة

1/التعرف على البرنامج الوطني :إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية ،وتنوع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر ،سيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع ،و إدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات) ،الطاقة الحرارية والأرضية ،وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية⁹.
علما أن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22 000 ميغاواط ،حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020 و عند اكتمال حصة 22000 ميغاواط سيتم تخصيص 12000 منها للتنمية المحلية و 10000 الباقية مخصصة للتصدير نحو الخارج¹⁰.

حيث سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 40٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء ،علما أن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة ،سيسمح بإدخار 300 مليار مترمكعب من حجم الغاز الطبيعي ،أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.و وفقا للأنظمة المعمول بها ،فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب ،كما أن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة و النتائج المزدوج ،و تدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث و التطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث و التطوير مثل مركز البحث و التطوير للكهرباء و الغاز بغرداية ،الوكالة الوطنية لترقية و ترشيد استعمال الطاقة ،مركز تطوير الطاقات المتجددة و وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية¹¹.
كما تم برمجة مجموعة من المشاريع المستقبلية للطاقات المتجددة ،إلا أن أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة 2011 - 2030 ،و الشكلاان المواليان يوضحان القدرات الحالية و الأهداف المسطرة في سنة 2030.

الشكل رقم (02): القدرات الحالية والأهداف المسطرة¹² لـ 2030

الشكل رقم (2-3): القدرات المركبة حاليا.

الشكل رقم (1-3): أهداف الطاقة المتجددة 2030.



المصدر: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، نبذة عن الطاقة المتجددة، الجزائر 2012، ص 01.

الجدول رقم (03): الإنجازات المتوقعة من البرنامج الوطني¹³ للطاقة المتجددة 2030-2011

السنة	الطاقة الشمسية المركزة	الخلايا الفوتوفولطية	طاقة الرياح	الإجمالي
2013	25	6	10	41
2015	325	182	50	557
2020	1500	831	270	2601
2030	7200	2800	2000	12000

المصدر: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مرجع سابق، ص 04.

2/مراحل تنفيذ مخطط البرنامج الوطني للطاقات المتجددة :

1-2/من الثلاثي الأول لسنة 2016 مشاريع أنجزت و أخرى في طور الإنجاز: في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، أنجزت شركة كهرباء وطاقات متجددة في الثلاثي الأول من 2016 حوالي 130 Gw/h من الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة وهو ما يمثل قدرة مركبة من 173 ميغاواط، كما تم إنجاز 85 ميغاواط وهي في طور الربط بالشبكة ونحو 75 ميغاواط في طور الإنجاز، حيث من المقرر استلامهم قبل نهاية النصف الأول من العام الجاري.

وقد عرفت المرحلة التجريبية من هذا البرنامج استلام مشروعين للطاقات المتجددة المتمثلة في المزرعة الريحية بأدرار (كابتان) بقدرة 10 ميغاواط، و محطة للطاقة الشمسية الضوئية بغرداية قدرة (1.1 ميغاواط) تتكون من 6000 لوحة ضوئية. إضافة إلى هذا تم إطلاق مشروع لإنتاج 343 ميغاواط من الطاقة الشمسية الضوئية في الهضاب العليا قطب عين صالح أدرار، تيميمون، و الشبكات المعزولة للجنوب و تم الشروع في تسليم محطات توليد الطاقة

الكهروضوئية التي تم إنجازها في هذا الإطار بداية 2015 و يتعلق الأمر بمحطات جانت بولاية إليزي (03 ميغاواط) التي دخلت حيز الخدمة في 02-2015، محطة كبرتان بأدرار (03 ميغاواط) و محطة أدرار (20 ميغاواط) التي دخلت حيز الخدمة في 10-2015، محطة تمنراست (13 ميغاواط) التي تم تشغيلها في 11-2015، وكذلك محطة تندوف (09 ميغاواط) التي تم تشغيلها في 12-2015 و بصفة عامة¹⁴ بلغ الناتج الإجمالي سنة 2015 ما يقدر بـ 48 ميغاواط. و تواصلت عملية التشغيل في 2016 باستلام محطات للطاقة الشمسية بقدرة 70 ميغاواط، و تتمثل في محطات: زاية كوننة بأدرار (06 ميغاواط) و رقان (05 ميغاواط) التي دخلت حيز الخدمة في 01-2016، تيميمون (09 ميغاواط) و عين صالح بولاية تمنراست (05 ميغاواط) التي دخلت حيز الخدمة في 02-2016، محطة أولف بولاية أدرار (05 ميغاواط) التي تم تشغيلها في 05-2016، الخنق بولاية الأغواط بقدرة (20 ميغاواط)، و عين البل بالجلفة (20 ميغاواط) كلف في 04-2016. وهكذا بلغ إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة 32.98 Mw/h في 02-2016 منها: 19.24 Mw/h من الرياح و 13.75 Mw/h من الطاقة الضوئية¹⁵.

2-2/المشاريع المنجزة حتى 2017-12:

الجدول رقم (04): المحطات الشمسية المنجزة عبر كامل التراب الوطني¹⁶ من 2015-2017

المحطات	الاستطاعة (Mw)	التكاليف (الدينار)	عدد مناصب الشغل المنشأة
الجنوب الشرقي			
واد نشو (غرداية)	1.1	45.626.381	18
جانت (إليزي)	03	244.320.181	19
تمراست	13	426.951.825	19
عين صالح (أدرار)	05	235.268.145	17
واد الكبريت (سوق اهراس)	15	489.170.347	14
عين البل (الجلفة)	20	644.716.602	25
الخنق (الأغواط)	20	626.701.672	29
عين الملح (المسيلة)	20	737.032.445	20
الحجيرة (ورقلة)	30	917.522.825	22
الجنوب الغربي			
أدرار	20	728.178.799	20
كبرتان (أدرار)	03	156.357.942	17
تندوف	09	207.873.604	18
زاوية كونتة (أدرار)	06	268.815.367	18
رقان (أدرار)	05	230.644.464	17
تيميمون (أدرار)	09	340.417.540	18
أولف (أدرار)	05	231.707.705	21
سدرة الغزال (النعامة)	20	340.007.240	18
عين السخونة (سعيدة)	30	484.403.247	18
تلق (سيدي بلعباس)	12	353.648.700	19
لبيض سيدي الشيخ	23	405.445.582	18
(البيض)	12	353.648.700	19
	23	405.445.582	18

المصدر: شركة الكهرباء والطاقة المتجددة SKTM

3/الطاقات المتجددة في خدمة التنمية المستدامة في الجزائر:1-3/لتنمية بشرية مستدامة:تسليط الضوء على ضرورة الانتقال الطاقوي للبلاد التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات تم برمجة مجموعة من الخطوات الواجب اتباعها من طرف الجزائر لضمان أمنها ومستقبلها الطاقوي وهذا بالاعتماد أساسا على التنمية البشرية المستدامة و ترشيد الموارد النفطية و تطوير الطاقات المتجددة انعقد هذا اللقاء من طرف مجموعة من الخبراء في مجال الطاقة حيث دعى هؤلاء الخبراء بضرورة الانتقال الطاقوي الذي أصبح اليوم أولوية من خلال التنمية البشرية المستدامة و هذا بالاعتماد على قدرات الشباب الجزائري حيث تم الكشف على أن الدول المتقدمة الكبرى أعطت الأولوية لأمنها الطاقوي على حساب الانتقال الطاقوي بالاعتماد أساسا على التنمية البشرية المستدامة ،و من جهتها أكدت على ضرورة تطوير الطاقة المتجددة بهدف الحفاظ على المصادر الأحفورية وكذا مشاريع الجزائر التي أنجزت أو التي بدأت حتى الآن لدعم تنفيذ البرنامج الوطني وكذا تطوير الطاقة المتجددة التي هي من صلاحيات مركز تطوير الطاقات المتجددة الذي مقره في ولاد فايت بالجزائر العاصمة ،كما تم مناقشة الجوانب المتعلقة بترشيد استعمال الطاقة والاستراتيجية الواجب اتباعها من قبل الجزائر قصد إنشاء اقتصاد طاقوي وهذا من اختصاص لجنة ترقية و ترشيد استعمال الطاقة¹⁷.

2-3/أهمية الطاقات المتجددة في التنمية المستدامة :حيث عرض مركز البحث و التطوير تجربته في مجال الطاقات المتجددة بما في ذلك إدخال الكهرباء ل 18 قرية ي الجنوب بالطاقة الشمسية ،و المساعدة فيما يخص الصيانة للألواح الشمسية هذه القرى و تنصيب محطات قياس الأرصاد الجوية أيضا ،وكذا تم عرض دراسة التهجين للطاقة الشمسية لمحطات الديزل الجنوبية و تقييم إمكانات الطاقة الشمسية¹⁸ في مختلف المواقع ...إلخ

نشط مهندسون من مركز البحث و التطوير للكهرباء و الغاز عدة عروض حول أنشطة قسم الطاقة الجديدة و المتجددة لمركز البحث و التطوير و مقارنة التقنيات المختلفة لمحطة غرداية ،علما أنه تم إنجاز دراسة لتأثير إدخال الطاقة المتجددة في شبكات الجنوب النائية و تقييم إمكانات الطاقة الشمسية في مختلف المواقع و التعاون مع الديوان الوطني للأرصاد الجوية قصد استغلال و رسم خريطة الجليد و الرياح التي ستكون بمثابة قاعدة بيانات لمزارع الرياح المحتملة¹⁹.

ثالثاً: دراسة تحليلية قياسية لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية

سنقوم بدراسة شاملة بتطبيق الانحدار المتعدد على النموذج المختار والمتمثل في علاقة إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية الذي يمثل المتغير التابع (lqpr)، بالمتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من :

1-استطاعة المحطات الشمسية (بالميغاواط)، 2-تكاليف إنشاء المحطات (بالدينار)، 3-عدد مناصب الشغل المنشأة، 4-كمية ثاني أكسيد الكربون المخفض نتيجة إنتاج الكهرباء بالطاقة النظيفة (بالطن)، 5-درجة الحرارة، 6-نسبة الرطوبة، 7-كمية الإشعاع الضوئي الذي يصل إلى اللوحات الشمسية (بالواط في المتر مربع)، إلا أنه بعد تقدير النموذج بالمتغيرات السابقة بقيم لوغاريتمية تحصلنا على النموذج الآتي :

الجدول رقم (05): النموذج المقدر بجميع المتغيرات

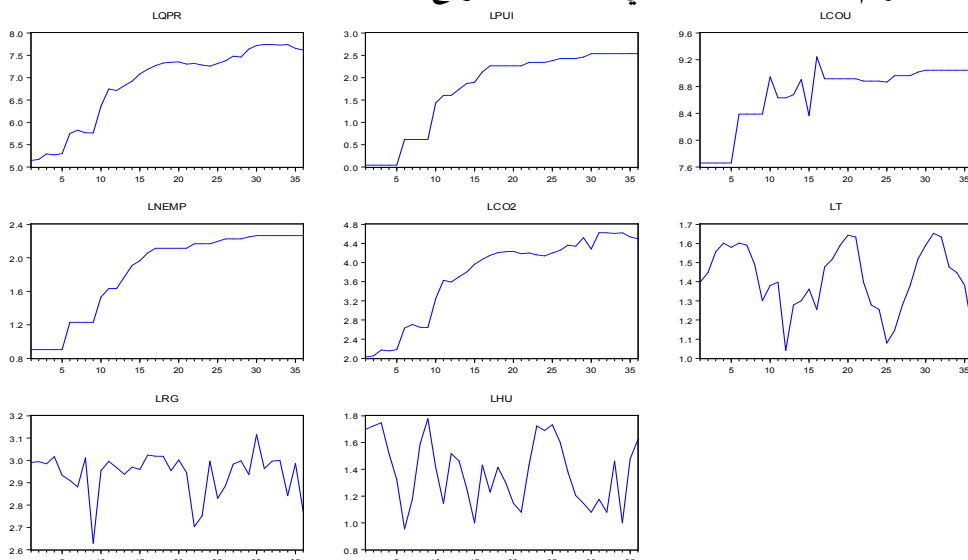
Dependent Variable: LQPR
Method: Least Squares
Date: 06/27/18 Time: 12:01
Sample: 1 36
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.565099	0.692403	5.148880	0.0000
LPUI	0.279946	0.165191	1.694678	0.1012
LCOU	-0.026175	0.051361	-0.509629	0.6143
LNEMP	0.065241	0.225267	0.289616	0.7742
LCO2	0.688086	0.100918	6.818301	0.0000
LT	0.068571	0.070437	0.973508	0.3386
LRG	0.103408	0.091913	1.125057	0.2701
LHU	-0.044104	0.047532	-0.927886	0.3614
R-squared	0.997640	Mean dependent var	6.854488	
Adjusted R-squared	0.997050	S.D. dependent var	0.875560	
S.E. of regression	0.047553	Akaike info criterion	-3.060816	
Sum squared resid	0.063316	Schwarz criterion	-2.708923	
Log likelihood	63.09468	Hannan-Quinn criter.	-2.937996	
F-statistic	1691.065	Durbin-Watson stat	1.729986	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7

من الدول أعلاه نلاحظ بأن عدة متغيرات ليس لها معنوية إحصائية وهذا نتيجة وجود مشكل تعدد خطي (إزدواج خطي) بمعنى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة و الشكل الموالي يبين التمثيل البياني لجميع المتغيرات :

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لمتغيرات النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7

و للتخلص من هذا المشكل قمنا بحذف المتغيرات التالية: عدد مناصب الشغل المنشأة و تكاليف إنشاء المحطات الشمسية و نسبة الرطوبة و كمية الإشعاع الضوئي لن بقي على المتغيرات التالية: استطاعة المحطات الشمسية و كمية ثاني أكسيد الكربون المخفض و درجة الحرارة بقيم لوغارتمية لنحصل على النموذج الآتي :

الجدول رقم (06): النموذج المقدر المصحح

Dependent Variable: LQPR
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 20:49
Sample: 1 36
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.522724	0.179164	19.66200	0.0000
LT	0.131897	0.052201	2.526698	0.0167
LCO2	0.705915	0.093845	7.522161	0.0000
LPUI	0.292190	0.090118	3.242301	0.0028
R-squared	0.997406	Mean dependent var	6.854488	
Adjusted R-squared	0.997163	S.D. dependent var	0.875560	
S.E. of regression	0.046634	Akaike info criterion	-3.188539	
Sum squared resid	0.069591	Schwarz criterion	-3.012593	
Log likelihood	61.39371	Hannan-Quinn criter.	-3.127129	
F-statistic	4101.919	Durbin-Watson stat	1.712431	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews

و من الجدول أعلاه نستنبط النموذج التالي :

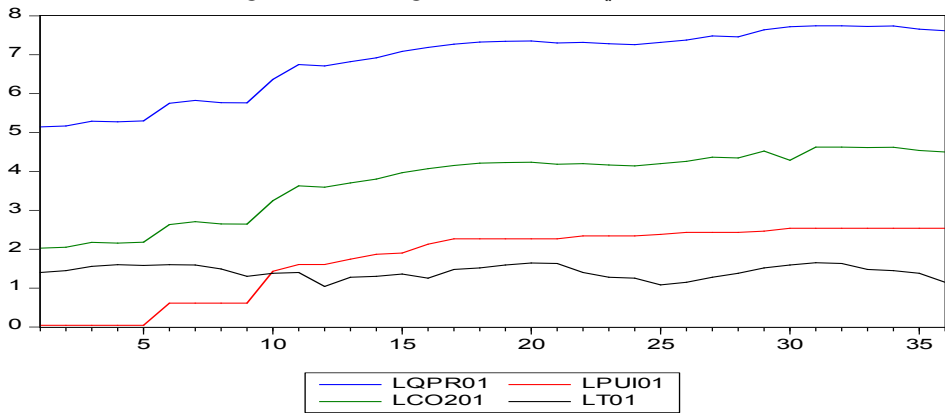
$$Lqpr=3.522+0.131LT+0.705LCO2+0.292LPUI$$

$$T/ (19.662) (2.526) (7.522) (3.242)$$

$$R^2=0.997 \quad N=36 \quad F=4101.91$$

$$\bar{R}=0.997 \quad DW=1.712 \quad \text{prob}(F)=0.000 \quad SCR=0.0695$$

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لمتغيرات النموذج المقدّر المصحح



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews

1/دراسة صلاحية المعنوية الفردية:

-نبدأ بالمتغير الثابت: الذي يمثل الحد الأدنى لكمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى و هو يساوي: 3.522 و للتأكد من صحة المعلمة نلاحظ احتمال إحصائية ستودنت و بما أنها أقل من 0,05 فإن المعلمة لها معنوية و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل البديلة.

-المتغير المستقل الأول "درجة الحرارة" التي تمثل نسبة التغير في كمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية لما تتغير هي بنسبة 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى ،علما أن النسبة=0.131، أي كلما تزيد درجة الحرارة ب1% ترتفع كمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية ب 0.131 "علاقة طرية" ولاحظنا صحة المعلمة لأن احتمال إحصائية ستودنت أقل من 0,05 أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية إذن نرفض فرضية العدم لنقبل الأخرى.

-المتغير المستقل الثاني "كمية ثاني أكسيد الكربون المخفض" الذي قيمته=0.705 و نلاحظ احتمال إحصائية ستودنت أقل من 0,05 أي نرفض الفرضية الصفرية التي تقول أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

-المتغير المستقل الثالث "استطاعة المحطات الشمسية" التي قيمتها=0.292 تمثل نسبة التغير في كمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية لما تتغير استطاعة المحطات الشمسية بنسبة 1% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى "علاقة طردية"، أما صحة المعلمة فهي كذلك لأن احتمال إحصائية ستودنت أقل من 0,05.

ملاحظة: القيم المقدرة باللوغاريتم

-معامل التحديد=0,99 أي هناك علاقة تفسيرية قوية جدا بين كمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية مع المتغيرات المستقلة إذن استطاعة المحطات الشمسية و كمية ثاني أكسيد الكربون المخفض ودرجة الحرارة تفسر كمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية بنسبة 99%.
-معامل التحديد المصحح: نفس التعليق، ملاحظة: يستعمل عندما تكون المتغيرات المستقلة كثيرة.

2/دراسة صلاحية المعنوية الإجمالية:

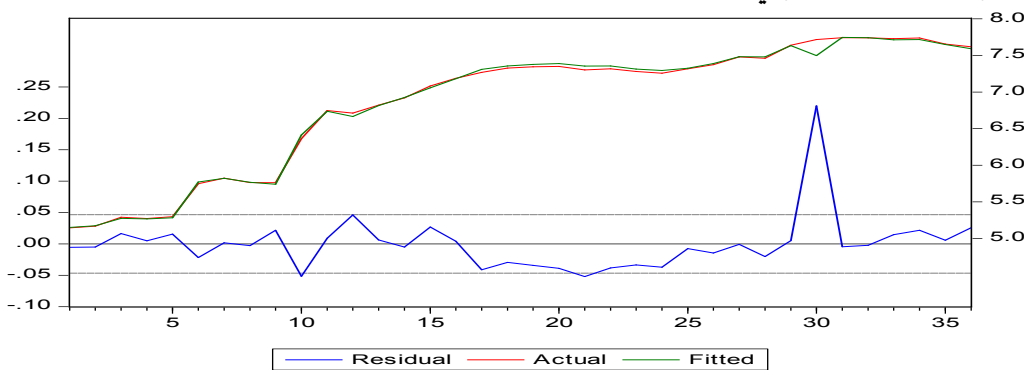
-معامل فيشر: نلاحظ أنه أقل من 0,05 وبالتالي المتغيرات المستقلة صالحة لتقدير النموذج و التنبؤ بها في مرحلة لاحقة.

-إحصائية $durbin\ Watson=1.712$ و نحن نعلم أنه كلما اقترب من 2 نقول أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

3/التحقق من الفرضيات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى MCO:

1-3/للتأكد من الفرضية الأولى والثانية: توقع الخطأ=0 وتباين ثابت من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن الأخطاء تتمحور حول الصفر وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي وتباين ثابت.

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لكمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية الحقيقية و المتوقعة وسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7

2-3/ للتأكد من الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط بين ذاتي بين الأخطاء أي وجود أو عدم وجود علاقة بين الأخطاء في النموذج، سنستعمل إحصائية $DW=1.712$ ونقوم بحساب العلاقة التالية :

$DW=2(1-p)$ و بعد الحساب وجدنا $p=0.135$ وهي قيمة تقع في مجال اختبار غير حاسم و على هذا الأساس سنستعمل اختبار Breusch-Gedfrey كآلاتي :

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.357449	Prob. F(2,30)	0.7024
Obs*R-squared	0.837911	Prob. Chi-Square(2)	0.6577

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7

لدينا: $5.99 = \chi^2_{0.05} < 0.837 = nR^2$ وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة أي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

3-3/ للتأكد من الفرضية الرابعة: عدم وجود ارتباط بين المتغيرات العشوائية و المتغيرات المستقلة وهذا من خلال البيان التالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار ارتباط بين المتغيرات العشوائية والمستقلة

Date: 06/27/18 Time: 12:30
Sample: 1 36
Included observations: 36

Autocorrelation			Partial Correlation			AC	PAC	Q-Stat	Prob
						1 -0.052	-0.052	0.1070	0.744
						2 -0.044	-0.047	0.1861	0.911
						3 -0.052	-0.057	0.2979	0.960
						4 -0.045	-0.053	0.3836	0.984
						5 -0.059	-0.070	0.5357	0.991
						6 -0.020	-0.036	0.5531	0.997
						7 0.002	-0.014	0.5533	0.999
						8 0.006	-0.008	0.5552	1.000
						9 0.034	0.023	0.6124	1.000
						10 0.007	0.003	0.6152	1.000
						11 -0.000	-0.000	0.6152	1.000
						12 -0.007	-0.004	0.6180	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7

نلاحظ أن جميع الأعمدة تقع داخل مجال الثقة وكل الاحتمالات المقابلة لها أكبر من 0.05، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات العشوائية والمتغيرات المستقلة وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المتغير العشوائي والمتغير المستقل.

4-3/ اختبار بواقي دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي: من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نلاحظ من خلال الجدول الموالي رقم (09) بأن جميع المعاملات تقع داخل مجال الثقة، وللتأكيد نعتمد على اختبار Ljung-Box حيث نقارن بين قيمة Q-stat بالقيمة الإحصائية كاي تربيع.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي

Date: 06/27/18 Time: 12:30

Sample: 1 36

Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		-0.052	-0.052	0.1070	0.744
2		-0.044	-0.047	0.1861	0.911
3		-0.052	-0.057	0.2979	0.960
4		-0.045	-0.053	0.3836	0.984
5		-0.059	-0.070	0.5357	0.991
6		-0.020	-0.036	0.5531	0.997
7		0.002	-0.014	0.5533	0.999
8		0.006	-0.008	0.5552	1.000
9		0.034	0.023	0.6124	1.000
10		0.007	0.003	0.6152	1.000
11		-0.000	-0.000	0.6152	1.000
12		-0.007	-0.004	0.6180	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7

لدينا من الشكل Q-stat=9.211 الموافقة للتأخير 12، أما قيمة $\chi^2_{0,05;12} = 21.026$ وبما أن $\chi^2_{0,05;12} = 21.026 > LB = 9.211$ ، فإن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

خاتمة:

في هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى أهدافنا المرجوة، حيث تعرفنا على المؤسسة المسؤولة عن تطبيق البرنامج الوطني للطاقات المتجددة وهي شركة كهرباء وطاقات متجددة التي مقرها بغرداية التي تعمل على استغلال الطاقات المتجددة عبر كامل أنحاء الوطن من خلال إنتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة والعمل على إنجاح التوجه الاستراتيجي للدولة في تحقيق البرنامج الوطني الطموح لتطوير الطاقات النظيفة بأفاق واسعة بحيث تسمح للجزائر بالدخول في

عملية تنوع مصادر الطاقة ،علما أن هذا البرنامج يستهدف 22000 جيغاواط آفاق 2030 أين سيتم تصدير 10000 جيغاواط نحو الخارج و 12000 جيغاواط للتنمية المحلية و ذلك في حالة تحقق الشروط المعتمدة في هذه التقديرات ،كما تسعى الشركة للوصول إلى 40% من الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية في الجزائر عبر الطاقات المتجددة بحلول 2030 و 40% من الطلب الصناعي الوطني على الكهرباء بحلول 2020.

و بعد الوقوف على عملية تفعيل هذه الشركة للبرنامج الوطني استخلصنا بأنها في وتيرة جيدة تسمح لها بتحقيق أهداف البرنامج حيث وصلت إلى إنشاء 23 محطة شمسية لإنتاج الكهرباء بحلول 2018-02 بقدرة 343 ميغاواط عبر الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي و هي نسبة لا بأس بها مقارنة بالحال الذي كنا عليه سابقا و هو عدم الاستغلال الكامل لثروات هائلة من الطاقة الشمسية و طاقة رياح معتبرة ،و لا بأس بأن نعرج على ملاحظة ألا و هي غلاء تكاليف إنشاء المحطة الشمسية إلا أنه بعد وقت ليس بالبعيد ستسترجع الشركة هذه التكاليف مضاعفة عند بيعها لكمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية بحيث أن سعر البيع يعادل Da/Kw 13.833 ،و كل محطة تنتج مئات الآلاف كيلوواط من الكهرباء ،و هذا ما يشجعها على زيادة إنشاء محطات شمسية أخرى و العمل على الاستغلال الأمثل لهذا النوع من الطاقات النظيفة الصديقة للبيئة باعتبار أن إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية يخفض من نسبة ثاني أكسيد الكربون ،كما أنها تساهم في تحقيق تنمية مستدامة بخلقها للعديد من مناصب شغل و الاعتماد على قدرات الشباب الجزائري على وجه الخصوص ،و كذلك باستغلال الأراضي القاحلة الغير صالحة للزراعة و التي تتوفر فيها إشعاع ضوئي و درجة حرارة عالية و غيرها من المقاييس المساعدة على إنتاج كمية كبيرة من الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية في تنصيب محطات شمسية أخرى أو حتى مزارع ريفية ،و من خلال ما سبق و من الدراسة التحليلية القياسية لمتغير كمية الكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية و علاقته باستطاعة الأراضي المخصصة لإنشاء المحطات الشمسية و كمية ثاني أكسيد الكربون المخفضة يمكن القول بأن هذه الشركة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الطبيعية التي تزخر بها الجزائر.

المراجع:

- 1/مجلة أصداء مجمع سونلغاز، نشرية إخبارية شهرية تصدرها مديرية الإعلام و الإتصال، سونلغاز، أفريل 2016.
- 2/ مجلة أصداء مجمع سونلغاز، نشرية إخبارية شهرية تصدرها مديرية الإعلام و الإتصال، سونلغاز، أكتوبر 2016.
- 3/شركة كهرباء وطاقات متجددة، حي سيدي عبا بدائرة بونورة، ولاية غرداية، 2017.
- 4/المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، نبذة عن الطاقة المتجددة، الجزائر، 2012.
- 5/<http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>
- 6/ECHOS, Groupe Sonelgaz, Numéro spécial "Exposition du secteur de l'Electricité et du Gaz à l'occasion de la célébration du 50^{ème} anniversaire de l'indépendance de l'Algérie", février 2013.
- 7/ECHOS, Groupe Sonelgaz, Bulletin d'information édité par la Direction de la communication et des Médias – Sonelgaz, Octobre 2015.
- 8/ ECHOS, Groupe Sonelgaz, Bulletin d'information édité par la Direction de la communication et des Médias – Sonelgaz, Décembre 2015.
- 9/MAWARID, SHARIKAT KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA, Revue semestrielle éditée par SKTM Spa, Société du groupe Sonelgaz, N°01.
- 10/ MAWARID, SHARIKAT KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA, Revue semestrielle éditée par SKTM Spa, Société du groupe Sonelgaz, N°02.
- 11/ MAWARID, SHARIKAT KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA, Revue semestrielle éditée par SKTM Spa, Société du groupe Sonelgaz, N°03.

الهوامش:

- (01)مجلة أصداء مجمع سونلغاز، نشرية إخبارية شهرية تصدرها مديرية الإعلام و الإتصال، سونلغاز، أفريل 2016، ص 04.
- (02) نفس المرجع، ص 06.
- (03) ECHOS, Groupe Sonelgaz, Numéro spécial "Exposition du secteur de l'Electricité et du Gaz à l'occasion de la célébration du 50^{ème} anniversaire de l'indépendance de l'Algérie", février 2013, p05.

(04) ECHOS, Groupe Sonelgaz, Numéro spécial "Exposition du secteur de l'Electricité et du Gaz à l'occasion de la célébration du 50^{ème} anniversaire de l'indépendance de l'Algérie", op-cite, p08.

(05) شركة كهرباء و طاقات متجددة ،حي سيدي عباذ بدائرة بونورة ،ولاية غرداية ، 2017.

(06) شركة كهرباء و طاقات متجددة ،مرجع سابق .

(07) MAWARID, SHARIKAT KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA, Revue semestrielle éditée par SKTM Spa, Société du groupe Sonelgaz, N°01, p10.

(08) شركة كهرباء و طاقات متجددة ،مرجع سابق.

(09) <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>.

(10) المركز الإقليمي للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة ،نبذة عن الطاقة المتجددة ،الجزائر ، 2012، ص 12.

(11) مجلة أصداء مجمع سونلغاز ،نشرية إخبارية شهرية تصدرها مديرية الإعلام و الإتصال ،سونلغاز ،أكتوبر 2016 ، ص 09.

(12) المركز الإقليمي للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة ،مرجع سابق ، ص 01.

(13) نفس المرجع ، ص 04.

(14) ECHOS, Groupe Sonelgaz, Bulletin d'information édité par la Direction de la communication et des Médias — Sonelgaz, Octobre 2015 , p03.

(15) ibid, p05.

(16) شركة كهرباء و طاقات متجددة ،مرجع سابق.

(17) MAWARID, SHARIKAT KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA, Revue semestrielle éditée par SKTM Spa, Société du groupe Sonelgaz, N°02, p06.

(18) ECHOS, Groupe Sonelgaz, Bulletin d'information édité par la Direction de la communication et des Médias — Sonelgaz, Décembre 2015, p11.

(19) MAWARID, SHARIKAT KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA, Revue semestrielle éditée par SKTM Spa, Société du groupe Sonelgaz, N°03, p15.

واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 09-16.

The reality of the investment climate in Algeria under the programs and plans of economic development for the period (2001-2017) with Concentration on Law 16-09.

تاريخ الاستلام: 2018/07/01

تاريخ قبول النشر: 2018/08/25

أ. نصر حميداتو *

د. عقبة عبد اللاوي **

جامعة مستغانم - الجزائر

جامعة الوادي-الجزائر

الملخص:

تناول هذه الدراسة موضوع تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر والذي يعد من بين التحديات لدى الحكومات المتعاقبة، حيث تبنت الجزائر برامج ومخططات تنمية لمدة تقارب العشرين سنة شملت أربع برامج تنموية، أنفقت الحكومة خلالها ملايين الدولارات من أجل إصلاح السياسة الاقتصادية وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي غير أنها لم تستطع الاستقرار عن تشريع خاص بالاستثمار، واعتمدت سياسة تعديل قانون الاستثمار وحده، دون منح الاهتمام الكافي لتحسين المناخ الشامل للاستثمار والاستجابة لاحتياجات ومشاكل المستثمرين الحقيقية والمستمرة. فرغم الجهود المبذولة إلا أن النتائج بينت عدم التحسن في مناخ الاستثمار خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) بسبب استمرار عجز الموازنة العامة (انخفاض أسعار البترول)، ولكن ظهرت بوادر التحسن في المناخ الاستثماري خلال المخطط الخماسي (2015-2019).

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، السياسة الاقتصادية، قانون الاستثمار.

Abstract:

This study deals with the development of investment climate in Algeria, which is one of the challenges of successive governments. Algeria has adopted development programs and plans for nearly 20 years, including four development programs, in which the government spent billions of dollars to reform economic policy and improve macroeconomic indicators. It can not settle for investment legislation and adopted a policy of amending the investment law alone, without giving sufficient attention to improving the overall investment climate and responding to the real and continuing needs and problems of investors. Despite the efforts exerted, the results showed that the investment climate during the economic recovery programs (2001-

* e-mail : nhamidatou@gmail.com

** e-mail : okbabde@gmail.com

(2014) did not improve due to the continued deficit of the general budget (low oil prices). However, the results showed improvement in the investment climate during the 2015-2019 plan.

Keywords : Investment Climate, Economic Policy, Investment Law.

مقدمة

اعتمدت الاقتصادات النامية في إطار سعيها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي متسارع، على إصدار تشريعات للاستثمار تستهدف تحديد قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة وتمنح المستثمرين فيها مزايا وإعفاءات و ضمانات توفر لهم المناخ الجاذب للقيام بأعمالهم. ولكن تطور هذا الاتجاه الذي ساد العالم خلال العقدين الماضيين نحو الأخذ بمفهوم إصلاح المناخ الشامل للاستثمار* وليس مجرد الاعتماد على تشريع يخاطب بعض احتياجات المستثمرين من خلال ضمانات وحوافز استثنائية¹. وهو ما يدعم قول الخبير الاقتصادي الأول في الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في مجموعة البنك الدولي، بيتر كوسك: « يجب على الحكومات أن تخفف من القيود على مناخ الاستثمار من خلال تأمين بيئة مناسبة للأعمال مدعومة بحماية قانونية من الأخطار السياسية، من خلال خلق بيئة فعالة يمكن التنبؤ بها، ما يمكن المستثمرين الأجانب من الشعور بالأمان ».

وللأسف فالجزائر بعد أن سارت في درب البلدان التي سعت إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار الوطني من خلال تشريع خاص بالاستثمار، إلا أنها لم تواكب الاتجاهات المعاصرة واعتمدت مرة أخرى على سياسة تعديل قانون الاستثمار وحده، دون منح الاهتمام الكافي لتحسين المناخ الشامل للاستثمار والاستجابة لاحتياجات ومشاكل المستثمرين الحقيقية والمستمرة. ولعل التعديلات المتعاقبة للأمر 01-03 الذي أصدر مع انطلاقة مخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017)، الأمر 08-06 والقانون 09-16 لأبلغ تعبير عن استمرار هذه السياسة.

وستحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى نجاح الجزائر في تحسين مناخ الاستثمار في ظل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مضمون قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- ✓ تحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية خلال برامج ومخططات التنمية؛
- ✓ تشخيص سبب تحسن أو عدم تحسن مناخ الاستثمار وإيجاد الحلول الممكنة للإصلاح.

منهج الدراسة: استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي من أجل عرض مختلف المفاهيم والمعلومات النظرية حول مناخ الاستثمار والمنهج التحليلي مع الاستعانة بالجدول والاحصائيات لاستخراج لتحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية.

خطة الدراسة: وللإجابة على إشكالية البحث، سنتطرق للنقاط التالية:

1- تطور الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2001-2017)؛

2- ضمانات الاستثمار الاجنبي في قانون الاستثمار 09-16؛

3- أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

أولا- تطور الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة (2001-2017)

في سنة 2001 ومع ظهور ملامح الانفتاح الاستثماري، وبوادر الاستقرار السياسي والأمني، تبنت الجزائر سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج، وهو ما تجسد في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد جعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة² وفي أنشطة اقتصادية مختلفة بعدما منع المرسوم التشريعي 93-12 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أم أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعها. وسنعرض أهم تطورات قانون الاستثمار الأجنبي في فترة برامج التنمية الاقتصادية (2001-2017).

1- تطوير الاستثمار – الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006؛

يعتبر الأمر 01-03 أول قانون للاستثمار يحمل تعريفا للاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثانية منه: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو التوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- إستعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

كما تضمن الأمر 01-03 إجراءات جديدة تهدف إلى تذليل الصعوبات وتوحيد مراكز القرار وفي هذا الإطار أنشأت هيئتين فقط لتولي تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار³ والمجلس الوطني للاستثمار⁴. فبالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار* فقد ظهرت على إثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب مرسوم 1993 باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة

وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁵، وينشأ ضمن الوكالة شبك وحيد⁶ تجمع فيه كل الخدمات الإدارية والمالية التي يحتاجها المستثمر في جهة واحدة لتسهيل عملية الاستثمار وريح الوقت وكذا التقليل من حدة العراقيل.

وتعمل الوكالة دور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات المقننة، أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد خلال شهر (30 يوم) وإذا لم تقم بالرد، تحرر الوكالة وثيقة معاينة وتكون بمثابة ترخيص.

أما بالنسبة للمجلس الوطني للاستثمار فقد أنشئ من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية ويعتبر هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمار وبسياسة دعم الاستثمارات⁷ وفيما يتعلق بالامتيازات الجبائية وغيرها فإن المجلس هو الذي يحدد المناطق التي تستوجب تميمها مساهمة خاصة من الدولة التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي⁸.

2- القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار:

يعتبر القانون 09-16 آخر ما سن من القوانين في مجال الاستثمار الذي كان أول القوانين التي صدرت بعد التعديل الدستوري الأخير في 06-03-2016 والذي كان من أهم مضامينه إعادة النظر في المادة 37 التي كانت تعترف بحرية المواطنين في ممارسة التجارة والصناعة فقط. فأصبحت بمقتضى المادة رقم 43 من التعديل⁹ تعترف أيضاً بحرية الاستثمار. وهو ما اعتبر بمثابة الدافع القوي للسلطات العمومية لمراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار وبمناخه العام بما يتماشى وفلسفة الدستور الجديد الذي كرس حرية الاستثمار. فكانت النتيجة أن صدر القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

لقد تم إلغاء الأمر 03-01 بموجب القانون 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار باستثناء أحكام المواد 06، 18، 22 منه¹⁰. والذي جاء بتعديلات تهدف إلى تحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والاجرائية، حيث تنص المادة 22 منه "لا تسر الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلاً على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

إن أهم ما تحمله أحكام القانون 09-16 من تطورات ملحوظة وإجراءات أكثر تناسقا وذات منفعة أكثر للمستثمرين الأجانب، المراجعة للجهاز المؤسسي الذي ينظم الاستثمار، والذي يتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- التكييف بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية للجزائر؛
- مراجعة الجهاز المؤسسي.

ويأتي مجال تطبيق القانون 09-16 موضح بمقتضى المادة الأولى منه " يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات".

ويأتي مفهوم الاستثمار موضح بمقتضى المادة 02، حيث يقصد بالاستثمار¹¹:

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل؛
- ✓ المساهمات في رأسمال شركة؛

وتتضمن الأحكام ذات الصلة بالمستثمرين الأجانب مرفق مفصل لثلاثة محامل من المزايا الممنوحة بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وهي¹²:

1-2- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية:

في إطار تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية، سعى القانون 09-16 المؤرخ في 03 غشت 2016 إلى إعادة توجيه بعض التدابير وتكييفها أو إلغاء أخرى، ومنها:

- نظرا لصعوبة تطبيق القاعدة 49-51، ولإحداث الآثار الغير مرغوب فيها (بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين) تم تصحيح مسارها وإدماجها في القانون 18-15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية 2016 (المادة 66 من هذا القانون) وهذا نفس الحكم الذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية؛

- المعاملة الوطنية للأجانب، التي تم دحضها من طرف منظومة ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموضوعة منذ 2009 وتم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين فيما يخص الواجبات والحقوق المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة أحكام اتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية (المادة 21).

2-3- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والسياسة الاقتصادية في إطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر:

يلاحظ بموجب هذا القانون الجديد المتعلق بترقية الإستثمار، القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري (المزايا والإعفاءات) لمصلحة معايير المزايا وفقا للسياسة الاقتصادية للبلد (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني والاستثمارات التي تولد العمالة)، وبالإضافة إلى ذلك، رفع التناقض عبر الأهلية للاستفادة من المزايا على السلع التي تشكل حصصا عينية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذلك السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء في إطار الإعتماد الإيجاري الدولي (المادة 6) تفتح فرص استثمارية جديدة.

4-3-مراجعة الجهاز المؤسسي: يتم إعادة النظر في الإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنع الأوتوماتيكي يهدف إلى تبسيط مهام إدارة كلا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار؛
- إنشاء أربعة (4) مراكز لدى الوكالة تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع: (مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، مركز الترقية الإقليمية).

ثانيا- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل قانون الاستثمار 09-16

لقد سارعت الجزائر إلى عقد عدة اتفاقيات دولية هدفها التشجيع على الإستثمار في الجزائر، سواء كان ذلك في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو كانت في شكل إتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي أو لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار وغيرها لتشجيع وحماية الإستثمار. وما قانون الإستثمار الحالي (القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار) إلا نتيجة للإلتزامات التي أبرمتها الجزائر مع غيرها من الدول، وجسدتها في قانونها الداخلي.

ويمكن تقسيم الضمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى ضمانات قانونية وأخرى إتفاقية:

أ- الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل قانون الاستثمار 09-16: ونعني بالضمانات القانونية مجموعة الضمانات التي تم النص عليها ضمن التشريعات الداخلية للدولة المضيفة للإستثمار (الجزائر).

حيث تناول القانون رقم 09-16 الصادر بتاريخ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار هذه الضمانات في الفصل الرابع منه تحت عنوان الضمانات الممنوحة للإستثمارات، وذلك من المادة 21 إلى غاية المادة 25، كما يلي:

1- ضمان المعاملة المنصفة والعادلة:

نصت المادة 21 من القانون المذكور أعلاه على أنه: " مع مراعاة أحكام الإتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المتعلقة باستثماراتهم. " وهنا يظهر أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين ويسهل ممارسة النشاط الإقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين المواطنين والأجانب.

2- ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به:

نصت المادة 22 من القانون 09-16 أنه: " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الإستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة. " وهنا يسعى المشرع الجزائري إلى محاولة طمأنة المستثمر الأجنبي بأنه في حالة تعديل أو إلغاء القانون

الخاص بالإستثمار فإن مقتضيات الجديدة لن تطبق عليه، خاصة إذا تضمنت إنقاصا من الإمتيازات أو زيادة في الإلتزامات، لذلك تكون الدولة الجزائرية (الدولة المستقبلية) قد تعهدت من خلال هذه المادة بتثبيت النظام القانوني الذي يحكم المشروع الإستثماري الأجنبي. وتعتبر رغبة المستثمر الأجنبي صراحة في الاستفادة من التعديل أو الإلغاء الذي قام به المشرع الجزائري في حالة ما إذا كان يخدم مصالحه، وذلك بتقديم طلبه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

3- ضمان عدم نزع ملكية المشروع الإستثماري:

نصت المادة 23 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار على أنه: "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف." وهنا ضمن المشرع الجزائري من خلال هذه المادة للمستثمر الأجنبي عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية¹³.

4- ضمان الخضوع إلى تحكيم خاص حالة الاتفاق: نصت المادة 24 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار على أنه: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو أن يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص." وهنا سعى المشرع الجزائري إلى طمأنة المستثمر الأجنبي بأنه في حالة وقوع نزاع بين الطرفين فتحال القضية إلى جهات قضائية جزائرية مختصة مع احترام الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المبرمة من طرف السلطات الجزائرية والتي تعهدت بالخضوع إلى ما اتفق عليه حالة وجود بند تسوية يسمح للطرفين بالخضوع إلى تحكيم خاص.

5- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائداته¹⁴:

نصت المادة 25 من القانون 09-16 على أنه: "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الإستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل، يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كحصاص خارجية، إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ب- الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل قانون الاستثمار 09-16:

لا شك أن الضمانات القانونية وحدها غير كافية لتحقيق الحماية للمستثمرين الأجانب، نظرا لعدم استقرارها وقابليتها للتعديل والإلغاء، لذا تلجأ الدول المصدرة للإستثمار إلى وسائل قانونية أخرى أكثر قوة وضمنا، تتمثل في عقد إتفاقيات ثنائية أو جماعية مع الدول المضيفة للإستثمار.

وفي هذا السياق فقد أبرمت بلادنا العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال حماية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية سواء مع الدول العربية أو مع دول أخرى غير عربية.

1- الاتفاقيات الدولية الثنائية: أبرمت الجزائر 45 إتفاقية ثنائية لحماية الإستثمار¹⁵، ونظرا لتشابه معظم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال تشجيع الاستثمارات واحتوائها على نفس المبادئ والمعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي فنجد من بينها كنموذج: الاتفاق المبرم بين الجزائر والكويت وبين الجزائر والدانمارك. ومن هذه الضمانات نذكر:

- ضمان التعويض عن الضرر أو الخسارة أو بسبب الحرب أو أي نزاع آخر أو في حالة الطوارئ أو حالة الاستيلاء المؤقت على ممتلكات المستثمرين أو جزء منها أو تدميرها؛
- ضمان عدم نزع الملكية: لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة على إقليم أحد الطرفين موضوع نزع ملكية أو تأميم أو أي إجراء مماثل إلا لغرض يتعلق بمصلحة وطنية للطرف المتعاقد؛
- ضمان تحويل المدفوعات المتعلقة بالاستثمار؛
- ضمان تسوية المنازعات: فتتم بالطرق الودية، وإذا تعذر ذلك فيخير المستثمر طرف النزاع إما لإجراءات مناسبة للتسوية متفق عليها مسبقا، وإما لإجراءات تسوية المنازعات في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية سنة 1980، وإما عن طريق التحكيم الدولي؛
- ضمان تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

2- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف: نظرا لتعدد الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول فإننا سنشير إلى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. والذي تم التوقيع النهائي عليه بفالنسيا الإسبانية في 2002/04/22 ليدخل حيز النفاذ في الفاتح من سبتمبر 2005¹⁶

وعن الضمانات التي جاء بها هذا الاتفاق، فقد حرص الطرفان من خلاله على إعطاء أولوية خاصة للاستثمارات المتبادلة عن طريق ترقية وحمايتها بهدف خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات. حيث تضمن الاتفاق باختصار على:

- ضمان المعاملة العادلة؛

- ضمان التداول الحر لرؤوس الأموال؛

- ضمان التعويض.

3- الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر: من أجل توفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي وضمن ثقته فإن الجزائر قد صادقت على عدة اتفاقيات دولية أنشأت هيئات دولية متعلقة بضمن وحماية الاستثمار أهمها:

- المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار CIRDI الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية واشنطن سنة 1965؛

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تأسست بموجب اتفاقية سيول لسنة 1985.

وقد كرسّت الجزائر ذلك في قوانينها لاسيما الأمر 01-03 المعدل والمتمم بالأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي منح ضمنا قضائيا يتمثل في إمكانية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بموجب قواعد التحكيم التجاري الدولي*

وهكذا وبانضمام الجزائر لأهم الهيئات المكرسة للحماية الدولية للاستثمار الأجنبي فإنها تكون قد وفرت الجو المناسب والشروط الكافية لضمان الاستثمارات الأجنبية.

ثالثا- أثر السياسات الاقتصادية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر: يعتبر تحرير السياسات الاقتصادية من أهم ثلاثة عوامل مشكلة للقوى الدافعة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو الدول النامية كما أكدها تقرير الاستثمار العالمي إضافة إلى التغيير التكنولوجي السريع واحتدام عملية المنافسة بين الشركات متعددة الجنسية التي أخذت في عملية تغيير مواقعها الوطنية نحو البلدان التي توفر بنية سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي إضافة إلى وجود حوافز مالية وضريبية ومدى توفر اليد العاملة الماهرة منخفضة التكلفة. لذا قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتأسيس مؤشر مركب قياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية، وشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات، هي: السياسات المالية، السياسات النقدية، المعاملات الخارجية، حيث يعرف المؤشر حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

وسنحاول تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الممثلة لبرامج ومخططات التنمية في الجزائر: المخطط الثلاثي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)؛ البرنامج الخماسي (2015-2019). وذلك من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية التالية:

1- مؤشر النمو الاقتصادي: يستخدم هذا المؤشر غالبا للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في

اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم(01): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017
(الوحدة %)

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	3	5.2	5.3	2.4	2.3	2.8	3.8	3.7	3.3	2
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	0.1	-	-0.1	-	1	-0.1	-0.4	-1.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، ص 48.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 108.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 234.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 120.
- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016، ص 21.

- الموقع الالكتروني : <http://ar.knoema.com/atlas>

شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) تحسنا كبيرا نحو 5.2% و 5.3% عامي 2004 و 2005 على التوالي، وذلك راجع للأرباحية المالية للخرينة العمومية، التي أتاحها عائدات النفط. بينما تدهور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو ليبلغ أدنى قيمة له نحو 2.3% عام 2009. وانتعش خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ليصل إلى 3.8% عام 2014. ونظرا للعجز الكبير الذي وصلت إليه الخزينة العمومية جراء تدهور عائدات النفط واعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة تقشفية انكماشية خلال البرنامج الخماسي (2015-2019) انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج ليبلغ 3.3% عام 2016 و 02% عام 2017.

2- مؤشر السياسة النقدية:

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابل لعجز الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية.

جدول رقم(02):

مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم في الجزائر للفترة 2001-2017 (الوحدة %)

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السياسة النقدية	3.5	3.6	1.6	4.46	5.7	3.3	2.9	4.8	5.8	5.6
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	-2	-	1.24	-	-0.4	1.9	1	-0.2
درجة مؤشر السياسة النقدية	-	-	1	-	0	-	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنوات 2002 إلى 2015.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 111.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 237.

- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي سبتمبر 2017، ص 38.

- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016، ص 08، 21.

<http://ar.knoema.com/atlas>

ملاحظة: تعطى درجات تغير المؤشر على النحو التالي:

- إنخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر؛

- إنخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة؛

- إنخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتان؛

- إنخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة = ثلاث درجات.

لقد سجل معدل التضخم أدنى مستوياته خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبداية برنامج دعم النمو الاقتصادي وذلك عام 2005 بمعدل 1.6 %، نظرا لاتباع الدولة سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الاسعار والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة وضبط

معدلات التضخم، مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إلا أنه عاد للارتفاع في نهاية البرنامج بمعدل 5.7% سنة 2009، وظل مرتفعا ومستقرا خلال البرنامج الخماسي (2015-2016) بنسبة 5.8%. وهذا ما هو موضح في الجدول (02).

3- مؤشر السياسة المالية: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية، حيث يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات، في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات، ومن ثم نستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة.

تميزت المرحلة 2001-2008 بارتفاع أسعار النفط وتحقيق فوائض مالية كبيرة (انخفاض عجز الميزانية)، حيث بلغ مؤشر السياسة المالية سنة 2008 نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وظهر عجز الميزانية سنة 2004 بمعدل (6.9- %)، وهذا راجع إلى تفاقم النفقات بمعدل أكبر من معدل تغير الإيرادات، وأظهر المؤشر خلال مخططات التنمية في الفترة (2009-2017) انخفاضا واضحا، حيث ارتفع عجز الميزانية إلى (15.7- %) من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، وذلك للانخفاض الكبير في أسعار وكميات النفط أولا، وإلى عدم وجود المرونة في السياسة المالية ثانيا، أي لاعتمادها الكبير على مصادر وحيدة ومشكلة للإيرادات العامة، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات التي تتعرض لها هذه المصادر. فالإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط تشكل حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة.

جدول رقم (03): مؤشر السياسة المالية وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

(الوحدة %)

للفترة 2001- 2017

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر السياسة المالية	11.7	-6.9	6.33	8.1	-6.8	-1.5	-8	-15.7	-13.7	-9
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	16.23	-	-14.90	-	-6.5	-7.70	2	4.7
درجة مؤشر السياسة المالية	-	-	3	-	-3	-	-2	-2	1	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، ص 49.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 149.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 237.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 71.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، آفاق الاقتصادات العربية لعام 2018، العدد 04، 2017، ص 12.

- وكالة الانباء الجزائرية على الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/48110-2018>

ملاحظة: تعطى درجات حسب المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى اقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة؛
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = سالب درجتين؛
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية = سالب ثلاث درجات؛
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر؛
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة ؛
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان؛
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

4- مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب، بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي¹⁷.

جدول رقم(04):مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الميزان الجاري للجزائر في الفترة
2017-2001
(الوحدة %)

السنوات	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0.6	13.1	20.52	19.86	0.31	0.57	-4.45	-16.42	-16.46	-12.6
التغير في المؤشر نقاط مئوية	-	-	7.42	-	-19.55	-	-3.88	-11.97	-0.04	3.86
درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	-	-	3	-	-3	-	-1	-3	00	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 150.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ص73.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، آفاق الاقتصادات العربية لعام 2018، العدد 04، 2017، ص13.

- <http://ar.knoema.com/atlas>

- احصائيات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

ملاحظة: تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- إرتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى اقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة؛

- إرتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين؛

- إرتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = سالب ثلاث درجات؛

- إنخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من نقطتين ونصف = صفر؛

- إنخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى اقل من نقطتين = درجة واحدة؛

- إنخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى اقل من أربع نقاط = درجتان؛

- إنخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر = ثلاث درجات.

يمكن قراءة التغير في التوازنات المالية الخارجية في الجزائر خلال مخططات التنمية بأنها كانت مرهونة بأسعار المحروقات (ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط)، بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات. من الملاحظ استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على المؤشر خلال الفترة 2001-2009، حيث سجل المؤشر خلالها فائضا بلغ 20.52 % و 19.86 % سنتي 2005 و 2008 على التوالي. وانطلاقا من سنة 2014 سجل مؤشر سياسة التوازن الخارجي عجزا، ارتفع حتى وصل سنة 2016 إلى (-16.46) وهذا راجع لانخفاض الكبير في أسعار النفط.

5- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2001-2017

ويعرف المؤشر المركب - حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية؛ متوسط مؤشر السياسة النقدية؛ متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

وفي محاولة لقياس الأداء الاقتصادي وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية، نستخدم المؤشر المركب لقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها في تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار شفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية، وتمثل محصلة ونتائج للسياسات التي تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة، ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة. وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية؛ مجموعة السياسات النقدية؛ مجموعة المعاملات الخارجية، وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:

أ- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:

ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي:

ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

ج- مؤشر معدل التضخم:

ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

وهنا نستطيع توضيح نتائج المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للجزائر خلال فترة مخططات التنمية (2001-2017) والتي شملت على البرامج الاربعة التالية:

- المخطط الثلاثي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛
- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)؛
- البرنامج الخماسي (2015-2019).

وسنكتفي في تحليلنا بنتائج المؤشرات المستخدمة للسنتين الأخيرتين من كل برنامج، لأنهما يلخصان التطور الذي طرأ في كل مخطط من جهة، وهي التي ستؤثر على المخطط الموالي من جهة أخرى (كل مخطط يتأثر بنتائج المخطط الذي سبقه).

لقد سعت الدولة من خلال هذه المخططات لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة نسبة تدفق الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

جدول رقم(05):المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر خلال الفترة 2017-2001
(الوحدة: %)

السنوات	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
2005- 2004 مخطط دعم الانعاش	1	3	3	7	2.33	وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2009- 2008 مخطط دعم النمو	0	-3	-3	-6	-2	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
2014- 2013 مخطط توطيد النمو	0	-2	-1	-3	-1	
2015- 2014 مخطط توطيد النمو	0	-2	-3	-5	-1.67	
2016- 2015 المخطط الخماسي	0	1	0	1	0.33	
2017- 2016 المخطط الخماسي	0	3	2	5	1.67	وجود تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (01، 02، 03، 04) أعلاه.

ملاحظة: أ- تم حساب المؤشر لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو الآتي :

(مؤشر السياسة النقدية + مؤشر السياسة المالية + مؤشر التوازن الخارجي) / 3

ب- يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي:

- أصغر من 1 تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

- من 1 إلى 2 تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

- أكبر من 2 تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

لقد اعتمدنا في تقسيمنا لفترة الدراسة على نهاية فترة كل مخطط وبداية المخطط الموالي الذي يتأثر بنتائج مؤشرات السنة السابقة. وعليه فنتائج التحليل للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال فترات خطط التنمية الأربعة الموضحة في الجدول (05) أعلاه، كانت كالآتي:

1- وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الفترة (2001-2005)، أي خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبداية البرنامج التكميلي لدعم النمو، سجل المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة أكبر من العدد (02) وهذا راجع إلى قيام الدولة بحفز معدل النمو الاقتصادي (اعتمادا على الفوائض الكبيرة المحققة في الخزينة العمومية بسبب ارتفاع اسعار البترول) عن طريق الرفع من قيمة الانفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي (اتباع سياسة كينزية).

2- عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار خلال الفترة (2008-2016) تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي وانطلاق البرنامج الخماسي (2015-2019) وهذا ما نرجعه للأسباب التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الازمة العالمية سنة 2008، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعار البترول؛
- نسبة نمو النفقات أكبر من معدل تطور الإيرادات الوطنية؛
- استمرار العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات؛
- تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية؛
- اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة باتباع سياسة تقشفية لحظية، وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية.
- عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار وإجراء تعديلات استعجالية بدون دراسة واقعية، ولا تساير متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين.

3- وجود تحسن في مناخ الاستثمار بعد سنة 2016 : ومع انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات، والرفع من نسب الضرائب ومحاولة اصلاح التشريعات الاستثمارية بإصدار قانون جديد للاستثمار 09-16 ، ومع نشر مشروع نموذج النمو الاقتصادي الجديد في آفاق 2030، أدى ذلك كله إلى انخفاض العجز في الميزانية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وسجل خلال هذه الفترة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار نسبة (1.67) بين 01 و 02 ، وهذا ما يبين وجود نية

حقيقية لتغيير الوضع الاقتصادي الوطني والعمل على التخلص من تبعية الاعتماد على المصدر الوحيد للإيرادات، ومحاولة إيجاد إستراتيجية للتنوع الاقتصادي.

خاتمة:

استعرضنا في هذه الورقة تطور الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مع التركيز على آخر قانون للاستثمار 09-16، واختبرنا مدى تأثير السياسة الاقتصادية على المناخ الاستثماري وخلصنا إلى:

* أنها تأثر تأثيرا سلبيا على مناخ الاستثمار لعدم الاستقرار في القوانين، وتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي جراء الارتباط والتبعية للإيرادات النفطية، ما أنتج عدم التحسن في مناخ الاستثمار في الجزائر طيلة فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2014)،

* وتأثير إيجابي أي ظهور تحسن في المناخ الاستثماري بعد إصلاح التشريعات وتعديلها حسب متطلبات المستثمرين وتوفير ضمانات حقيقية لهم، وذلك منذ صدور القانون 09-16 .

وعليه وفي الأخير نرى أن على الدولة ضرورة الأخذ بالتوصيات التالية:

- المحافظة على الاستقرار القانوني للاستثمار والتوجه نحو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم وحركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الاستثماري الإنتاجي لمختلف الوحدات الاقتصادية؛

- التفكير الجدي في تنوع مصادر الدخل والتخلص من التبعية للبترول، وتخفيض الانفاق الحكومي، والبحث عن بدائل أكثر فعالية؛

- متابعة مؤشرات الاستثمار الدولية عامة، والعربية خاصة، واستخدامها كأداة تقويمية، لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادي في البلاد، لما لهذه المؤشرات من دور في توفير تنبؤات رقمية عن كل مرحلة في المدى القصير والطويل؛

قائمة الهوامش والمراجع:

* ويذهب هذا المفهوم إلى ضرورة اتباع سياسة أشمل تمنح المستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء مناخا إجماليا يتيح له سهولة ويسر في تأسيس مشروعه والحصول على التراخيص اللازمة، ويوفر إطارا ضريبيا مواتيا وشفافا، وحماية قانونية وقضائية، وسوقا للعمل تتوافر فيها الكفاءات والمهارات اللازمة، وأراض متاحة بلا تعقيد، وسياسة طاقة مستقرة وتنافسية، وسوق تمويل، ومعلومات عن سياسات الدولة الاقتصادية، ورقابة محكمة ومتزنة، وسياسة تصديرية محفزة، وآليات سلسلة للخروج من السوق، علاوة على استقرار سياسي واجتماعي يمنح المستثمر الاطمئنان الكافي.

¹ زياد أحمد بهاء الدين، الأزمات الاقتصادية في مصر المخرج والحلول المتاحة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 01، ب.س.ن. مصر، ص 05.

² المادة 04 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05. المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006.

³ أنشئت بموجب المادة 06 من الأمر رقم 03-01. المتممة والمعدلة للمادة 04، من الأمر من الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 18. والتي بقيت سارية المفعول في القانون 09-16 بموجب المادة 26.

⁴ أنشئ بموجب المادة 18 من الأمر 03-01 المعدلة والمتممة بالمادة 12 من الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، والتي بقيت سارية المفعول بموجب المادة 37 من القانون 09-16 التي جاءت في الفصل السابع منه والمتضمنة أحكام انتقالية وختامية.

* أما صلاحياتها فتهتم بتوفير العقارات الضرورية لإنجاز الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية من خلال الشباك الوحيد اللامركزي، بحيث تقوم بتسيير والتصرف في حافظة العقارات الصناعية الناتجة عن أصول المؤسسات العمومية المنحلة لإيجارها أو التنازل عنها بعوض لصالح المستثمرين، كما تقوم أيضا باستقبال وتوجيه ومنح الامتيازات ومتابعة إنجاز واستغلال الاستثمارات الأجنبية، كما أن للوكالة وظيفة متابعة المشروع الاستثماري من خلال التحقق من مدى احترام المستثمر للالتزامات الواردة في الأمر، وكذا الالتزامات التي تعهد بها، فإذا لم يوف بها تقوم الوكالة بسحب الامتيازات بمقتضى مقرر سحب طبقا للمادة 16 من الأمر 06-08 المعدل والمتمم لأمر 03-01.

⁵ المادة 21، من الأمر رقم 03-01، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 07.

⁶ المادة 23، المرجع نفسه، ص 08.

⁷ المادة 12، من الأمر من الأمر رقم 06-08 المعدلة والمتمة للمادة 18 من الأمر 03-01، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 19.

⁸ المادة 10، من الأمر 03-01، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 06.

⁹ جاء بنص المادة 43 من الدستور الجزائري الآتي: حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون.

تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية. على الدولة ضبط السوق، يحمي القانون حقوق المستهلكين. يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير الشرعية.

¹⁰ أنظر المادة 37 من القانون 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، 2016. ص 24.

¹¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 46، 2016. ص 18.

¹² كريمة عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، <http://www.droitentreprise.com>

¹³ الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 21 مؤرخة في 8 ماي 1991.

¹⁴ كريمة عباس، مرجع سابق.

¹⁵ KPMG : guide investir en Algérie, janvier 2017, p 46.

¹⁶ المرسوم الرئاسي رقم: 159-05 مؤرخ في أفريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، جريدة رسمية عدد 31، مؤرخة في: 2005/04/30.

* وقد أنشئ هذا المركز بموجب اتفاقية واشنطن التي أعدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 18 مارس 1965 ويوجد مقره بمقر البنك أي بواشنطن، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأهلية التعاقد وأهلية التقاضي كما يتمتع أيضا بالحصانة على أراضي الدول المتعاقدة ليتمكن من تأدية وظائفه. وقد اصطلح على تسمية التحكيم الذي يقوم به، بالتحكيم المؤسسي، ونظرا لفعالته فإنه إلى غاية 30 جوان 2002 وصل عدد الدول الأعضاء المصادقة على الاتفاقية إلى 150 دولة.

¹⁷ فلاح خلف الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة MPRA،

الرابط : <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/8369/>

نحو حوكمة المؤسسات العمومية الجزائرية: المبادئ والآليات

Towards a Governance of Algerian Public companies: Principles and Mechanisms

تاريخ الاستلام: 2018/05/08

تاريخ قبول النشر: 2018/07/29

حمزة زكرياء محي الدين *

د. بلقاسم أمحمد **

طالب دكتوراه

أستاذ محاضر قسم -أ-

جامعة مستغانم - الجزائر

جامعة مستغانم - الجزائر

ملخص

على الرغم من موجات الخصخصة Privatizations التي شهدتها العديد من بلدان العالم إلا أن المؤسسات العمومية مازالت تلعب دورا مؤثرا وأساسيا في النشاط الاقتصادي للعديد من الدول. في الجزائر، كشفت العديد من الدراسات والأبحاث أن أداء معظم المؤسسات العمومية غير مرض وكفاءتها متدنية جدا، نظرا للخلل الموجود في إدارتها وتسييرها. بناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة المؤسسات في معالجة الخلل الموجود في إدارة وتسيير العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية. الكلمات المفتاحية: الخصخصة، النشاط الاقتصادي، حوكمة المؤسسات، المؤسسات العمومية،

Abstract :

Despite the privatizations operations among many countries around the world, public companies still play a major role in the economic activity of those countries. In Algeria, many studies and research concluded that the underperformance and low efficiency of public companies is due to their mismanagement.

Based on the above, this study aims to highlight the role of corporate governance in addressing the mismanagement of the Algerian public companies.

Keywords: privatizations , economic activity , corporate governance, public companies.

مقدمة

أصبح موضوع حوكمة المؤسسات العمومية من بين العناوين الرئيسية في السنوات الأخيرة، لأنها لا زالت تحتل مكانا فريدا في التوجهات الاستراتيجية في العديد من بلدان العالم

* e-mail : hamza.univ27@gmail.com ** e-mail : belgamhamed@gmail.com

ليس فقط لمساهمتها في الاقتصاد، لكن أيضا كوسيلة للدفاع عن المصلحة العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، حماية المواطنين، تنفيذ الأنشطة التجارية... إلخ.

في الجزائر كشفت العديد من الدراسات والأبحاث المهمة بواقع المؤسسات العمومية أن هناك جملة من المشاكل والتحديات أضحت تواجهها هذه المؤسسات، ويعزى ذلك أساسا إلى الخلل الموجود في إدارتها وتسييرها. ولهذا أصبح من الضروري إعادة النظر في سياسة إدارة هذه المؤسسات والتوجه نحو إيجاد أنجع الطرق لتسييرها، خاصة في ظل تدهور إيرادات الدولة بسبب تراجع الحاد والمستمر لأسعار النفط في السنوات القليلة الماضية. مما يحتم على الدولة البحث عن مصادر دخل جديدة مع الحد من استمرارها في تسديد فواتير الخلل الموجود في طرق تسيير وإدارة العديد من المؤسسات العمومية. وعليه، فإن تبني مفهوم الحوكمة في هذه المؤسسات أمرا لا يمكن تجاهله لما تحققه من منافع، باعتبارها الوسيلة التي تتضمن الأنظمة الكفيلة لذلك. والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا: كيف يمكن لحوكمة المؤسسات أن تحسن من أداء المؤسسات العمومية الجزائرية؟.

نتبثق عن هذه الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن اسقاط مفهوم الحوكمة على المؤسسات العمومية الجزائرية؟
- ماهي أهم مبادئ الحوكمة بشأن حوكمة المؤسسات العمومية؟
- ماهي الآليات المناسبة لتبني مفهوم الحوكمة بشكل فعال في المؤسسات العمومية الجزائرية؟.

أهمية الدراسة

تنبع من تناولها لموضوع يتسم بالحدثة، خاصة في الجزائر ألا وهو حوكمة المؤسسات العمومية. وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضا من أهمية المؤسسات العمومية التي تعتبر أداة في يد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح من الضروري البحث عن أنجع الطرق لإدارتها وتسييرها، في ظل المشاكل والتحديات التي أضحت تواجهها، من خلال تبني مفهوم الحوكمة داخل هذه المؤسسات، باعتبارها نظام بمقتضاه تدار مختلف المؤسسات وتراقب.

أهداف الدراسة

إن الهدف من تناولنا لهذه الدراسة كمحاولة منا إلى:

- عرض مجموعة هامة من مبادئ وآليات الحوكمة بشأن حوكمة المؤسسات العمومية؛
- إيجاد آليات الحوكمة التي تتناسب مع طبيعة وخصوصيات المؤسسات العمومية الجزائرية؛

- إن النجاحات الاقتصادية والإدارية التي حققتها مشاريع القطاع الخاص بفضل تبني مفهوم حوكمة المؤسسات، ولهذا سنحاول إسقاط هذا المفهوم على المؤسسات العمومية بهدف إصلاح وتحسين أداء المؤسسات العمومية في الجزائر؛
- الوصول للمقترحات التي تسهم في نجاح تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات العمومية الجزائرية.

فرضية الدراسة

- تعتبر الحوكمة أساس تحسين أداء المؤسسات العمومية الجزائرية.

الدراسات السابقة

- الدراسة التي قام بها الباحث عزيز الإدريسي Aziz EL IDRISI:

"La Gouvernance des entreprises publiques, perspective comparative Maroc – Europe, Thèse de doctorat en science de gestion, Université de Lille1 – IAE de Lille, Ecole doctorale sciences économiques, sociales, de l'aménagement et du management (SESAM), France, janvier 2017".

عالجت هذه الدراسة إشكالية: ما مدى تأثير آلية الحوكمة مثل مجلس الإدارة على أداء المؤسسات العمومية؟، وقد خلص الباحث، أن مجلس الإدارة يلعب دورا حاسما في تحسين أداء المؤسسات العمومية. وبالتالي، تقع على عاتق المؤسسة العمومية، ولا سيما الدولة، اتباع سياسة التعيين والتوظيف للاستفادة من مساهمتهم المعرفية، دون أن تعيق أيضا استقلالية المجلس. كما تطرق الباحث إلى بعض النقاط المهمة، كالسن، ووجود الإناث في مجلس الإدارة يمكن أن تكون مصادر للتأثير على خلق القيمة.

- الدراسة التي قام بها الباحث بوسعدية هشام Boussadia Hichem:

"La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant : cas l'entreprise publique Algérienne, Thèse de doctorat, option : management des organisations, spécialité :Audit et contrôle de Gestion, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, Faculté des sciences Economique, Commerciales et des Sciences de Gestion, 2013/2014".

تطرق الباحث إلى العديد من النقاط المهمة، وقدم حوصلة عن أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات العمومية الجزائرية، كقضايا استقلالية المسيرين، استقلالية مجلس الإدارة والتدخل الإداري المفرط للسلطات العمومية، وعدم مراعاة معايير الأداء الاقتصادي والمالي وعدم تبني قواعد الحوكمة الجيدة للمؤسسات، وبالتالي فإن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تحقق الأهداف المرجوة منها. وأضاف الباحث أن الدولة تمنح المؤسسات العمومية العديد من

التسهيلات، التي قد تؤثر على مستقبل هذه المؤسسات في حالة اختفاء هذه التسهيلات. ومن بين الحلول التي قدمها الباحث، ينبغي تشجيع المؤسسات العمومية الجزائرية على تبني مبادئ حوكمة المؤسسات، منح نوع من الاستقلالية للمسيرين، واعتماد آليات الرقابة على المسيرين والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المهمة، هذا من أجل ضمان الربحية، وبالتالي ضمان الاستقلالية والتمويل الذاتي.

- الدراسة التي قام بها الباحثين، ليلي بوحديد والهام يحيوي، تحت عنوان: "دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية"، نشرتها مجلة آفاق للعلوم، العدد 01، 2016، هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة آليات حوكمة المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، وخلصت إلى أن هذا الأخير يعتبر من أكبر المعضلات التي تعاني منها المؤسسة العمومية الجزائرية، ويتربط عليه تحمل تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، كما يؤدي الالتزام بآليات الحوكمة ومبادئها من قبل المؤسسة العمومية الجزائرية إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها.

- الدراسة التي قام بها Mariana Pargendler & Curtis J. Milhaupt، تحت عنوان:

"Governance Challenges of Listed State-Owned Enterprises around the World: National Experiences and a Framework for Reform" International Law Journal، العدد 03، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم التحديات المشتركة التي تواجهها المؤسسات العمومية في العديد من الدول ودراسة مجموعة من المقاربات الوطنية لحوكمة المؤسسات العمومية، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود نموذج مثالي وثابت لحوكمة المؤسسات العمومية، مع ذلك يوجد قواسم مشتركة فيما يخص المقاربة التي اعتمدتها الدول لإصلاح أداء المؤسسات العمومية، إذ جميعها تبنت توصيات OCDE بشأن حوكمة المؤسسات العمومية.

- الدراسة التي قام بها توماسيك وآخرون Tomasic et al سنة 2006 حول موضوع حوكمة المؤسسات العمومية، درسوا محاولة تطبيق ونقل أفكار المؤسسات الخاصة إلى المؤسسات العمومية في الصين وأستراليا. وقد خلص الباحثون إلى إمكانية تبني مفهوم الحوكمة في سياق المؤسسات العمومية، من خلال اعتماد وإدخال المبادئ

التوجيهية والمعايير، مثل المبادئ التوجيهية لمنظمة OCDE بشأن حوكمة المؤسسات العمومية.

منهج الدراسة

يهدف الإجابة على الإشكالية وتحقيق من فرضية الدراسة، اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي، لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على المحور النظري وذلك بالدراسة المسحية التحليلية لبعض المصادر التي تناولت موضوع الحوكمة بشكل عام وحوكمة المؤسسات العمومية بشكل خاص والاستفادة منها في موضوع الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والمؤسسة العمومية

أولاً: حوكمة المؤسسات

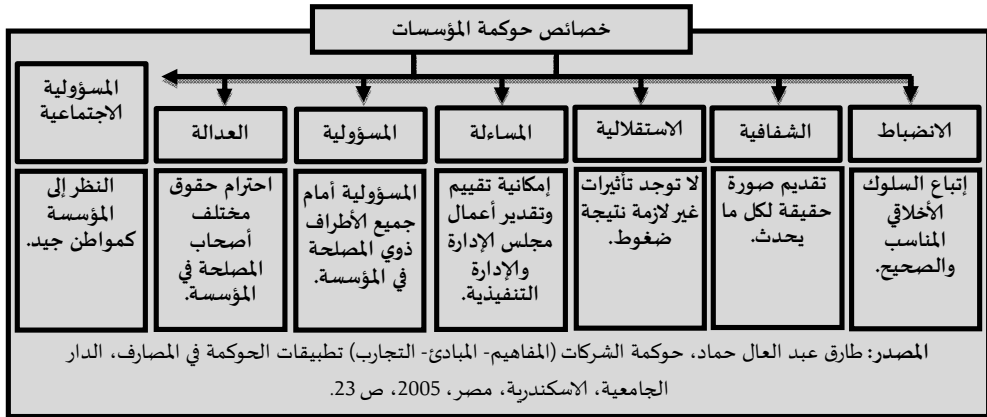
الحوكمة عملية جماعية لصنع القرار. يستخدم مفهوم الحوكمة في سياقات مختلفة بالنسبة لوضع آليات تنظيمية دولية "الحكم الرشيد"، بالنسبة للشركة/المؤسسة نتحدث عن حوكمة الشركات/المؤسسات. وهو السياق الذي نحن في صدد إعطاء عدد من التعاريف لمفهوم الحوكمة.

وصف تقري كادبوري Cadbury، سنة 1992، حوكمة المؤسسات على أنها "نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب".¹ وتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة المؤسسات بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".²

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE على أنها "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة. تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وأصحاب المصلحة الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المؤسسة، وهي بهذا توفر أيضاً الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء".³

ومن جانبنا، نعرف حوكمة المؤسسات بأنها "نظام شامل يتضمن مجموعة من الآليات التنظيمية والأساليب الرقابية، تعمل على توجيه وإدارة المؤسسة من خلال تحديد السلطات وتوزيع المسؤوليات والتأثير على التكامل والمساءلة وتماسك العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة". وفي الأخير، مهما تعددت تعاريف حوكمة المؤسسات إلا أنها تتفق جميعها في قدرة حوكمة المؤسسات على التأثير أو دعم الشفافية والمساءلة، والانضباط في مختلف المؤسسات. ومن هنا، فإن هذا المفهوم يشير إلى مجموعة من الخصائص، يمكن حصرها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة المؤسسات



إن خصائص الحوكمة التي تضمنها الشكل أعلاه، قد تم صياغتها على شكل مبادئ من طرف العديد من المنظمات الدولية والمحلية. ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE تعتبر من أهم المبادئ التي قامت بدراسة وتوضيح وشرح مبادئ حوكمة المؤسسات حيث امتازت هذه اللائحة الصادرة منها بأنها ارشادية وليست اجبارية⁴. كما أن هذه المبادئ بالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة المؤسسات، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية⁵، إذ تغطي هذه المبادئ بشكل عام ستة مجالات، كما هي ممثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): مبادئ حوكمة المؤسسات



حقيقة إن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE غطت أهم الجوانب لنجاح أي مؤسسة. ومع ذلك أخفقت هذه المبادئ في معالجة بعض الموضوعات حوكمة

المؤسسات في الاقتصادات النامية والمتقدمة لأنها لا تطبق على كافة المؤسسات بدرجة متساوية، وعلى سبيل المثال فإن الإرشادات لا تطبق على المؤسسات العمومية. وعليه خصصت منظمة OCDE مجموعة هامة من المبادئ بشأن حوكمة المؤسسات العمومية المشار إليها بالمبادئ التوجيهية في عام 2005 ثم قامت بتحديثها في عام 2015⁶. هذه المبادئ سوف يتناولها المحور الثالث من هذه الدراسة.

ثانياً: المؤسسة العمومية

مما لا شك فيه أن المؤسسات العمومية لها وزنها في المجال الاقتصادي والاجتماعي مما دفع العديد من الباحثين والمنظمات إلى إعطاء تعريفا لها، وقد أدى ذلك إلى تعدد وتنوع المفاهيم والتعريفات المسندة للمؤسسة العمومية، وفي هذا المقام لا يسع ذكر غالبيتها، لذا سيتم الاكتفاء بذكر أهم هذه التعاريف.

من بين أهم التعاريف التي قدمت للمؤسسة العمومية نجد تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، إذ تعرفها بأنها "المؤسسات التي تمارس الدولة عليها رقابة فعالة سواء كانت المساهم الوحيد، أو تمتلك أغلبية رأس المال أو تمتلك أقلية لكن فعالة"⁷. كما عرفت أيضا على أنها "كيان اقتصادي واجتماعي يتولى إدارة مرفق عام يتمتع بشخصية معنوية متخصصة واستقلالية نسبية، تهدف إلى تلبية حاجات جماعية من خلال تنفيذ السياسة العامة للدولة"⁸.

باختصار، يوجد ثلاث عناصر أساسية تتكرر تقريبا في معظم تعاريف المؤسسة العمومية حسب ديليون Delion سنة 1979 تتمثل في:⁹ المؤسسة العمومية هي شخصية معنوية؛ تنتج سلع أو خدمات مقابل سعر؛ تمتلك الدولة (أو أحد فروعها) - بشكل مباشر أو غير مباشر - أغلبية رأس مالها.

عموما، هناك عدد من المبررات (الاعتبارات) التي تدفع السلطات العمومية لإنشاء المؤسسات العمومية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- السيادة الوطنية: في هذا المجال نجد أن أغلب الدول التي تقوم بإنشاء المؤسسات العمومية للحفاظ على قوتها في ميدان استقلالية اتخاذ القرارات، وخاصة القطاعات الاستراتيجية؛

2- مبررات مرتبطة بالرقابة الجبائية: تعتبر الجبائية موردا ماليا هاما يعمل على إحداث التوازن الميزاني لكل الدول، لذا يجب إحداث رقابة بصفة دائمة وصارمة في نفس الوقت في هذا المجال. لهذا الشأن نجد الدولة كسلطة عمومية تفضل الحفاظ على مراقبة هذا القطاع، وهذا لأغراض اقتصادية واجتماعية بحتة؛

3- الاحتكار الطبيعي: هناك بعض القطاعات تتطلب تدخل الدولة لمراقبتها (النقل بالسكك الحديدية، توزيع الغاز والمياه والكهرباء مثلا). إن الاحتكار المفروض على هذه القطاعات يجعل الدولة في مركز القوة وتصبح المسير والموجه الرئيسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية:¹⁰

4- فشل سوق رأس المال: قد يرفض المستثمرون من القطاع الخاص الاستثمار في المشاريع ذات المخاطر المرتفعة و/أو تتطلب فترات طويلة الأجل لإنجازها؛

5- العدالة: قد يرفض الخواص الاستثمار في المشاريع التي تقدم سلع وخدمات بأسعار معقولة أو مجانا (بأسعار تقل عن تكلفة انتاجها أو توفيرها)، مما يدفع الدولة إلى التدخل للاستثمار في تلك المشروعات، لإعانة الطبقات الضعيفة ذات الدخل المنخفض، أو الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية (الخدمات البريدية، النقل العمومي مثلا):¹¹

6- المبررات الاستراتيجية: من أهم المبررات الاستراتيجية لتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، السعي إلى الحفاظ على سرية المعلومات حول ما يتم إنتاجه من أسلحة كما ونوعا علس سبيل المثال، كما تؤدي هذه الاعتبارات إلى توجيهها نحو تقديم بعض الخدمات بنفسها وعدم تركها لدى الأفراد خوفا من استغلال أفراد المجتمع.¹²

تأسيسا على ماسبق، يمكن القول، إن هذا الاهتمام بالمؤسسات العمومية دليل على أنها لازالت تلعب دورا مؤثرا وأساسيا في النشاط الاقتصادي للعديد من دول العالم، حيث تمثل مساهمتها جزءا أساسيا من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة وخلق فرص العمل...إلخ.

المحور الثاني: المؤسسة العمومية الجزائرية

شهدت ومازالت تشهد المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تطورات وتحولات وإصلاحات جذرية كان الهدف الأساسي منها كل مرة هو إخراجها من وضعيتها الصعبة التي كانت تتخبط فيها، وذلك من خلال محاولة تحسين أدائها الاقتصادي. ونظرا لأهمية هذه الأحداث، ارتأينا تخصيص هذا الجزء لعرض التطور التاريخي للتغيرات التسييرية في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.

1- مرحلة التسيير الذاتي L'Auto-Gestion (1962-1965)

انتهجت الدولة نظام التسيير الذاتي الذي كان يهدف إلى رفع المردودية الاجتماعية على حساب المردودية الاقتصادية، فبينت نتائج تلك التجربة وجود عراقيل ساهمت في تدني الأداء للمؤسسة الاقتصادية العمومية، والتي سببتها سياسة التدعيم القائم من قبل الدولة تحت

غطاء تلبية الحاجيات الاجتماعية للمجتمع، وانعكس ذلك سلباً على وضعيتها الاقتصادية والمالية. إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي نتج عنه تحريفاً من وظيفتها الأصلية التي وجدت من أجلها. أصبحت هذه المؤسسة الاقتصادية العمومية تضيق من قيمتها المضافة عوض من أن تنشئها، فأفرزت نتائج سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. يرجع سبب تلك النتائج إلى المناخ الاقتصادي السائد آنذاك حيث كانت هذه المؤسسة الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة، على شكل محمية اقتصادية ذات نظام مغلق لا يعبأ بما يحدث في محيطه. لم تكن تجربة هذا التسيير تطبيقاً أيديولوجياً واضح المعالم بقدر ما هو أمراً واقعياً مفروضاً عليه أملتة مجموعة من العوامل والظروف، خاصة ظاهرة الأملاك الشاغرة، التي هي انعكاس للوضع التي كانت سائدة عبر مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان لابد من إيجاد أسلوب آخر لتسيير هذه المؤسسات. إن المعطيات التي أدت إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني فرضت السير نحو هيمنة الدولة على القطاع العام، إن كثافة التدخل في الميدان الاقتصادي والسرعة التي صاحبت عملية التأميم أظهرت مشروع جزائري للوجود. كانت البداية مع التسيير الذاتي كمرحلة أولى بعد الاستقلال ثم نظم هذا القطاع وسعي بقطاع المؤسسات العامة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية.¹³

2- مرحلة المؤسسة الوطنية L'entreprise Nationale (1965-1971)

إن الصعوبات التي واجهتها المؤسسات خلال التسيير الذاتي والتي لم تسمح لها بالتوسع جعل الدولة تفكر في تأسيس الشركات الوطنية وذلك للحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فشرعت السلطة انطلاقاً من سنة 1966 بإجراء تأميمات مكثفة للمناجم والبنوك والتأمين والعديد من الصناعات الأخرى ولتسيير هذا أنشأت الدولة العديد منها: الشركة الوطنية للمناجم "سوناريم" 1966، الشركة الوطنية لمواد البناء 1967، الشركة الوطنية للعربات والحافلات "سوناكوم" 1967 "الشركة الوطنية للمصبرات" 1966 وغيرها. أما بخصوص التسيير في هذه المؤسسات فإن الأمر يتمثل في وجود مدير عام يتم تعيينه بموجب قرار وزاري، يتولى تسيير المؤسسة تحت سلطة الوزارة الوصية ويتمتع بسلطات واسعة، وإلى جانبه توجد هيئة استشارية تساعد في تسيير شؤون المؤسسة، تتألف من ممثلين عن بعض الوزارات والحزب، حيث منحت للمسير السلطة المطلقة في التسيير دون مشاركة العمال، هذا ما أدى إلى بروز المشاكل البيروقراطية، مما أدى إلى إثارة العديد من الصراعات داخل المؤسسات بين الإدارة والعمال والمشرفين، ولإزالة التناقضات الموجودة في علاقات العمل أصدرت السلطات ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.¹⁴

3- مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1980) La Gestion Socialiste

أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات، هي فترة الانتقال من شكل المؤسسة العمومية أو المشروع العام، إلى شكل المؤسسة الاشتراكية، وكان هذا بتأثير عوامل عدة أهمها اعتبار تجربة التسيير الذاتي بكل إيجابياتها وسلبياتها باعنا على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير، وكذلك تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير والرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك، إضافة إلى ذلك تتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، من خلال المجلس المنتخب الذي "يسهر على حسن تسيير المؤسسة، وعلى زيادة الإنتاج وعلى التحسين المستمر للجودة، وعلى القضاء على التبذير، ومراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط".¹⁵ باختصار، إن هذا الأسلوب أيضا باء بالفشل وأصبح هناك صراع دائم بين الإدارة ومجلس العمال حول مسألة التسيير واتخاذ القرارات، وازداد العبء المالي على الخزينة العامة، وغيرها من الأمور السلبية التي دفعت الدولة إلى إيجاد أسلوب جديد لإدارة هذه المؤسسات.

4- مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988) La Restructuration

عند تقييم الجزائر لمسارها التنموي الذي خاضته خلال العشرية (1967-1977) ونظرا لظهور العديد من النقائص، المشاكل في تلك المراحل ظهرت إعادة الهيكلة بعد ما حدد المخطط الخماسي (1980-1984) مضمونها الذي كان من أهدافه: تدعيم اللامركزية وتوزيع السلطة لتشمل مختلف المستويات دون التمييز بين الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنتاجية؛ تشجيع المبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها الإنتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا؛ مراعاة الملائمة القصوى بين حجج المؤسسة، ومستوى عملها واختصاصها الإقليمي. فلقد كانت إعادة الهيكلة انتقالة نوعية نحو نمط جديد يختلف عما كان سائدا في السابق، حيث شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ابتداء من 1980.¹⁶ وتجدر الإشارة، أن إعادة الهيكلة عرفت شكلين هما: إعادة الهيكلة العضوية، وإعادة الهيكلة المالية.

5- مرحلة استقلالية المؤسسات (1988-1995) L'Indépendance

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينيات إلا استعدادا لعملية الاستقلالية التي دخلتها المؤسسات في بداية التسعينيات تقريبا، وذلك للدخول في اقتصاد السوق، إلا أن التطورات والإصلاحات لم تكن مبنية على برنامج مسطر مسبقا، أو بدراسة متأنية ووفق استراتيجية محددة، فلا تكاد تبدأ في بعض المؤسسات حتى تتوقف لتدخل في إصلاحات أخرى، وللخروج من هذه الوضعية الحرجة، وفي محاولة منها إلى التخلي عن الطرق السابقة المسيرة للاقتصاد

الوطني، عمدت الدولة إلى اتخاذ إجراءات أخرى، تمثلت فيما يسمى بالاستقلالية، التي أعلن عنها في بداية سنة 1988، وعندها تم الفصل بين حق ملكية رأس المال من طرف المؤسسة وصلاحيات الإدارة والتسيير فيها، فأصبحت المؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة عن الدولة وانطلق البرنامج الخاص بتطبيق هذه الإصلاحات مع صدور القوانين الأولى الخاصة بإنشاء صناديق المساهمة، التي تتولى القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة لاسيما عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف تحقيق أرباح مالية يجعله مؤسسة استثمارية مالية، ومن ثم دخلت المؤسسات في الإصلاح بشكل حقيقي، وأنشئت وسائل تنظيم وتوجيه وتأطير للاقتصاد وذلك ابتداء من سنة 1989.¹⁷

6- مرحلة الخصخصة La Privatisation (من 1995 إلى يومنا هذا)

الخصخصة أكثر الظواهر الاقتصادية أهمية التي عرفت في أواخر القرن العشرين جراء انهيار المعسكر الاشتراكي، وتبني اقتصاد السوق كنظام اقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر. في الجزائر وتحت تأثير المؤسسات المالية العالمية صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM التي كانت الجزائر مجبرة للتعامل معهما للتخفيف من المديونية الخارجية وفشل الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات العمومية هذا ما أدى بالجزائر للجوء إلى الخصخصة، والذي جاء في الأمر رقم (04-01)، وعرف الخصخصة بما يلي: "كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية"، كما حدد هذا الأمر القيام بعملية الخصخصة من طرف مجموعة من الأجهزة وهي: مجلس مساهمات الدولة؛ الوزير المكلف بالمساهمات؛ لجنة الخصخصة ولجنة المراقبة. أما الأمر (95/22) المؤرخ في 1995/08/26 جاء بوضع الخطوات العملية لخصخصة مؤسسات القطاع العمومي والقطاعات الاقتصادية، المتعلقة بالخصخصة والتي تمثلت في: الفنادق والسياحة؛ التجارة والتوزيع؛ النقل البري للمسافرين والبضائع الكيميائية؛ الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية والغذائية.¹⁸

بعد تطرقنا إلى مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الجزائرية، التي كانت عبارة عن إصلاحات هيكلية وسياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع العمومي وإعادة للمؤسسة العمومية الاقتصادية اختصاصها واستعادة النمو الاقتصادي لها، إلا أن هذه الإصلاحات اتصفت بالغموض وعدم الثبات، ولم تحقق النتائج المتوقعة. وعليه، فإن الحكومة الجزائرية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتبني مفهوم حوكمة المؤسسات داخل المؤسسات العمومية، لأنها أصبحت عبئا على ميزانية الدولة (نظرا للخلل الموجود في إدارتها وتسييرها

وبالتالي فإن الدولة تجد نفسها أمام حتمية تسديد فواتير هذا الخلل) وسببا في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات العمومية

سوف يعرض هذا المحور مجموعة هامة من "المبادئ التوجيهية" التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بشأن حوكمة المؤسسات العمومية، وأهم آليات حوكمة المؤسسات التي تم صياغتها لسياق المؤسسات العمومية.

1- مبادئ حوكمة المؤسسات العمومية "المبادئ التوجيهية"

إن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بشأن حوكمة المؤسسات العمومية هي عبارة عن توصيات للحكومات بشأن كيفية ضمان أن المؤسسات العمومية تعمل بطريقة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة. وتشكل هذه المبادئ المعيار الدولي المتفق عليه للطريقة التي يتعين بموجبها على الحكومات ممارسة وظيفة ملكية الدولة لتجنب مخاطر كل من الملكية السلبية والتدخل المفرط من جانب الدولة. وتنقسم هذه المبادئ إلى سبع مجموعات:¹⁹

1-1- المبررات للملكية الدولة **Rationales for state ownership**: تمارس الدولة حق الملكية في المؤسسات العمومية لمصلحة الجمهور. وعليها أن تقيم الأهداف التي تبرر ملكية الدولة بعناية وتفصح عنها وتقوم بمراجعتها بشكل دوري؛

2-1- دور الدولة كمالك **The state's role as an owner**: يتعين على الدولة أن تتصرف كمالك نشط على وعي ودراية، بما يضمن حوكمة المؤسسات العمومية بطريقة شفافة تتسم بالقابلية للمساءلة، مع درجة عالية من المهنية والفعالية؛

3-1- المؤسسات العمومية في السوق **State-owned enterprises in the marketplace**: تماشيا مع المبرر لملكية الدولة، يجب أن يضمن الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات العمومية معاملة متكافئة لكافة المساهمين ومنافسة عادلة في السوق حين تمارس المؤسسات العمومية أنشطة اقتصادية؛

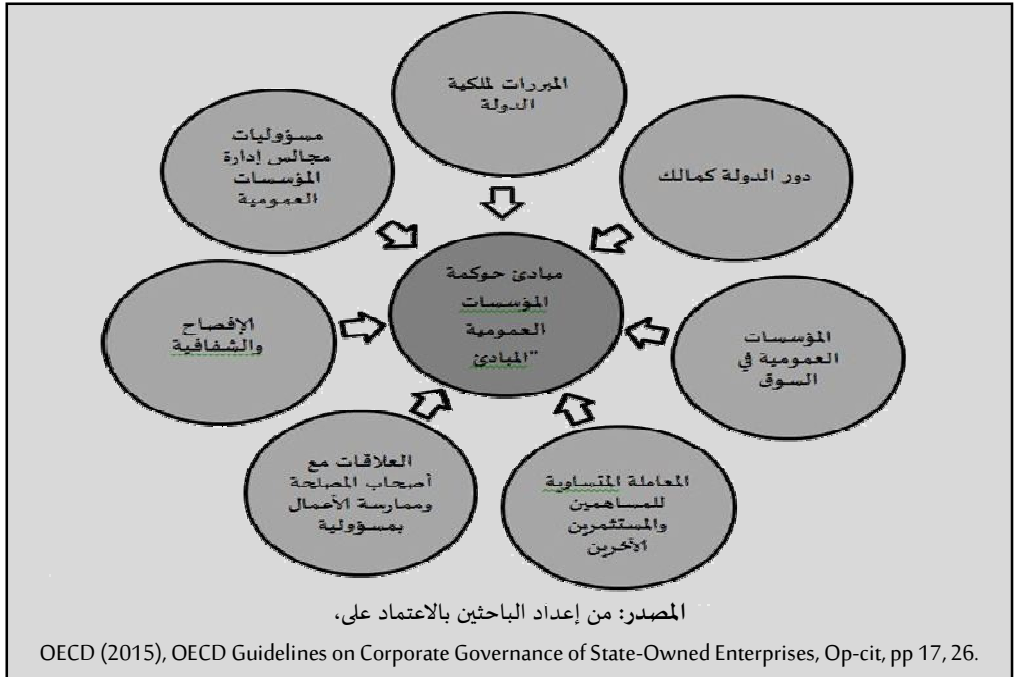
4-1- المعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين الآخرين **Equitable treatment of shareholders and other investors**: عندما تكون المؤسسات العمومية مدرجة في البورصة أو تضم بين مالكيها مستثمرين غير حكوميين، يتعين على الدولة والمؤسسات أن تعترف بحقوق كافة المساهمين وتضمن المعاملة المتكافئة لهم والمساواة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسة؛

5-1- العلاقات مع أصحاب المصلحة وممارسة الأعمال بمسؤولية Stakeholder relations and responsible business: يجب أن تعترف سياسة ملكية الدولة بشكل تام بمسؤوليات المؤسسات العمومية تجاه أصحاب المصلحة، وأن تطلب أن تقوم هذه المؤسسات بتقديم التقارير عن علاقتها مع أصحاب المصلحة. ويجب أن توضح ما هي توقعات الدولة بشأن ممارسة الأعمال بمسؤولية من قبل المؤسسات العمومية؛

6-1- الإفصاح والشفافية Disclosure and transparency: ينبغي على المؤسسات العمومية أن تلتزم بأعلى معايير الشفافية وتخضع لنفس معايير المحاسبة والإفصاح والامتثال والمراجعة العالية الجودة التي تخضع لها المؤسسات المدرجة في البورصة؛

7-1- مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العمومية The responsibilities of the boards of state-owned enterprises: يجب أن تتمتع مجالس إدارة المؤسسات العمومية بالصلاحيات والكفاءات والموضوعية اللازمة للقيام بمهامها على صعيد التوجيه الاستراتيجي والإشراف على الإدارة. ويتعين عليها التصرف بنزاهة، وأن تخضع للمساءلة عن أعمالها. والشكل الموالي يعطي تمثيل للمبادئ التوجيهية.

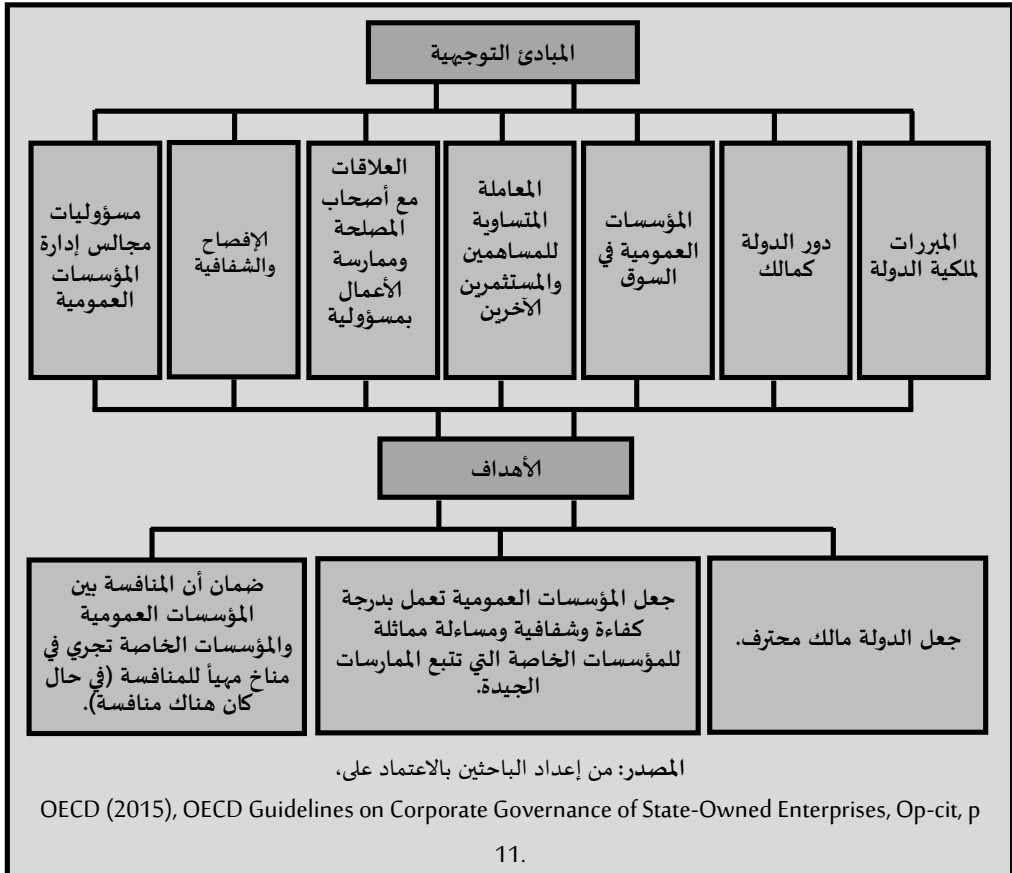
الشكل رقم (03) : المبادئ التوجيهية للمؤسسات العمومية



العمومية، والتي تنقسم إلى سبعة مجموعات (سبعة مبادئ توجيهية)، حيث تندرج تحت كل قسم مجموعة من الإرشادات تسعى إلى توضيح كيفية إدارة المؤسسات العمومية بالشكل الذي

يضمن أن هذه المؤسسات تعمل بطريقة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة. وعموما، فإن هذه المبادئ عالجت أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، وغطت أهم الجوانب لنجاحها وبقائها. والشكل الموالي يعطي صورة واضحة عن أهداف مبادئ حوكمة المؤسسات العمومية "المبادئ التوجيهية".

الشكل رقم (04): أهداف مبادئ حوكمة المؤسسات العمومية "المبادئ التوجيهية"



يتضح من الشكل السابق، أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE تعترف بالدور الهام الذي تلعبه المؤسسات العمومية في العديد من الاقتصادات، ولهذا خصصت لها عدد من المبادئ التوجيهية. ونستنتج من الأهداف التي تسعى المبادئ التوجيهية إلى تحقيقها، أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE درست جيدا التحديات الخاصة بالمؤسسات العمومية على صعيد الحوكمة قبل طرحها لتلك المبادئ. ومن هنا، فإن الجزائر أو أي دولة أخرى، إذا ما أرادت النهوض بمؤسساتها العمومية يتطلب منها تبني هذه المبادئ باعتبارها الإرشادات والتوصيات التي تضمن الممارسات الجيدة، خاصة إذا تم استخدامها وتنفيذها بشكل فعال.

تجدر الإشارة، أن المبادئ التوجيهية "بشأن حوكمة المؤسسات العمومية" تكمل المبادئ "بشأن حوكمة المؤسسات" وهي متوافقة معها تماما. وتشارك أيضا في نفس الخصائص، أي سهلة ومرنة وقابلة للتطبيق (قابلة للتطبيق في أي مؤسسة عمومية)...، والأهم من ذلك أنها ليست ملزمة. وفي كل الحالات لا يكون تبني المبادئ التوجيهية أيضا إلا من خلال آليات حوكمة المؤسسات حتى يمكن تنفيذها بالشكل الجيد، وهذا ما سوف تتناوله الفقرات القادمة من هذه الدراسة.

2- آليات حوكمة المؤسسات العمومية

إن المبادئ التوجيهية لمنظمة OCDE لا يمكن تبنيها وتنفيذها إلا من خلال جملة من آليات الحوكمة. ولهذا سيمت هذا الجزء بعرض أهم آليات الحوكمة، التي تم صياغتها لسياق المؤسسة العمومية.

1-2-1 آليات الداخلية لحوكمة المؤسسات العمومية

يمكن إيجاد وتصنيف آليات حوكمة المؤسسات العمومية الداخلية إلى ما يأتي:²⁰

أ- مجلس الإدارة: يذكر كل من Harianto و Singh إن الناشطين في مجال حوكمة المؤسسات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحيته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المؤسسة وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للمؤسسة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن إشراف المستمر على أداء المؤسسة والإفصاح عن ذلك. وفي هذا السياق يأتي تأكيد Private Sector Corporate Governance (PSCGT) على ضرورة أن تقاد كل مؤسسة من المؤسسات العمومية بمجلس إدارة فعال يمارس القيادة ويوجه المؤسسة بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة المؤسسة بشفافية ومسؤولية.

ب- لجنة التدقيق: لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، خاصة بعد إخفاقات والاضطرابات التي حصلت في المؤسسات العالمية. ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي

تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة المؤسسات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الخاصة والمبادئ التوجيهية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات العمومية. وعن تشكيل هذه اللجنة في المؤسسات العمومية، فقد ظهرت الدعوة إليها لأول مرة في توصيات تقرير King Report في جنوب إفريقيا سنة 1994 وتلا ذلك صدور العديد من التوصيات لتأليف هذه اللجنة في العديد من الدول.

ج- **لجنة المكافآت:** توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة المؤسسات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب تشكيل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال المؤسسات العمومية فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

2-2- الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات العمومية

من بين أهم هذه الآليات ما يأتي:²¹

أ- **الاندماجات والاككتسابات Mergers and Acquisitions:** مما لا شك فيه أن الاندماجات والاككتسابات من الأدوات التقليدية إعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم. ويشير كل من جون وكيديا John & Kedia إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاككتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال). أما في يخص المؤسسات العمومية فتشير منظمة OCDE إلى أن الحكومة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية، وذلك بعد إعطاء هذه المؤسسات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاككتساب والاندماج، ولكن الدولة بحاجة أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات؛

ب- **التدقيق الخارجي:** يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات العمومية، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصلحة والمواطنين

بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية IIA Institute of Internal Auditions على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف Oversight، التبصر Insight والحكمة Foresight. ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت المؤسسات العمومية تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف منع الفساد المالي والإداري. أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج. وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها المؤسسة. ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء والتحقق والخدمات الاستشارية.

- ج- سوق المسيرين وسوق السلع والخدمات: تصبح سوق المسيرين وسيلة ناجعة للحوكمة في حالة مؤسسة إدارية (خاصة)، لأنها تساعد في توجيه المسيرين الأكثر كفاءة نحو المؤسسات الأكثر أداء. ومع ذلك ليس هذا هو الحال الأمثل دائما في المؤسسات العمومية، فإن التعيين في هذه المؤسسات في كثير من الحالات يخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها تقيمية. لكن هذا لا يعني أن المسيرين الذين تم تعيينهم على أساس معايير سياسية لا يتمتعون بالكفاءة على غرار المسيرين التابعين للقطاع الخاص (المؤسسة الخاصة). أما بالنسبة لسوق السلع والخدمات، فإن المؤسسة العمومية تخضع لعدة قيود تحد من مجال تدخل المسير. وبالنظر لكل هذه الاعتبارات، فإن مسير المؤسسة العمومية لا يتمتع بكامل الاستقلالية في وضع استراتيجية (شارو Charreaux 1997)، على اعتبار أن الدولة تمارس ضغوطات بطرق شكلية (تعليمية، مذكرة التوجيه... إلخ) والتي غالبا ما تكون وزارة المالية و/أو وزارة التقنية، أو عن طريق وسائل غير شكلية (علاقات شخصية مع السلطات العمومية).²²
- د- التشريعات والقوانين: غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة. لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض. قانون Sarbanes-Oxley Act على سبيل المثال قد فرض متطلبات جديدة على المؤسسات العمومية، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتشكيل لجنة التدقيق... إلخ. وفي الجزائر، فقد نظم قانون التجاري شؤون المؤسسات العمومية من

حيث التأسيس والإدارة، لكن لا تزال هذه المؤسسات بحاجة إلى مجموعة من القوانين للنهوض بها في ظل المشاكل والتحديات التي أضحت تواجهها.

بعد استعراض مختلف مبادئ وآليات الحوكمة بشأن حوكمة المؤسسات العمومية، يمكن القول، أن الحكومة الجزائرية ما زالت تعتقد أن المؤسسات العمومية أداة في يدها لتحقيق التنمية المستدامة، ونحن نرى أن حوكمة المؤسسات حلقة وصل بين المؤسسة العمومية والتنمية المستدامة.

الخاتمة

تدير المؤسسات العمومية في الجزائر ومعظم الدول حصة كبيرة وهامة من المشاريع - خاصة المشاريع الاستراتيجية -، وبالتالي يتعين عليها احترام قواعد الحوكمة والمتمثلة أساسا في المبادئ التوجيهية، ومن أجل تطبيق هذه الأخيرة تطبيقا سليما، لابد من تبني جملة من الآليات الفعالة والكفؤة، لكي يتم الاعتماد عليها لتحسين أداء هذه المؤسسات وحماية المصلحة العامة وفي نفس الوقت تجنبها الكثير من الآثار السلبية (الفساد المالي والإداري على سبيل المثال)، وفي الأخير، تصبح المؤسسات العمومية أداة في يد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة. كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكرها في النقاط الآتية:

✓ مفهوم حوكمة المؤسسات لا يختلف باختلاف القطاعات فمفهوم حوكمة المؤسسات في المؤسسات الخاصة هو ذات مفهومها في المؤسسات العمومية، غير أن المبادئ والآليات التي تقوم عليها تختلف حسب طبيعة وخصوصيات كل قطاع؛

✓ إن المؤسسة العمومية تعتبرها الدولة أداة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (أي تبحث من خلالها لتحقيق التنمية المستدامة)، وكذلك تعد حوكمة المؤسسات حلقة وصل بين المؤسسات العمومية والتنمية المستدامة؛

✓ إن المرجعية الأولى عند وضع قواعد حوكمة المؤسسات العمومية، سواء في الجزائر أو في أي بلد، من المفروض أن تكون المبادئ التوجيهية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بشأن حوكمة المؤسسات العمومية، لأنها غطت أهم الجوانب لنجاح أي مؤسسة عمومية؛

✓ يمكن صياغة آليات الحوكمة لسياق المؤسسات العمومية، والتي من خلالها يتم تبني مفهوم حوكمة المؤسسات داخل المؤسسات العمومية.

في ضوء ما تقدم من تحليل لمشكلة الدراسة ونتائجها يمكننا أن نقدم التوصيات الآتية:

- ✓ لقد أظهرت العديد من الدراسات، أن المؤسسات العمومية الناجحة، هي المؤسسات التي تتبنى مفهوم حوكمة المؤسسات، لذا يتطلب نشر ثقافة حوكمة المؤسسات داخل المؤسسات العمومية الجزائرية؛
- ✓ تطبيق آليات الحوكمة التي أوردتها الباحثين لمعالجة مشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات العمومية الجزائرية؛
- ✓ يتم تطبيق الحوكمة من خلال جملة من الآليات، ولهذا ينبغي أن يكون هناك تركيز كبير على تعزيز آليات الحوكمة. وفي هذا السياق، يرى الباحثين، أن تعزيز قانون الشركات بمجموعة من القواعد تستند إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي OCDE بشأن حوكمة المؤسسات العمومية، هي الآلية الأنجع والأنسب، باعتبارها الآلية التي تتضمن قوانين إلزامية تفرض على المؤسسات العمومية بقوة القانون وعليه فإن المؤسسات العمومية تكون ملزمة بتبني مفهوم الحوكمة؛
- ✓ ينبغي إصدار دليل حوكمة خاص بالمؤسسات العمومية الجزائرية، ويجب مراعاة في إعداده الطبيعة الخاصة للمؤسسات العمومية الجزائرية وكذلك الاقتداء بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة OCDE والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن، التجربة السنغافورية في حوكمة المؤسسات العمومية على سبيل المثال.

الهوامش والمراجع

- 1- Adrian cadbury, The Financial Aspects of Corporate Governance, Report of Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Burgess Science Press, Great Britain, 1 Desembre 1992, p 14.
 - 2- Alotaibi Mohamed Meteb, The Importance of corporate Governance in Saudi Arabia Economy, Journal of WEI Business and Economics, Vol. 4, no.1, April 2015, p16.
 - 3- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص 03.
 - 4- حسين عبد الجليل آل غزوي، وليد ناجي الحياي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 109.
 - 5- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2004، ص 03، 04.
 - 6- OCDE (2015), Lignes directrices de l'OCDE sur la gouvernance des entreprises publiques, Édition 2015, Editions OCDE, Paris, p 03.
 - 7- Malika Amghar, Moussa Boukrif, La gouvernance d'entreprise Un concept ambivalent, quelle application pour le contexte algérien ?, Revue Dirassat, N0 30, Juin 2017, p 7.
- * المرفق العام هو "كل نشاط اقتصادي تقوم به الدولة بغرض تحقيق النفع العام، سواء كانت هذه الأنشطة مملوكة للدولة وتديرها بشكل مباشر، أو كانت في يد القطاع الخاص وتخضع لإشرافها ورقابتها وسواء أطلق على هذه الأنشطة إدارة عامة، هيئة عمومية، أو مؤسسة عمومية". ويعرف أيضا "النشاط الذي يشبع حاجات عامة ويؤدي إلى تحقيق منافع عامة". ويقصد به كذلك "مشروع يستهدف النفع العام بانتظام واضطراد ويخضع لإشراف الدولة"...أنظر:
- محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية - حالة بعض اقتصاديات الدول العربية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014 - 2015، ص 22.
- 8- راييس وفاء، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص 35.

- 9- Aziz EL Idrissi, La Gouvernance des entreprises publiques, perspective comparative Maroc – Europe, Thèse de doctorat en science de gestion, Université de Lille1 – IAE de Lille, Ecole doctorale sciences économiques, sociales, de l'aménagement et du management (SESAM), France, janvier 2017, p 43.
- 10- شيحة خميسي، المؤسسة العمومية والقيد المالي، حالة المؤسسات العمومية للصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2002، ص 40.
- 11- Ha-Joon Chang, La Reforme des Entreprises Publiques, Notes D'orientation, Nations Unies, Departement des Affaires Economiques et Sociales, 2007, P 14.
- 12- رايس وفاء، مرجع سابق، ص 41.
- 13- بهدي عيسى بن صالح، ملامح هيكل المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 08.
- 14- حشماوي مختارية، تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية، مذكرة الماجستير، جامعة وهران، 2011-2012، ص 42، 43.
- 15- بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002، ص 112.
- 16- حشماوي مختارية، مرجع سابق، ص 45، 46.
- 17- زباني سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للزنك ALZINC، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص 25، 26.
- 18- حشماوي مختارية، مرجع سابق، ص 48، 49.
- 19- OECD (2015), OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises, 2015 Edition, OECD Publishing, Paris, pp 17 -26.
- 20- محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، الطبعة الأولى، دار الإعمار، عمان، الأردن، 2014، ص 134-138.
- 21- مرجع نفسه، ص 140-142.
- 22- Aziz EL Idrissi, op-cite, p 57.

التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة مونوغرافية

Industrial marketing in Algerian industrial companies- monographic study-

تاريخ قبول النشر: 2018/07/17

تاريخ الاستلام: 2018/05/20

أ.د. رقيق اسعد إدريس **

مقراد عبد الله *

جامعة وهران 2- الجزائر

جامعة وهران 2- الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، على اعتبار أن أنشطة التسويق الصناعي تواجهه الكثير من التعقيدات لكونها تتعامل مع منتجات صناعية متنوعة إضافة إلى اختلاف المؤسسات الصناعية من حيث أهدافها، إستراتيجيتها، وبيئة أعمالها، الأمر الذي يترتب عليه أعباء إضافية لفهمها والتعامل معها بما يحقق أهداف هذه المؤسسات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القصور في أداء أنشطة التسويق الصناعي يؤدي إلى توقف عمليات الإنتاج في المؤسسات الصناعية مما ينعكس سلبا على توفير احتياجات المشتري ويخلق أزمة في السوق .

الكلمات المفتاحية: التسويق الصناعي، المؤسسات الصناعية، منتجات صناعية، الإنتاج.

Abstract:

The aim of this research is to highlight the importance of industrial marketing in Algerian company whoever Industrial marketing activities face many complications because various industrial products, targets, strategies and business environment, thing to result additional loads understanding to deal with final goals. The study display many results as well as: infancy of industrial marketing activities then halt production who reflect negatively consumer needs and market crisis.

Keywords: Industrial marketing, industrial companies, industrial products, production.

* e-mail: mokredabdallah27@gmail.com

** e-mail : reguiegissaad@yahoo.fr

المقدمة:

إن أنشطة التسويق الصناعي التي تقوم بها المؤسسات الصناعية ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، بل هناك الكثير من التعقيدات التي تواجه تلك الأنشطة نظرا للتعامل مع منتجات صناعية متنوعة ومؤسسات أعمال تختلف في أهدافها، إستراتيجيتها، بيئة أعمالها، الأمر الذي يترتب عليها أعباء إضافية لفهمها والتعامل معها بالشكل الذي يحقق متطلبات تلك المؤسسات وكذلك أهداف المنظمة الصناعية.

فالقصور في أداء أنشطة التسويق الصناعي له انعكاسات كبيرة على الأسواق وتوفير المنتجات التي يرغب المشتري الحصول عليها، وبنفس الوقت يؤدي إلى توقف عمليات الإنتاج للمؤسسات المنتجة للمنتجات الاستهلاكية النهائية مما ينعكس على احتياجات المستهلكين ويؤدي لخلق أزمة في سوق الاستهلاك.

والمؤسسات الصناعية التي تهتم بعملية إمداد وتجهيز المؤسسات الأخرى، تقوم بإعادة تشكيل وإنتاج منتجات أخرى مختلفة بخصائصها ومنافعها عن المنتجات الصناعية الموردة.¹ وفي هذا الإطار تسعى المؤسسات الصناعية الجزائرية إلى التطوير المستمر لتحقيق التميز والريادة في الأسواق الوطنية والدولية. وهذا في ظل المنافسة، وسرعة التغير في رغبات واحتياجات الزبائن.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا- مفهوم نظام التسويق الصناعي

ثانيا- أوجه الاختلاف الرئيسية بين التسويق الصناعي والتسويق الاستهلاكي

ثالثا- أنواع الزبائن الصناعيين و المزيج التسويقي الصناعي

رابعا- واقع التسويق الصناعي في مؤسسة سيدي بن زهيب لصناعة الكابلات

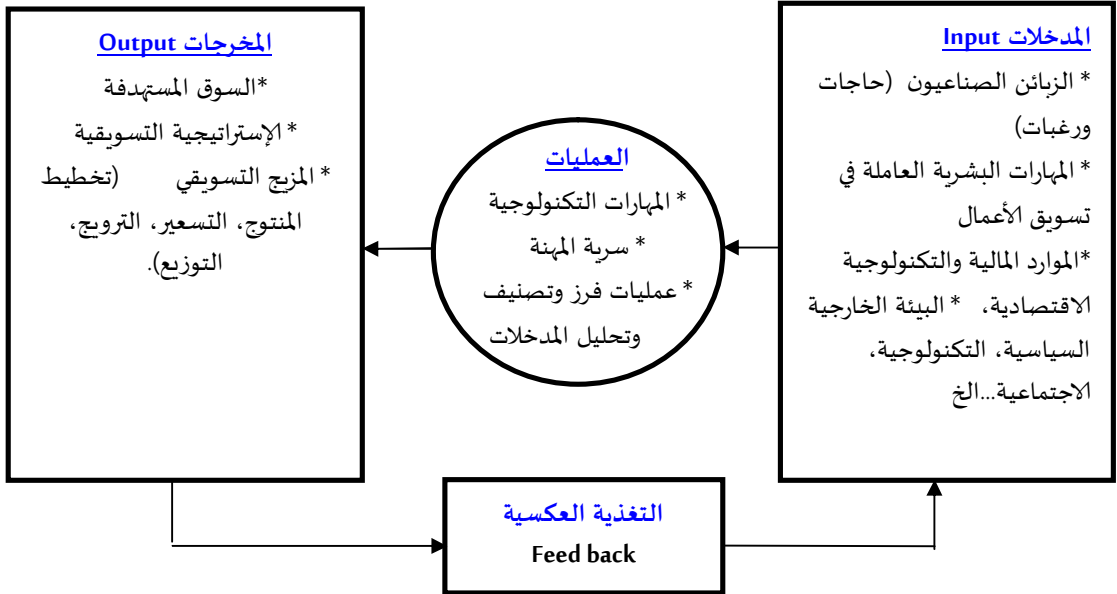
أولاً- مفهوم نظام التسويق الصناعي

يعتبر التسويق الصناعي جزء لا يتجزأ من مفهوم التسويق بشكل عام، فالتسويق الصناعي بهذا المفهوم يستمد ويستنبط سماته وخصائصه الأساسية من التسويق.²، ويطلق عادة على التسويق الصناعي بالتسويق ما بين المؤسسات اختصاراً لـ (B to B) ، وعليه فالتسويق الصناعي هو "جميع الأنشطة التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات ما بين المؤسسات بهدف إنتاج سلع وخدمات أخرى"³

ومن وجهة نظر تسويقية، فإنه يمكن تعريف التسويق الصناعي على أنه: "النشاط الإنساني المباشر الموجه نحو إشباع حاجات ورغبات المؤسسات من خلال العملية التبادلية".⁴

و يمثل نظام التسويق الصناعي نظاماً فرعياً من النظام الشامل لمنشآت الصناعية سواء التي تعمل في تقديم السلع أو الخدمات، فحينما يكون النظام صناعياً فإن مخرجاته سوف تكون السلع أما إذا كان نظاماً خدمياً فمخرجاته الخدمة وهكذا.⁵ أما التغذية العكسية فهي عنصر الرقابة على عمل النظام ومهمتها مراقبة عمل النظام والتعرف على الانحرافات التي تعتري أداءه ودراسة وتحديد أسبابها ووضع الحلول والمعالجات لها وإعادتها كمدخلات للنظام لتقويم عمله في دورة عمله اللاحقة. والشكل الموالي يوضح تلك العناصر.⁶

شكل رقم (01) عناصر نظام تسويق الأعمال



المصدر: أحمد شاكر العسكري، "التسويق الصناعي: مدخل استراتيجي"، مرجع سابق،

ثانياً- أوجه الاختلاف الرئيسية بين التسويق الصناعي والتسويق الاستهلاكي

هناك طريقة أخرى للوصول إلى فهم أفضل لمجال التسويق الصناعي، وهي من خلال مقارنته بالتسويق الاستهلاكي. وهناك العديد من الفروق الأساسية بين كل من التسويق الصناعي والتسويق الاستهلاكي⁷

جدول رقم (1): مجالات الاختلاف بين تسويق الصناعي والتسويق الاستهلاكي

عناصر المقارنة	الأسواق الصناعية	الأسواق الاستهلاكية
1. هيكل السوق	مركزة من الناحية الجغرافية. صغيرة من حيث الحجم. عدد المشترين قليل إلى حد ما. منافسة احتكار القلة. تضم المؤسسات المختلفة	منتشرة جغرافياً كبيرة من حيث الحجم عدد المشتريين كبير (أسواق جماهيرية) منافسة احتكارية. تضم الأفراد والجماعات.
2. المنتجات	تعقيد فني (تقني). غير نمطية. عوامل الخدمة، التسليم، متوفرة، وتعتبر هامة جداً. الطلب عليها مشتق. عدد السلع محدود.	تتصف بالبساطة. نمطية. عوامل الخدمة، التسليم، متوفرة بالنسبة لبعض السلع. الطلب عليها مستقل. عدد السلع كبير.
3. سلوك المشتري	مرتبط وظيفياً (تدخل وظيفي) قرارات بدوافع عقلانية او رشيدة علاقات مستقرة. علاقات شخصية متداخلة. تبادل الامتيازات	مرتبط عائلياً قرارات بدوافع نفسية وعاطفية/ اجتماعية. علاقات غير مستقرة. علاقات غير شخصية. لا يوجد تبادل للامتيازات.
4. اتخاذ القرار	مراحل مميزة وواضحة تعدد المشترين في اتخاذها	مراحل غير واضحة/ عقلية تتخذ في الغالب بشكل فردي.

5. قنوات التوزيع	قصيرة ومباشرة وحلقاتها قليلة	غير مباشرة، حلقات مزدوجة.
6. الترويج	التركيز على البيع الشخصي	التركيز على الإعلان
7. التسعير	عطاءات تنافسية، عقود تفاوضية انتشار ظاهرة الاستئجار لبيع السلع استقرار الأسعار ظاهرة مألوفة	أسعار معلنة لا توجد هذه الظاهرة إلا ما ندر تغير الأسعار ظاهرة مألوفة.

المصدر: سمير عزيز العبادي و نظام موسى سويدان، مرجع سابق، ص: 33

ثالثا- أنواع الزبائن الصناعيين و الميزج التسويقي الصناعي

1- أنواع الزبائن الصناعيين

يمكن تصنيف الزبائن الصناعيين إلى ثلاث مجاميع هي:⁸

أ- المؤسسات التجارية:

ويقصد بها جميع مؤسسات الأعمال التجارية التي تقوم بشراء منتجات الأعمال، وكذا الخدمات لاستعمالها، عدا بيعها مباشرة للمستهلك النهائي. وهناك ثلاث أنواع رئيسية للمؤسسات التجارية في سوق الأعمال، وهي:⁹

- مصنعي المعدات الأصلية، مثل المكائن والمعدات.
- الزبائن المستخدمين، الذين يشترون السلع والخدمات لاستخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى، مثل: المصنعون، المزارع، المؤسسات المالية، شركات النقل، الفنادق،... الخ.¹⁰

- الموزعون الصناعيون، الذين يشترون السلع والخدمات بهدف إعادة بيعها، ويطلق عليهم أحيانا (المشترون التجار) أو (الوسطاء الصناعيون)، أو التجار الصناعيين.¹¹

ب- المؤسسات/ المؤسسات الحكومية:

وتتمثل هذه المؤسسات: في المؤسسات البلدية، الحكومات المحلية، المحافظات، وغيرها من المؤسسات الحكومية، حيث يمتاز هذا القطاع- الزبون- بطرقه المختلفة، وأنماط شرائه وحجم مشترياته.¹²

ج- زبائن المؤسسات والهيئات الأخرى:

والتي يكون شراؤها للسلع الصناعية بقصد إنتاج الخدمات ذات الصالح العام، مثل: المؤسسات الوطنية، الجامعات، دور العبادة، المتاحف، وغيرها.

2- المزيج التسويقي الصناعي:

المزيج التسويقي عبارة عن مجموعة من العناصر التسويقية المتكاملة ومن الخطط التسويقية التفصيلية سواء كانت إستراتيجية أو تكتيكية والمتضمنة مجموعة من النشاطات والبرامج المعدة سلفاً في سبيل المحافظة على الأسواق القديمة أو اختيار الأسواق الجديدة للدخول إليها وذلك عن طريق توفير إستراتيجية تتبناها المؤسسة الصناعية للتعامل مع السوق.

1- المنتج الصناعي:

تعريف Stanton : المنتج الصناعي مجموعة من الصفات الملموسة وغير الملموسة يضمها الغلاف واللون والسعر وشهرة وسمعة ومكانة الشركة المنتجة والبائع وخدمات المنتج والبائع التي يقبلها المستهلك على أنها تشبع حاجاته ورغباته".¹³

تعريف Kotler & Amstrang :

"المنتج الصناعي أي شيء يمكن عرضه في السوق لتلبية رغبة أو حاجة ما".¹⁴
-تعريف الصميدعي:

"المنتج الصناعي عبارة عن مجموعة الخصائص الملموسة وغير الملموسة التي يتألف منها ويرتبط بها والتي تعبر عن حاجة أو رغبة المستهلك"¹⁵

إستراتيجية المنتج الصناعي:

إن عملية عرض المنتج مصممة أساساً لإرضاء وإشباع احتياجات الزبون. وعليه فإن أي تغيير في احتياجات الزبون يجب أن تواكبه تغييرات في المنتج المعروض إذا رغبت المنظمة في الاستمرار في إرضاء قاعدة زبائنها. وتتغير احتياجات الزبون بتغير البيئة، فعلى سبيل المثال: فإن الشركات التي تعمل في مجال صناعة "أشباه الموصلات تقوم بتجديد معاملها كل سنتين إلى ثلاث سنوات لتواكب التغيرات السريعة في التكنولوجيا.¹⁶ فكلما ازداد عدد الدوائر على شريحة واحدة كلما كانت هناك حاجة لأجهزة إنتاج متطورة.⁴ وعليه، فإن التغيرات في التكنولوجيا قد تتطلب تغييراً في المنتج أو إنهاء استخدام بعض المنتجات كلما قام الزبون بتعديل إجراءات التشغيل لملائمة احتياجاته الجديدة.¹⁷

2- تسعير المنتجات الصناعية:

إن التسعير هو جزء ملازم ومهم لا مفر منه لإستراتيجية وسياسات التسويق الصناعي، ويجب أن يرتبط بحذر بمنتج المنشأة والتوزيع وسياسات الاتصال (الترويج)، وعلى مدير التسويق الصناعي أن يواجه مسؤوليات التحدي لمختلف عناصر المزيج التسويقي، وإن يؤمن

بأن العرض الكامل هو ليس فقط لتلبية طلبات وحاجات السوق، و إنما أيضا ليقدم عائد متناسق مع أهداف المنظمة الربحية، وهذا ليس من المهام السهلة.¹⁸

ومن المنظور التسويقي فإن السعر يحتل قيمة يضعها المستهلكون بدلا لمنتج (سلعة أو خدمة) معينه في وقت معين. ولكن هناك مجموعات مختلفة من الزبائن سيكونون قادرين على تحليل المنفعة أو قيمة المنتج بطرق مختلفة من منظورهم الخاص.¹⁹

و حسب Shari: السعر يمثل كمية النقود التي تدفع مقابل الحصول على منافع من خلال الحصول على منتج جيد، إذ كل من البائع والمشتري يقيمان السعر بطريقة مختلفة، فبالنسبة للبائع فإن السعر يمثل الإيراد الذي يحصل عليه والذي على ضوئه يتم تحديد مستوى الربحية، أما بالنسبة للمشتري وكذلك المشتري الصناعي فإنه يمثل مجموع النقود التي يدفعها بهدف الحصول على مجموعة من المنافع سواء للاستخدامات الخاصة أو الاستخدام الصناعي.²⁰

3- التوزيع والترويج في القطاع الصناعي:

إن رحلة منتج الأعمال من مراكز الإنتاج أو التخزين إلى مراكز الاستخدام من قبل زبون الأعمال أو البيع من قبل المشتري التاجر، تتطلب إعدادا مسبقاً، يقوم على ممارسة مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تتضمن تقييماً موضوعياً واقتصادياً لقنوات التوزيع المستخدمة، وتلك المحتملة، بقصد الأعداد والمحافظة على تلك القنوات التوزيعية الأكثر فاعلية في الحصول على المزيح السلي للقطاعات السوقية المستهدفة.²¹

و يجب أيضا صياغة خطة تسويقية للوصول وخدمة تلك الأسواق من خلال تطوير إستراتيجية للمنتج واختيار القنوات التسويقية، بحيث يصبح معها من الضروري إجراء اتصالات بشكلها الواسع وأدواتها المختلفة مع القطاعات السوقية المستهدفة. وهذا هو المجال الترويجي في إدارة التسويق وعنصراً هاماً في تسويق منتجات الأعمال.²²

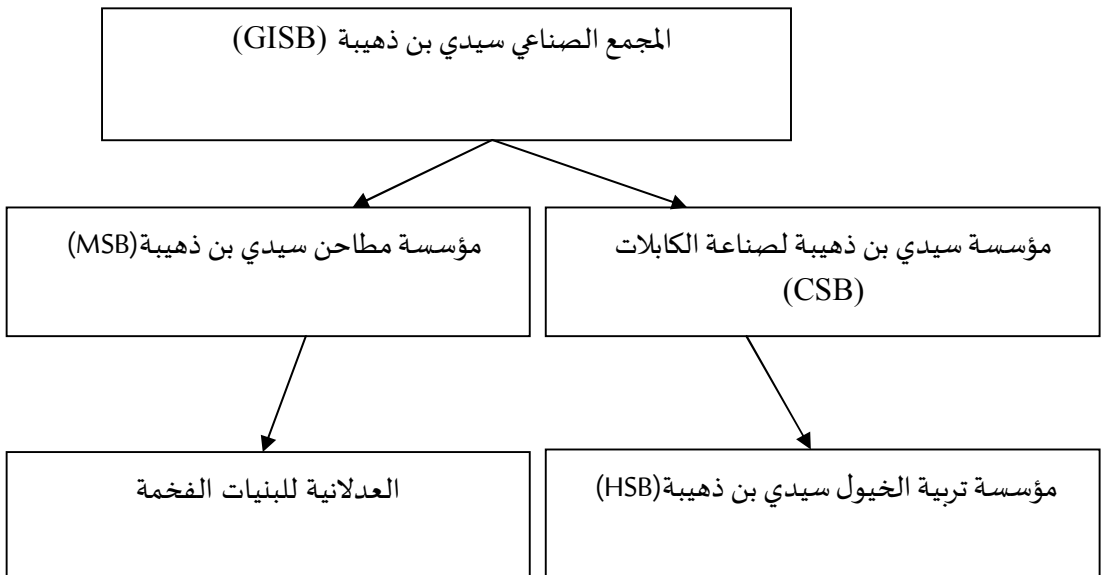
رابعاً- واقع التسويق الصناعي في مؤسسة سيدي بن ذهبية لصناعة الكابلات

أصبحت الجزائر اليوم تشجع رجال الأعمال للاستثمار في القطاع الخاص، ويعتبر قطاع صناعة الكابلات أحد القطاعات التي يسيطر عليها القطاع الخاص، حيث نجد عدة شركات جزائرية تنشط في هذا المجال، ولقد وقع اختيارنا على إحدى المؤسسات التابعة لهذا المجمع، وهي مؤسسة سيدي بن ذهبية لصناعة الكابلات، ففي ظل المنافسة وسرعة التغير في رغبات واحتياجات الزبائن، تسعى المؤسسة إلى التطوير المستمر لتحقيق التميز والبقاء في الأسواق، وهذا انطلاقاً من محاولاتها الجادة في تبني التسويق كوظيفة أساسية.²³

1- تقديم المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية: (GISB)

منشأة ذات طابع خاص ولذا نشاط صناعي و تجاري من الدرجة الأولى، والتي وفرت كل الإمكانيات البشرية و التقنية اللازمة، التي جعلتها من أهم المركبات، حيث يضم المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية على عدة مؤسسات التي اكتسحت السوق الصناعية والتجارية والتي تشمل:

الشكل رقم (02): المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية



المصدر: وثائق من المؤسسة محل الدراسة.

تعتبر شركة كابلوري سيدي بن ذهبية ، شركة ذات مسؤولية محدودة من حيث الصيغة القانونية، تتكون من مؤسسها الرئيسي ومجموعة من الموظفين والعمال.

رأسمال الشركة يقدر ب 102.400.000200 دج، و بها أكثر من 400 موظف، مع قدرة استهلاكية لمادة النحاس ب 9000 طن/سنويا، و 40000 طن/سنويا مين مادة الألمنيوم، حيث تشغل مساحة 132000 م²، منها قسم مغطى بمساحة 76000 م² حيث مقر الشركة بمنطقة النشاطات قسم 17 ، الملكية رقم 123 بدائرة ماسرة بولاية مستغانم، حيث تتميز بموقع جغرافي مساعد قرب ميناء مستغانم ، وعلى مسافة غير بعيدة من ميناء وهران، كما أنها تقترب من الطريق السيار شرق غرب الذي يربط بين الغرب والشرق الجزائري.

وتعمل هذه المؤسسة في مجال الطاقة منذ 2009، و نشاطها الرئيسي هو إنتاج و تسويق الكابلات الكهربائية ذات الجهد المنخفض والمتوسط وعالي التحمل، حيث تتميز هذه الكابلات بالجودة العالية من الاستجابة لاحتياجات السوق الوطنية و الدولية ، و المواد الخام الرئيسية المستخدمة في الإنتاج تتمثل في مادتي الألمنيوم والنحاس، بالإضافة إلى مواد عازلة .

2- دراسة المزيغ التسويقي:

1- سياسة المنتج بالمؤسسة:

عملت المؤسسة على توسيع تشكيلة منتجاتها التي تتميز بكل الخصائص و الجودة العالمية و حسب مقاييس إيزو 9001 ، والجدول الموالي يلخص منتوجات المؤسسة:

الجدول رقم (02): مختلف منتوجات المؤسسة

المنتوجات	المنتوجات	المنتوجات	المنتوجات
صلب 1,5 خيط	صلب 2,5 خيط	10MM كابل	240MM V/J كابل
لين 1,5 خيط	لين 2,5 خيط	16MM V/J كابل	2*4 CU كابل
2X0,75 MM CU صلب	صلب 2*2,5 كابل	25MM V/J كابل	صلب 4*4 CU كابل
لين 2X0,75 MM CU	لين 2*2,5 كابل	35MM V/J كابل	لين 4*4 CU كابل
صلب 2*1,5 كابل	صلب 3,2,5 كابل	50MM V/J كابل	2*6 CU كابل
لين 2*1,5 كابل	لين 3*2,5 كابل	70MM V/J كابل	4*6 CU كابل
صلب 3*1,5 كابل	صلب 4*2,5 كابل	95MM V/J كابل	4*10 CU كابل
لين 3*1,5 كابل	لين 4*2,5 كابل	120MM V/J كابل	4*16 CU كابل
صلب 4*1,5 كابل	4MM كابل	150MM V/J كابل	4*25 CU PVC/PVC كابل
لين 4*1,5 كابل	6MM كابل	185MM V/J كابل	4*25 CU XLPE/PVC كابل
4*35 CU كابل	4*120 CU كابل	120 NU	3*4 كابل

5*4 كابل	150 NU	4*240 CU كابل	4*50 CU كابل
3*6 كابل	185 NU	16NU	4*70 CU كابل
5*6 كابل	240 NU	25 NU	4*95 CU كابل
2*10 كابل	5*1,5 خيط	18 NU	4*150 CU كابل
3*10 كابل	7*1,5 خيط	28 NU	240MM XLPE كابل
5*10 كابل	12*1,5 خيط	35 NU	3X70+50 CU XLPE
2*16 كابل	5*2,5 خيط	50 NU	3X95+50 CU XLPE
25 RO2V	7*2,5 خيط	70 NU	3*120+70 CU XLPE
35 RO2V	12*2,5 خيط	95 NU	3*240+120 CU XLPE
2*16 AL	120 RO2V	ALMELC 93,3 MM	50 RO2V
3X150+70+2*16 AL	3*70+54+2*16 AL	150 RO2V	70 RO2V
	ALMELC 34,4MM	3*35+54+16 AL	4*16 AL

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من المؤسسة

و طرحت مؤسسة سيدي بن ذهبية منتوجا جديدا ويعد الأول من نوعه في السوق، وهو كابل من مادة الألمنيوم منخفض الضغط ويتميز بنفس خصائص كابل النحاس ولكن بتكلفة أقل ب 70 %، ويتميز بكل معايير الجودة والأمان المحددة عالميا ومصادق عليه من قبل مركز البحث والتطوير للكهرباء.

2- أسعار المنتجات:

تعتمد المؤسسة في تسعير منتوجاتها على التسعير على أساس التكلفة لتحقيق إيرادات أكبر من التكاليف، ولكن بهامش ربح بسيط للتغلغل والنمو في السوق، فأسعارها أقل عن المنافسين بنسبة تتراوح من 5 إلى 10 % على بعض المنتوجات ، وهذا لتحقيق أهدافها وزيادة الربحية على المدى الطويل.

الجدول الموالي يوضح بعض المنتجات وكيفية تسعيرها:

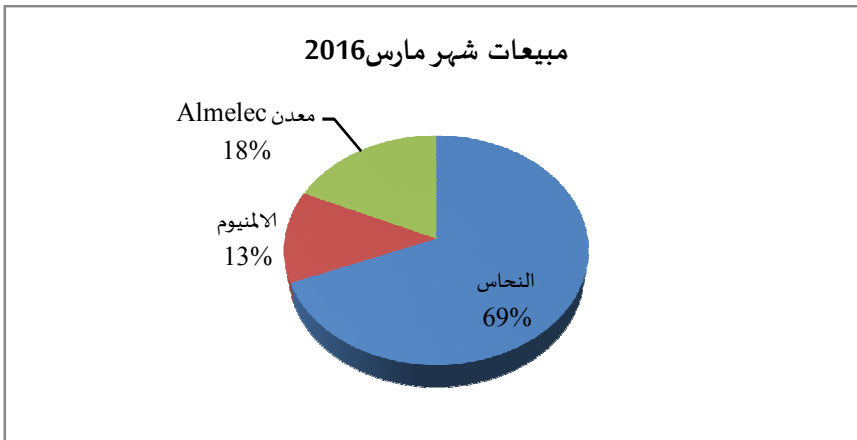
جدول رقم (03): أسعار بعض المنتجات وحدة دينار جزائري

قسم خيط / كابل	سعر خارج الرسم	سعر بكامل الرسوم
خيط 1,5 صلب	983,13	1150,26
خيط 1,5 لين	1026,08	1200,51
CU MM 0,75 X2 صلب	–	–
CU MM 0,75 X2 لين	1628,64	1905,51
كابل 1,5 * 2 صلب	2474,87	2895,60
كابل 1,5 * 2 لين	2622,62	3068,46
كابل 1,5 * 3 صلب	3530,86	4131,11
كابل 1,5 * 3 لين	3652,76	4273,73
كابل 1,5 * 4 صلب	4501,82	5267,13
كابل 1,5 * 4 لين	4780,60	5593,30
خيط 2,5 صلب	1598,42	1870,15
خيط 2,5 لين	1693,88	1981,84
كابل 2,5 * 2 صلب	3877,23	4536,36
كابل 2,5 * 2 لين	4264,63	4989,61

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من المؤسسة.

انطلاقاً من سياسة السعر المحكمة المتبعة من طرف المؤسسة، يمكن القول هذه الأخيرة استطاعت الرفع من مبيعاتها ومن ثم من رقم أعمالها، و الشكل البياني الموالي يوضح أهم المنتجات المباعة.

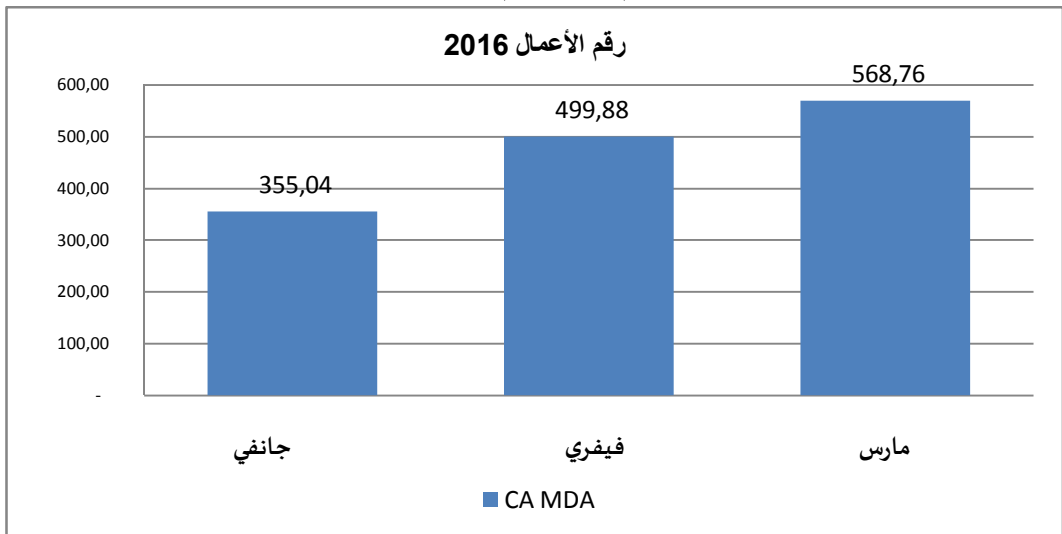
الشكل رقم (03): مبيعات المؤسسة



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من المؤسسة.

ولقد حققت المؤسسة وهذا دائما بالاعتماد على سياسة السعر على أعلى أرقام من المبيعات و هذا حسب مبيعات ثلاثة أشهر (جانفي وفيفري ومارس) خلال سنة 2016. الشكل الموالي يوضح هذه الإحصائيات.

الشكل رقم (04): رقم الأعمال



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من المؤسسة.

2- نقاط البيع للمؤسسة:

- تعتمد المؤسسة في إستراتيجيتها التوزيعية على البيع المباشر لزيادة كثافة التغطية وفي نفس الوقت التحكم الأفضل في مبيعاتها وهذا لرغبة المؤسسة في الرقابة على السوق ورقابة الجهود البيعية لضمان فاعليتها.
- محاولة التخلص من المخزون والبحث عن الأسواق الجديدة.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق والتغيرات فيه وأنماط سلوك المستهلك ومعرفة ردود فعل المستهلك من المنتج بصورة سريعة.
- وتعتمد بالأخص على نقاط بيع موزعة بطريقة مدروسة لزيادة فاعليتها، فهي تتوفر على نقاط بيع في الولايات التالية:

- الجزائر العاصمة
- برج بوعريش
- شلف
- سطيف
- قسنطينة
- غرداية
- وهران
- آدرار
- عنابة
- تيارت
- بشار
- ورقلة

3- الاتصال:

- تعتمد المؤسسة على سياسة الاتصال كثيرا وهذا لغرض الدفع بمنتجاتها إلى السوق، ويمكن الحكم على أنها وفقت بدرجة كبيرة، ويظهر ذلك من خلال:
- الترويج عبر الانترنت امتدادا للترويج التقليدي، من خلال الموقع الإلكتروني ، حيث تكمن قوة الترويج الإلكتروني في إمكانية استهداف المشتريين بشكل أكثر دقة ، وتلعب التصميم المستخدمة مثل الألوان والإضاءة والواجهات الرسومية في الموقع الإلكتروني

- دورا كبيرا في استقطاب الزبائن كما أنه يمكن تصميم كاتالوج إلكتروني يضم مختلف السلع والخدمات بحيث يسهل على المشتريين التصفح فيما بينها بسهولة،
- تقوم كذلك المؤسسة بعرض منتجاتها في مختلف الصالونات المتواجدة في القطر الجزائري، ومن بين هذه الصالونات BATIMATEC وصالون منتوج بلادي
 - الدلائل الاقتصادية الجزائرية.
 - اللوحات الاشهارية الموجودة بكل من: وهران، قسنطينة، سطيف، الجزائر العاصمة، بج بوعرييج و غرداية.
 - تعتمد المؤسسة على المطويات للتعريف أكثر بمنتجاتها

الخاتمة:

- تتبنى مؤسسة سيدي بن ذهبية أساسيات التسويق في المجال الصناعي، و يظهر ذلك جليا من خلال الاهتمام المستمر للمؤسسة بزيائنها ومحاولاتها الجادة الاستجابة السريعة لرغباتهم وأذواقهم، وكذا المعايير المعمول بها في تحديد أسعار المنتجات، و يظهر هذا جليا في سياسة التوزيع، فالمؤسسة تعتمد على عدة نقاط بيع منتشرة في القطر الجزائري، بالإضافة إلى اعتمادها على وسائل اتصالية مختلفة دليل آخر على محاولة المؤسسة التكيف مع التغيرات التي بدأ يعرفها المحيط الاقتصادي الجزائري في ظل الانفتاح على العالم الخارجي.
- وخلال هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من التوصيات، من أهمها مايلي:
- إجراء دراسة عميقة للمنافسة و محاولة تمييز الخدمات المصاحبة للمنتجات الصناعية عن باقي المنافسين.
 - ضرورة إعادة الاعتبار لوظيفة البحث و تطوير في المؤسسة الصناعية و فتح المجال أمام الإبداع و الابتكار، خاصة في مجال بعث منتجات جديدة أو تطويرها وذلك لإطالة دورة حياة المنتج.
 - الاهتمام بوظيفة اللوجستيك وإعطائها الوزن المستحق ضمن باقي الوظائف الأخرى.
 - الاهتمام بالتنمية المستدامة و الاعتماد على التسويق الأخضر و المنتجات الصديقة للبيئة.

- ¹ - خالد عبدالرحيم الهيتي و اكرم احدم الطويل، أساسيات التنظيم الصناعي، دارزهران للنشر والتوزيع، 2015 ص: 125
- 3- Olivier Badot et Bernard Cova, « Des marketing en mouvement, vers un néo-marketing », Revue Française du Marketing, Avril 2010, n° 231, P : 18
- 4- Kotler, Philip, "Marketing Management: Analysis Planning, And Control", 5th Ed. (Englwood Cliffs, J., Prentice- Hall, Inc., 1984), P.4.
- 5- أمين عبد العزيز حسن، "إستراتيجية التسويق"، دارقبا للطباعة، القاهرة، 2001، ص: 45
- 6- أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، الطبعة الثالثة، داروائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 186
- 7- أحمد شاكر العسكري، "التسويق الصناعي: مدخل استراتيجي"، داروائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 24
- 8- المرجع نفسه، ص: 58
- 9- شفيق حداد ونظام سويدان، "أساسيات التسويق (ط 1 ، عمان: دار حامد للنشر)، 1998، ص: 65
- 10- سمير عزيز العبادي ونظام موسى سويدان، المرجع ذكر سابقا، ص: 33
- 11- Richard M.Hill, Ralph S. Alexender and James S. Cross, "Industrial Marketing", 4Ed., (Homewood Illinois: Richard D. Irwin, 1994) Pp. 54-77.
- 12- العلاق بشير و حميد الطائي، "تسويق الخدمات مدخل كمي وتحليلي"، دارزهران للنشر والتوزيع، 2001، ص: 34
- 13- سمير عزيز العبادي ونظام موسى سويدان، "تسويق الأعمال، مدخل إلى التسويق الصناعي"، داروائل للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص: 69
- 14- Stanton,W. « Fundamentals of Marketing » 12th edn, Mc Graw Hill N.Y, 1991, P:112.
- 15- www.kau.edu.sa/GetFile.aspx, Visiter le 23/02/2018 a 12h
- 16- Kotler P, Amstrang, G, « Pricipales of Marketing », 9th edn Prentice, Hall, 2004, P: 276.

- 17- الصميدعي محمود، "إستراتيجيات التسويق، مدخل كمي وتحليل"، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2007، ص:180.
- 18- Chip Wars: The Japanes Threat," Business Week (May 23), 1983, p 66
- 19- زكريا أحمد عزام وآخرون، " مبادئ التسويق الحديث: بين النظرية والتطبيق": دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص: 185
- 20- Theodore Levitt, " *The Marketing Mode*", New York: MC Graw- Hill Book Co., 1969, p 98
- 21- Hill, M Richard and Alexender, S. Ralph and Cross, S James, « industrial marketing », 4 th ed home wood, Illinois : richard D Irwin, 1994, p : 36
- 22- طلعت أسعد عبد الحميد، " التسويق الفعال: كيف تواجه تحديات الواحد و العشرون"، التنوير للترجمة و النشر و التوزيع، الطبعة 18، 2013، ص: 265
- 23- شاكر تركي أمين، " تسويق الأعمال للأعمال"، بدون دار نشر وبدون سنة، ص: 132
- 24- George Risely, "Modern Industrial Marketing", New York: McGraw – Hill Book Company, 1972, p 55
- 25- محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف، "التسويق الصناعي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 45
- 26- الأمانة العامة لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهبية، ماسرى، ولاية مستغانم- الجزائر.

المقالات

باللغة الاجنبية

Title : Socially responsible investment(SRI) in Algeria: a choice or necessity?

Received: 20/06/2018

Accepted: 28/07/2018

Dr.Hamdani Mehieddine *

Mezioud Brahim **

Faculty of economic; commercial and management sciences.

University of Medea- Algeria.

Abstract :

This study aims to shed light on the reality of socially responsible investment in Algeria, which has developed dynamically in the world and continues to grow with the increasing awareness of the people on social, ethical and environmental issues. They are ready to put their money where their morals are respected and their money is valued based on collective interest. Where socially responsible investment is directly related to the concept of CSR because it contains both ethical and ecological consumerism in companies that must respond to societal pressures because of their Is responsible for community and environmental values that ultimately become a cost or constraint to the company's financial and non-financial goals, which are used to understand the potential impact on the company's long-term valuation and value, known as socially responsible investment,

Keywords: Socially Responsible Investment (SRI), Ethical Investment(EI), Corporate social responsibility(CSR) ; responsible finance

Introduction

The concept of social responsibility is one of the many concepts in the international economic arena at present. Socially responsible investment (SRI) is attracting increasing interest worldwide and is also an excellent strategy for the future. The role of organizations has moved from their economic focus to focus on the social development aspects. Business organizations are expected to adopt all the concepts, programs, ideas that serve its interests and guarantee its continuity and development

* e-mail : Hamdani_Mehieddine@yahoo.fr

** e-mail : mezioud.2007@gmail.com

Over the past three decades, the phenomenon of socially responsible investing (SRI) has become more widespread. However, knowledge of the individual socially responsible investors is largely limited to descriptive and comparative accounts.

Although SRI directly arose from the concepts of corporate social responsibility (CSR) and sustainable development (SD), and is viewed as the application of (CSR) in financial markets; where it is now quite popular in financial markets, despite that the corporate social responsibility is a necessary but not sufficient condition of good (SRI) performance.

In recent years, businesses have become more aggressive about advancing and promoting efforts to achieve more socially responsible decision-making, commonly known as corporate social responsibility (CSR) and researchers have done lots of effort investigate the relationship between corporate financial performance (CFP) and its corporate social performance (CSP). Most studies indicate that (CSP) is a determinant of (CFP). The concept of socially responsible investing (SRI) has been receiving an increasing interest in the academic literature where numerous studies have focused on the relationship between its social and financial performance.

The mission of safeguard and build the future of generations make us manage the resources more responsibly in order to face the common challenges

The guiding research question is: Is the adoption the concept of socially responsible investment is an effective option for the sustainability of enterprises in Algeria?

Based on this guiding question, it is hoped that this study will answer the following specific questions : What is the socially responsible investment? What is the way must be followed to make it responsible ? Is it possible for enterprises to be responsible without financial performance? What is the relation between SRI and CSR ? What are the factors that may influence corporation's performance? What responsibilities (economic, legal, ethical, and philanthropic) does the firm have to its stakeholders? What strategies or actions should the firm take to best address stakeholders challenges and opportunities ? Does the inclusion of environmental, social and

governance criteria in the investment decision-making process hurt risk-adjusted returns?

Research Objectives

The general objectives of the study are to document from literature review relationship between socially responsible investment (SRI) and corporate social responsibility performance; to investigate and examine, from the literature, whether socially responsible investment influence its aims in short and long term. The specific objectives are to:

1. Document relationship between socially responsible investment and corporate social responsibility
2. Analyze the condition of CSR and socially responsible investment in Algeria through Algerian companies.
3. . Studying the reasons for the low level of SRI and prospects for its development in Algeria

I-The basics of socially responsible investment(RSI)

The aspires of SRI movement to integrate social, ethical and environmental issues in investment decisions alongside financial returns , does not render it immune from criticisms; because the term 'SRI' itself is vague and indiscriminate, causing misperception and distortion of investors' goals" (Hawken, 2004).For that ;there is numerous terms have been used to describe this investment philosophy, for instance 'social investment' (Bryan 1987), 'mission-based investing' (Lydenberg and Kinder,1998), 'green investment' (Heinkel and Craus, 2001) and more, but the two most used terms are 'ethical investment' and 'socially responsible investment' or SRI, where the latter has become more popular and accurate to represent the mature and developed approach of the field¹.

I-1 : The socially responsible investment(RSI)

I-1.1 : Definitions

The investment that integrates social, ethical and environmental issues (SEE) is called ethical investment (EI) (Simon et al, 1972. Domini, 1984). it is known also as socially responsible investing (SRI) .

Lozano (2006) defines SRI as an investment, which combines investors' financial objectives with their concerns about Social, Environmental and Ethical (SEE) issues where investor's practices align those concerns with their investment strategies².

Kinder (2005) defines SRI as "the incorporation of the investor's social or ethical criteria in the investment decision-making process", The Social Investment Forum (SIF) defines SRI as "an investment process that considers the social and environmental consequences of investments, both positive and negative, within the context of rigorous financial analysis"³.

According to Eurosif (2014), SRI covers "any type of investment process that combines investors' financial objectives with their concerns about Environmental, Social and Governance (ESG) issues"

Socially responsible investing (SRI) is the practice of making investment decisions based on both financial and social performance .SRI has two forms of returns for investors: financial return and added value. Socially responsible investment is closely linked to corporate social responsibility (CSR). SRI allows investors to identifying, checking and investing in companies that meet CSR standards;Where a wide variety of nonfinancial factors have been used to better understanding the potential impact on the evaluation of a company and its long-term value⁴.

I-1.2 : Characteriscis of Socially responsible investing

In recent years, socially responsible investment has come to encompass :(1)Ethical investing,(2)responsible investment,(3)Sustainable investing,(4)Green investing,(5) Community investing,(6)Mission-based investing,and (7)Impact investing⁵

I-1.3 : Socially responsible investment strategies

The European agency Eurosif adopts the following strategies of companies' selection (European SRI Study 2014) depending on the principles of responsible investment.

1. **exclusions**, based on the concept of avoiding investment in enterprises which face ethical reservations : 'sin' sector (gambling, alcohol, tobacco and weapons),
2. **positive screening**, assumes the active recruitment of companies when the operations or products are characterized by particular values for society and the environment: environmentally damaging sector (e.g. deforestation, pesticides/chemicals and mining),
3. **best-in-class**, Is an approach allows to compare companies within the same industry sector and ranked against each other, not against those outside the industry: To seek good financial returns and to improve the overall social performance of firms in particular sectors
4. **engagement and voting**, the evaluation of companies' commitment in implementing the elements of socially responsible business in their long-term strategy operations ;
5. **impact investing**, adding enterprises, funds, and organisation, that apart from generating return rate also affect the natural environment and local community, to the investment portfolio.
6. **ESG integration**, the selection of subjects which in their operations follow the broadly understood ESG factors (European SRI Study 2014)⁶

The popularity of SRI raises the question about the profitability of investing in

Socially responsible firms which has become widely popularized today in the press and academia⁷.

The concept of SRI is closely related to the concepts of Corporate Social Responsibility (CSR) and sustainable development (SD). While CSR is widely regarded as a voluntary business contribution to the societal guiding model of sustainable development (European Commission 2001, 2002, 2006), SRI can be regarded as an application of CSR and SD principles in investment decisions.⁸

Numerous studies on SRI have attempted to link it with CSR. When addressing the CSR framework, The European Commission (2001) considered SRI as one of the CSR's essential components. What is CSR then?

I-2 : Corporate social responsibility(CSR) Concept

I-2.1 : Definitions : What does corporate social responsibility (CSR) refer to? There is so far no consensus in the academic circles on the question

One of the most admissible definitions among the scientific authors is adopted by the Commission of the European Communities which defined CSR as “a concept whereby companies integrate social and environmental concerns in their business operations and in their interaction with their stakeholders on a voluntary basis⁹”.

An early view of CSR stated: “Corporate social responsibility is seriously considering the impact of the company's actions on society.” Another early definition was that “social responsibility . . . requires the individual to consider his [or her] acts in terms of a whole social system, and holds him [or her] responsible for the effects of his [or her] acts anywhere in that system¹⁰”. “Social responsibility is the obligation of decision makers to take actions which protect and improve the welfare of society as a whole along with their own interests”. This definition suggests two active aspects of social responsibility -protecting and Improving. To protect the welfare of society implies the avoidance of negative impacts on society such as avoiding environmental pollution. To improve the welfare of society implies the creation of positive benefits for society. Such as building a new community center. The idea of social responsibility supposes that the corporation has not only economic and legal obligations, but also certain responsibilities to society which extend beyond these obligations¹¹. According to the **Wikipedia** Corporate social responsibility (CSR) is a company's obligation to be accountable to all of its stakeholders in all its operations and activities with the aim of achieving sustainable development not only in the economical dimension but also in the social and environmental dimensions. Business ethics covers the areas of moral principles and decision making, governance issues and codes of conduct for a business. Peter Drucker (1970) defined social responsibility as: “The commitment of

the business organization toward the society”¹² This definition considers it as a contract in which the business organization commits to serve the needs of the society and commits to guarantee its welfare in a way that prove its good citizenship ;which expressed in the form of responsibility ,responsiveness and performance.

CSR in equation Form Is the Sum of=Economic Responsibilities (Make a profit)+ Legal Responsibilities (Obey the law)+ Ethical Responsibilities (Be ethical)+ Philanthropic Responsibilities (Good corporate citizen)

I-2.2 : Characteristics of CSR

CSR is presented as a necessity in order to manage the social risks and generally to mitigate internal and external threats to the organization connected with the company’s vulnerabilities in a globalized world.

In order to be seen as socially responsible, companies have to do the below :

Figure1 : Top 20 Activities or Characteristics of Socially Responsible Companies	
1. Makes products that are safe	11. Shows no past record of questionable activity
2. Does not pollute air or water	12. Responds quickly to customer problems
3. Obeys the law in all aspects of business	13. Maintains waste-reduction program
4. Promotes honest/ethical employee behavior	14. Provides/pays portion of medical
5. Commits to safe workplace ethics	15. Promotes energy-conservation program
6. Does not use misleading/deceptive advertising	16. Helps displaced workers with placement
7. Upholds stated policy banning discrimination	17. Gives money to charitable/educational causes
8. Utilizes “environmentally friendly” packaging	18. Utilizes only biodegradable/recycling materials
9. Protects employees against sexual harassment	19. Employfriendly/courteous/responsive personnel
10. Recycles within compan	20. Tries continually to improve quality

Source : Archie B. Carroll+Ann K. Buchholtz(2008) : Business and socity ; Ethics and stakeholder management, seventh edition ; p48

I-2.3 . Corporate social responsibility(CSR) benefits

It has been noted that long-term well consolidated CSR strategies, have a beneficial impact on financial performance, strengthening company's ability to achieve competitive advantage, as a result of an increased interest on company's products and services (Mishra and Suar, 2010; Smith,2010). Understanding the importance of this phenomenon makes extremely important the implementation of social and environmental standards within company's daily activity.

Colle et al. (2014) identified numerous benefits arising from the implementation of CSR standards such as (1) developing frameworks for principles and values within the company, (2) reduce confusion through an universal language, methodology and commonpractices, (3) facilitates stakeholders involvement, (4) provides the premises for change, (5) raise companies' awareness and (6) determine employees to become more responsible. Nevertheless,in the absence of explicit models to quantify non-economical results, there is a high risk that companies effort become overlooked (Nelson, 2007)¹³.CSR is purported also to deliver benefits include : (1)An improved ability to attract and retain better employees;(2)Competitive advantages in production technology designed to eliminate waste(3)More productive workforces;(4)Higher sales and more loyal customers;(5)Lower litigation costs;(6) Lower environmental costs;(7) Enhanced brand value and reputation;(8) Better risk and crisis management; and (9)Good relations with government and communities.Supporters of SRI argue that these benefits will translate into improved financial performance¹⁴.

I-2.4. Levels of Corporate social responsibility(CSR).

Carroll and Buchholtz(2014) indicate four levels of Corporate Social Responsibility in business, namely¹⁵:

1. economic level, referring to sustainable development, carrying out due policy of the division of earned profits;
2. legal level, referring to compliance with legal requirements, providing products compliant with regulations;

3. ethical level, referring to the ethical consistency of an enterprise, activities compliant with social expectations;
4. philanthropic level, referring to charities, supporting art and education, improving the quality of social life.



I-3 : Responsible finance

I-3.1 : Definitions : responsible Finance is a topic that affects all market players and cannot be reduced merely to the relationship between a finance institutions and its customers.

The United Nations Principles for Responsible Investing (UNPRI) defines responsible investment as 'an approach to investment that explicitly acknowledges the relevance to the investor of environmental, social and governance (ESG) factors, and the long-term health and stability of the market as a whole'¹⁶.

The responsible finance model means¹⁷ :

1. **Responsible purpose :** Responsible finance providers offer products and Support to businesses and individuals who need finance but cannot access it elsewhere in economic and ethical sense.
2. **Responsible products :** Responsible finance products and services are tailored and targeted to the customer base they serve.

3. **Responsible approach**: Responsible finance providers have their customers' Well-being at the heart of their approach, and therefore comply with both the FCA's rules for consumer credit and the Responsible Finance Code of Practice. Their approach is fair and transparent, tried and trusted.
4. **Responsible organisation**: Responsible finance providers are mission-driven organisations that reinvest their profits back into the organisation, rather than distribute to private shareholders. Therefore their products are tailored to benefitting the customer rather than making a profit¹⁸. this means that it is ethical finance.

I-3.2 : Dimensions of responsible finance : The responsible finance dimensions are :

1. **Customers** : are in a weaker position particularly when their level of education is insufficient for them to know the consequences of their borrowing ("financial literacy"). giving them certain basic knowledge (financial education) is therefore indispensable. Likewise, strengthening clients' confidence into the whole financial Sector is vital,
2. **Financial institutions** : finance institutions today face the challenge of matching necessary growth with a sound lending practice and avoiding intransparent lending practices.
3. **Regulatory authorities** : banks practices should be based on creates proper incentives for banks and their clients.
4. **Donors and investors** : Donors and investors can behave responsibly, for example, by engaging in long-term commitments, by helping to develop new products, by promoting good corporate governance, and by using their instruments

I-3.3 : The Six UN Principles for Responsible Investment

The UN Principles for Responsible Investment (PRI) is based on the premise that institutional investors and asset managers have a duty to act in the best long-term interests of their investors and therefore, need to give appropriate consideration to how environmental, social, and governance (ESG) issues can affect the performance of

investment portfolios. By providing a framework for the integration of responsible business conduct into investment strategies, the PRI contributes to the promotion of ESG objectives within the financial sector :

1. incorporate ESG issues into investment analysis and decision-making processes
2. be active owners and incorporate ESG issues into our ownership policies and practices.
3. seek appropriate disclosure on ESG issues by the entities in which we invest.
4. promote acceptance and implementation of the Principles within the investment industry.
5. work together to enhance our effectiveness in implementing the Principles.
6. report on our activities and progress towards implementing the Principles Seek to determine the impact of the Principles¹⁹

I-4 : Ethical Finance

I-4. 1 : Definitions

1. Ethical Finance is any activity that:
 - Invests money in people and the environment, supporting actions for social and/or environmental enhancement and developing depressed areas at a high risk of social exclusion.
 - Provides credit without discrimination, based on wealth, gender, ethnicity or even migration status.
 - Uses money as a means and not an end.
2. And DOES NOT:
 - Use money for purely speculative purposes.
 - Use money merely as a charitable action.
 - Aim at maximising profits (at the expense of people and the environment).
 - Support any activity or organisation that is not sustainable in social and/or environmental terms²⁰ such the Islamic finance.

I-4.2: Characteristics of ethical finance: ethical Finance criteria promotes the values of:

1. The origin of money: does not accept “dirty” money coming from illegal, speculative or highly polluting activities.
2. The destination of money: are oriented towards positive social, environmental and/or economic impacts.
3. The criteria and values for the use of money: transparent management of loans and symmetric information between an Ethical Finance institution and its customers.
4. The management and objectives of the Ethical Finance does not consider the search for profit as an end in itself. A fair profit is necessary to ensure reliability and affordability to the institution. Profits are reinvested for the most part in the social objectives of the bank or institution

This means that is a type of finance which is based on ethics in financing and exercising business, which can called Ethical investment.

Ethical investment “Ethical investment refer to a set of approaches which include social or ethical goals in addition to more conventional financial criteria in decisions over whether to hold a particular investment” (Cowton, 1999), while ethical funds are defined as those that exclude one or more company groups from their portfolio for non financial reasons²¹.

II : CSR and SRI ratings in algeria

We know from what we have discussed before that SRI is directly arosen from the concepts of corporate social responsibility (CSR) and sustainable development (SD), and is viewed as the application of CSR to financial markets, but high economic performance of SRC does not consistently mean good performane of SRI because it also depends on market anticipations and management constraints of the market (Lucas-Leclin, 2006).

Friedman views there is no compatibility between investing in a socially responsible company and profitability, and the only “social responsibility of business is to increase

its profits”²² Whereas SRI through its model of work reduces investment opportunities by the constraints of required selection and exclusion.

II.1 : Measuring financial performance :

According to Capon, et al(1996) measures of financial performance take a variety of forms. These measures differ from each other on several dimensions, and many issues concern the choice of which particular financial measure to employ. Given these competing theoretical views, the question of how SRI portfolios perform relative to traditional investment portfolios is, at the end of the day, an empirical one. Research into this question has been approached in four ways:

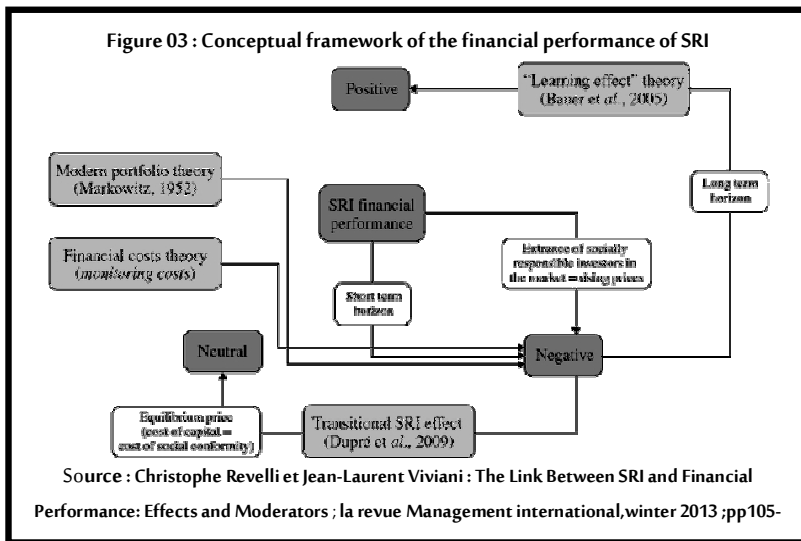
- Comparing the performance of SRI indices with traditional indices;
- Comparing the performance of SRI funds with traditional investment funds/indices;
- Creating hypothetical portfolios of companies ranked highly against ESG factors and comparing their performance with lower-ranked companies; and
- Comparing the financial performance of companies that score highly on measures of corporate social performance with those that do not²³

Windsor (2006) proposes a conceptualization of the link between CSR and financial Performance through the visualization of four different scenarios which connect to the correlation between financial performance and CSR performance. The scenarios are described as:

1. If financial performance and CSR increase at the same time, it results in a win-win situation, regardless of governmental or ethical input towards th activities
2. If both financial performance and CSR fall at the same time, it results in a lose-lose scenario, where governmental input is likely to occur in order to counteract the unwanted situation
3. If financial performance increases when CSR decreases, public aversion towards companies can occur since environmental or social harm leads to increased profits for the companies.
4. If financial performance decreases while CSR increases, it creates a conflict in contrast to the previous example where companies become unwilling to invest in

CSR activities because of the decline in financial performance. This could also be caused by CSR investments requiring significant expenditure which may results in short term economic loss²⁴

Generally there is a lot of research conducted on the impact of SRI on financial performance and vice versa.



But depending on the results indicated by the indicators, we can modify or correct the components of corporations' way in practicing socially responsible investment.

The concept of SRI is still new and has been on the way to be a part of Algeria's economic system through islamic finance which is in its first steps with some constraints and obstacle, but this is not enough without the strict implementation of the laws in the field of environment, corruption and human rights and efficient education system has the ability to deep and change society's view to these subject.

Because of Socially Responsible Investment (SRI) as a recent form of investment including respect for ethical values, environmental protection, and improvement of social conditions or 'good' governance ; it is attracting more and more interest not only from institutional and private investors but also from the academic world.

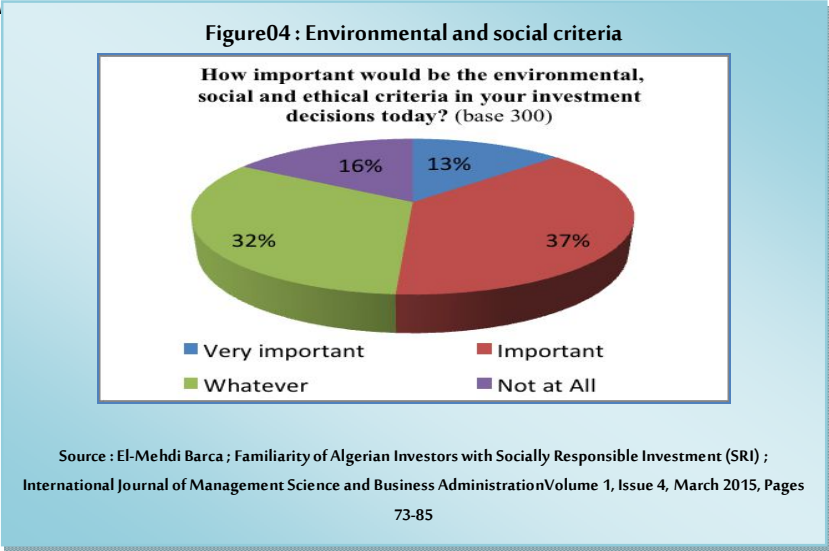
Algeria is one of the countries interested in the environment, and one of the most important countries that seek through its policy to preserve the environment through

environmental protection act, which is considered a legal renaissance in order to protect the environment and nature from all forms of attrition.

II.2 :Algeria’s efforts in ESGenvironmental, social, and corporate governance

(ESG) : in this field there is laws on : the protection of the environment within the framework of sustainable development(N°. 03-10 of 19 July 2003) ; the management, protection and development of green areas(N°. 07-06 dated 13 May 2007) ; the management, control and removal of wastes(N°. 01-19 of 12 December 2001) ; Prevention and Combating Corruption(N°. 06-01 of 20 fivrier 2006) ;ratification of other international convention on environment , governance and corruption and many other laws,orders and excutive decrees.

However ; despite legislation ; there a lack in response to the requirements of those legal texts due to lack of deterrence and lack of awareness of importance as evidenced by a study done by El hadi Barca(2015) about the process decision-making of Algerian investors ; where their answers about a question about the environmental and social criteria which have a fairly important role in investment decisions as the diagram below show



Which prove that aglerian investos don’t take envirnmental and social criteria in consideration when they take decisions ; which means there is less social and

environmental responsibility because the lack of Government Compulsion despite a great number of laws and legislation relating the subject. there is also lack in consumers claims and expressing their preference for a particular type of commodity as a result of the lack of production which make all production sold without giving any opportunity for the consumer to claim; which mean less of rights.

II.3 : Reasons for the compulsory adoption of environmental responsibility:

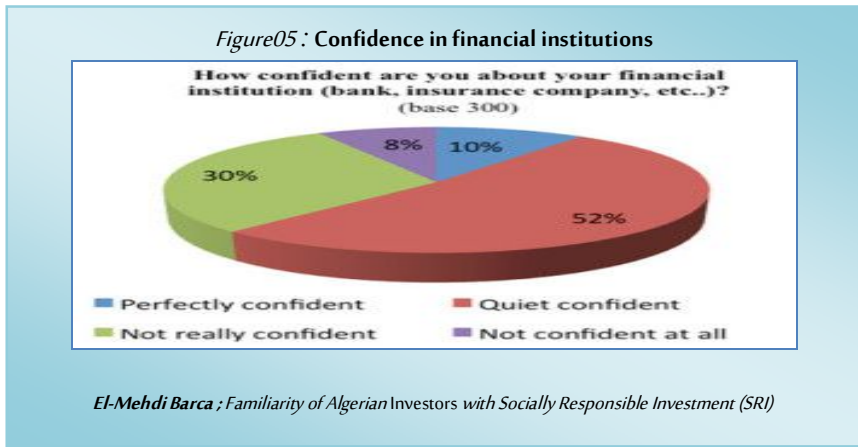
It has become a requirement for many external stakeholders Institutions in response to the demands of pressure groups: Government requirements; Consumers; Shareholders and investors; and Contractual requirements for a corporation which exchange with foreign one.

Nowdays ; Socially responsible investment(SRI) is becoming the goal of the vast majority of SMEs throughout the industrialized countries and must also be in Algeria , where It takes time and will for the concept and application to develop. Algeria have to develop a long-term activities of CSR which presents a great opportunity for introducing the concept of (SRI) in management strategies because the experience of large firms in developed countries has demonstrated that CSR is an effective management method based on mutual social profit.

SRI promotes a responsible economy, with a strong influence on governance and the behavior of actors. There is four major categories of socially responsible investment (SRI) and corporate social responsibility (CSR) in Algeria: government, business support organizations, companies and financial players.

The concept is still largely unknown to Algerians : 62% of the investors who had never heard of SRI, 30% have heard of it but do not how to explain it, 8% of respondents know exactly what SRI is whereas 77% believe that building ESG (Environmental, Social, and Governmental) requirements is necessary within an economic, politic, or social crisis.²⁵.we note that financial players don't do what should be done which make the Algerian investors express their confidence to their financial institution which has been described as weak because the financial institution in Algeria lack modern and up-to-date methods of dealing with their customers. However, almost of

them are quite confident just because they think they can't find better replacement to their institution among others established in Algeria as shown below.



Which need create an online resource center on SRI and CSR for companies in Algeria with an aim of sensitizing business and financial actors; promoting companies' good practices and successes as well as sensitizing and training employees and students, establishing specific mechanisms for financial actors in order to make them more informed and experienced to see if the current governance models in Algeria are more important or we must renew them because governance reduces risks and enhances environmental, social and moral responsibility through long-term and fruitful relationships among stakeholders, contributes to combating corruption and sustaining small and medium enterprises Omar Cherif(2017)²⁶ concluded in his study.

But therev is less governance in Algeria because social responsibility programs did not adopted in the Algerian economic institutions, whether public or private, because of the absence of a clear vision of the social responsibility of institutions that have no objection to the subject because of lack of financial resources to finance social responsibility programs , Due to :

1. The lack of adaptation of public institutions with privatization in terms of performance and production, and reduced its role to become profitable contrary to what it was in the stage of socialism, with some exceptions on some occasions,

2. The goal of private institutions is focused on profit only, despite their significant contribution to the absorption of unemployment and national output, while social responsibility is absent from its programs and if it exists, it is not incorporated into the administrative system of the institution.
3. It is also due to the absence of those who encourage them and raise awareness about their importance.
4. Lack of civil society claims due to lack of awareness.

Conclusion :

Despite that SRI involves a number of additional costs to the business and less opportunities to invest because of screening and exclusion; but it also guarantees financial and social benefits in return, makes the company much more competitive, and provides a good image for foreign investors who are interested in it because of the ethical side characterizes its activities, and legislative measures taken to operationalize the principles of respect for the environment and the protection of human rights.

Algeria has a fragile trade union system, disinterested professional organizations, absence of good governance in most companies including SMEs, the lack of a clear and encouraging the adoption of a CSR strategy, the weakness of civil society and the lack of social consultation by the different partners, adds to this the high cost of adopting standards. All this means that there is a lesser role played by civil society organizations, which means that it is difficult to follow the socially responsible investment approach in Algeria .The Algerian business organizations must understandalso that social responsibility is not just an optional act but it has become an ethical obligation that provides it with a competitive advantage on the mid and long term. Companies have to perceive social responsibility as an investment, and as a return, not as a cost .we can say also that the financial performance is no longer the only indicator of a company's success but it still the most important for the algerian corporations because without financial performane it can't apply the SRI.

References List:

-
- ¹ Barom, Mohd, Nizam(2013) : An Analysis of Social Responsibility Dimension in Islamic Investment Funds: Evidence from Malaysian Investors ; A Doctoral Thesis ; p28
- ² Cyrus Iraya Mwangi (2014): Socially responsible investment, portfolio management, institutional characteristics and performance of mutual funds in Kenya ; PHD Thesis ; p2
- ³ Christopher C. Geczy : Investing in Socially Responsible Mutual Funds, 2005
- ⁴ Justyna Klobukowaska ; Socially responsible investment in Asia ; Copernican Journal of Finance & Accounting ; 2017, volume 6, issue 1 ; p56.
- ⁵ The Responsible Investment Association 2015) : Canadian responsible investment trends report 2015
- ⁶ Dominik Sadłakowski(2016) : Socially Responsible Investments, as a Trend on the European Capital Market ; Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia ; p282
- ⁷ Susan R. Hume and Andrew Larkin (2008) : The Performance of Socially Responsible Investing ; JEL classification: D21, L15, M14 ; p3
- ⁸ European commission (2008): Socially Responsible Investment in EU Member States ; Final Report to the EU High-Level Group on CSR ; p7
- ⁹ Commission of the European Communities, Green Paper: Promoting a European framework for Corporate Social Responsibility, Brussels, 2001.
- ¹⁰ Keith Davis(1967), "Understanding the Social Responsibility Puzzle," Business Horizon (Winter 1967), 45–50.
- ¹¹ Archie B. Carroll+Ann K. Buchholtz (2008): BUSINESS & SOCIETY, Ethics and Stakeholder Management ; Seventh Edition ; p39
- ¹² Archie B CAROLL, Corporate Social responsibility : evolution of a defitional construct, Business Society, USA, vol. 38, n° 3,1999, p 286.
- ¹³ Cătălina Crișan Mirta+Anca Borza : How measuring CSR performance impacts CSR results? Interdisciplinary management research XI Faculty of Economics and Business Administration, Romania;p871

-
- ¹⁴ Royal Bank of Canada(2012) : op.cit ;pp6-7
- ¹⁵ Marta kadlubek(2015) : The essence of corporate social responsibility and the performance of selected company ; 20th International Scientific Conference Economics and Management, procedia- 2015 ; Poland ; p510
- ¹⁶ Farai Masendu : Promoting sustainable investment through a stock exchange sustainability index INMEFMI countries, 2015, p13
- ¹⁷ www.responsiblefinance.org.uk ; Responsible Finance 2015 ;p9
- ¹⁸ www.responsiblefinance.org.uk ; industry.org.uk;2015, p9
- ¹⁹ UNEP : An introduction to the principles for sustainable investment
- ²⁰ Irene Palmisano (2014); Introduction to Ethical Finance and Responsible Investments ; p4
- ²¹ Ethical Investing <https://www.investopedia.com/terms/e/ethical-investing.asp>
- ²² Christophe Revelli et Jean-Laurent Viviani (2013) : The Link Between SRI and Financial Performance: Effects and Moderators ; *Management international* ; Diffusion numérique : 1 mai 2013, pp106
- ²³ Royal Bank of Canada(2012) : Does Socially Responsible Investing Hurt Investment Returns;p2
- ²⁴ Duane Windsor(2006) : Corporate Social Responsibility: Three Key Approaches ; *Journal of Management Studies* ; pp93-114
- ²⁵ El-Mehdi Barca (2015) : Familiarity of Algerian Investors with Socially Responsible Investment (SRI) ; *International Journal of Management Science and Business Administration* Volume 1, Issue 4, March 2015, Pages 73-85
- ²⁶ Omar Cherif(2017) : Governance as an approach to the sustainability of SMEs ; National Forum on the Problem of Sustainability of Small and Medium Enterprises ; University of El Oued ; Algeria.

Essai d'analyse du taux de change réel d'équilibre du Dinar Algérien selon l'approche BEER (1990-2016)

Analysis of equilibrium real exchange rate of Algerian currency BEER approach (1990-2016)

Reçu le : 01/05/2018

Accepté le : 20/07/2018

Chetbani Saida^{*}

Pr. Chiha Khemici^{**}

Université de Béjaïa – Algérie

Université d'Alger 3- Algérie

Résumé: La notion du TCERE du DA continue à susciter beaucoup de questions suite à la chute récente des prix du pétrole. A cet effet, ce papier tente de mettre en évidence les liens existants entre le taux de change réel d'équilibre du DA et les différentes variables, notamment, l'investissement, l'ouverture commerciale, les dépenses gouvernementales, les subventions étrangères et les IDE, comme on a procédé à l'évaluation des politiques du gouvernement pour remédier au recul du prix du baril du pétrole, à travers l'impact sur le TCERE. Ainsi, on a procédé à la modélisation du TCERE du DA, en se référant à un modèle de cointégration, selon une approche BEER (Behavioral Equilibrium Exchange Rate).

Les résultats obtenus confirment qu'une augmentation des variables suivantes : les dépenses du gouvernement, l'aide du FMI et le niveau des investissements, conduira à une appréciation du taux de change réel d'équilibre. Tandis qu'une augmentation du niveau de l'ouverture commerciale, et les IDE engendreront une dépréciation du taux de change réel. En outre, concernant le mésalignement, nous avons constaté que l'écart entre le taux de change observé et celui d'équilibre est très faible, notamment depuis 2007, où le gouvernement a réagi à la chute des revenus pétroliers et gaziers en mettant en place une politique budgétaire contra-cyclique, à côté du caractère stimulant de la politique fiscale, qui a permis de limiter l'impact récurrent du recul des prix des hydrocarbures.

* e-mail : chetbanisaida@yahoo.fr ** e-mail : doc_chiha@yahoo.fr

Mots clés : Taux de change réel d'équilibre, Dinar algérien, BEER, Mésalignement, Cointégration.

Classification JEL: C5, E6, F31.

Abstract: The notion of equilibrium real exchange rate still open questions, in Algeria, after the latest fall of oil prices. Thus, this working paper aims to explain the relationship between the equilibrium real exchange rate of the Algerian Dinar and the various macroeconomic variables, particularly, investment, degree of openness, government spending, foreign subsidies and direct foreign investment. We have proceeded, also, to evaluate the policies instituted by the government in order to remedy the oil prices falling, through the impact on BEER approach in our study.

The obtained results reveal that the rise of the following variables: government spending, IMF subsidies and investment, lead to an appreciation of the equilibrium real exchange rate of the Algerian currency, whereas, the rise of the degree of openness and direct foreign investment generate its depreciation. Furthermore, concerning the misalignment, we note that the gap between the equilibrium exchange rate and the observed exchange rate is very low. Particularly, after the year of 2007, because of the instituted policies as, the counter-cyclical fiscal policy, which lead to limit the recurrent impact of oil prices falling.

Key words: Equilibrium real exchange rate, Algerian currency, BEER, Misalignment, cointegration.

JEL codes: C5, E6, F31.

Introduction :

La notion du taux de change réel d'équilibre du Dinar Algérien continue à susciter beaucoup de questions suite à la chute récente des prix du pétrole. Pour cette raison, il paraît évident de réexaminer les liens existants entre le taux de change réel d'équilibre du Dinar et les différentes variables macroéconomiques, notamment, l'investissement, l'ouverture commerciale, les dépenses gouvernementales, les subventions étrangères et les IDE, comme on a procédé à l'évaluation des politiques mises en place par le gouvernement pour remédier au recul du prix du baril du pétrole, à travers l'impact sur le TCERE.

Notre analyse s'est focalisée sur les contributions d'Edwards (1988), Baffes, Elbadawi et O'Connell (1997), Calderon (2002) et Dufrenot et Yehoue (2005), ces derniers ont beaucoup critiqué le recours aux techniques purement statistiques, car elles peuvent produire des résultats aberrants. En revanche, ils recommandent, comme Soto et Elbadawi (2008), de compter sur des modèles théoriques de détermination du taux de change réel d'équilibre qui permettent de décrire les relations existantes entre le taux de change réel d'équilibre et les fondamentaux, en outre, elles seront estimées pour déduire des mesures de l'équilibre et de mesalignement du taux de change réel.

A cet effet, nous avons prévu dans ce travail de recherche, de décrire tout d'abord une méthodologie de détermination du taux de change réel d'équilibre. Ainsi, nous avons procédé à la modélisation du taux de change réel d'équilibre du DA, en se référant à un modèle de cointégration, selon une approche BEER (Behavioral Equilibrium Exchange Rate), cette approche semble être plus adéquate à la situation algérienne. Ensuite nous procéderons au calcul du mesalignement qui va nous éclairer dans notre analyse sur le processus d'évolution du taux de change réel d'équilibre du DA sur la période étudiée, ainsi que sur l'efficacité de la démarche algérienne pour se mettre à l'abri de l'impact négatif de la chute des prix des hydrocarbures.

I. présentation du modèle du taux de change réel d'équilibre

La notion de taux de change réel d'équilibre est définie par Edwards (1988) comme le prix relatif des biens échangeables par rapport à celui des biens non-échangeables qui, toutes choses égales par ailleurs, assure simultanément l'équilibre interne et l'équilibre externe de l'économie. L'équilibre interne veut dire que sur le marché des biens non-échangeables, l'offre et la demande sont égales et qu'elles le resteront dans l'avenir ; par ailleurs le taux de chômage ne doit pas s'écarter de son taux naturel, alors que l'équilibre externe est atteint si le compte courant d'une période donnée est en équilibre, et si la somme actualisée des soldes de la balance courante à venir est égale à zéro.

Le taux de change réel d'équilibre n'est pas immuable. Sa valeur dépend de celles des autres variables déterminantes de l'équilibre interne et externe, appelées "fondamentaux" du taux de change réel (flux internationaux de capitaux, termes de l'échange, politique commerciale, niveau –et composition- de la dépense publique, progrès de productivité). En revanche, le taux de change réel courant répond également à court et moyen termes aux variations des politiques macroéconomiques. Lorsque le taux de change réel courant diffère sensiblement de son sentier d'équilibre, on parle de désalignement (sous ou surévaluation) du taux de change réel, un tel désalignement peut être engendré par des politiques macroéconomiques (politique monétaire/budgétaire et de change) inadéquates, menant le plus souvent à une surévaluation du taux de change réel et ainsi à une perte de compétitivité.

I. 1- Modèle économétrique

Lorsqu'on procède à l'estimation du taux de change réel d'équilibre on constate que la plupart des travaux de recherche ont entamé l'analyse en partant d'une forme réduite pour arriver à des modèles d'équilibres générales (Edwards 1989, Elbadawi 1994, Hinkle et Montiel 1999). La plupart des auteurs se sont penchés sur le cas des pays du Sud et de l'Est Méditerranéen (PSEM), en se référant à l'approche BEER (Behavioural Equilibrium Exchange Rate), dont la première version remonte à MacDonald (1997) et Clark et MacDonald (1998), pour l'estimation du taux de change

d'équilibre. Cette approche considère le taux de change d'équilibre comme résultat d'une relation de cointégration entre le taux de change effectif réel et ses fondamentaux, en outre, les modèles alternatifs (PPA et FEER) nous semblent moins adaptés. En effet, le modèle PPA (Parité de Pouvoir d'Achat) est un modèle de très long terme et suppose un rattrapage technologique (Benassy-Quéré et al. 2009 ; Robinson, 2010) ; ce qui n'est pas encore le cas pour le pays étudié, quant au modèle FEER (Fundamental Equilibrium Exchange Rate), il présente un contenu normatif important, et comme le montrent plusieurs travaux, le FEER est très sensible aux écarts aux cibles de balances courantes et aux outputs gaps.

Si le BEER résulte d'une relation de cointégration entre le taux de change effectif réel et ses fondamentaux, il est important de savoir quels sont les fondamentaux à retenir pour l'estimation de la relation de cointégration.

La littérature économique a identifié les variables réelles suivantes comme déterminants de l'évolution du taux de change effectif réel, (Edwards, 1989): les termes de l'échange, le contrôle des capitaux, le contrôle du commerce, la consommation du capital et le progrès technique. Cependant, quant au taux de change effectif observé, il est affecté par non seulement les variables réelles, mais également par les variables monétaires, c'est pourquoi la politique macro-économique représentée par les politiques budgétaire et monétaire doit-être aussi prise en compte dans le modèle. Les variables monétaires sont représentées par les déficits budgétaires, l'excès de l'offre de monnaie ou les deux à la fois, par conséquent, l'équation qui relie les variables réelles et monétaires au taux de change effectif réel prend la forme suivante :

$$TCER_{it} = \alpha_i + \beta_i determr_{it} + \gamma_{it} determm_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

determr_{it}: Les déterminants réels

determm_{it}: Les déterminants monétaires

Les indices i et t désignent respectivement le pays et l'année.

ε_{it} : Terme d'erreur ; variable aléatoire indépendamment distribuée.

Une fois cette équation estimée, il est possible de déduire l'équilibre et le mesalignement.

I.2. Choix et mesure du taux de change réel

Bien que le TCR interne soit la définition la plus appropriée et la plus répandue dans la littérature économique pour les pays en développement [Devarajan, Lewis et Robinson (1993); Edwards (1988, 1989, 1994) ; Elbadawi (1994) ; Hinkle et Montiel (1999)], Sa mesure présente des anomalies, notamment, les indices de prix des biens échangeables et des biens non échangeables n'étant pas disponibles. Il est à noter aussi que la plupart des auteurs utilisent ces indices comme mesure du TCR interne théorique. Le TCR externe, de sa part, requiert des séries sur les indices de prix à la consommation, dont disposent tous les pays. En outre, les travaux théoriques (Stemitsiotis 1992) ayant montré que l'utilisation d'un taux de change multilatéral, dit effectif, était préférable à un taux de change bilatéral, la mesure la plus souvent utilisée du TCR théorique est le taux de change effectif réel (TCER) externe qui traduit une évolution comparée de prix relatifs que l'on ajuste des variations nominales des taux de change des pays partenaires considérés.

La prise en compte d'un ensemble de pays partenaires plutôt que d'un seul pays ou d'une devise de référence (le dollar ou l'euro), s'explique tout simplement par le fait que, en tendance, les échanges extérieurs se caractérisent par une diversification géographique des flux commerciaux internationaux en termes de provenance (importations) comme de destination (exportations).

De ce fait, c'est par rapport à un panier de monnaies ou un ensemble de partenaires que l'évolution compétitive de l'économie du pays étudié sera plus appréciée. Compte tenu des limites inhérentes aux statistiques disponibles, l'indice de TCER a été établi en prenant en compte les indices de prix à la consommation et les indices de taux de change nominaux (moyenne annuelle).

Dans notre étude, nous avons retenu les dix grands pays partenaires ayant des relations commerciales stables avec le pays considéré, le poids conféré à chaque partenaire a été dérivé de son importance relative dans l'ensemble des échanges

internationaux du pays (exportations et importations) au cours de la période 2000-2014.

Les partenaires commerciaux de l'Algérie sont les Etats- unis, Allemagne, japon, Italie, France, Belgique, pays- bas, Grèce, Suède, Suisse.

D'une manière générale ; l'indice du taux de change effectif réel d'un pays à n partenaires commerciaux peut être exprimé comme suit (Bahmani.Oskoe M, 1991) :

$$TCER = \sum_{i=1}^{10} \left(\left(\frac{TC_{part}}{TC_{dom}} \right) * \left(\frac{IPC_{dom}}{IPC_{part}} \right) \right)^{P_i} \dots\dots\dots (02)$$

Une hausse du taux de change effectif réel (TRER) se traduit par une appréciation réelle de la monnaie domestique car les prix domestiques s'accroissent plus vite que les prix étrangers.

TC_{part} et TC_{dom} : désignent respectivement le taux de change nominal du partenaire et celui du pays domestique, il est défini comme étant le nombre d'unités monétaires locales en dollar américain.

IPC_{dom} et IPC_{part} : L'indice des prix à la consommation, respectivement, dans le pays étudié et chez le partenaire.

P_i : Poids du partenaire i dans les échanges totaux du pays, calculé comme suit :

$$P_i = \left(\frac{X_i + M_i}{X_{part} + M_{part}} \right)$$

où X_i et M_i : représentent respectivement les exportations et les importations à destination/en provenance du partenaire commercial i ;

X_{part} et M_{part} : les exportations et les importations totales à destination/en provenance des partenaires commerciaux.

A partir de ce constat nous avons opté pour une méthodologie de calcul des indices de TCER du pays étudié où la préférence a été accordée à un système de pondération reflétant la structure de l'ensemble des échanges internationaux (importations et exportations) :

1.3. Stratégie d'estimation

Notre étude empirique porte sur le taux de change effectif réel de l'Algérie. En premier lieu, nous allons procéder à la modélisation du taux de change effectif réel, la

procédure de modélisation adoptée repose sur deux propriétés théoriques importantes relatives à l'équilibre de long terme ; la première est l'existence à long terme d'une relation à l'état stationnaire entre le taux de change réel effectif et ses déterminants fondamentaux, Cela nécessite une écriture sous une forme linéaire, comme il a été cité, ci-dessus, dans l'équation(1). Ainsi, dans l'objectif de déterminer l'existence des relations d'équilibre de long terme, la méthode de cointégration sera adoptée, Quant aux tests de cointégration, les plus utilisées dans la détermination de la présence d'une telle relation sont ceux d'Engle et Granger (1987) et de Johansen (1988, 1991) dans le cas sans rupture.

La deuxième propriété consiste à avoir un état stationnaire dynamiquement stable, pour cela, nous adoptons le modèle à correction d'erreur (MCE), Ce dernier décrit comment les variables répondent en dynamique aux écarts à l'équilibre ; nous pouvons, donc, considérer le MCE comme un modèle décrivant le processus d'ajustement de court terme vers l'équilibre de long terme.

En deuxième lieu, nous achevons notre analyse empirique par le calcul de l'ampleur des déséquilibres du taux de change effectif réel.

II. Estimation de la relation de long terme entre le TCER et ses fondamentaux

II.1. Les données :

L'échantillon de notre étude s'étale sur la période [1990, 2016]. Nous avons fait recours à plusieurs sources de données afin de compléter notre base de données.

Les variables utilisées dans notre étude sont :Taux de change effectif réel (TCER), Investissements étrangers directs (IDE),Aide de FMI (FAE),Investissement (INV), l'ouverture commerciale (OUV),dépenses du gouvernement(DG).

Concernant le taux de change effectif réel, il a été déterminé à partir des données de la Banque Mondiale, A cet effet, nous avons choisi la formulation précisée dans la premièrepartie. Quant aux dépenses publiques elles sont disponibles sur la base de données IFS. Les investissements étrangers directs sont extraits de la base de données de la banque mondiale. L'ouverture commerciale définie par la somme des

exportations et des importations divisée par le PIB, source IFS. Enfin, L'aide du fond monétaire internationale, et la formation brute de capital sont extraits de la base de données de la banque mondiale. Comme il a été expliqué précédemment, nous retiendrons dans notre analyse le modèle BEER comme suit :

$$LTCEER_{it} = C + \alpha_1 X_{it} + \alpha_2 X_{it} + \alpha_3 X_{it} + \alpha_4 X_{it} + \alpha_5 X_{it} + u_t$$

Il s'agit donc, de régresser une variable dépendante, qui est le taux de change effectif réel TCER, sur une série de variables explicatives (X_t) auxquelles nous ajoutons une constante (C) et le terme d'erreur u_t .

II.2. Détermination du nombre de retards du modèle

Le nombre de retard (lags) est sélectionné en spécifiant un modèle AR (processus autorégressif), avec un maximum de retards pour chaque variable. Le choix du nombre de retard se base sur les critères AIC, BIC et HQ, quant au calcul des critères d'information pour des retards allant de 1 à 2 (compte tenu du nombre faible d'observations nous préférons ne pas dépasser deux retards), on a obtenu les résultats suivants :

II.3. Test de cointégration et estimation des TCER

II.3.1. Tests de cointégration

Nous réalisons notre étude de la relation de long terme dans le cadre du processus de Johansen (1988) qui est plus approprié lorsqu'on a plusieurs variables réelles dans le même modèle, en plus, elle a l'avantage, contrairement à d'autres méthodes, de ne pas offrir uniquement un test de cointégration, mais de relever en plus le nombre de relations de cointégration.

La première étape de cette méthode consiste à tester l'hypothèse de cointégration entre le taux de change effectif réel et ses fondamentaux, nous utilisons ainsi, les statistiques de la trace (ratio vraisemblance) et de la valeur propre maximale, obtenues avec la technique multivariée du maximum vraisemblance de Johansen (1988). Cependant, avant d'établir les tests de relation cointégrante, il convient tout d'abord de s'interroger sur l'éventuelle introduction des termes déterministes

(constance et tendance)* à la fois, dans la relation de cointégration à long terme, et dans la dynamique de court terme. Le modèle retenu est celui qui minimise le critère de Schwarz.

Le nombre de relations de cointegration sera testé par les statistiques de la trace et de la valeur propre maximale fournies par Johansen (1988), cela va nous permettre de tester l'hypothèse nulle selon laquelle «il y a au plus r relations de cointegration» contre l'alternative H1 selon laquelle «il y a au moins r+1 relations de cointegration».

Tableau N°01 :Les résultats du test de trace

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.934312	140.8016	95.75366	0.0000
Atmost 1 *	0.747907	75.45359	69.81889	0.0165
Atmost 2	0.545041	42.38266	47.85613	0.1483
Atmost 3	0.462637	23.48153	29.79707	0.2232
Atmost 4	0.260539	8.575564	15.49471	0.4061
Atmost 5	0.053970	1.331548	3.841466	0.2485

Source : réalisé par nos soins à partir logiciel Eviews 09.

En se référant à la statistique de la trace de Johansen, nous rejetons, au seuil de 5%, l'hypothèse nulle H_0 d'absence de la relation de cointegration ($r = 0$) contre l'hypothèse alternative ($r > 0$) puisque ($\lambda_{trace1} = 140.8016$ est supérieure à la valeur critique lue dans le tableau 95.7536). Alors nous passons à la deuxième ligne de tableau ou il s'agit de tester l'hypothèse nulle H_0 ($r = 1$) contre H_1 ($r > 1$). On constate que le rang de la matrice n'est pas 1 puisque ($\lambda_{trace1} = 75.4535$ est supérieure à la valeur critique lue dans le tableau 69.8188), On constate enfin que le rang de la

* Au début, nous appliquons le test de Johansen (1988) en supposant la présence d'une constante dans le MCE (hors équation de cointégration). Cette hypothèse est justifiée par le fait que les séries semblent être caractérisées par une tendance linéaire à la hausse. En revanche selon les résultats, la constante dans le MCE n'est pas significative, Alors, nous avons appliqué de nouveau les tests sans la constante dans le MCE. L'hypothèse d'absencede tendance dans larelation de CI se justifie économiquement par le fait que la relation de long terme entre le taux de change et sa valeur d'équilibre ne comporte pas de trend.

matrice est égal à 2 puisque ($\lambda_{trace1} = 42.3826$ est inférieure à 47.8561, donc on accepte cette fois-ci H_0 au seuil de 5% .

Tableau N°01 : Les résultats du test de valeur propre maximale

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.934312	65.34797	40.07757	0.0000
Atmost 1	0.747907	33.07093	33.87687	0.0622
Atmost 2	0.545041	18.90113	27.58434	0.4222
Atmost 3	0.462637	14.90596	21.13162	0.2955
Atmost 4	0.260539	7.244016	14.26460	0.4607
Atmost 5	0.053970	1.331548	3.841466	0.2485

Source : réalisé par nos soins à partir logiciel Eviews 09.

Le test de la valeur propre maximale indique qu’il y a une relation de cointégration pour un seuil de 5%. Donc, le rang de la matrice est égale à 1, puisque, $\lambda_{max1} = 33.07093$, inférieure à la valeur critique lue dans le tableau (33.87687), on accepte donc l’hypothèse H_0 .

D’une manière générale, on retient souvent les résultats du test de la Trace dont la puissance est plus élevée que celle du test de la valeur propre maximale. L’hypothèse de deux relations de cointégration est validée, ce test permet de déterminer le nombre de relations de cointégration, cependant, il n’indique pas les variables cointégrées.

II.3.2. Identification de la relation de cointégration

II.3.2.1. Estimation de la relation de long terme entre le TCER et ses fondamentaux

Après avoir mis en évidence l’unicité de la relation de cointegration qui relie le taux de change réel a ses << fondamentaux >>, la méthode de Johansen (1988) estime l’équation de cointegration représentant la relation de long terme.

Tableau N°03 : La relation de long terme entre le TCER et ses fondamentaux

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	118.9032	10.61606	11.20032	0.0000
IDE	-4.15E-09	1.93E-09	-2.149169	0.0484
FAE	2.36E-09	9.25E-10	2.553169	0.0221
INV	4.84E-10	9.36E-11	5.166385	0.0001
OUV	-0.645860	0.094517	-6.833284	0.0000
DG	0.363021	0.066355	5.470871	0.0001
R-squared	0.962605	Meandependent var		110.1363
Adjusted R-squared	0.950141	S.D. dependent var		9.825363
S.E. of regression	2.193928	Akaike info criterion		4.644220
Sumsquaredresid	72.19979	Schwarz criterion		4.942655
Log likelihood	-42.76431	Hannan-Quinn criter.		4.708988
F-statistic	77.22551	Durbin-Watson stat		2.101947
Prob(F-statistic)	0.000000			

Source : réalisé par nos soins à partir logiciel Eviews 09.

La relation de long terme issue de la relation de cointegration s’écrit donc de la manière suivante :

$$TCER= 118.9032 + 4.84E^{-10}INV+ 2.36E^{-09}FAE+ 0.366021DG- 0.64586 OUV - 4.15E^{-09}IDE$$

Partant des résultats obtenus sur l’équilibre de cointégration de long terme, nous constatons dans l’ensemble un coefficient de détermination assez fiable, traduisant ainsi l’explication significative du taux de change effectif réel par les différents fondamentaux.

Le taux de change effectif réel s’apprécie lorsque les dépenses du gouvernement, l’aide de fonds monétaires et le niveau des investissements s’améliorent, tandis qu’il se déprécie si le niveau de l’ouverture commercial et les investissements directs étrangers, décalés d’une période, augmentent.

L’impact de la dépense publique sur le TCER est positif et dépend de la composition sectorielle des dépenses, L’augmentation des dépenses publiques porte principalement sur des biens non échangeables, et exerce une pression sur le prix

relatif des biens non échangeables et apprécie par la suite le TCER. Selon (Froot et Rogoff, 1991), les pays connaissant plus de dépenses publiques connaîtront probablement une appréciation de leurs devises.

L'impact de l'investissement est positif et significatif dans le modèle du taux de change réel, tels résultats supposent que la formation brute de capital fixe affecte les prix relatifs des produits primaires non échangeables. L'industrie algérienne est particulièrement orientée vers l'exploitation des ressources naturelles (pétrole et le gaz naturel), et elle se base sur la transformation des matières premières pour l'exportation et le secteur de service (non productif) pour le marché intérieur.

S'agissant de l'impact des flux d'aides étrangères, nos résultats montrent que les flux d'aides étrangères sont associés à l'appréciation du taux de change réel ; qui se traduit par une perte de la compétitivité à l'exportation et confirme l'approche du phénomène du syndrome hollandais. Les résultats obtenus s'ajoutent aux travaux de Bulir et Lane(2002);Prati et al. (2003);Lartey (2007); Elbadawi et al. (2008), qui vont dans le même sens.

La relation entre l'ouverture et le TCER est négative, ainsi, une libéralisation commerciale plus importante conduit à une dépréciation du TCER, car elle permet l'augmentation des échanges et la convergence des prix, ceci a été approuvé par Baffes et alii. (1999) qui considèrent que le taux d'ouverture dans le cas des pays en développement est marqué par une augmentation plus forte des importations qui conduit à la dépréciation du TCER.

Les résultats obtenus justifient que les IDE sont associés à un maintien de la compétitivité, et se conforme aux travaux deSaborwosky (2009) et Combes et al. (2012). Un accroissement d'une unité entraine la dépréciation du TCER de $4.15E^{-09}$. Un ensemble de facteurs susceptibles de justifier les bienfaits des IDE, qui assurent le transfert technologique et managériale et améliorent la productivité locale par l'importation des machines ; les biens d'équipements et la matière première, en outre, ils contribuent positivement dans le secteur d'exportation (Jongwanich (2010)), et dans la consommation des biens du secteur échangeable (Saborosky (2009)).

II.3.2.2. Tests diagnostiques sur les résultats :

Après avoir fait l'estimation de la relation entre le TCER et ses fondamentaux, nous devons faire des tests paramétriques pour nous assurer que les hypothèses sont vérifiées, et explorer les possibilités d'améliorer les résultats en cas de rejet de l'hypothèse nulle.

A. Le test de significativité des coefficients individuels (Test de Student)

Dans le tableau 03 des résultats de la régression, on observe chaque coefficient estimé et sa probabilité correspondante, l'erreur standard « Standard error » sert à calculer la valeur de t en vue de tester si le coefficient est significativement différent de zéro. La statistique est distribuée selon une loi de Student à degré de liberté $(N-K)$, tel que, $K=5$, il présente le nombre des paramètres à estimer, et $N=25$ constitue le nombre d'observation.

Les probabilités des paramètres de la variable IDE, INV, OUV, FAE, DG et de la constante sont inférieures à 0,05, les coefficients sont considérés significativement différents de 0. Ce test est le test de base qui a pour but de vérifier que les variables explicatives influencent la variable TCER du Dinar algérien.

B. Le test de Fischer

Le test de Fischer (0.000000) indique que les variables dépendantes expliquent conjointement la variable indépendante.

C. Test d'auto corrélation de Durbin-Watson

Le test de Durbin-Watson (DW) vise à détecter la présence ou l'absence de l'autocorrélation entre les variables explicatives, il permet, ainsi, d'examiner si la valeur DW calculée tend suffisamment vers 0 ou vers 4, pour renoncer à l'hypothèse d'indépendance des aléas au niveau de risque choisi. La statistique de DW est donnée directement dans le tableau des résultats.

Pour mieux interpréter et analyser cette statistique, nous consultons la table de DW. On constate que, pour un nombre de variables exogènes égale à 5, la taille d'échantillon égale à 26 et un seuil de significativité de 5% et $d_L = 0.98$ et $d_U = 1.88$

La statistique DW est égale à 2.10947 inférieure à $(4-d_2)$, on rejette alors l'hypothèse, et on conclut qu'il n'y a pas d'auto corrélation entre les variables.

D. Analyse de la variance et qualité d'ajustement

La qualité de l'ajustement peut être mesurée par le coefficient de détermination R^2 . Il donne le pourcentage de la variance totale de TCER expliquée par le modèle, les coefficients de régression sont significatifs tant que la valeur du R^2 est élevée ($R^2 = 0.9626$), et comme Le coefficient de détermination est proche de 1, on considère que la qualité d'ajustement est bonne.

Par conséquent, on peut conclure que les variables indépendantes (IDE, INV, OUV, FAE, DG) expliquent 96.26% les variations de la variable dépendante.

La somme des carrés des écarts résiduels (72.19979%) « Sum of squared/ resid » dévoile les trois sources de la variance ; celle du modèle, celle des résidus et le total des deux (modèle et résidus). Elle sert à calculer les valeurs observées et estimées de la variable dépendante qui rendent la somme des carrés des écarts résiduels minimale, par conséquent, elle maximise le coefficient de détermination R^2 . Toutefois, cette statistique croit avec le nombre de variables exogènes, c'est ainsi qu'on doit également calculer le coefficient de détermination ajusté, R'^2 , qui tient compte le nombre de variables explicatives présentes dans le modèle.

La statistique ajustée ($R'^2 = 0.9501$) « Adjusted R-squared » reflète mieux la vraie performance du modèle, il permet d'annuler le biais induit par l'ajout des variables explicatives. La statistique R-carré ajustée augmente avec le pouvoir explicatif du modèle et diminue avec les pertes en degré de liberté.

Les valeurs des deux statistiques R^2 et R'^2 ajustées sont très proches, ceci implique que le comportement du modèle est bien spécifié. Par contre, dans ce type de spécification, le fait que les séries sont cointégrées et non stationnaires, soulève un problème d'estimation, ainsi, la bonne qualité statistique du modèle est peut être due au fait que les séries ne sont pas stationnaires ; la relation mise en évidence par cette régression n'est pas forcément réelle, elle découle simplement d'une relation entre

deux tendances c'est pourquoi on doit tester les propriétés des résidus issues de cette relation.

E. Test sur les propriétés des résidus (aléas)

➤ Stationnarité des résidus

Les trois tests de stationnarité (ADF, PP, KPSS) indiquent que les résidus sont stationnaires en niveau.

➤ Test de normalité des résidus

Pour effectuer les tests de contraintes, on suppose au préalable que les aléas sont normalement distribués. Cette hypothèse peut être testée avec la statistique de JarqueBéra comme suit : La probabilité est supérieure à 5% ($0.6328 > 0.05$), nous acceptons donc l'hypothèse nulle et nous rejetons l'hypothèse alternative, cela signifie que les résidus sont distribués selon la loi normale.

➤ Tests d'homoscédasticité des résidus

L'homoscédasticité peut être considérée comme un cas particulier de la non autocorrélation, Il y a hétéroscédasticité lorsque la variance des variables aléatoires qui composent ε_t est différente au cours du temps.

La probabilité de R^2 observé = 43.79% > 5%, on ne peut donc rejeter l'hypothèse nulle qui est l'inexistence de l'hétéro-scédasticité dans la série des résidus.

➤ Test de non autocorrélation des résidus

Les résidus ne doivent pas être autocorrélés, ainsi nous devons procéder au test de l'autocorrélation des résidus comme suit :

H_0 : les résidus ne sont pas autocorrélés

H_1 : les résidus sont autocorrélés

Si la probabilité Chi-Square est supérieure à 5% on ne peut rejeter l'hypothèse nulle.

On effectue le test en comptant sur le logiciel EvIEWS, et on obtient le tableau suivant :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.101119	Prob. F(2,13)	0.3616
Obs*R-squared	3.042117	Prob. Chi-Square(2)	0.2185

Nous remarquons que Prob. Chi-Square(2) de R^2 observé = 0.2185 > 0.05, nous acceptons alors l'hypothèse nulle, et nous rejetons l'hypothèse alternative, cela signifie que les résidus ne sont pas autocorrélés.

III. estimation du modèle de correction d'erreur

Après avoir analysé les résultats du test de cointégration de Johansen et mis en lumière les relations de long terme qui lient le taux de change effectif réel à ses variables fondamentales, nous allons estimer les modèles à correction d'erreurs pour capter les déterminants de court terme du taux de change effectif réel.

Le modèle s'écrit comme suit :

$$\Delta TCER_t = \alpha_1 \Delta INV_t + \alpha_2 \Delta FAE_t + \alpha_3 \Delta DG_t + \alpha_4 \Delta OUV_t + \alpha_5 \Delta IDE_t + \alpha_6 \varepsilon_{t-1} + u_t$$

Le MCE avec seulement les variables significatives s'écrit comme suit :

$$\Delta TCER_t = 5.58E - 10 \Delta INV_t + 0.304558 \Delta DG_t - 0.667950 \Delta OUV_t - 4.60E - 09 \Delta IDE_t - 1.220708 \varepsilon_{t-1} + u_t$$

Avec u_t : bruit blanc.

Nous avons constaté après l'estimation de l'ECM que tous les coefficients des variables qui expliquent le taux de change sont significatifs, sauf l'Aide du FMI, cela nous permet de dire qu'il n'existe pas de relation de court terme entre le taux de change effectif réel et l'Aide du FMI. Par contre il existe une relation de court terme entre le taux de change effectif réel et l'investissement étranger direct, l'investissement, l'ouverture commerciale et les dépenses du gouvernement.

Les résultats obtenus indiquent aussi que les fluctuations du taux de change effectif réel sont expliquées à 89.7112% par les variables du modèle. On constate encore, que le paramètre d'ajustement nous indique qu'on peut ajuster 84.96% du déséquilibre entre le niveau désiré et celui effectif du taux de change.

Le test de Fischer (0.000010) indique que les variables dépendantes expliquent conjointement la variable indépendante. Par conséquent, le coefficient estimé des

résidus $E(-1)$ associé à la force de rappel est négatif (-1.22708) et significativement différent de zéro au seuil de 5%. Donc il en résulte que, suite à une diminution de 1.22 points de base, les chocs sur le taux de change effectif réel se corrigent à 122%, d'où, l'existence effective d'un système à correction d'erreur.

Quant aux résidus du modèle MCE, elles sont stationnaires. Bien que ces résultats soutiennent fortement le modèle de correction d'erreur, nous nous intéressons aussi aux tests fondés sur les résidus, qui ont pour objectif de vérifier que les résidus des modèles estimés sont bien des bruits blancs ; parce que ces résultats ne seront pas fiables si les séries des résidus ne constituent pas des bruits blancs.

➤ **Test de normalité**

Le test de Jarque et Berra (1984), fondé sur la notion de Skewness (asymétrie) et de Kurtosis (aplatissement), permet de vérifier la normalité d'une distribution statistique. Dans le tableau de test de normalité, on a les trois statistiques : Skewness, Kurtosis et Jarque-Bera. Le Jarque-Bera à une probabilité de 0,40246 qui est supérieure à 5%, ce qui veut dire qu'on accepte H_0 de normalité des termes d'erreurs ou résidus.

➤ **Test d'hétéroscédasticité**

L'une des hypothèses clés des modèles linéaires est l'hypothèse d'homoscédasticité, c'est-à-dire, les résidus (termes d'erreur) du modèle ont la même variance. A ce niveau, on vérifie si les erreurs conservent une variance constante tout au long de la période. La probabilité du test 0.9461 est supérieure à 5%, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse nulle d'homoscédasticité des résidus ou termes d'erreurs. Les tests d'auto corrélation sont conçus pour vérifier si les résidus suivent un bruit blanc, puisque les résidus obéissent à un bruit blanc, il ne doit pas y avoir une auto corrélation dans les séries. La spécification du modèle à correction d'erreur est donc validée.

➤ **Test de Breusch-Godfrey**

Lorsque le processus est bien estimé, les résidus entre les valeurs observées et les valeurs estimées par le modèle doivent se comporter comme un bruit blanc. A cet effet, les tests d'auto corrélation sont conçus pour vérifier si les résidus suivent un bruit blanc ; Si les résidus obéissent à un bruit blanc, il ne doit pas y avoir d'auto

corrélation dans la série, à cette fin, il existe plusieurs tests pour analyser l'autocorrection des résidus, particulièrement, le test de Ljung-Box, Breusch-Godfrey, et le test de Box-Pierce.

La probabilité du test de Breusch-Godfrey (Prob. Chi-Square(2) = 0.0579) est supérieure à 5%, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse nulle de non auto corrélacion des termes d'erreurs.

IV. Calcul et analyse de l'ampleur de mesalignement du TCER

L'un des objectifs de la détermination des fondamentaux du taux de change réel est de mesurer l'écart du taux de change effectif réel de sa valeur d'équilibre. Ainsi, afin de mesurer le degré de mésalignement, nous utilisons l'équation statique de long terme pour obtenir les valeurs estimées du taux de change réel d'équilibre, ensuite, nous utilisons la formule suivante :

$$MIS = \frac{TCER - TCER^*}{TCER^*}$$

TCER : l'indice de taux de change effectif réel observé

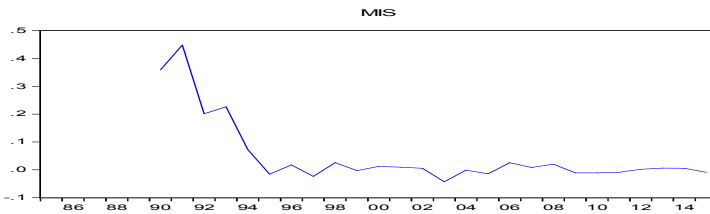
TCER* : le taux de change effectif réel estimé à partir de la relation de long terme.

Si **MIS=0%**, le taux de change effectif réel observé s'aligne sur son niveau d'équilibre, il n'existe pas de déséquilibre du taux de change réel.

Si **MIS>0%**, cela traduit une sur-évaluation du taux de change effectif réel.

Si **MIS<0%**, cela traduit une sous-évaluation réelle du taux de change effectif.

Figure 01 : le mesalignement du taux de change effectif réel



Source : réalisé par nos soins à partir du logiciel EvIEWS 9

L'estimation du mésalignement du dinar algérien montre que la dévaluation de 1994 a été la conséquence d'une période de forte surévaluation(1990-1993) , cette dévaluation a permis d'avoir un taux de change assez compétitif et de redynamiser ainsi la croissance économique de l'Algérie.

Entre 1999 -2002, le taux de change a quasiment retrouvé son niveau d'équilibre avec une tendance à la sous-évaluation en 2004, puis à la surévaluation en 2006.

A partir de 2007, le TCER fluctue entre la surévaluation et la sous-évaluation, mais il est resté, toujours, proche de son niveau d'équilibre.

Conclusion : Notre étude s'inscrit dans le cadre de l'estimation du taux de change réel d'équilibre du Dinar algérien. L'impact des variables explicatives choisies par notre modèle du TCER semble être évident. En effet, une augmentation des variables suivantes : les dépenses du gouvernement, l'aide du fonds monétaires et le niveau des investissements, conduira à une appréciation du taux de change réel d'équilibre, tandis qu'une augmentation du niveau de l'ouverture commerciale, et les investissements directs étrangers engendrera une dépréciation du taux de change réel. *In fine*, concernant le mésalignement, nous avons constaté que l'écart entre le taux de change observé et celui d'équilibre est très faible, notamment depuis 2007, où le gouvernement a réagi à la chute des revenus pétroliers et gaziers en mettant en place une politique budgétaire contra-cyclique, à côté du caractère stimulant de la politique fiscale, qui a permis de limiter l'impact récurrent du recul des prix des hydrocarbures. A cet effet, le PIB hors hydrocarbures a enregistré un taux de croissance d'environ 6.1 % en 2008 et de 9 % en 2009.

En outre, les autorités publiques ont réagi, suite à la chute des prix du pétrole, par la mise en place d'un nouveau Programme d'Investissements Publics depuis quelques années, dans le cadre du plan quinquennal (2010-2014), ainsi que la relance du programme d'investissements de la Sonatrach qui avait également soutenu la croissance en 2010.

Références :

1. Baffes, J., I.A. Elbadawi, and S.A. O'Connell. 1999. "Single-Equation Estimation of the Equilibrium Real Exchange Rate." In L. Hinkle and P. Montiel, eds., *Exchange Rates Misalignment: Concepts and Measurement for Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.
2. Bahmani.Oskoe M (1991):real and nomiale effective exchange rates for 22 LDCs «1:1971-4:1990», *Applied Economics*, vol 27, PP 591 – 596.
3. Clark, P., and R. MacDonald. 1999. "Exchange Rates and Economic Fundamentals: A Methodological Comparison of BEERs and FEERs." In J. Stein, and R. MacDonald, eds., *Equilibrium Exchange Rates*. Amsterdam: Kluwer.
4. Combes, J.L., Kinda, T., Plane, P., 2012. Capital Flows, Exchange Rate Flexibility, and the Real Exchange Rate. *Journal of Macroeconomics*. 34. 1034-1043.
5. Coudert Virginie and Cécile Coharde (2002). "Exchange Rate Regimes and Sustainable Parities for CEECs in the Run-up to EMU Membership", CEPII Working Papers, No. 2002-15.
6. Devarajan, 1997. "Real Exchange Rate Misalignment in the CFA Zone", *Journal of African Economics*, 6(1), p. 35-53.
7. Devarajan,S,J.D.Lewies ,and S.Robinson 1993, External shoks, purchasing power parity and the equilibrium rate
8. Dufrénot, G. J. &Yehoue, E. B, 2005. "Real Exchange Rate Misalignment: A Panel Co-Integration and Common Factor Analysis", IMF Working Papers, 05/164, International Monetary Fund.
9. Edwards, Sebastian. 1989. *Real Exchange Rate, Devaluation and Adjustment: Exchange Rate Policy in Developing Countries*. Cambridge, MIT Press.
10. Elbadawi (1994), "Estimating Long-Run Equilibrium Real Exchange Rates", in *Estimating Equilibrium Exchange Rates*, ed. by J. Williamson, Institute for International Economics, Washington, DC.
11. Froot K.A and RogoffK(1991): the EMS, the EMM and the transition to a common currency, NBER macroeconomic annual, MIT press .

12. Jongwanich, J., 2010. Capital flows and real exchange rates in emerging Asian countries. Asian Development Bank, 210.
13. Hinkle E. Lawrence and Peter J. Montiel (1999). "Exchange Rate Misalignment: Concepts and Measurement for Developing Countries", Oxford University Press.
14. MacDonald, R., 1997. "What Determines Real Exchange Rates? The Long and Short of It", IMF Working paper, 97/21, International Monetary Fund.
15. Prati, Alessandro, RatnaSahay, and Thierry Tresselt (2003): "Is there a case for sterilising foreign aid inflows?", paper presented at research workshop on macroeconomic challenges in low income countries, October 23-24, International Monetary Fund.
16. Robinson, J. S., 2010. "Determining the Equilibrium Exchange Rate for Jamaica: A fundamentalist approach for deferring time horizons", Bank of Jamaica publication, June 2010.
17. Saborwsky, C, 2009. Capital inflows and the real exchange rate; can financial development cure to the dutch diseases? IMF Working Paper 09/20.
18. Soto Raimundo and Ibrahim A. Elbadawi (2008). "Theory and Empirics of Real Exchange Rates in Developing Countries", Pontificia Universidad Catolica de Chile, Instituto de Economia, Documento de Trabajo No. 324.
19. Stemitsiotis L(1992): taux de change de reference et SMI, Economica, Paris.
20. Timothy D. Lane et Ales Bulir : Aid and Fiscal Management, IMF Working Papers, International Monetary Fund, 2002.

Comment les entreprises réussissent-elles à s'implanter ?, Enjeux et stratégies.**Cas: territoire de Mostaganem****How do enterprises success in implementing? Stakes and strategies****Case: territory of Mostaganem**

Reçu le : 05/04/2018

Accepté le : 16/06/2018

Dr. Yacine BENZIDANE ^{*}, Maitre de conférences 'B'Dr. Abdelkader CHAA ^{**}, Maitre de conférences 'A'

Université Abdelhamid Ibn Badis – Mostaganem- Algérie

Résumé :

Les entreprises cherchent à bénéficier des multiples avantages qu'offrent les différentes territoires et régions du monde en optimisant la structure spatiale de leurs activités et en s'implantant là où elles espèrent trouver les meilleures ressources. Dans un marché où les territoires sont en concurrence pour attirer les entreprises, les territoires essaient, d'une façon plus ou moins ordonnée, de mettre en avant leurs atouts. Ce que nous appelons logique d'implantation, est alors un concept qui est définie comme « un ensemble des relations qui règlent le fonctionnement d'une. Ainsi, la localisation étudie la distribution des activités économiques dans l'espace géographique. Alors comment les entreprises arrivent-elles à implanter leurs activités ? Quels enjeux et quelles stratégies ?

Mots clés : Entreprise, territoire, implantation ; localisation, enjeux, stratégies.

Abstract :

Enterprises try to benefit from multiple advantages that offer various territories and regions of the world by optimizing the spatial structure of their activities and by becoming established where they hope to find the best resources. In a market where territories are in competition to attract enterprises, territories try, in a more or less ordered way, to put forward their assets. It we call logical of setting-up,

^{*} e-mail : benzriad@hotmail.fr ^{**} e-mail : abdelkaderchaa@yahoo.fr

is then a concept that is defined as «a set of the relations which settle the functioning of one. So, the location studies the distribution of economic activities in the geographical space. Then, how enterprises manage to implant their activities? What stakes and which strategies?

Key words : enterprise, territory, implementation, location, stakes, strategies.

Introduction :

L'implantation d'une entreprise est un élément essentiel de son succès. Elle conditionne en partie son réseau et ses interactions avec les fournisseurs, clients et salariés. Partant de ses besoins et de ses contraintes, liés à des facteurs comme l'activité exercée ou le type de territoire, celle-ci va choisir un emplacement plus ou moins intégré dans la ville.¹ Les choix de localisation des entreprises répondent à des motivations multiples afin d'optimiser leur compétitivité, en combinant réduction des coûts et accès à des ressources et à des marchés. Mais d'autres éléments tels que le niveau de productivité, la taille du marché ou la qualité des infrastructures jouent également un rôle essentiel dans les décisions d'implantation.

Lorsqu'une entreprise crée un nouveau site, elle procède donc au choix conscient et délibéré d'un lieu géographique bien défini pour l'implanter. La prise d'une telle décision de localisation implique que le ou les décideurs aient été en mesure, au préalable, de différencier l'espace géographique afin d'établir un ordre de préférence dans l'ensemble des lieux géographiques à leur disposition.² Dans ce sens, c'est le reflet de la performance d'un territoire durant une période donnée, et les déterminants de l'attractivité du territoire sont à rechercher parmi les facteurs de sa compétitivité.³

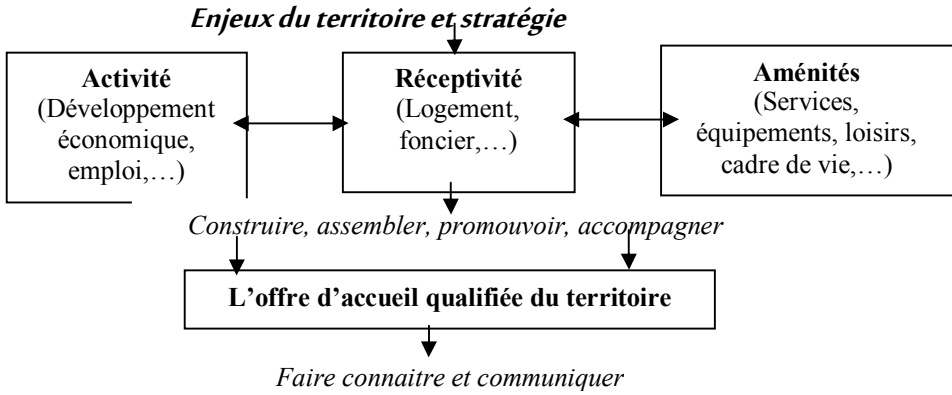
I. Les territoires à l'aide des entreprises

On assiste à une époque marquée par la flexibilité et la mobilité des entreprises. Aujourd'hui, un établissement, une entreprise ou une activité peuvent être reconditionnés ou déplacés vers des territoires.⁴

Les facteurs susceptibles d'attirer les entreprises sont nombreux : coût et qualification de la main-d'œuvre, infrastructure de transport ou de télécommunication, services aux entreprises disponibles, fournisseurs potentiels,

marché suffisamment large, si l'entreprise n'exporte pas sa production en dehors du territoire⁵.

Figure 01: Offre territoriale aux entreprises

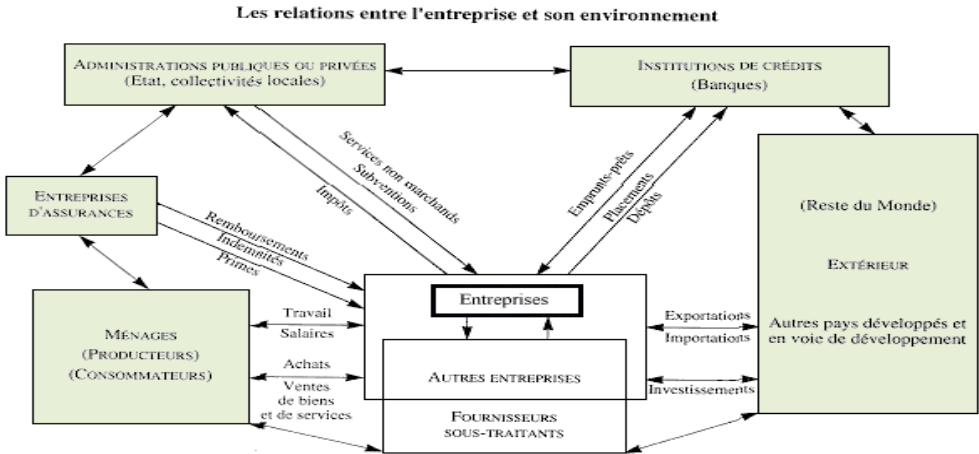


Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fslideplayer.fr>

1. Les relations entre l'entreprise et son environnement

Les entreprises cherchent à bénéficier des multiples avantages qu'offrent les différents territoires et régions du monde en optimisant la structure spatiale de leurs activités et en s'implantant là où elles espèrent trouver les meilleures ressources.

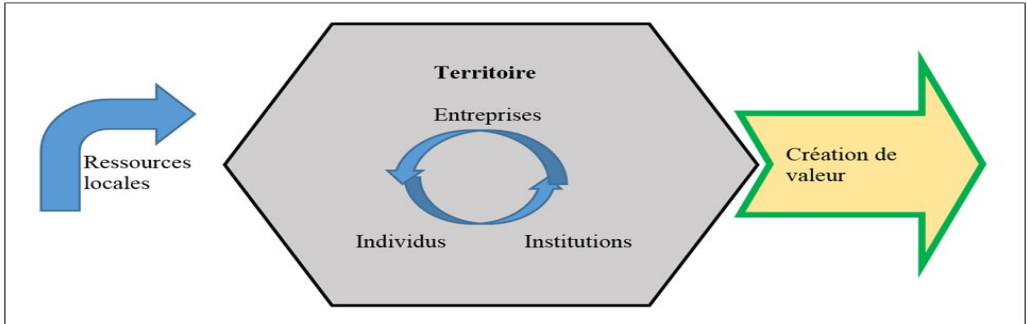
Figure 02: Relation entreprise/territoire et environnement



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fi.pinimg.com>

Chacun y développe une panoplie d'instruments et de politiques pour attirer et retenir le maximum d'entreprises⁶.

Figure 03: Les relations de l'entreprise au territoire



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww3.laurentian.ca>

Du fait de cette quête d'un meilleur positionnement des territoires sur le marché de l'implantation, certains responsables territoriaux font recours aux pratiques du marketing territoriale⁷ (pratiques qui jusqu'ici étaient jadis réservé au monde des entreprises) afin d'influencer en leur faveur les décisions de localisation des entreprises.

2. Les services offerts des territoires :

L'entreprise est un agent économique qui à pour fonction de produire des biens et de services, en vue de leurs vente sur un marché pour obtenir un bénéfice⁸. Par conséquent ; les facteurs de localisation sont en fait des critères d'attractivité, c'est à dire des variables qui agissent habituellement sur les décisions de localisation des entreprises.

L'implantation est définie comme « un ensemble des relations qui règlent le fonctionnement d'une organisation ou l'apparition de phénomènes. »⁹ Ainsi, la localisation étudie la distribution des activités économiques dans l'espace géographique.

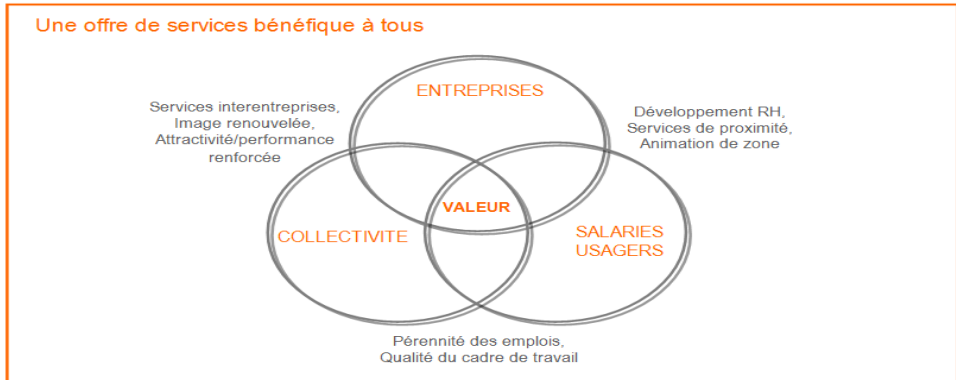
"La mondialisation contribue ainsi à une diversification de l'offre de produits, qui implique à son tour les entreprises la nécessité d'avoir aisément accès à des marchés les plus vastes possible, et donc de se localiser à proximité de zones denses

et peuplées, et surtout à proximité des grands centres urbains, bénéficiant en outre de davantage d'interconnexions que les villes petites ou moyennes".¹⁰

3. Territoire : offre de services à tous:

Dans un marché où les territoires sont en concurrence pour attirer les entreprises, les territoires essaient de mettre en avant leurs atouts.

Figure 04: Apports de territoire à l'entreprise



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.argoesiloe.com>

Les territoires offrent aux entreprises des avantages qui peuvent être classés en deux types :

- ✓ des avantages influençant le coût de l'investissement lui-même, que ce soit lors du démarrage ou en cours d'exploitation.
- ✓ des avantages liés à l'environnement de l'entreprise

II. Accueil des entreprises :

" Afin de maintenir et d'accroître l'attractivité du territoire dans son ensemble, le territoire devra assurer le maintien des entreprises existantes et l'implantation de nouvelles sur le territoire".¹¹

En se fixant comme ambition d'accueil des entreprises, le territoire se doit de:

- Mettre en place une politique concertée du développement économique ;
- Renforcer l'accueil et l'accompagnement des entreprises ;
- Promouvoir les entreprises et leur savoir faire.

Ainsi, certains éléments internes au fonctionnement propre de l'entreprise qui entrent habituellement dans sa stratégie tels les enjeux de concurrence, le développement des réseaux ont des influences sur leurs choix définitifs d'implantation. De même en ce qui concerne la question de la dimension géographique des choix de localisation (nationale / internationale), c'est à dire chercher pourquoi l'investisseur, surtout étranger, a choisi l'Algérie plutôt qu'un pays voisin.

Figure 05: Eléments d'accueil des entreprises par les territoires



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fjournals.openedition.org>

III. Choix d'implantation : concepts et critères

La localisation ou implantation désigne « le lieu où l'entreprise décide de s'implanter ou d'implanter un de ses établissements, mais aussi de le maintenir et de le transformer voire de ne pas le supprimer », elle correspond aussi à « une consommation de l'espace foncier et immobilier urbain, de ces infrastructures et équipement qui s'expriment sur les marchés correspondants »¹²

Selon PORTER, les agglomérats peuvent influencer la concurrence des nations de trois manières¹³ :

- Ils peuvent accroître la productivité des entreprises dans l'agglomérat ;

- Ils peuvent conduire l'innovation dans le secteur d'activité ;
- Ils peuvent stimuler de nouvelles entreprises dans le secteur d'activité.

Les critères de sélection de base communs lors du choix du lieu d’implantation

Tableau 01: Les facteurs de localisation des entreprises selon trois auteurs.

R.Hayter (1998)	Aydalot (1985) B.	Merenne-Schoumaker (2008)
Les matières premières, les marchés et les transports, La main-d’œuvre, Les économies d’échelles externes, L’énergie, Les équipements publics et les aménités locales Les capitaux, Le pays, L’environnement, Le gouvernement	Les coûts de transport et la proximité des inputs, Le travail, La proximité des marchés, L’existence d’un milieu industriel, L’organisation des contacts internes à l’entreprise, Les terrains et les bâtiments, L’infrastructure, Le marché financier, Les facteurs personnels (histoire individuelle de chaque entreprise et de chaque branche, aménités locales), La fiscalité locale, l’attitude des populations vis-à-vis de l’entreprise, Les aides publiques.	La situation géographique, Le marché, Les avantages comparatifs, La politique des pouvoirs publics, Les matières premières, l’eau et l’énergie, Les transports, Les disponibilités en terrains et en bâtiments, Les aspects quantitatifs et qualitatifs de la main-d’œuvre, L’environnement économique, Les préoccupations et les contraintes de l’environnement, Le cadre de vie, L’intervention des pouvoirs publics

Source : <http://georepere.e-monsite.com/medias/files/chap..22.bis.facteurs.de.localisation.des.industries.pdf>

Weber (1909) propose une grille de critères, jugés principaux lors du choix d'un lieu d'implantation à l'étranger. Ces critères sont résumés dans le tableau suivant:

Tableau 02: Les facteurs explicatifs des choix de localisation chez Weber (1909)

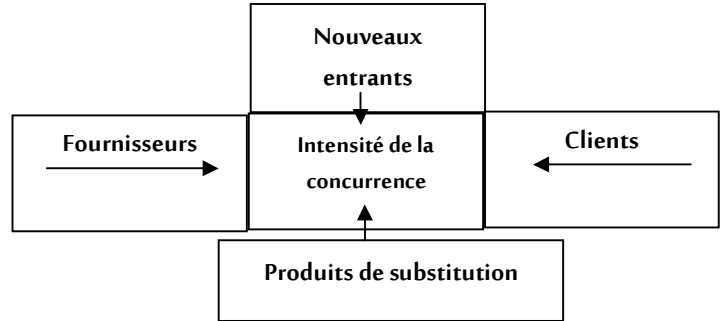
Facteurs explicatifs	
Inclus dans l'analyse	Non inclus dans l'analyse mais considérés comme importants par Weber
Coûts de transport : - des intrants depuis les sources d'approvisionnement - des produits finis jusqu'aux marchés	Facteurs généraux : - climat - topographie
Différentiels de coûts de main d'œuvre entre localisations alternatives	Facteurs institutionnels (taux d'intérêt, niveau des impôts, qualité du anagement...)
Economies et déséconomies d'agglomération	

Source : Bertrand SERGOT (2004), “Les déterminants des décisions de localisation, Les créations de nouveaux sites des entreprises françaises de l’industrie et des services”, p44, Op Cit.

Pour se faire, les territoires doivent communiquer sur leurs différents atouts. L’offre doit être présentée de façon globale. A savoir :¹⁴

1- **L’attrait du marché** (voir figure 06)

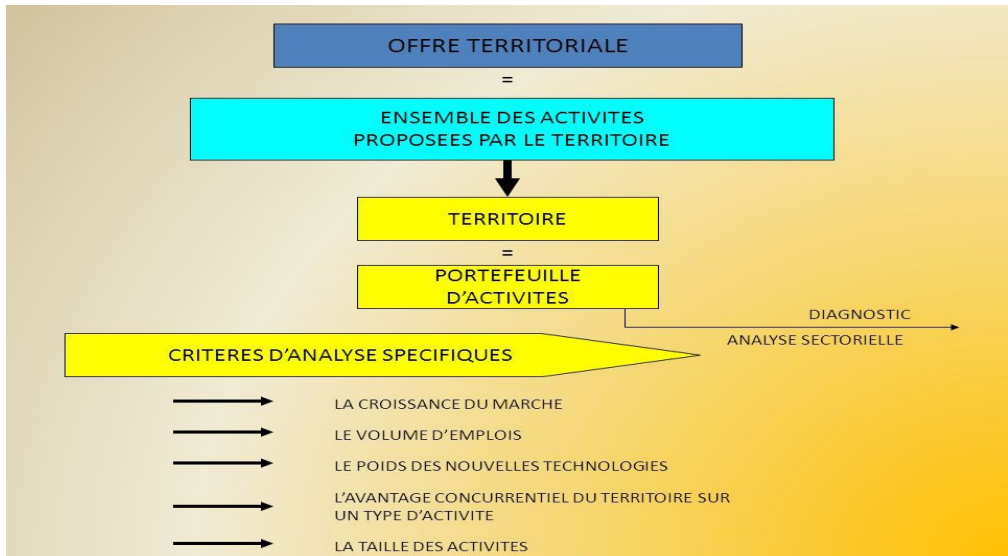
Figure 06: Les cinq forces déterminants l’attrait du marché



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fslideplayer.fr>

2- **La compétitivité de l’offre territoriale :** Un territoire doit pouvoir se situer en fonction de ses concurrents. L’offre doit être la plus compétitive possible. Il faut connaître les atouts et faiblesses des territoires similaires.

Figure 07: L'offre territoriale



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fslideplayer.fr>

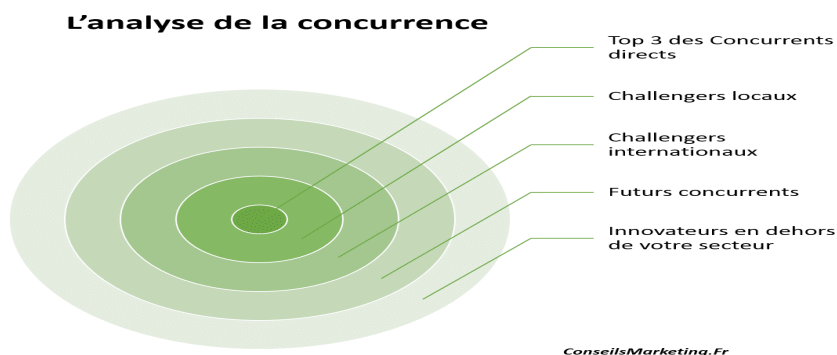
3- Les opportunités de l'environnement (voir figure08)

Figure 08: les opportunités de l'environnement



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fimages.slideplayer.fr>

4- Analyser la Concurrence et commercialisation consistant à identifier les lieux physiques et/ou virtuels les plus pertinents pour proposer l'offre.

Figure 09: Analyser la concurrence

Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.conseilsmarketing.com>

L'entreprise doit pouvoir avoir une photographie complète de la zone d'implantation susceptible de recevoir son projet. Les principaux leviers qui jouent en faveur d'une localisation dans un territoire aux dépens d'un autre relèvent de quatre catégories :

- ✓ Le marché potentiel,
- ✓ La réduction des coûts de production,
- ✓ Le contexte politique, économique, social et culture,
- ✓ Et la situation géographique du pays

Un territoire qui n'est plus compétitive s'expose à des pertes de population et à des phénomènes de désinvestissement et délocalisation des entreprises¹⁵. L'attractivité d'un territoire fait donc partie des avantages comparatifs permettant de séduire les marchés et de créer de la richesse. Inversement, l'attractivité dépend de la compétitivité car les ressources, lors - qu'elles sont mobiles, ont toutes les chances de se diriger vers les territoires offrant le plus d'opportunités de gains, donc les plus compétitives.

VI. Cas : Territoire de Mostaganem :

Comme la plupart des territoires et surtout territoriaux, Mostaganem entend penser les conditions de son attractivité et de sa qualité de vie future. Pour réussir et concevoir une ville ou un territoire qui réponde aux attentes de chacun, il est nécessaire de voir loin, d'anticiper et de se poser dès à présent les bonnes questions.

La région littorale constitue un pôle attractif pour la localisation et le développement des différentes activités économiques notamment les activités industrielles.

Sur le territoire national, 934 250 entités économiques ont été dénombrées durant le premier recensement économique effectué ces dernières années. Plus de 46% de ces entités sont localisées dans la zone littorale avec une concentration considérable dans les territoires d'Alger et d'Oran qui enregistrent respectivement 10,38% et 5,66% de l'ensemble des entités économiques.¹⁶

La répartition des entités économiques sur le littoral par grands secteurs d'activité indique la prédominance du secteur commercial avec un total de 234 777 entités, soit près de 54% de l'ensemble des entités économiques implantées sur le littoral. Le secteur des services se situe en seconde place avec 149 458 entités, soit 34%.¹⁷ S'agissant du secteur de l'industrie, le nombre d'entités industrielles recensées est de 46 414 entités soit près de 49% de l'ensemble des entités industrielles recensées sur le territoire national.

1. Potentialités de développement :¹⁸

1.1. Principaux projets inscrits au niveau de Mostaganem :

A. Hydraulique

- Mise en place de quatre stations de pompage à partir du barrage de Kramis
- Réalisation de trois réservoirs d'eau dont la capacité avoisine les 30 000 m³;
- Réalisation d'une station d'épuration à Mostaganem et récupération des eaux pour l'irrigation et l'industrie ;
- Réalisation de deux stations de traitement des eaux usées dans les communes d'Oued El Kheir et Béni Ifran ;
- Modernisation et extension du réseau d'AEP de plusieurs communes ;
- Inscription d'une étude pour le pompage et la protection de la zone des Bordjias, des inondations et des crues par le biais d'un canal d'évacuation des eaux couvrant les communes de Mesra, Ain Sidi Cherif, Ain Nouissy, Fornaka et El Hassiane ;

- Etude de réhabilitation de l'oued Ain Sefra dans la commune de Mostaganem;
- Réalisation de retenues d'eau au niveau de la commune de Nekmana, Hadjadj, Sidi Lakhdar et Khadra.

B. Environnement

- Inscription de deux projets de CET, situés dans les communes d'Achaacha et de Bouguirat.

C. Infrastructure de base :

- Réalisation d'une bretelle autoroutière reliant le port de Mostaganem à l'autoroute Est-Ouest qui se trouve à une trentaine de kilomètres ;
- Extension de la ligne de chemin de fer reliant le port à Mohammadia (Mascara) jusqu'à Relizane pour le transport de marchandises ;
- Extension du port de marchandises de Mostaganem par la réalisation d'un troisième bassin pour accoster la grande flottille ;

C. Zone industrielle

- Création d'un parc industriel à Bordjia commune d'El Hassiane d'une superficie d'environ 200Ha.

1.2. Potentialités de territoire de Mostaganem:¹⁹

Pour qu'il demeure territoire, il importe d'impliquer, dans un projet, le plus grand nombre d'acteurs, de l'irriguer par des projets grâce auxquels de nouvelles ressources viendront renforcer son attractivité.²⁰

Le territoire de Mostaganem dispose d'importantes potentialités économiques dont l'exploitation offre de larges perspectives pour un développement ambitieux, intégré et durable dans tous les domaines : agriculture, pêche, tourisme.

Le sous-sol assez riche en gisements divers (matière à brique, gypse, pierres de construction argiles bentonite, sable de verre, sable de moulage) offre la possibilité de créer une industrie basée sur la complémentarité.

Les activités à l'intérieur des zones d'activité sont variées. Les matériaux de construction et les travaux publics sont les plus représentatifs avec un taux de

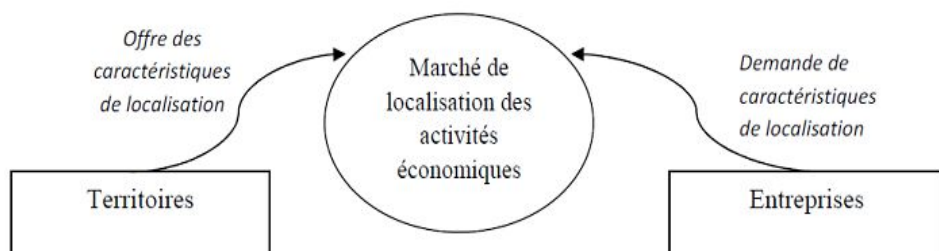
84% , l'industrie agro alimentaire avec 5%, le textile 0,5% , le cuir 0,5%, le bois 1,5%, le plastique 1,3% et autres 1,3%.

Pour faire ressortir la perception qu'ont les entreprises de Mostaganem, nous utilisons la méthode du questionnaire. Ainsi, un questionnaire a été administré aux quelques entreprises implantés sur le territoire.

2. Territoire et implantation, vue par les entreprises à Mostaganem

Le marché de localisation est parmi les principaux leviers qui jouent en faveur d'une localisation dans un territoire aux dépens d'un autre.

Figure 10: Marché de localisation à Mostaganem



Source : <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.institut-numerique.org>

2.1. Répartition des entreprises de Mostaganem

A. Eude quantitative/qualitative

L'étude est composée de deux phases :

- Une première phase quantitative de diagnostic du tissu économique de Mostaganem
- Une seconde phase qualitative consistant à évaluer auprès des entreprises, l'attractivité du territoire comme facteur d'implantation.

36 ont accepté de participer à l'enquête et ont été interviewées entre les mois de janvier à mars 2016.

B. Données générales :

Activité des entreprises interviewées :

Commerce (Restauration - Petite épicerie, Vente et commerce d'algues, Supermarché : 2, Pièces détachées automobile, Matériel médical : 2, Articles funéraires-cheminées, tabac, Vente de produits d'entretien)

Services : (Agence immobilière, Maintenance industrielle)

Bâtiment / TP / travaux d'intérieur (menuiserie, Plomberie - sanitaire - électricité – électroménager : 3, Carrières et matériaux)

Divers (art)

C. Ancienneté des entreprises

13 entreprises ont 16 ans d'ancienneté ou plus, Ces dernières comptent plus de 200 salariés, soit 82% des salariés des entreprises interviewées

Figure 11: Ancienneté des entreprises

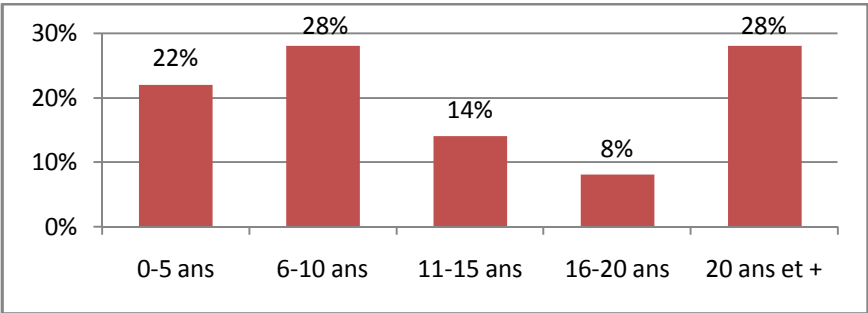
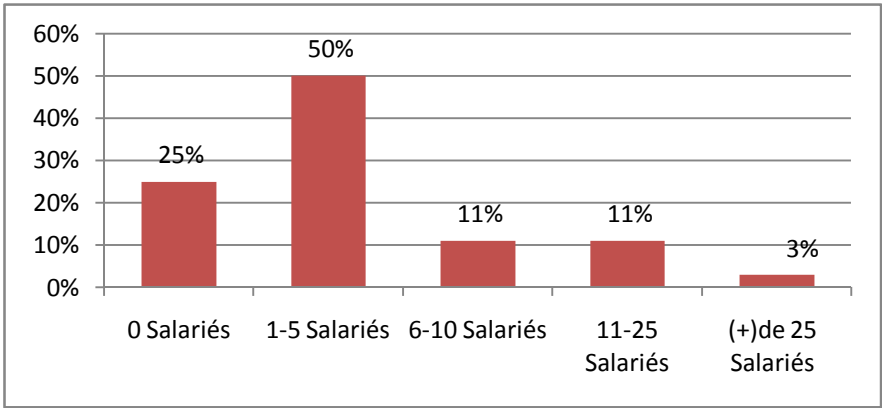


Figure 12: Répartition en fonction du nombre de salariés



Les entreprises dont l’ancienneté est inférieure à 15 ans représentent 64% des entreprises interrogées (effet création des Zones), 36% des entreprises interrogées ont une ancienneté de plus de 15 ans. (Signe d’une grande stabilité)

D. Implantation, signe d’attractivité :

a. Critères d’implantation des entreprises

Les entreprises interrogées sont sensibles à la qualité environnementale ainsi qu’à l’esthétique des ZA, qu’elles ne jugent, de manière générale, pas satisfaisantes.

Figure 13: Critères d'implantation des entreprises

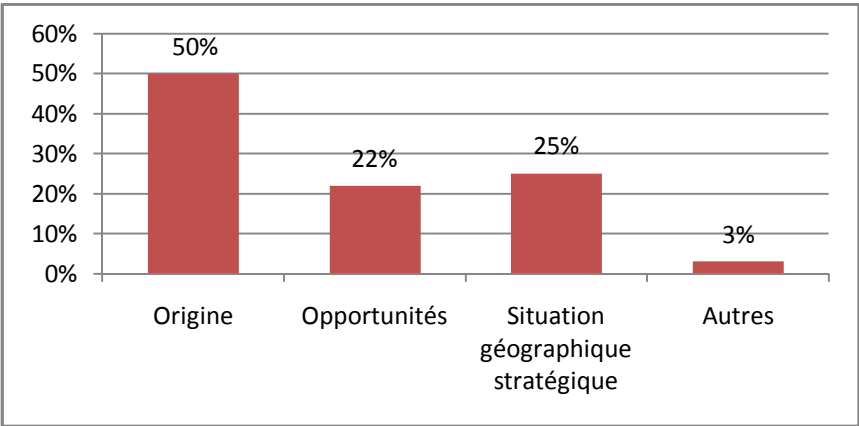
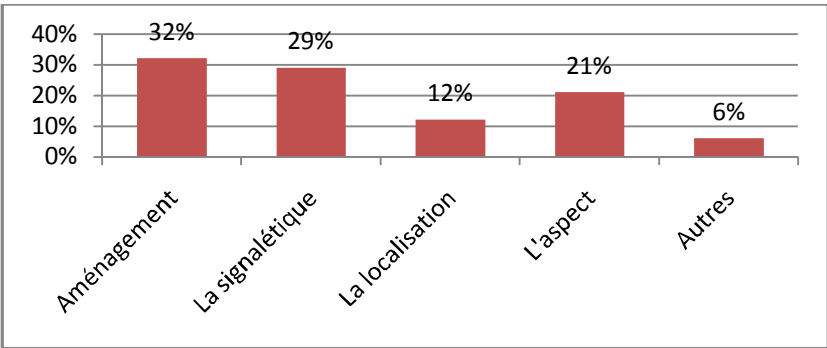


Figure 14: Les carences des Zones d’Activités



Opportunités : Disponibilité de locaux, terrains, prix attractif

Originaires : attaches familiales, ...

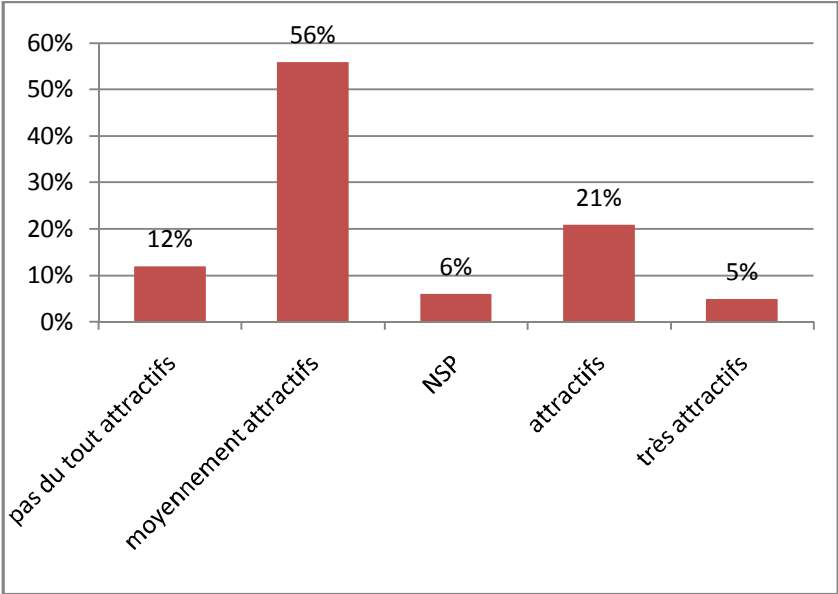
b. Accueil et accompagnement des entreprises

La moitié des entreprises interrogées n’ont pas connaissance des services offerts par la Collectivité, en matière d’accompagnement des entreprises, 58% connaissent néanmoins la personne chargée du développement économique : Mieux communiquer sur le service et ses prestations.

3. Critères d’attractivité économique, signe d’implantation

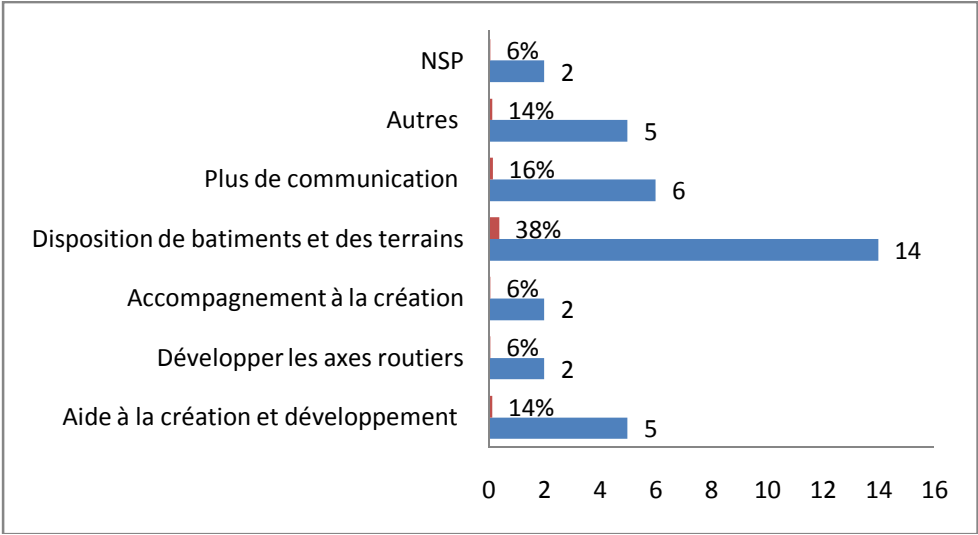
Selon la moitié des entreprises interviewées, la disponibilité de locaux et des terrains est un critère important d’attractivité économique du territoire (38%)

Figure 15: Attractivité des ZA



Attractivité = signe d’implanation

Figure16 : Stratégies nécessaire



Afin de développer une stratégie économique dédiée au développement économique, et donc pour une meilleure attractivité économique “clé d’implantation”, différentes grandes stratégies doivent être mis en œuvre (dispositions des terrains, accompagnement des entreprises, aide à la création et développement, etc.).

Figure 17: Les différents niveaux d'analyse
des enjeux externes aux défis à relever
par les autorités locales comme par les entreprises étrangères
pour le territoire de Mostaganem

* Pour les autorités: positionner le pays de façon plus attirante vis-à-vis des IDE

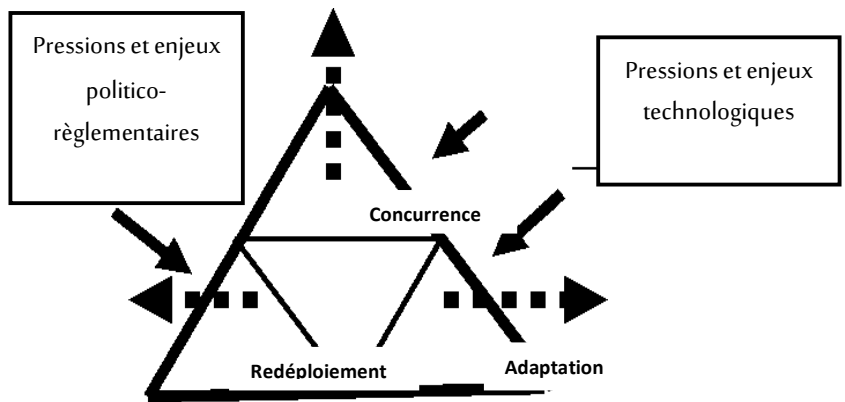
. Soutenir la modernisation et les acteurs locaux

. Empêcher la concurrence étrangère de dominer les secteurs clés

* Pour les investisseurs étrangers: se faire admettre dans le contexte local

. Accéder à des parts de marché/des facteurs de production avantageux

. Assumer la concurrence locale et ses pratiques



* Pour les autorités locales :

Redéfinir les cibles géo-sectorielles
et redéfinir le « concept-pays »
vis-à-vis de l'extérieur

* Pour les investisseurs étrangers :

Optimiser leur réseau d'implantations
locales /internationales et sélectionner/
faire évoluer le mode d'entrée

* Pour les autorités locales:

mettre à niveau les infrastructures
et améliorer les conditions d'accueil
des IDE

* Pour les investisseurs étrangers:

adapter ses produits à la demande
locale et ajuster ses processus de
production/ distribution au
contexte local

Source : Adopté de MARC Hortest, et Jean-Paul LEMAIRE,

"Analyse dynamique de l'attractivité et du développement

international d'une petite économie mature ouverte (pemo) : le cas

du Luxembourg", p14, Revue Gestion et Management Public, Volume 3 / n°2, Décembre 2014/

Janvier 2015 in <http://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public-2014-4-page-23.htm>

Conclusion :

Aujourd'hui, le territoire de Mostaganem veut s'engager dans une nouvelle politique d'attractivité généralisée pour devenir l'un des plus territoires attractives en Algérie en termes d'implantation et localisation pour les entreprises. Si Mostaganem disposent de nombreux atouts, aujourd'hui une réelle stratégie d'attractivité partagée et pilotée de matière partenariale devient primordiale.

Par ailleurs, dans un objectif de création de valeur économique, de création de startup, d'implantation de nouvelles entreprises en lien avec les pôles d'excellence locaux. Comprendre les logiques d'implantation des entreprises permet de proposer des conditions favorables à leur installation dans un tissu urbain mixant activités, logements et services car l'économie de Mostaganem a fortement besoin d'entreprises en croissance et de renouveler son tissu économique et les enjeux sont multiples.

De par sa position géographique le long du littoral, Mostaganem est appelée à jouer le rôle d'un territoire important pour l'implantation des entreprises en développant ses services économiques tels que les bases logistiques, l'ingénierie et la technologie de la communication.

L'implantation doit être une option stratégique à part entière et un moyen d'asseoir une stratégie globale, de croissance ou de diversification.

Bibliographie :

- ¹. Économie de l'aménagement Implantation des entreprises - Comprendre les critères d'implantation des entreprises pour maintenir l'activité dans les villes et bourgs ruraux, Outils et repères, collection n°36, octobre 2015, p1, in <http://www.pays-de-la-loire.developpement-durable.gouv.fr/IMG/pdf/20151013-CriteresImplantation-des-entreprisesAP-3.pdf>
- ². Bertrand SERGOT (2004), "Les déterminants des décisions de localisation Les créations de nouveaux sites des entreprises françaises de l'industrie et des services", p39, université Paris I – PANTHEON SORBONNE in <https://tel.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/67390/filename/TheseB.SERGOT.pdf>
- ³. Vincent Gollain, "L'attractivité des territoires, in www.attractivite-des-territoires.over-blog.com
- ⁴. NOISETTE Patrice et VALLERUGO Frank, "Le marketing des villes, un défi pour le développement stratégiques", les Editions d'Organisation, 1996, p25.
- ⁵. Hubert GÉRARDIN et Jacques POIROT, "L'attractivité des territoires : un concept multidimensionnel", p36, De Boeck Supérieur - Mondes en développement, Vol.38-2010/1-n°149, CARIN. Info, in <http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2010-1-page-27.htm>
- ⁶. Abdellatif NOUREDDINE, "La localisation et l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers : essai de modélisation économétrique," Thèse pour l'obtention du Doctorat ès Sciences Economiques, Université Ibn Zohr, Agadir, Mars 2010, in http://toubkal.imist.ma/bitstream/handle/123456789/7951/THESE_NOUREDDINE.pdf?sequence=1
- ⁷. BOURKACHE Ferroudja, TESSA Ahmed (2013), "Le positionnement stratégique d'un territoire : quel apport du marketing territorial ?", Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°13 (2013), Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
- ⁸. Pierre Bezbakh et Sophie Gherardi, Dictionnaire de l'économie A.Z, édition LAROUSSE 2000, P233.
- ⁹. Le petit Larousse illustré *Grand format*, édition LAROUSSE 2008, P596
- ¹⁰. NOISETTE Patrice et VALLERUGO Frank, "Le marketing des villes, un défi pour le développement stratégiques", Op. Cit, p28
- ¹¹. Charte de développement (2004), "Pays de Vals de SAINTONE, Les enjeux de développement", Janvier 2004, p16. In www.camptocamp.com/.../124-avec-camptocamp-et-talend-le-pays-des-vals-de-saintonge-contribue-au-developpement-des-technologies
- ¹². NOISETTE, P., VALLERUGO F. (1996), "Le marketing des villes", Les éditions d'Organisation, p360

¹³. Modèle Diamant et agglomérats de Michael PORTER in

http://www.12manage.com/methods_porter_diamond_model_fr.html

¹⁴. Jordan DREVET (2014), '*L'approche filière : un vecteur de l'attractivité territoriale*', l'Institut de

Géographie Alpine, Grenoble, p50 in

http://www.indl.fr/fileadmin/Collectivites/INDL/documents/PDF/Reseau_agglo_moy_ESR/Memoire_IDT_Bourges_-Jordan_Drevet.pdf

¹⁵. THIARD Philippe. "Attractivité et compétitivité: offre territoriale, approches marketing et retombées". In COLLECTIF. L'Attractivité des territoires : regards croisés. Actes des séminaires, février-juillet 2007. , pp. 47-48.

¹⁶. ONS : office national des statistiques, Collections Statistiques N° 177/2013 Série C : Statistiques Régionales et Cartographie, p39 in http://www.ons.dz/IMG/pdf/C_S_Num_172_Environfinal_okok.pdf

¹⁷. Ibid.

¹⁸. Rubrique Monographie Wilaya, Rubrique Monographie Wilaya, Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, p7-8, in

<http://www.aniref.dz/monographies/mostaganem.pdf>

¹⁹. Ibid.

²⁰. Alain LÉON, Thierry SAUVIN, L'entreprise et son empreinte territoriale : quelle politique d'attractivité ?, p9, in <https://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2010-1-page-43.htm>

Voir aussi :

¹. Attraction des investissements

http://www.reddi.gov.on.ca/strategies_investmentattraction_f.htm

². Charte de développement (2004), "Pays de Vals de SAINTONE, Les enjeux de développement", Janvier 2004 in www.camptocamp.com/.../124-avec-camptocamp-et-talend-le-pays-des-vals-de-saintonge-contribue-au-developpement-des-technologies

³. Économie de l'aménagement Implantation des entreprises - Comprendre les critères d'implantation des entreprises pour maintenir l'activité dans les villes et bourgs ruraux, Outils et repères, collection n°36, octobre 2015, in <http://www.pays-de-la-loire.developpement-durable.gouv.fr/IMG/pdf/20151013-CriteresImplantation-des-entreprisesAP-3.pdf>

⁴. Le petit Larousse illustré *Grand format*, édition LAROUSSE 2008.

⁵. Modèle Diamant et agglomérats de Michael PORTER in

http://www.12manage.com/methods_porter_diamond_model_fr.html

-
- ⁶. Jordan DREVET (2014), "L'approche filière : un vecteur de l'attractivité territoriale", l'Institut de Géographie Alpine, Grenoble, in http://www.indl.fr/fileadmin/Collectivites/INDL/documents/PDF/Reseau_agglo_moy_ESR/Memoire_IDT_Bourges_-Jordan_Drevet.pdf
- ⁷. ONS : office national des statistiques, Collections Statistiques N° 177/2013 Série C : Statistiques Régionales et Cartographie, in http://www.ons.dz/IMG/pdf/C_S_Num_172_Environfinal_okok.pdf
- ⁸. Rubrique Monographie Wilaya, Rubrique Monographie Wilaya, Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, in <http://www.aniref.dz/monographies/mostaganem.pdf>

Ouverture commerciale de l'Algérie : états de lieux et perspective**Trade Opening of Algeria: Assessment and Perspectives.**

Reçu le : 08/07/2018

Accepté le : 23/08/2018

Mme Brahmi Souad^{*}Mr Bouteldja Abdenacer^{**}

Doctorante à la faculté des sciences

Professeur à la faculté des sciences

Économiques, commerciales et de gestions

économiques, commerciales et de gestion

Université de Tlemcen - Algérie

Université de Tlemcen- Algérie

Résumé:

Le but de cet article est d'effectuer une analyse de l'effet de l'ouverture commerciale sur l'économie en Algérie dans le cadre de l'accord d'association avec l'UE (union européenne) et aborder une thématique clé de l'OMC (Organisation Mondiale du Commerce) à savoir le libre échange.

Durant la quinzaine d'années écoulée, le pays ne semble pas, au vu des résultats obtenus, avoir engagé ni des politiques de substitution ni des politiques de diversification des exportations. La dépendance aux importations s'est davantage accrue et les exportations hors hydrocarbures ont au mieux stagné. Il en a découlé une demande globale accrue, alimentée par les recettes pétrolières, que l'offre ne pourra pas soutenir. La question qui revient souvent dans les débats, qui peut relever aussi du paradoxe, concerne les capacités de l'économie algérienne à absorber les chocs liés à l'ouverture du commerce extérieur, d'un côté, et de l'autre, on peut noter l'insuffisance ou l'absence de politiques publiques dotant l'économie de telles capacités de résilience.

Mots clés : ouverture commerciale, économie algérienne, libre échange, OMC

Abstract:

The aim of this article is analyse the effect of trade openness on the Algerian economy within the framework of EU convention aswell as the implementation of WTO guidance in term of trade opening .

* e-mail : insafbenali12@gmail.com

** e-mail : bouteldja_nacer@yahoo.fr

For the last 15 years, the country does not seem to be engaged neither in substitution policies nor for export diversification. The dependency over imports has accrued with a stagnation in hydrocarbons exports. These resulted in increasing demand that was not covered by local production. Yet, the core question that still feeds the debates highlight the capacity of the Algerian economy to absorb the shocks related to trade openness, from one hand, and we notice incapacity or the absence of policies that may meet such inquiries. .

Key words: trade openness, the Algerian economy, trade openness, WTO

Introduction :

Le thème de la libéralisation du commerce a commencé à dominer les débats dès le milieu du XIXe siècle, mais c'est à partir de la création du GATT en 1947 qu'il va rencontrer un contexte économique et politique propice à son essor planétaire.

La libéralisation commerciale et la réduction des barrières tarifaires et non tarifaires ont suscité un intérêt particulier pour les économies en développement¹ (Rodriguez et Rodrik, 2000).

Les caractéristiques fortes de l'économie algérienne sont celles d'une économie prisonnière de la trappe de la spécialisation primaire subissant cycliquement les chocs positifs et négatifs du marché mondial des hydrocarbures. Faute de variables d'ajustement endogènes, les politiques économiques se sont ajustées à ce mouvement.

Suite à la chute vertigineuse du cours du pétrole en 1986² l'économie algérienne a commencé à afficher une sévère détérioration de ses fondamentaux. Ce fut un tournant important dans l'histoire de l'économie algérienne qui était contrainte de suivre des réformes. Et parmi ces dernières, l'ouverture obligée sous recommandation du fond monétaire international (1990-1993)³.

Dans ce processus de libéralisation du commerce, plusieurs changements sont engagées : privatisation des entreprises publiques, promotion des investissements directs étrangers (IDE), les négociations multilatérales de l'Organisation Mondiale du

Commerce (OMC), la signature des accords de libre-échange avec l'Union Européenne en 2002 et avec les pays appartenant à la Zone Arabe de Libre Échange en 2009.

Aujourd'hui, après plus d'une décennie Les réformes, semblent avoir connu des avancées et des reculs. Les décideurs algériens semblent hésitants quant à la poursuite des réformes libérales. La question qui revient toujours concerne les capacités de l'économie algérienne à absorber les chocs de l'ouverture.⁴

Le but principal de cet article est d'apporter un éclairage sur le processus de transition dans lequel est engagée l'économie algérienne. Cette dernière est confrontée a une double problématique : celle d'un pays en développement et celle d'une économie rentière ce qui a conduit à une forte vulnérabilité macroéconomique. Comme le montre La chute actuelle du prix du baril qui cause un choc d'une grande ampleur à l'économie et la société en raison de l'extrême spécialisation du pays.

1. Revue littérature :

1-1-La théorie du commerce international : les théories du commerce international apportent des réponses à plusieurs interrogations, en particulier celle concernant les effets de l'ouverture sur le bien-être des coéchangistes et sur le type de spécialisation souhaitable (Guillochon, Kawecki, 2003)⁵. Selon la théorie économique, la spécialisation sous la forme de la division internationale du travail d'Adam Smith (1776), prévoit des différences de productivité entre les pays. Réfutant le raisonnement des mercantilistes, Smith présente deux arguments, le premier est celui de l'avantage absolu : l'importation résulte d'un gain à l'échange et il est de raison d'importer de l'étranger ce qui y est disponible à moindre cout, en revanche le pays en question exportera les biens pour lesquels il produit dans des conditions plus avantageuses. Et le second argument considère la taille des marchés ; le principe de division du travail, dont Smith à considérer comme la pièce motrice de la croissance, est limité par la taille du marché.

David Ricardo (1817) a comblé la lacune laissé par Smith, il a prouvé que les gains provenant du l'échange pourrait être réalisés lorsque les deux pays se spécialisent dans la production de biens pour lesquels ils ont un avantage comparatif.

Le modèle de HOS (Hecksher- Ohlin-Samuelson) « améliore » celui de Ricardo dans le contexte du XX^e siècle. Non seulement les gains à l'échange sont favorables à tous les pays mais, en plus, il ya une tendance à l'égalisation des rémunérations des facteurs de production.

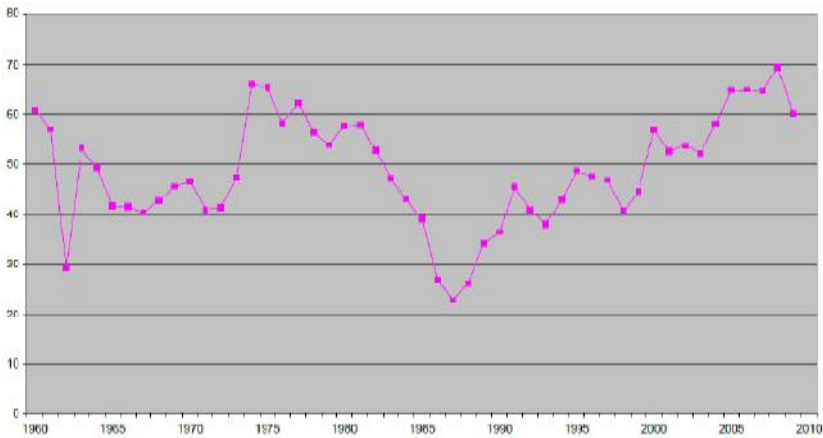
Cette théorie est largement infirmée par les faits et n'explique pas pourquoi les pays semblables en dotation de facteurs de production (France et Allemagne par ex) échangent entre eux les mêmes produits(les autos par ex).

Les nouvelles théories du commerce international, appelées parfois les théories contemporaines ou encore les théories modernes, justifiant elles aussi le gain à l'ouverture, montrent que les spécialisations internationales dépendent dans une large mesure de la technologie, des rendements d'échelle croissants et de la différenciation des produits.

1-2-Les bienfaits du libre-échange : Selon Smith, la division du travail est source de création de richesse, car elle accroît la productivité des travailleurs. Or, le libre-échange va permettre une spécialisation internationale des pays, source d'une extension de la division du travail au niveau international. Les bienfaits de la division du travail en sont ainsi approfondis. - Le libre-échange est source d'une meilleure allocation des ressources. Dans chaque pays, les différents facteurs de production sont plus ou moins performants pour accomplir telle ou telle production. En autarcie, certains facteurs de production vont devoir être alloués à des activités pour lesquelles elles ne sont pas les plus efficaces. Grâce au commerce international, les pays en question vont pouvoir abandonner ces activités, et réallouer les facteurs de production ainsi libérés à la production de biens qu'ils produisent relativement plus efficacement. - Grâce à l'accroissement de la production permise par l'ouverture des marchés, les entreprises vont pouvoir bénéficier d'économie d'échelles, source d'une plus grande efficacité des facteurs de production (cette idée est développée dans les nouvelles théories du commerce international).

2-Ouverture de l'économie algérienne:

L'économie algérienne est une économie rentière, les exportations hors hydrocarbures restent marginales et les performances économiques sont quasiment liées à l'évolution de la demande et des prix des hydrocarbures. Le secteur des hydrocarbures engendre plus de 70% des recettes budgétaires, 97% des recettes d'exportation et 40% dans le PIB ce qui constitue un point de faiblesse de l'économie algérienne ; et on peut remarquer cela suite à la dernière crise qui a engendré la baisse de la demande sur les hydrocarbures. L'Algérie est un pays ouvert au terme de la taille de son secteur du commerce de marchandises par rapport à l'économie dans son ensemble. Durant le boom pétrolier des années 70, le taux d'ouverture (exportations +importations/PIB) a atteint un niveau supérieur à 50%, ce taux a chuté à 25% du PIB en 1986 suite au choc pétrolier. Le taux d'ouverture varie en fonction des fluctuations des prix du pétrole, il est connu que l'Algérie a un avantage comparatif dans les hydrocarbures. A la fin des années 2000, la hausse considérable des cours de pétrole (28,66 dollars pour atteindre 54,57 dollars le baril en 2005), a contribué à augmenter le taux d'ouverture le rendant proche du taux atteint dans les années 70. En 2008 les exportations totales de marchandises algériennes s'élevaient à 118,77 milliards USD par rapport à un PIB de 171,2 milliards USD, avec un taux d'ouverture de 69,38% (graphe 1).⁶ Comme déduction on peut dire que le taux d'ouverture de l'Algérie baisse chaque fois que le prix du baril de pétrole sur le marché mondial diminue.⁷

Graph 1 : Le taux d'ouverture de l'économie algérienne (1960-2010)

Source : ABBAS, M., 2011. L'ouverture commerciale de l'Algérie : Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme. Cahier de recherche n° 13. LEPII – EDDEN. P. 6.

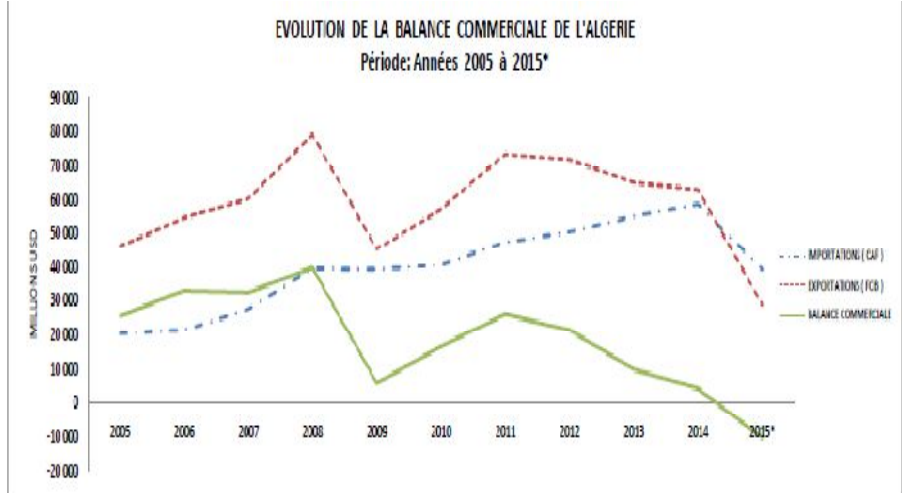
3- commerce extérieur de l'Algérie :

Selon les graphiques, on peut constater une divergence, voire une contradiction, entre la tendance des deux balances dans la période concernée. Le déficit hors hydrocarbures s'élargit au fur et à mesure que s'élargit l'excédent des hydrocarbures.

L'inverse n'est pas vrai. L'année 2009 en est une parfaite illustration. La balance commerciale hors hydrocarbures ne réagit pas à la baisse du prix du baril. . Ceci met en évidence que l'économie algérienne ne parvient pas à engager des transformations structurelles dont les résultats seraient une substitution aux importations et une diversification de ses exportations.⁸

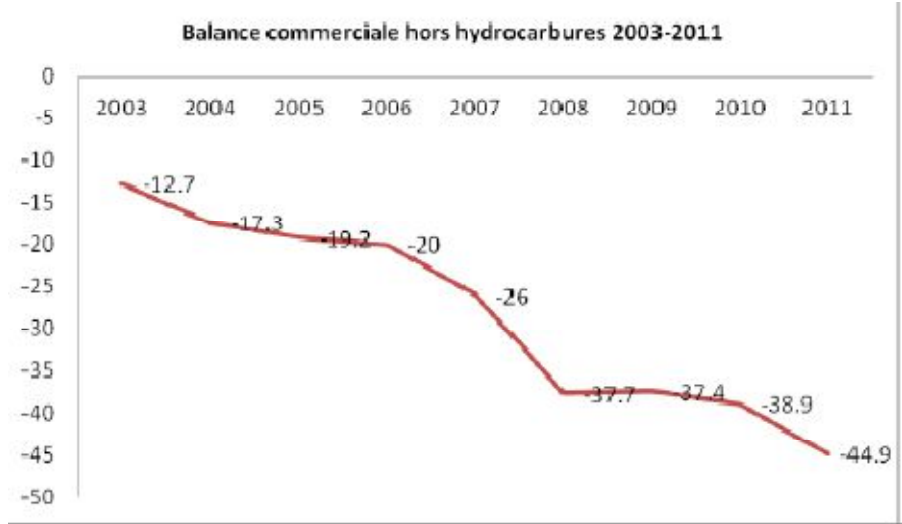
La chute des prix du pétrole à partir du second semestre 2014 heurte assez violemment les équilibres macroéconomiques de l'Algérie. Le prix moyen du baril de pétrole est passé de 109,55 dollars au premier trimestre 2014 à 75,38 dollars au dernier trimestre 2014 puis à seulement 54,31 dollars au 1er trimestre de 2015.⁹ Cette chute, conjuguée au recul des quantités exportées depuis plusieurs années, fait passer les recettes d'exportations à 8,7 milliards de US\$ au premier trimestre de 2015 contre 15,6 à la même période de 2014.¹⁰

Graphe 2 : Evolution de la balance commerciale de l’Algérie période (2005- 2015)



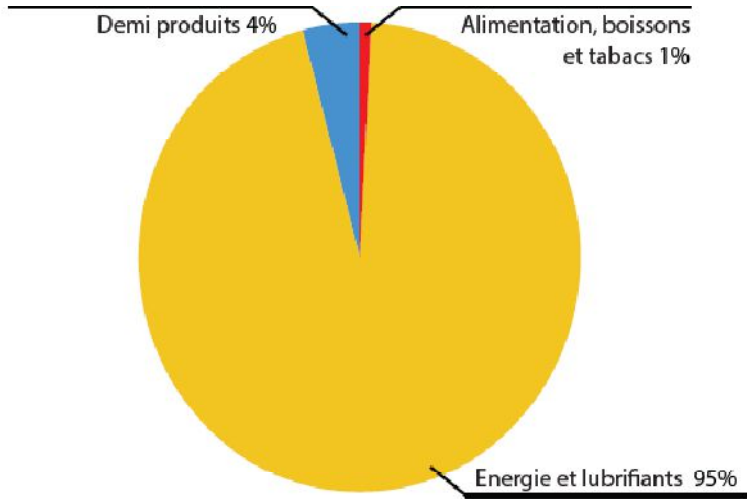
Source : douanes algériennes.

Graphe3 : balance commerciale hors hydrocarbures 2003-2011.

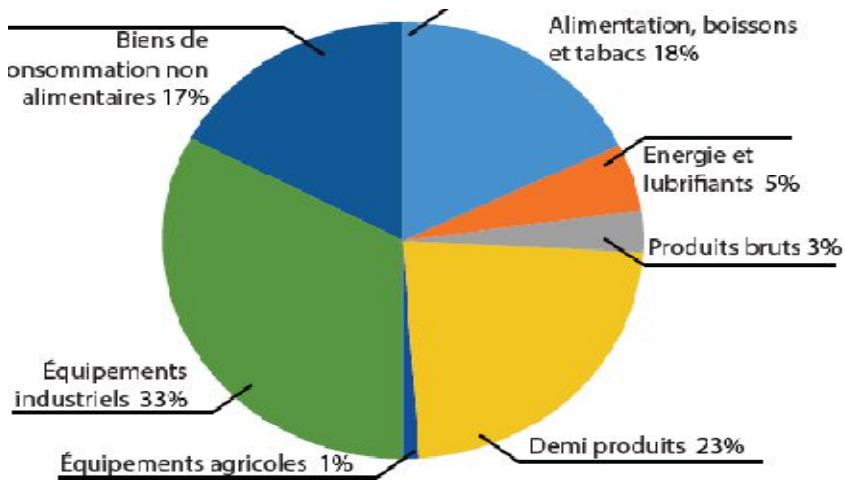


Source : ALGEX, 2009. Évolution des exportations algérienne 2003-2007 et CNIS 2008-2011.

Graphe4: la structure des exportations en 2015



Graphe5 : la structure des importations de l'Algérie en 2015.

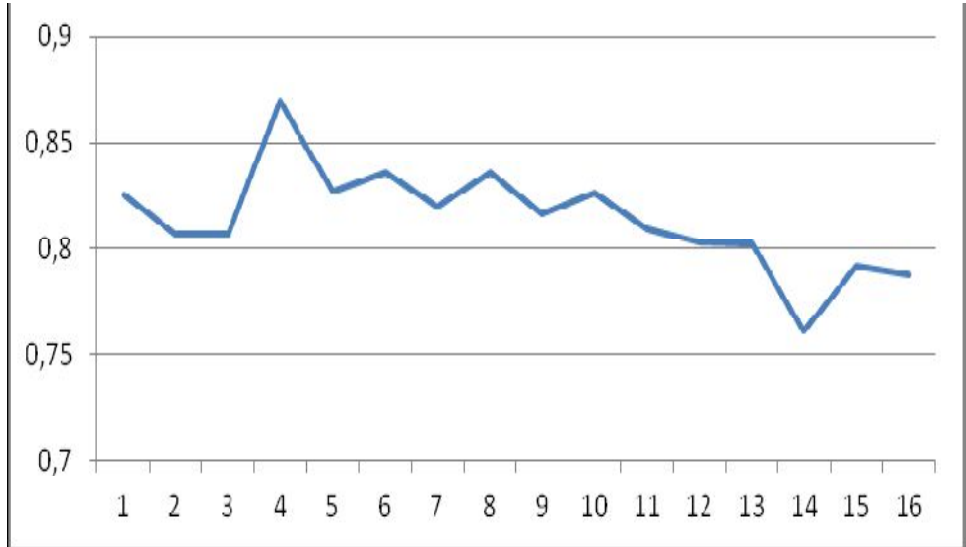


Source : CNIS/ DG des douanes 2016.

L'industrie manufacturière est le grand importateur de l'économie algérienne. Son poids est supérieur à 80% des importations totales et dépasse, 97% des importations de toute l'industrie (y compris les hydrocarbures).

les exportations sont dominées par les hydrocarbures l'Algérie ne parvient pas ouvrir des nouvelles lignes d'exportation.

Graphe 6 : Indice e diversification des exportations algérienne (1995-2011)

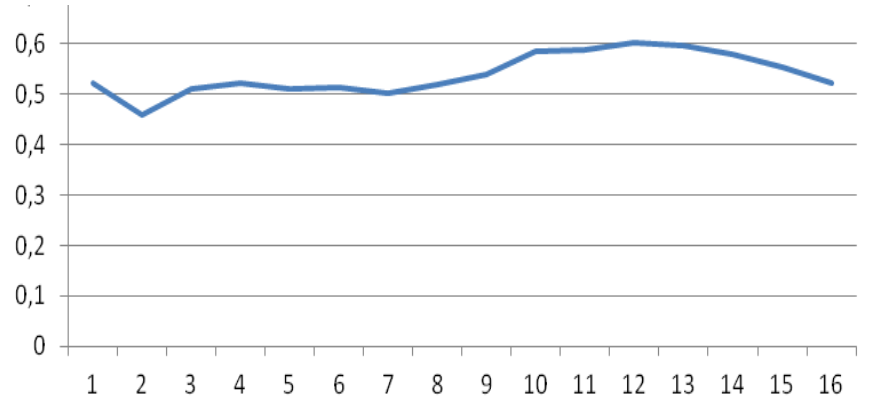


Source: <http://unctadstat.unctad.org/> 2011

Après les crises économiques des années 80, l'Algérie a opéré une concentration. Le syndrome hollandais (Ce phénomène fait référence aux effets néfastes que pourrait avoir, pour L'économie d'un pays, une découverte de ressources naturelles ou leur boom) a peut être joué un rôle déterminant dans cette situation. Il s'agit de l'explosion des exportations fondées sur un produit unique qu'a joué un rôle dans le détournement des facteurs de production des autres produits, notamment les produits exportables.¹¹

Le graphe 6 montre la tendance négative de l'indice de la diversification, alors que le graphe 5 montre la stabilité, voire la tendance positive de l'indice de concentration des exportations algériennes. Ce qui confirme, encore une fois, la dépendance de l'économie algérienne vis-à-vis les hydrocarbures.

Graph 7 : indice de concentration des exportations algérienne (1995-2011)



Source : <http://unctadstat.unctad.org/> 2011

L'Algérie a une structure d'exportation moins diversifiée. En utilisant les avantages comparatifs révélés (ACR) (Le ratio ACR exprime la part des exportations d'un produit (X_i) d'un pays (j) dans ses exportations totales (X_t) par rapport aux exportations du monde du même produit (X_m) dans le exportations mondiales (X_{tm}) ; $ACR = (X_{ij} / X_{tj}) / (X_{im} / X_{imt})$), le FEMISE classe l'Algérie comme le seul pays dont les avantages restent bloqué dans les seuls hydrocarbures. Les exportations hors hydrocarbures restent marginales et sont dominées à hauteur de 50% par des produits issus de la chimie directement liée aux hydrocarbures.¹²

Selon la CNUCED dans son rapport sur le cadre de politique commerciale en Algérie de 2017 La faiblesse de la diversification des exportations relève de :

- La nature de la structure de l'économie nationale.
- La faiblesse des investissements dans les produits destinés aux marchés étrangers.
- Le climat des affaires non favorable aux PME exportatrices: 155 d'une manière régulière et occasionnellement 400. Les exportations de produits manufactures hors dérivés des hydrocarbures ne dépassent pas 300 millions \$US dont 97% assurés par 45 exportateurs sur les 400.

4-Les Politiques Commerciales en Algérie :

Suite au plan d'ajustement structurel l'Algérie s'est engagée de reformer sa politique commerciale pour l'harmoniser avec celles de ses partenaires les plus signifiants. La conférence de Barcelone (novembre 1995) faisait entrer le pays dans un nouveau partenariat avec l'union européenne.

Dans ce sens il faut souligner que l'économie algérienne ne bénéficiait pas avant son ouverture d'une protection tarifaire supérieure à celle des économies voisines : 25% pour l'Algérie et le Maroc et 30% pour la Tunisie.¹³ L'effort strict en termes de démantèlement tarifaire était donc similaire pour les trois pays. C'est plutôt la protection non tarifaire qui a joué un rôle important dans l'accès au marché algérien. Avant la signature de l'accord d'association, l'Algérie avait envisagé de reformer son tarif afin de le rendre plus simple pour faciliter la compréhension par les opérateurs du commerce extérieur et de le rendre plus crédible aux yeux des partenaires (Parmi ces mesures, figurent la suppression de la valeur administrée, l'abandon de la taxe spécifique additionnelle (TSA) et la réduction de la structure tarifaire à trois taux. Le taux maximum passe en 2001 de 45 à 40% et à 30 seulement à la veille de la signature de l'accord. En termes nominaux, ce démantèlement partiel a fait passer le tarif d'une moyenne simple de 23.4% à 17.5 seulement).¹⁴

4.1. L'Accord d'Association avec l'UE :

L'Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne constitue le cadre des relations économiques, politiques et sociales entre les deux parties, pour les objectifs suivants :¹⁵

- réduire l'asymétrie qui frappait les échanges entre les deux rives, et fixer les conditions de la libéralisation progressive des échanges des biens, de service et de capitaux.
- fournir un cadre approprié au dialogue politique entre les parties afin de permettre le renforcement de leurs relations et de leur coopération dans tous les domaines économique, financier, social.

- encourager l'intégration maghrébine en favorisant les échanges et la coopération au sein de l'ensemble maghrébin et entre celui-ci et la Communauté européenne et ses états membres.

L'accord d'association signé en 2002 a rentré en vigueur en 1 décembre 2005 en vue de l'établissement d'une zone de libre échange pendant la période de douze années.

A cet effet, l'UE a mis en place des instruments financiers (Programmes MEDA) et d'assistance technique pour aider les PTM à absorber les chocs de l'ouverture. La mise à niveau des entreprises, des banques et de l'environnement des affaires sont explicitement visés par ces programmes.

Selon le rapport de CNUCED de 2017 Les pouvoirs publics algériens ont exprimé leur scepticisme quant aux retombées de cet accord une première fois en le gelant unilatéralement en 2010 sur une durée de deux années et une seconde fois en 2015 en demandant sa renégociation. En 2009, le gouvernement algérien fait une évaluation globalement négative :

- Le volet commercial aurait reçu une attention particulière par rapport à l'investissement et la mobilité des personnes. Les flux d'investissements européens vers l'Algérie sont à peine de 500 millions de dollars, soit le tiers de l'ensemble des IDE reçus par le pays ;
- le démantèlement tarifaire a induit des pertes en recettes douanières (2005-2009) de l'ordre de 2,5 milliards de dollars. Ce chiffre atteindrait 8,5 milliards de dollars sur 2010-2017 ;
- les exportations hors hydrocarbures demeurent marginales car soumises a des obstacles non tarifaires pénalisant la création et le développement de certaines industries locales naissantes.

4.2- l'accession de l'Algérie à l'OMC :

L'OMC fonctionne selon une logique de club auquel il est nécessaire de « payer un ticket d'entrée » si l'on souhaite en devenir membre. Il en résulte que le requérant – terme officiel désignant le pays en accession – doit assumer des coûts d'ajustement sectoriels et institutionnels dont est porteur le processus. C'est donc non à une

problématique de libéralisation commerciale mais d'ajustement productif et institutionnel que doit faire face tout pays souhaitant participer pleinement au système commercial multilatéral. L'Algérie ne fait pas exception à la règle. C'est pourquoi l'accession à l'OMC est au cœur du régime de croissance de l'Algérie et les termes de l'accord d'adhésion détermineront l'espace politique disponible pour une future stratégie de développement.¹⁶

La procédure d'accession de l'Algérie à l'OMC est la plus longue enregistrée jusqu'à maintenant. Cette procédure peut être divisée en deux étapes, la première allant de 1987 à 1998 est qualifiée de dormante car après avoir déposé une demande d'accès au GATT en 1987, le pays n'a entrepris aucune autre démarche. La deuxième étape les négociations s'engagent concrètement à partir de la présentation, par l'Algérie, de son aide-mémoire du commerce extérieur en juillet 1996 puis de la tenue de la première réunion du Groupe de travail en avril 1998.¹⁷ Un second mémorandum, présenté en 2002 (six ans se sont écoulés depuis le dépôt de la première version, en 1996. La situation financière du pays vis-à-vis de l'extérieur s'est nettement améliorée et le gouvernement, libéré de la tutelle du FMI, semble en bien meilleure position pour négocier)¹⁸, comporte des données spécifiques sur le système commercial algérien et le calendrier récapitulatif probable pour adapter le système fiscal, le tarif douanier aux règles de l'OMC. S'en est suivie une série de réunions du groupe de travail (7 au total entre 2002 et 2008) avant que n'intervienne une interruption qui va durer jusqu'en 2013. Sur le plan bilatéral, le pays a conclu six accords bilatéraux (Cuba, Brésil, Uruguay, Suisse, Venezuela et Argentine) et mène encore des discussions avec 19 autres. On peut prendre la mesure de l'avancement du dossier d'accession grâce à l'appréciation faite par le groupe de travail à la suite de la dernière réunion du 31 mars 2014.

Selon les profils tarifaires publiés (OMC - 2013), l'Algérie, qui n'a achevé ni les négociations de son accession à l'OMC ni le démantèlement tarifaire avec l'U.E, a perdu le privilège de consolider le tarif à un niveau comparable à celui des pays membres originels (signataires de l'accord de Marrakech d'Avril 1994). L'accord

d'association avec l'UE, conclu avant l'accession à l'OMC exercera une pression sur les négociations avec l'OMC. Les pays autres qu'européens voudront garder un avantage concurrentiel sur le marché algérien.

Les droits moyens consolidés notifiés à l'OMC sont de 41.3% pour le Maroc et 41.77% pour la Tunisie avec un maximum de 289% pour le premier et de 200% pour le second.

Les deux pays voisins se réservent une marge de manœuvre pour revoir en cas de nécessité leurs tarifs à la hausse dans le respect de ces plafonds. Dans le cas du Maroc, les taux consolidés maximum dégagent une dispersion très importante ; ils atteignant 304% pour les produits d'origine animale, 172% pour les céréales et s'affaiblissant jusqu'à 30% pour de nombreux autres produits. La structure tarifaire révèle nettement la nature des avantages comparatifs que les deux pays souhaitent consolider (amont et aval de l'agriculture, textiles et confection). En Algérie, le tarif douanier ne semble pas jouer un rôle dans l'affectation/réaffectation des ressources.

La dispersion des taux est bien faible pour un pays qui n'est qu'à ces premiers stades de libéralisation commerciale. On peut noter l'absence de pic tarifaire. Par la structure du tarif, le décideur a marqué une certaine indifférence quant aux choix de secteurs, de filières et de niches à développer. Avec un droit NPF maximum de 30%, l'Algérie aura du mal à négocier des tarifs consolidés du niveau de ceux de ses deux voisins par le simple fait de l'accord d'association avec l'UE qui exercera une pression sur les négociations avec l'OMC.

L'accession ne saurait être réduite à une simple question de tarif. Avec l'OMC, le commerce multilatéral a franchi un nouveau pas ; désormais ses règles s'intéressent à la gouvernance économique dans le but de sécuriser l'espace des échanges pour ses membres. Il en résulte pour tout nouveau membre un effort d'adaptation structurelle et institutionnelle plus ou moins important pouvant réduire de manière plus ou moins grande le degré de liberté des politiques économiques nationales.

En conclusion, on peut avancer que les pouvoirs publics montrent de fortes hésitations quant à l'intégration de l'économie algérienne à la mondialisation.

L'Algérie a notifié à l'UE son souhait de renégocier l'accord d'association, déjà révisé en 2010, a émis une liste négative à l'importation à partir de la GZALE.

La dernière réunion du groupe de l'OMC s'est déroulée en mars 2014 à Genève.¹⁹ Il est encore difficile de se prononcer sur une possible accession de l'Algérie à l'OMC car la question demeure très controversée au sein du pouvoir et les mesures au niveau de la politique économique du pays ne sont pas adaptées aux standards de l'OMC.

Conclusion :

Nous avons essayé d'apporter un éclairage sur l'ouverture commerciale en Algérie et l'application des réformes entreprises depuis plus d'une décennie, sur le plan structurel malgré l'aisance financière marquant les débuts des années 2000, avec le boom pétrolier, l'Algérie n'a pas su amorcer le virage de diversification économique.²⁰

Selon le rapport des Nations Unies l'état algérien a récemment dévoilé un nouveau modèle de croissance destiné à la fois à faire face à la baisse des prix du pétrole et à accélérer la diversification économique.²¹ Le nouveau modèle de croissance économique s'appuie sur :

- Les capacités productives du pays, et d'intensifier l'investissement dans les secteurs à forte valeur ajoutée ; les énergies renouvelables, l'agro-industrie, les services, l'économie numérique et du savoir, l'industrie en aval des hydrocarbures, ainsi que les mines.
- La reprise de la production des hydrocarbures.
- Une stimulation de la création d'entreprises par la poursuite de l'amélioration du climat des affaires.
- L'ouverture des secteurs non stratégiques à l'investissement privé et public.
- La promotion des exportations hors hydrocarbures.

Cependant on peut conclure que l'ouverture commerciale n'est qu'un élément de toute la politique économique d'un pays ; elle ne conduit pas au développement mais le développement ne peut se faire sans ouverture.

Bibliographie :

-
- ¹.Rodriguez.F et Rodrik.D (2000) « Trade policy and economic growth : a skeptic's guide to the cross-national evidence, NBER macroeconomics annuals (p261-325).
- ².Bouhou. K, 2009, « L'Algérie des réformes économiques : un goût d'inachevé », Politique étrangère, n° 2, pp. 323-335.
- ³.Benissad. H., 1991, « La réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel », 2e édition mise à jour, Alger, OPU.
- ⁴.Rapport du cnuCED 2017 sur la politique commerciale de diversification.
- ⁵. CNUCED, 2017 « cadre de la politique commerciale : Algérie- la politique commerciale de diversification ».
- ⁶. Guillochon.B et Kawecki.A (2003) « économie internationale : commerce et macroéconomie » Dunod.
- ⁷.Seddi.a (2012) « compétitivité économique : quel potentiel pour l'Algérie ? » thèse en vue de l'obtention de doctorat en sciences commerciales, université d'Oran2.
- ⁸. Nizigiyimana.Y et Dahmani.M 2014 « le taux d'ouverture de l'économie algérienne de 1980 à 2005 », revue capmus.
- ⁹.CNUCED (2011) « rapport sur le commerce et le développement ». <http://unctadstat.unctad.org/2011>.
- ¹⁰. Cnis, centre national d'information et statistique (www.douane.org/cnis.dz).
- ¹¹. Rapport de la banque d'Algérie de 2016 [http:// bank- of -algeria.dz/html/rapport.htm](http://bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm).
- ¹². Benabdellah.y, 2007 « L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ? » CREAD.
- ¹³. Femise, profil pays, Algérie, institut de la méditerranée, 2005.
- ¹⁴. Benabdallah. Y, 2009, « Rente et désindustrialisation », Confluences Méditerranée, n° 71, automne, (p 85-100).
- ¹⁵. CnuCED (2002), « rapport sur l'Algérie ».

¹⁶. Khayreddine.B et Rabah. K, 2014 « L'Algérie et les défis du commerce mondial » Khazar journal of humanities and social sciences, n4 (p43-54).

¹⁷. Abbas M., 2009, « L'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? », Confluences Méditerranée, n° 71, automne, pp. 101-118.

¹⁸. Abbas .M, 2010 « L'accession de l'Algérie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée », les cahiers du CREAD n93 (p43-72).

¹⁹.Talahite.F, Barbet.Pet Souam.S (2008) « enjeux et impacts de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC » HAL.

²⁰. Ambassade de Suisse/Algérie (2016) « rapport économique, Algérie ».

²¹ Rapport des nations unies (2016) « commission économique pour l'Afrique, profil pays, Algérie ». www.uneca.org.

SOMMAIRE :

La Socially responsible investment(SRI) in Algeria : a choice or necessity?

Dr. Hamdani Mehieddine Mezioud Brahim

[01]

Essai d'analyse du taux de change réel d'équilibre du Dinar Algérien selon l'approche BEER (1990-2016)

Chetbani Saida Pr. Chiha Khemici

[21]

Comment les entreprises réussissent-elles à s'implanter ?, Enjeux et stratégies.

Dr. Yacine BENZIDANE Dr. Abdelkader CHAA

[43]

Ouverture commerciale de l'Algérie : états de lieux et perspective

Mme Brahmi Souad

Pr. Bouteldja Abdenacer

[65]

Revue : finance et marchés

Conditions de publication

- 1 - Tous les articles soumis à la « revue finance et marchés » doivent se conformer aux normes rédactionnelles académiques.
- 2 - Les articles doivent comporter un résumé dans la langue de l'article et en anglais. Le résumé ne doit pas faire plus de 150 mots, y compris les mots clés.
- 3 - Les articles doivent être envoyés au format Word, La police utilisée doit être Sakkal Majalla, taille 14, soit en arabe ou en langue étrangère.
- 4 –Dimensions de papier : 16 ×24 cm, mise en page : Haut / Bas / Gauche Droit = 1,5 cm, interlignes: 1 cm, en tête =1,25 cm, pied de page =1,25 cm.
5. Afin d'accélérer le processus de publication, les auteurs peuvent consulter et télécharger une feuille de style (Template) dans la rubrique « instructions aux auteurs » à partir du site électronique de la revue sur la plate-forme scientifique des revues algériennes.
- 6- Les références bibliographiques doivent être mises en fin d'article et numérotées selon leur ordre d'apparition dans le texte.
- 7 - L'auteur doit envoyer son CV accompagner l'article.
- 8 - La revue accepte les articles qui n'ont pas fait l'objet d'une publication antérieure. Tous les articles soumis à la publication doivent être originaux et présentant un apport scientifique dans le domaine économique et/ou finance.
- 9- l'article ne doit pas dépasser 20 pages et pas moins de 15 pages.
- 10 – L'auteur s'engage à apporter toutes modifications demandées par le Comité de Rédaction.
11. Les articles proposés seront soumis anonymement à des experts.
12. Les articles doivent être adressés à la rédaction par courrier électronique aux adresses suivantes :
rfm2014@yahoo.fr
<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

Tout article ne respectant pas ces règles sera rejeté.



REVUE **Finance & marchés**

**Président d'honneur
de la revue :**

**Pr BELHAKEM
Mustapha**

Recteur de l'université

**directeur de la revue
et rédacteur en chef:**

Pr. LAID Mohamed

**Directeur de
Publication:**

Dr. CHAA Abdelkader

Directeur adjoint :

**Dr. MOHAMED
ISSA Mohamed
Mahmoud**

**Président du
comité de lecture :**

**Dr. RAMDANI
Mohammed**

**E.mail:
rfm2014@yahoo.fr**

**Revue économique semestrielle éditée par le laboratoire de recherche
Dynamique macroéconomique et changements structurels (DYNAMECS)**

Université de Mostaganem

Études analytiques et quantitatives sur :

- La Finance publique.**
- Marchés internationaux.**
- La Gouvernance.**
- Investissement direct étranger.**
- Développement durable.**